تبييض الصحيفة

بأصول

الأحاديث الضعيفة

القسم الأول

تأليف

محمد عمرو عبد اللطيف

توزيع

مكتبة ابن الجوزي

الدمام - شارع المستشفى المركزي

ت: ٨٢٦٧٩٨٣

الأحساء - الهفوف - شارع الجامعة

ت: ٥٨٢٤٦٧٢ ص.ب ١٧٨٦

بسم الله الرحمـٰن الرحيم

مقدمة الناشر

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ﴿ **من يهده الله فهو المهتد ، ومن يضلل فما له من هاد** ﴾

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

وبعد ،،،

فهذا كتاب « تبيض الصحيفة باصول الأحاديث الضعيفة » للأخ الشيخ – محمد عمرو عبد اللطيف – والذي تفضل – جزاه الله خيرا – بإسناد نشره إلينا . ننشره في مكتبتنا « التوعية الإسلامية » سائلين الله عز وجل أن يجعلنا جميعا ممن يدفعون عن الدين صنع الوضاعين ، وانتحال المفترين ، وتأويل المنحرفين ، حتي تشرق شموس صحاح الأخبار ، وتنبعث أشعة الحق في جميع الأقطار ، فيعم الخير الذي ننشده ، ويزهق الباطل الذي نأباه ونرفضه .

آملين من العلماء وطلاب العلم والحق اعلامنا بما يبدو لهم – مما يعتري البشر – من الهنّات والزلات أو ما يرونه من الفوائد والتعليقات والإرشادات – ونعدهم بارفاق ما يرسل منهم من الخير ضمن طبعات الكتاب القادمة ، حتي يكون التعاون المنشود بعيدا عن اتباع الأهواء ، وتحكيم الآراء .

وسننشر الكتاب بعون الله تعالي تباعا كلما أُنجز جزءٌ ، نشرناه .

ونسأل الله بأسمائه الحسنٰي وصفاته العلٰي أن يثبتنا علٰي الحق بالحق وللحق .

الصابر بالله بن صابر البناوي الأثري

عماد بن صابر المرسي

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له . وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ﴾ .

﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً . واتقوا الله الذى تسآءلون به والأرحام . إنَّ الله كانَ عليكم رقيبا ﴾ .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا . يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم . ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيما ﴾ .

أما بعد ، فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى ، وأحسن الهدى هدى محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة فى النار .

فإن تصانيف أهل العلم فى الأحاديث الضعيفة أو الواهيات أو الموضوعة ، أو المشهورة على الألسنة ـــ على عمومها ـــ كثيرة ومتعددة

المناهج ، فمنها المطول والمختصر ، ومنها ما يحرص صاحبه على سوق الأسانيد، ومن يحرص على حذفها . ومنها ما يتعرض صاحبه لأصل حديث ما لم يثبت ، ويرده إلى قائله الذى ثبت عنه هذا الكلام موقوفا عليه . أو آخر جعل جُلَّ همه أن يضعف نسبة الحديث المرفوع إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم دون اهتمام برده إلى أصله بل منها من ينسب صاحبه الحديث إلى صحابى أو تابعى دون بيان مدى ثبوته عنه ، وهو لا يثبت . أو يكون ثابتا عن صحابى أو تابعى آخر ولم يقع لى تصنيف يلتزم بالغرض المتقدم ذكره سوى كتاب واحد ، وهو : [الوقوف على الموقوف] للإمام أبى حفص عمر بن بدر الموصلى رحمه الله (ت ٦٢٤) . لكنه لم يستوعب فيه كل الأحاديث غير الثابتة التى لها أصل موقوف ، ولاجُلها ، إذ غاية ما فيه واحد وخمسون ومائة (١٥١) حديثاً فقط . ومع ذلك فقد سلك فيه مسلك الاختصار الشديد ، إذ لم يُطِل ببيان الحديث الأصلى ولا أصله تخريجاً وجرحا وتعديلا ، بل يكتفى بقوله ــ على سبيل المثال ــ : (قال ابن الجوزى : هذا حديث باطل عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم : إنما يروى هذا عن سفيان ...) أو (قال الدارقطنى : روى عن أبى الدرداء موقوفا ، وهو المحفوظ)(*). ولا شك أن هذا المنهج لا يقنع طالب الحديث المولع بالنظر فى الطرق والأسانيد ، ولا يشبع نهمته ، ولا يروى غليله ، ولا يعطيه الأمثلة العملية لفن التخريج والرجال والعلل . ولولا ما فى حاشية الكتاب من الفوائد و التعليقات ــ جزى الله ساطرها ــ لكاد يكون عديم الجدوى

(*) يعنى حديث « إنما العلم بالتعلم ؛ وإنما الحلم بالتحلم » والرواية الموقوفة من طريق رجاء ابن حيوة عن أبى الدرداء . وهذا إسناد منقطع ، وإنما ثبت عن ابن مسعود موقوفا : « إن أحداً لا يولد عالما ، وإنما العلم بالتعلم » . وهذا المثال يثبت ما قدمت فى أول الكلام .

فى معرفة مواطن الأحاديث والآثار الواردة فيه .

على أن فكرة (أصول الأحاديث الضعيفة) لم يكن منشؤها كتاب ابن بدر الموصلى قط ، بل كنت قد هممت بإدراج بعضها فى عمل آخر يشتمل على جملة من الفوائد الحديثية والأقوال المأثورة والأدعية والمواعظ والأحكام المتناثرة ــ حَسْب ما يفتح به الله عز وجل ــ لكننى تراجعت عن ذلك ، وآثرت إفراد هذه الفكرة فى تصنيف مستقل مع إصداره فى أقسام لأن استيعاب جميع هذه الأحاديث ذات الأصول أمر يشبه المحال مع ما يقتضيه من المشقة الشديدة والبحث الدؤوب المتواصل .

وجعلت شرطى فى هذا الكتاب أن يصح السند إلى القائل الحقيقى للحديث غير الصحيح (سواء أكان ضعيفا أو واهياً أو موضوعاً أو لم يوقف له على أصل ألبتة) ، وقد أتجاوز عن هذا الشرط فى بعض المواطن لاعتبارات معينة كأن يحتمل وجود متابع أو شاهد للسند الذى أوردت الموقوف من طريقه ، أو لجزم بعض أهل العلم بأنه الأشبه ، أو لاكتشاف مطعن فى إسناده بعد الفراغ من تخريج طرقه المرفوعة وبيان ما فيها ، فلم أشأ حذفه بعد ذلك .

وكل هذا قليل بل نادر ، وهو خلاف الأصل فى هذا الكتاب والحقيقة أن هذه الفكرة مشابهة ومكملة ــ بل ومتداخلة ــ مع فكرة (البدائل المستحسنة) التى وفقنى الله عز وجل لإصدار القسم الأول منها (١:٢٥) إلا أننى لم يكن مقصدى هناك استقصاء صحة نسبة الحديث الضعيف إلى أحد من السلف ، ولكن أحياناً يكون بديله الصحيح ثابتاً بمعناه عن أحدهم كما فى حديث : « **الأذان سهل سمح** ... » فمعناه ثابت عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله ــ خامس الخلفاء الراشدين ــ مقطوعا عليه .

وحديث : « **إن الله يحب الصمت عند ثلاث ...** » ثبت موقوفا على الصحابة رضى الله عنهم أنهم كانوا يحبون ذلك .

ولذلك يمكن للخطيب أو المحاضر أن يستفيد من الكتابين على النحو التالى : فإذا كان موضوع الخطبة عن مجاهدة النفس فبعد إيراد الآيات كنحو قوله تعالى : ﴿ **وجاهدوا فى الله حق جهاده هو اجتباكم** ﴾ والأحاديث كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « **المجاهد من جاهد نفسه فى الله عز وجل** » و « **أفضل الجهاد من جاهد نفسه فى ذات الله عز وجل** » ، فله أن يدعم ذلك بالآثار كالذى ثبت عن إبراهيم بن أبى عبلة ـــ التابعى الجليل ـــ أنه قال لمن جاء من الغزو : قد جئتم من الجهاد الأصغر ، فما فعلتم فى الجهاد الأكبر ؟ قالوا : يا أبا إسماعيل ، وما الجهاد الأكبر ، قال : جهاد القلب ، مع توجيه معناه الوجهة الصحيحة بما لا يتوهم منه الحط من شأن مجاهدة العدو من الكفار والمنافقين .

وإذا كان يحاضر فى فضيلة التوبة فبعد إيراد الآيات والأحاديث الكثيرة الطيبة ، له أن يستشهد بقول الشعبى رحمه الله :

(التائب من الذنب كمن لا ذنب له) ثم قرأ ﴿ **إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين** ﴾ . فإن كتاب الله عز وجل يشهد لصحة هذا القول ، بل على أفضل منه كقوله تعالى : ﴿ **فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات** ﴾ . ولا حرج على فضل الله عز وجل .

هذا لمن أراد أن يستبرىء لدينه ويسلم من الكذب والغلط على النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، فقد علمنا النبى صلى الله عليه وآله وسلم أن من حدث بكل حديث يسمعه أو يتناهى إلى علمه بوسيلة من الوسائل ، فسيقع فى الكذب عليه لا محالة ، فقال : « **كفى بالمرء كذباً أن يحدث**

بكل ما سمع » ويبين قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « **بئس مطية الرجل : زعموا** » إن الذى يكثر من الحكايات والروايات التى لا يعلم أصلها ولا صحتها ، والتى من شأنها أن يولع بها السامعون وتقع منهم موقع القبول ، هو رجل مذموم .

وحذَّر صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه وأمته أن ينسبوا إليه غير الحق فقال ــ وهو على المنبر ــ « **يا أيها الناس ، إياكم وكثرة الحديث عنى . من قال عَلَىَّ فلا يقولن إلا حقاً أو صدقا ، فمن قال عَلَىَّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار**(*) » .

ألا فليتق الله رجال ونساء ــ نحسبهم من أهل الخير والفضل ــ يستطيع الواحد منهم أن يسوق عشرة أحاديث فى نفس واحد ، لعل النبى صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل منها حرفاً واحداً ! مع خوف الفتنة العظيمة عليه فإن عوام السامعين يولعون بالغرائب والعجائب والمبالغات التى لا يصح منها إلا القليل .

ولا يشفع لهؤلاء الكرام رغبتهم فى الخير ، وشدة تأثير كثير من الأحاديث الواهية والموضوعة على نفوس كثير من الناس ، ولا الرغبة فى بيان محاسن هذه الشريعة وسماحتها ولا غير ذلك من الأغراض الشريفة الطيبة فإن الخبيث لا يمحو الخبيث و (إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً) وما مبدأ (الغاية تبرر الوسيلة) إلا أحد مبادىء الغرب الكافر ، والمفتونين به .

ولنا فى كتاب الله عز وجل والأحاديث الصحيحة والحسنة وآثار الصحابة والتابعين والسلف الصالح بعامة ، ما يشفى الصدور ويَسُدّ الخلة .

(*) رواه أحمد (٢٩٧/٥) والحاكم (١١١/١) وصححه على شرط مسلم ، وإسناده جيد .

وإنى مورد فى هذا الكتاب الذى سميته : [تبييض الصحيفة بأصول الأحاديث الضعيفة] خمسين حديثا ـــ بمثابة القسم الأول منه ـــ انتخبتها من كتب شتى وتحققت من صحة غالبها عن أحد الصحابة أو التابعين وتابعيهم ، وقد يصح بعضها عن غير واحد منهم كحديث : « الحكمة ضالة المؤمن » وحديث : « خير الأمور أوساطها » . أما بيان حجيتها ومدى صلاحيتها للاحتجاج أو الاستشهاد ، فكثيراً ما أتجاوزه ، وأدعه لأهل الشأن والاختصاص وفقاً لما تمليه عليهم القواعد العلمية للاستدلال والاستنباط ، وقد أنشط لذلك أحيانا لا سيما إذا كان الموقوف من الأمور التى لا مجال للرأى والاجتهاد فيها . وعسى أن يكون هذا الكتاب خطوة أولى فى خدمة آثار السلف الصالح وتمييز صحيحها من سقيمها ، حيث لم تلق الآثار من العناية والاهتمام ما لقيته أحاديث النبى صلى الله عليه وآله وسلم . والله أسأل أن يبارك لى فى وقتى وعمرى وعملى وأن يجعله كله صالحاً ولوجهه الكريم خالصا . وأن يرزقنى وإخوانى العلم النافع والعمل الصالح والحياة الطيبة .

وكتبه : محمد عمرو بن عبد اللطيف .

القاهرة فى : الثامن عشر من شوال ١٤٠٨ هـ .

الحديث الأول :

« إذا أحب الله عبداً ابتلاه ليسمع تضرعه » .

ضعيف . رُوِى عن أبى هريرة مرفوعا ، وعن عبد الله بن مسعود وعمرو بن مرة الجملى موقوفا .

١ ــ حديث أبى هريرة : رواه هناد فى « الزهد »(٤٠٥) وابن حبان فى «المجروحين » (١٢٢/٣) والديلمى فى « مسند الفردوس »[١] من طريق يحيى بن عبيد الله عن أبيه عنه به . وإسناده ضعيف جداً ، يحيى هذا قال الحافظ رحمه الله فى « التقريب » (٧٥٩٩) : « متروك » . وأبوه هو عبيد الله بن عبد الله بن موهب ، أبو يحيى التيمى المدنى ، قال الحافظ (٤٣١١) : « مقبول » أى إنه لين الحديث حيث لم يتابع كما بين الحافظ فى مقدمة « التقريب » (ص ٧٤ بتحقيق محمد عوامة) . ورواه أيضا البيهقى فى « شعب الإيمان » كما فى « الجامع الصغير » (٣٥٣) .

٢ ــ أثر ابن مسعود ، ٣ ــ أثر عمرو بن مرة : رواهما الطبرانى فى « الأوسط » (١٤٤/٢) أولاً من طريق أبى جابر محمد بن عبد الملك عن شعبة عن عمرو بن مرة قال : « إن مما أنزل الله عز وجل : إن الله ليبتلى العبد وهو يحبه ، ليسمع تضرعه » ثم بنفس الإسناد من طريقه أيضا عن شعبة عن حماد عن أبى وائل عن عبد الله بن مسعود قال : « مثله » . وكلاهما ضعيف

قال الحافظ الهيثمى رحمه الله فى « مجمع الزوائد » (٢٩٥/٢) : (وفيه محمد ابن عبد الملك ، قال أبو حاتم : ليس بالقوى) .

قلت : (وقد خولف) ، فقد رواه ابن أبى الدنيا (ص ٢٣) وعنه التنوخى

---

(١) كما فى « تسديد القوس » للحافظ ابن حجر رحمه الله على حاشية « فردوس الأخبار » (٣١١/١) .

(١/١١٣، ١١٤) كلاهما فى « الفرج بعد الشدة » عن على بن الجعد قال : أخبرنى شعبة عن عمرو بن مرة قال : سمعت أبا وائل يحدث عن كردوس بن عمرو ، وكان ممن قرأ الكتب قال :[٢][فيما أنزل الله من الكتب] : « إن الله عز وجل يبتلى العبد وهو يحبه ليسمع تضرعه » . وإسناده صحيح إلى كردوس[٣]هذا . وعلى بن الجعد هو الجوهرى البغدادى ، ثقة ثبت ، من أثبت أصحاب شعبة . ولكن يبدو أن أبا جابر ــ محمد بن عبد الملك المتقدم ذِكره ــ كان يضطرب فيه ، فقد جاء أيضا عنه على الصواب كما رواه أبو نعيم فى « حلية الأولياء » (٤/١٨٠) من طريقه عن شعبة عن عمرو بن مرة عن أبى وائل عن كردوس بنحوه .

ورواه ــ قبلها ــ من طريق منصور عن شقيق (وهو ابن سلمة أبو وائل) عن كردوس قال : كنت أجد فى الإنجيل إذ كنت أقرأ : « إن الله ليصيب العبد بالأمر يكر هه ــ وإنه ليحبه ــ لينظر كيف تضرعه » . وإسناده جيد . أما ما حكاه الحافظ المناوى فى « فيض القدير » (١/٢٤٦) عن الحافظ العراقى ــ رحمهما الله ــ أنه ــ أى حديث الترجمة يتقوى بتعدد طرقه فلم أجده عنه فى « تخريج الإحياء » ، وفيه من النظر أنه لا يعلم له إلا طريقان تقدمتا ، إحداهما واهية ، والأخرى مُعَلَّة ــ صوابها : « أبو وائل عن كردوس » ومرجعها إلى الإسرائيليات المتلقاة من صحف أهل الكتاب ، والتى لم نؤمر بتصديقها ولا تكذيبها .

نعم ، وفى الباب حديثان واهيان ــ بأطول من هذا اللفظ ــ وهما :

١ ــ ما رواه الطبرانى فى « الكبير » (٨/١٩٥) من طريق عفير بن معدان عن سليم بن عامر عن أبى أمامة مرفوعا : « **إن الله عز وجل يقول للملائكة : انطلقوا إلى عبدى فصبوا عليه البلاء صباً ، فيأتونه فيصبون عليه البلاء ، فيحمد الله ، فيرجعون فيقولون : يا ربنا صببنا عليه البلاء صباً لما أمرتنا ، فيقول : ارجعوا فإنى**

---

(٢) زيادة فى كتاب ابن أبى الدنيا .

(٣) وهو تابعى مخضرم ، وهم بعضهم فأورده فى « الصحابة » . قال ابن معين : مشهور ، وذكره ابن حبان فى « الثقات ».

أحب أن أسمع صوته » . وإسناده ضعيف جداً ، عفير هذا واهٍ . قال ابن معين : لا شيء . وقال أبو حاتم : سمعت دحيماً يقول : عفير بن معدان ليس بشيء ، لزم الرواية عن سليم بن عامر . وشبَّهه بجعفر بن الزبير وبشر بن نمير[٤] . وقال أبو حاتم أيضا : هو ضعيف الحديث ، يكثر الرواية عن سليم بن عامر عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمناكير ما لا أصل له ، لا يشتغل بروايته . كما في « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم (٣٦/٧) . والحديث رواه الشجري في « أماليه » (٢٨٢/٢) من طريق الطبراني به .

٢ ــ وروى ابن أبي الدنيا من طريق بكر بن خنيس عن يزيد الرقاشي عن أنس ــ كما قال العراقي (١٣٢/٤) ــ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « **إذا أحب الله عبداً ، أو أراد أن يصافيه ، صب عليه البلاء صباً ، وثجه عليه ثجا**[٥] . **فإذا دعا العبد قال : يارباه ، قال الله : لبيك عبدي لا تسألني شيئاً إلا أعطيتك ، إما أن أعجله لك ، وإما أن أدخره لك** » كما في « الترغيب والترهيب » (٥٢٦/٤) وجزم الحافظ المنذري بضعفه ، فصدَّره بصيغة التمريض : « ورُوِي » . وإسناده واهٍ جداً ، بكر بن خنيس قال الدارقطني وجماعة : متروك . ويزيد الرقاشي متفق على تضعيفه ، وتركه النسائي أيضا وقال شارح الترغيب رحمه الله : « حديث ركيك متهافت » .

ورواه الديلمي من طريق يزيد الرقاشي عن أنس[٦] بأطول منه وفيه : « **فإذا دعا العبد قال جبريل : أي رب ، اقضِ حاجته . فيقول الله تعالى : دعه ، فإني أحب أن أسمع صوته فإذا دعا يقول الله عز وجل : لبيك عبدي** ... » الحديث :

والحديثان أوردهما الحافظ العراقي (٣٠٦/١) ــ في تعليقه على حديث الترجمة

---

(٤) أي وهما متروكان متهمان بالكذب .

(٥) قال شارح الترغيب في قوله : « وثجه عليه ثجا »: الثج هو الصب ، وهذا التكرار دليل على ضعف الحديث .

(٦) قاله الحافظ في « تسديد القوس » كما في حاشية « الفردوس » (٣١٢/١) .

كأنه لم يستحضره وقتئذ ــ وقال (وسندهما ضعيف) .

نعم ، الجملة الأولى من حديث الترجمة ثابتة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم من وجوه ــ بدون التعليل ــ أعنى قوله : « **ليسمع تضرعه** » .

١ ــ فروى الإمام أحمد فى « مسنده » (٤٢٨/٥) عن محمود بن لبيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « **إذا أحب الله قوما ابتلاهم ، فمن صبر فله الصبر ، ومن جزع فله الجزع** » . وإسناده جيد ، ومحمود صحابى صغير ، وجل روايته عن الصحابة كما فى (التقريب) [٦٥١٧] . فمرسله حجة على الصحيح .

٢ ــ وله شاهد ضعيف رواه الترمذى (٢٥٠٧) وغيره من طريق سعد بن سنان عن أنس ، وزاد فى أوله : « **إن عظم الجزاء مع عظم الابتلاء** » .

٣ ــ وروى أحمد فى « الزهد » (ص ٥٢) عن وهب بن منبه رحمه الله مرفوعا مرسلاً : « **إن الله عز وجل إذا أحب قوما ابتلاهم** » . ورجاله ثقات .

٤ ــ وبمعناه ما رواه البخارى (١٤٩/٧) وغيره عن أبى هريرة مرفوعا : « **من يرد الله به خيراً يصب منه** » قال الحافظ المنذرى (٥٢٦/٤) : « أى يوجه إليه مصيبة ويصبه ببلاء » .

والأحاديث فى فضل الابتلاء والصبر عليه كثيرة جداً تنظر فى مثل « الترغيب » و « جامع الأصول »للإمام ابن الأثير الجزرى رحمه الله .

وقد دل كتاب الله عز وجل على أنه يبتلى الأمم التى لم تستجب لدعوة رسله ، ويأخذهم بالبأساء والضراء لعلهم يتضرعون له وينيبون إليه ، فقال تعالى : ﴿ **ولقد أرسلنا إلى أمم من قبلك فأخذناهم بالبأساء والضراء لعلهم يتضرعون . فلولا إذ جاءهم بأسنا تضرعوا ولكن قست قلوبهم وزين لهم الشيطان ما كانوا يعملون . فلما نسوا ما ذكروا به فتحنا عليهم أبواب كل شيء حتى إذا فرحوا بما أوتوا أخذناهم بغتة فإذا هم مبلسون . فقطع دابر القوم الذين ظلموا . والحمد لله رب**

العالمين ﴾ [الأنعام ٤٢:٤٥] .

وقال تعالى : **﴿ ولقد أخذناهم بالعذاب فما استكانوا لربهم وما يتضرعون حتى إذا فتحنا عليهم باباً ذا عذاب شديد إذا هم فيه مبلسون ﴾** .

[المؤمنون ٧٦ :٧٧] .

والذى لا ريب فيه أن الرب جل وعلا يحب من سائر العباد أيضا أن يظهروا له التضرع والاستكانة والذل له والإخبات إليه تعالى ، فالتضرع داخل فى جملة أسباب الابتلاء المعروفة من امتحان الله للعباد حتى يعلم ــ تعالى ــ صدق إيمانهم وصلابة عقيدتهم ، ولتكفير ذنوبهم وخطاياهم ، ورفع لدرجاتهم ومنزلتهم عنده ، ولاستعتابهم فيما بقى من أعمارهم . والله أعلى وأعلم .

الحديث الثانى :

« إذا أراد الله بعبد خيراً فقهه فى الدين وألهمه رشده » .

رفعه منكر . رواه البزار (١٣٧ــ كشف الأستار) ــ واللفظ له[٧] ــ وعبد الله بن أحمد فى « زوائد الزهد » (ص ١٦١) وعنه الطبرانى (٢٤٢/١٠) ــ بدون آخره ــ وابن عدى فى « الكامل » (١٧٩/١) وأبو نعيم (١٠٧/٤) من طريق أحمد بن محمد بن أيوب ثنا أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن أبى وائل عن ابن مسعود مرفوعا به .

وقال البزار : « لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه » .

وقال أبو نعيم : « غريب من حديث الأعمش تفرد به أبو بكر بن عياش ،

---

(٧) آثرنا لفظ البزار حتى لا يتبادر إلى أذهان القراء الكرام أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « من يرد الله به خيرًا ، يفقهه فى الدين » حديث ضعيف ، لايصح فلم نورده بلفظ الآخرين .

واختلف فى اسمه فقيل : اسمه كنيته ، وقيل : اسمه شعبة » .

وقال ابن عدى فى أول الترجمة ــ ترجمة أحمد بن محمد بن أيوب ــ « وحدث عن أبى بكر بن عياش بالمناكير » . وقال عقب الحديث : « ولم يحدث به عن ابن عياش غير ابن أيوب » .

وقال الذهبى فى ترجمة ابن أيوب من « الميزان » (١/١٣٣) : « ... وله ما ينكر ، فمن ذلك مما ساقه ابن عدى أنه روى عن أبى بكر بن عياش ... » فذكر هذا الحديث .

وقال الحافظ فى « التقريب » (٩٣) : « صدوق كانت فيه غفلة ، لم يدفع بحجة . قاله أحمد » .

قلت : وشيخه أبو بكر بن عياش ــ وإن احتج به البخارى ــ ففيه مقال أيضا ، قال الحافظ (٧٩٨٥) : « ثقة عابد ، إلا أنه لما كبر ساء حفظه ، وكتابه صحيح » . وقد (خالفه) جماعة من الثقات الحفاظ من أصحاب الأعمش فأوقفوه . فرواه أبو خيثمة فى « العلم » (٥٧) عن جرير بن عبد الحميد الرازى ، والإمام أحمد فى « الزهد » (ص ٣٧٨) عن سفيان الثورى ، ووكيع فى « الزهد » (٢٢٩) وعنه ابن أبى شيبة (١٣/٤٤٤) ثلاثتهم عن الأعمش فقالوا : « عن أبى سفيان عن عبيد بن عمير الليثى قال : من يرد الله به خيراً يفقهه فى الدين ، ويلهمه رشده فيه » . وإسناده جيد .

ورواه أبو نعيم (٣/٢٩٦) من طريق الإمام أحمد فقال : « عن وكيع » بدلاً من « ابن مهدى عن الثورى » وقال : « كذا رواه وكيع عن الأعمش عن أبى وائل عن عبد الله بن مسعود مرفوعا مثله » .

قلت : هذا يعارض كلام البزار المتقدم ، بل كلام أبى نعيم نفسه حيث قال : « تفرد به أبو بكر بن عياش » وقد تقدم أيضا فلو صح أن وكيعا حدث به مرة كما قال أبو نعيم ــ وهذا ما لا نعلمه ثابتاً عنه ــ فالراجح الذى رواه غير واحد

عنه رواية الوقف ، بمتابعة الثورى وجرير .

وقال علامة الشام الشيخ الألبانى حفظه الله فى « تخريج العلم » : « إسناده موقوفا على عبيد بن عمير صحيح ، وقد رواه البزار والطبرانى من حديث ابن مسعود مرفوعا بإسناد لا بأس به على ما قاله المنذرى .

قلت : ثم تبين لى أن فيه نكارة ، وشهد بذلك الذهبى كما شرحت ذلك فى « الأحاديث الضعيفة » (٥٠٣٢) ا هـ .

قلت : وعندى أن منشأ الوهم فى روايته عن الأعمش من حديث ابن مسعود مرفوعا أن الأعمش قد حدَّث به بإسناد آخر موقوفا على ابن مسعود ، وهو ما رواه أبو خيثمة (٣) عن جرير ، والطبرانى (١٦٤/٩) عن زائدة كلاهما عن الأعمش عن تميم بن سلمة عن أبى عبيدة قال : قال عبد الله : « من يرد الله به خيراً يفقهه فى الدين » .

ورجاله ثقات لكنه منقطع ، أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه كما نص عليه غير واحد من الأئمة . لكنه ثابت عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم من حديث معاوية رضى الله عنه كما فى « الصحيحين » وغيرهما . أما زيادة : « ويلهمه رشده » ـــ فهى من قول عبيد بن عمير الليثى رحمه الله ، وهو تابعى جليل مجمع على ثقته ومعناها صحيح لا ريب فيه . والله أعلى وأعلم .

الحديث الثالث :

« أربع من أعطيهن أعطى خير الدنيا والآخرة : قلباً شاكراً ، ولساناً ذاكراً ، وبدناً على البلاء صابراً ، وزوجة لا تبغيه خونا فى نفسها ولا ماله » .

ضعيف . رواه ابن أبى الدنيا فى « الشكر » (٣٤) والطبرانى فى « الكبير » (١٣٤/١١) وأبو نعيم (٦٥/٣) من طرق عن محمود بن غيلان المروزى نا المؤمل ابن إسماعيل ، نا حماد بن سلمة ، نا حميد الطويل ، عن طلق بن حبيب ، عن ابن

عباس مرفوعا به . وقال محقق « المعجم الكبير » ـ حفظه الله ـ « ورواه فى الأوسط ١٩١ مجمع البحرين بنفس السند والمتن ، فلا معنى لقول الهيثمى فى المجمع ٢٧٣/٤ : ورجال الأوسط رجال الصحيح . فهو فى الكبير بنفس السند .

قال المنذرى فى الترغيب ٢٠٦/٣ : رواه الطبرانى بإسناد جيد . وضعَّفه شيخنا فى سلسلة الضعيفة ١٠٦٦» ا هـ .

قلت : لأن مداره على مؤمل بن إسماعيل العدوى ، وهو صدوق سيىء الحفظ كما فى « التقريب » (٧٠٢٩) . نعم ، وثقه ابن معين وغيره ولكن جرحه جماعة من الأئمة جرحاً مفسراً ، ووصفوه بكثرة الخطأ وسوء الحفظ .

وما أحسن قول الإمام يعقوب بن سفيان الفسوى : « ومؤمل بن إسماعيل سنى شيخ جليل ، سمعت سليمان بن حرب يحسن الثناء عليه يقول : كان مشيختنا يعرفون له ويوصون به ، إلا أن حديثه لا يشبه حديث أصحابه ، حتى ربما قال : كان لا يسعه أن يحدث . وقد يجب على أهل العلم أن يقفوا عن حديثه ويتخففوا من الرواية عنه فإنه منكر يروى المناكير عن ثقات شيوخنا ، وهذا أشد ، فلو كانت هذه المناكير عن ضعاف لكنا نجعل له عذراً » كما فى « المعرفة » (٥٢/٣) .

وقال الإمام محمد بن نصر المروزى رحمه الله : « المؤمل إذا انفرد بحديث وجب أن يتوقف ويتثبت فيه لأنه كان سيىء الحفظ ، كثير الغلط » . كما فى « التهذيب » (٣٨١/١٠) . ومن تتبع مخالفاته التى أوردها له ابن أبى حاتم رحمه الله فى « علل الحديث » ووقف على أوهامه ومناكيره ، علم علم اليقين صحة اتصافه بما قدمنا ، ولا جرم قال الإمام البخارى رحمه الله : « منكر الحديث » . وقد تفرد المؤمل برفع هذا الحديث ووصله .

قال أبو نُعيم : « غريب من حديث طلق ، لم يروه متصلا مرفوعا إلا مؤمل عن حماد » .

قلت : كأنه رحمه الله يشير إشارة خفية إلى وروده من طريق أخرى غير مرفوعة

كما يأتى .

والحديث رواه أيضا الضياء المقدسى فى « الأحاديث المختارة » (٢/٢٨٣) من طريق الطبرانى ، ومن طريق أبى نعيم أيضا كما فى « الصحيحة » (١٠٦٦)[٨] . وقد وقف له الشيخ الألبانى على طريق أخرى لا يُفرح بها ـــ من حديث أنس ـــ فقال : « ... أخرجه أبو نعيم فى « أخبار أصبهان » (١٦٧/٢) عن هشام بن عبيد الله الرازى : ثنا الربيع بن بدر : ثنا أبو مسعود : حدثنى أنس بن مالك مرفوعا به .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً .

١ ـــ هشام بن عبيد الله الرازى فيه ضعف .

٢ ـــ الربيع بن بدر ، متروك شديد الضعف .

٣ ـــ أبو مسعود هذا لم أعرفه » ا هـ .

كذا قال ، وهذا منه عجيب ـــ حفظه الله ـــ فإن تمام كلام أبى نعيم : « أبو مسعود هو سعيد بن إياس الجريرى » ا هـ .

وهو ثقة كان قد اختلط ، ولم أجد له رواية عن أنس فى ترجمة كل منهما من « تهذيب الكمال » للحافظ المزى ، فلعله من تخبط الربيع بن أنس وأمثاله من المتروكين .

وبعدُ ، (فالأشبه) أن هذا الكلام موقوف على طلق بن حبيب نفسه ، فقد رواه ابن أبى شيبة (٤٨٧/١٣) عن محمد بن بشر العبدى قال : حدثنى عتبة بن قيس عنه قال : « أربع من أوتيهن أوتى خير الدنيا والآخرة : من أوتى لسانا ذاكرا ، وقلبا شاكرا ، وجسداً على البلاء صابراً ، وزوجة مؤمنة لا تبغيه فى نفسها خوناً » . وعتبة ابن قيس هو القراط الكوفى ، وهو مستور روى عنه أيضا ابن عيينة ومسعر ، ووثقه ابن حبان (٢٧١/٧) ومع ذلك فالوقف أشبه ، والمستور لا يرد حديثه بإطلاق لا سيما فى مثل هذه الموقوفات والمقاطيع . وكأنه شُبِّه على مؤمل بن إسماعيل هذا

---

(٨) وانظر بحث الشيخ حول هذا الحديث فإنه متين جدًا .

الأثر ، فوصله ورفعه عن طلق عن ابن عباس . والله أعلم .

نعم ، صحت عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أحاديث أخرى بغير هذا اللفظ منها حديث ثوبان قال : لما نزلت ﴿ **والذين يكنزون الذهب والفضة** ﴾ .

قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى بعض أسفاره فقال بعض أصحابه : أنزلت فى الذهب والفضة ، لو علمنا أى المال خير فنتخذه . فقال : « **أفضله لسان ذاكر ، وقلب شاكر ، وزوجة مؤمنة تعينه على إيمانه** » . رواه الترمذى وابن ماجة وغيرهما ، وهو فى « فضل المرأة الصالحة » يسَّر الله خروجه .

الحديث الرابع :

« **أربع لا يصبن إلا بعجب : الصمت ــ وهو أول العبادة ــ والتواضع ، وذكر الله ، وقلة الشيء** » .

موضوع . رواه الطبرانى[٩] (٢٥٦/١) وابن حبان فى « المجروحين » (١٩٦/٢) وابن عدى (٦٩٧/٢) والحاكم (٣١١/٤) وغيرهم من طريق أبى معاوية الضرير عن العوام بن جويرية عن الحسن عن أنس مرفوعا به .

وقال الحاكم : « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه » . فتعقبه الذهبى بقوله : « قلت : قال ابن حبان فى العوام : يروى الموضوعات » . وقال فى « الميزان » (٣٠٣/٣) ــ بعد إيراد هذا الحديث فى ترجمة العوام هذا ــ « قلت : والعجب أن الحاكم أخرجه فى « المستدرك » . وقال ابن عدى : « الأصل فيه موقوف من قول أنس » .

وقال الحافظ المنذرى فى « الترغيب » (٧٩٤/٣) : « ... ورُوِى عن أنس موقوفا عليه ، وهو أشبه أخرجه أبو الشيخ فى « الثواب » وغيره » .

---

(٩) ولفظه « الصبر » بدلا من « الصمت » .

قلت : لم أطلع على سنده فى « الثواب » لأنه ليس بمتناول الأيدى الآن ، ولكن رواه ابن أبى عاصم فى « الزهد » (٤٨) وابن أبى الدنيا فى « الصمت » (٥٥٦) من نفس الطريق المتقدمة المحكوم بوضعها ــ عن أنس موقوفا .

وروى هناد (١١٣٠) من طريق الوصافى عن العوام عن الحسن مرفوعا مرسلاً بعضه ، ولفظه : « أول العبادة الصمت » . وهذا أوهى مما قبله من وجهين :

الأول : أن فيه ــ مع العوام ــ عبيد الله بن الوليد الوصافى وهو واهٍ .

الثانى : أنه مرسل ومراسيل الحسن من أضعف المراسيل عندهم على الراجح ، فإن بعضهم قواها .

وقال ابن أبى حاتم فى « علل الحديث » (١١٤/٢) : « سألت أبى عن حديث رواه يحيى بن حسان عن أبى معاوية الضرير ... » (فذكره) . قال أبى : إنما يروى عن الحسن فقط . وقال بعضهم : الحسن عن أنس قوله .

قلت : وأيضا لم أقف عليه عن الحسن من قوله إلى الآن ، وأما عنه عن أنس فلم أجده إلا بالسند المتقدم ذكره . وإنما (صح) عن الثورى ووهيب بن خالد ــ رحمهما الله ــ أنهما نسباه إلى عيسى بن مريم عليهما السلام بنحوه .

١ ــ فروى هناد (٥٩٤، ١١٣١) عن قبيصة عن الثورى قال : قال عيسى بن مريم عليه السلام : « أربع هن عجب ، ولا يحفظن إلا بعجب : الصمت ، وهو أول العبادة ، وذكر الله على كل حال ، والتواضع ، وقلة الشىء » . وإسناده صحيح .

٢ ــ وروى ابن المبارك فى « الزهد » (٦٢٩) وعنه أبو نعيم (١٥٧/٨) قال : أخبرنا وهيب قال : قال عيسى بن مريم : « أربع لا تجتمع فى أحد من الناس إلا بعجب ، أو : إلا يعجبه : الصمت ، وهو أول العبادة ، والتواضع لله ، والزهادة فى الدنيا ، وقلة الشىء » . وإسناده صحيح أيضا . فهذا من الإسرائيليات التى أذن لنا فى التحديث بها ــ ولا حرج ــ بغير تصديق ولا تكذيب . والله أعلى وأعلم .

الحديث الخامس :

« ارحموا عزيز قوم ذل ، وغنى قوم افتقر ، وعالماً بين جهال » .

منكر . رُوِى من حديث أنس ــ من طريقين عنه ــ وابن عباس وابن مسعود ــ وبلفظ آخر ــ عن أبى هريرة .

١ ــ حديث أنس :

من الطريق الأولى : رواه ابن حبان فى « المجروحين » (١١٨/٢) وعنه ابن الجوزى فى « الموضوعات » (٢٣٧/١) من طريق يوسف بن هاشم أبى الميمون قال : حدثنا يزيد بن أبى الزرقاء الموصلى قال : حدثنا عيسى بن طهمان عنه به ، بلفظ : « **ارحموا من الناس ثلاثة** ... » الحديث .

ورواه العسكرى فى « الأمثال » والسليمانى فى « الضعفاء » من حديث زيد (لا يزيد) بن أبى الزرقاء كما فى « المقاصد » (ص ٤٩) ولعله الصواب . لقول الآجرى : « سألت أبا داود عن عيسى بن طهمان فقال : لا بأس به » . قلت : بصرى ؟ قال : قال لى ابن أبى الزرقاء سمع منه أبى بالكوفة ، فقال أبو داود : أحاديثه مستقيمة » كما فى « تاريخ بغداد » (١٤٣/١١) .

وابن أبى الزرقاء الذى يروى عنه أبو داود هو هارون بن زيد بن أبى الزرقاء كما فى « التهذيب » (٥/١١) .

وقال ابن حبان ــ فى ترجمة عيسى بن طهمان الكوفى ، أبى ليث ــ « ينفرد بالمناكير عن أنس ويأتى عنه بما لا يشبه حديثه ، كأنه كان يدلس عن أبان بن أبى عياش ويزيد الرقاشى عنه ، لا يجوز الاحتجاج بخبره ، وإن اعتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير . وهو الذى روى عن أنس بن مالك .. » فذكر الحديث .

وقال السليمانى : « الحمل فيه على عيسى بن طهمان » .

وقال ابن طاهر فى « معرفة التذكرة » (١٠٢) : « فيه أبو البخترى وهب بن

وهب ــ يعنى فى حديث ابن عباس الآتى ــ وهو كذاب ، وعيسى بن طهمان متروك » .

وقال ابن الجوزى : « موضوع » حتى قال « وعيسى ينفرد بالمناكير عن المشاهير ، لا يحتج به » .

وقال العراقى (٢٨/٤) : « وعيسى ضعيف » . كذا قالوا وعيسى بن طهمان ثقة وثقه جميع الأئمة ــ إلا ابن حبان ــ وهم : أحمد وابن معين والنسائى وأبو حاتم والفسوى وأبو داود والدارقطنى والحاكم [١٠] نعم ، أورده العقيلى فى « الضعفاء » (٣٨٥/٣) ولكنه جعل الحمل فى الأحاديث التى لم يتابع عليها على الراوى عنه ــ خالد بن عبد الرحمن الخراسانى ــ فقال : « ولعله أُتى من قبل خالد لأن أبا نعيم وخلاداً يحدثان عنه أحاديث مقاربة » .

قال الحافظ فى « هدى السارى » (ص ٤٣٤)[١١] : « وهو كما ظن العقيلى . وأما ابن حبان فأفحش القول فيه فى « كتاب الضعفاء » فقال : فذكر كلامه حتى قال : « ثم لم يسق له إلا حديثا واحداً والآفة فيه ممن دونه » وقال (ص ٤٦٣) « ضعفه ابن حبان بلا مستند ، والحمل على غيره » .

وقال فى « التقريب » (٥٣٠١) « صدوق أفرط فيه ابن حبان ، والذنب فيما استنكره من حديثه لغيره » .

قلت : الذنب فى هذا الإسناد ، والبلاء فيه من يوسف بن هاشم أبى الميمون ــ شيخ شيخ ابن حبان ــ فإنى تعبت عليه فلم أجده ولا حتى فى « ثقات ابن حبان » . والظاهر أن الحافظ يعنيه ، فإن رجال الإسناد كلهم ثقات غيره .

---

(١٠) الطريف أن الحاكم - وهو أقل هؤلاء تشدداً - قال « صدوق » كما فى « التهذيب » (١٩٣/٨) كأنه تبع شيخه الإمام الدارقطنى فى ذلك كما فى « سؤالاته له » (٤٣٨) لكن فى « التهذيب » أن الحاكم قال عن الدارقطنى : ثقة .

(١١) أورده الحافظ باعتبار أن له حديثين فى « صحيح البخارى » فانظر بيانهما عنده .

والحديث ــ من الطريق الثانية ــ رواه ابن الجوزى (٢٣٦/١) من جهة الخطيب البغدادى بسنده إلى محمد بن مقاتل الرازى عن أبى العباس جعفر بن هارون عن سمعان بن المهدى عن أنس بلفظ : « **وفقيهاً يتلاعب به الجهال** » .

وجعفر بن هارون قال الذهبى (٤٢٠/١) : « أتى بخبر موضوع » وقال فى ترجمة سمعان بن المهدى (٢٣٤/٢) : « حيوان لا يعرف ، أُلصقت به نسخة مكذوبة رأيتها ، قبَّح الله من وضعها » زاد الحافظ فى « اللسان » (١١٤/٣) : « وهى من رواية محمد بن مقاتل الرازى عن جعفر بن هارون الواسطى عن سمعان » فذكر النسخة ، وهى أكثر من ثلاث مائة حديث أكثر متونها موضوعة » .

٢ ــ حديث ابن عباس : رواه ابن حبان (٧٤/٣) وعنه ابن الجوزى من طريق وهب بن وهب أبى البخترى القاضى عن ابن جريج عن عطاء عنه به ، بلفظ « **وعالماً يتلاعب به الصبيان** » . ووهب هذا أحد الوضَّاعين المشهورين .

٣ ــ حديث ابن مسعود : رواه القضاعى (٧٣٤) من طريق عبد الله بن الوليد العدنى ، ثنا سفيان الثورى ، عن منصور ، عن مجاهد عنه به ولفظه : « **ارحموا ثلاثة : غنى قوم افتقر ، وعزيزاً ذل ، وعالماً يلعب به الحمقى والجهال** » . وفى هذا الإسناد مجاهيل وانقطاع .

قال الشيخ السلفى حفظه الله ــ محقق « مسند الشهاب » ــ « قال فى « فتح الوهاب » (١١/٢) : وفيه جماعة لم أعرفهم ، ورواية مجاهد عن ابن مسعود قال أبو زرعة : فيه إرسال ... » . وأعله السخاوى بالعلة الثانية وحدها ثم استدركت بأن شيخ القضاعى ــ محمد بن منصور التسترى ــ قال أبو إسحاق الحبال الحافظ : كذاب » فانظر « الميزان » (٤٨/٤) و « لسانه » (٣٩٥/٥، ٣٩٦) .

٤ ــ وأما حديث أبى هريرة فرواه الديلمى . قاله الشيخ الغمارى فى حاشية « المقاصد » . ولم أجده فى « فردوس الأخبار » بلفظ حديث الترجمة .

وقد تعقب الحافظ السيوطى رحمه الله دعوى ابن الجوزى وضع الحديث بأمر

عجيب فقال فى « اللآلىء المصنوعة » (٢/٢١١) : « قلت : قال الديلمى : أنبأنا أبو على الحداد أنبأنا أبو نعيم حدثنا محمد بن عمر بن سليم حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن سعيد القارى الرازى حدثنا أبى حدثنا أبو الأزهر الخطيب بن عفان حدثنا إسماعيل بن علية عن أيوب عن الحسن عن أبى هريرة مرفوعا : « **بكت السموات السبع ومن فيهن ومن عليهن ، والأرضون السبع ومن فيهن ومن عليهن لعزيز ذل ، وغنى افتقر ، وعالم تلعب به الجهال** »[١٢] والله أعلم ا هـ .

وهذا إسناد مظلم ، كل من بَيْن أبى نعيم وابن علية لم أجد لهم ترجمة ، والحسن مدلس وقد عنعنه ، ولم يسمع من أبى هريرة إلا أحرفا يسيرة – على الأصح[١٣] – ومع ذلك فما أبعد الشاهد عن المشهود له ، وبين الامر برحمة هؤلاء الثلاثة ، والإخبار عن بكاء السموات والأرضين وأهلهن عليهم . والظاهر أن السخاوى والغمارى يعنيان هذا الحديث .

(وبَعْد) فإن حديث الترجمة إنما يعرف من قول الفضيل بن عياض رحمه الله تعالى كما قال ابن الجوزى ثم روى بسنده إلى الحاكم قال : سمعت إسماعيل بن محمد ابن الفضل يقول : سمعت جدى يقول : سمعت سعيد بن منصور يقول : قال الفضيل ابن عياض : « ارحموا عزيز قوم ذل ، وغنيا افتقر ، وعالماً بين الجهال » . ورواه البيهقى فى « المدخل » (٦٩٩) عن الحاكم به . وقال : « وَرُوِى هذا مرفوعا عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم من أوجه كلها ضعيفة » .

قلت : ومع ذلك ففى شيخ الحاكم مقال ، قال الذهبى فى « الميزان » (١/٢٤٧،٢٤٨) : « قال الحاكم : ارتبت فى لقيه بعض الشيوخ ، ثم قال : حدثنا إسماعيل ، حدثنا جدى ، حدثنا عبيد الله العيشى ، حدثنا حماد بن سلمة ، عن ثابت ، عن أنس ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « **طلب العلم فريضة**

---

(١٢) الحديث فى « الفردوس » (٢/١٥) وقال الحافظ : « أسنده عن أبى هريرة » .

(١٣) وهو الحق الذى يشهد له الدليل العملى ، رغم تتابع كثيرين من معاصرى الحسن فمن بعدهم على نفى سماعه مطلقا من أبى هريرة رضى الله عنه .

على كل مسلم » . غريب فرد » ا هـ .

قلت : ورجاله كلهم ثقات سواه ، فالحمل فيه عليه إذ أن هذا المتن لا يُحتمل صدوره بهذا الإسناد الصحيح ، أو إنه وهم ، ودخل عليه حديث فى حديث ، فالله أعلم به ، وهو حَسيبه .

ثم إننى أثناء تبييض الكتاب للمرة الثانية تذكرت حديثا عجيباً مَرَّ عَلَىَّ أثناء تقليب « فردوس الأخبار »[١٤] للديلمى ــ الأب ــ وهو ما رواه الخطيب فى « تاريخه » (٣٢٣،٣٢٢/١٣) عن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « **ارحموا حاجة الغنى** » . قال : فقام إليه رجل فقال : يا رسول الله ، وما حاجة الغنى ؟ فقال : « **الرجل الموسر يحتاج صدقة ، الدرهم عليه عند الله بمنزلة سبعين ألفا** » . وقال : « هذا غريب جداً من حديث الأعمش عن أبى وائل عن عبد الله ، ومن حديث الثورى عن الأعمش ، لا أعلم رواه غير محمد بن يحيى الطوسى عن الفريابى » ا هـ .

والطوسى هذا لم أقف له على ترجمة . وفيه أيضا : نافع بن على بن يحيى أبو عبد الله السروى الفقيه ، أورده الخطيب فى ترجمته وقال : « حدثنا عنه العتيقى » ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا وسماه أبو الفضل المقدسى« نافع بن على بن بحر بن عمرو بن حازم » وقال : « روى عنه أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد العتيقى والطبقة ، وتوفى قبل الأربعمائة » كما فى « الأنساب » (٧٧/٧) .

الحديث السادس :

« **استعينوا على النساء بالعُرْى** » .

ضعيف جداً . رواه ابن عدى (٣٠٧/١) ــ هكذا ــ وعزاه السيوطى فى

---

(١٤) ١١٥/١ وقال الحافظ : « أسنده عن ابن مسعود » ودلنا على رواية الخطيب محققا « الفردوس » جزاهما الله خيرًا و« من لايشكر الناس لا يشكر الله ».

« الجامع » (٩٨٨) إليه بزيادة : « **فإن إحداهن إذا كثرت ثيابها ، وأحسنت زينتها ، أعجبها الخروج** » .

وهو عنده من طريق إسماعيل بن عباد المزنى ثنا سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن أنس[١٥] به . قال : « وهذا الحديث ــ بهذا الإسناد ــ منكر لا يرويه عن سعيد غير إسماعيل هذا ، ولإسماعيل عن سعيد غير ما ذكرت من الحديث ، مما يتفرد به عنه ، وإسماعيل ليس بذلك المعروف » .

قلت : بل هو واهٍ ، فقد قال الدارقطنى فى « الضعفاء » (٨٢) : « متروك » .

وقال ابن حبان (١/١٢٣) : « يروى عن سعيد بن أبى عروبة ما لا يتابع عليه من الروايات ، ويقلب الأخبار التى رواها الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج به بحال » ثم ذكر له بالإسناد المتقدم عدة أحاديث وقال : « أخبرنا الحسن بن سفيان بهذه الأحاديث كلها ثنا زكريا بن يحيى الرقاشى المقرى قال : ثنا إسماعيل بن عباد ثنا سعيد عن قتادة عن أنس بن مالك فى نسخة كتبناها عنه لا تخلو من المقلوب أو الموضوع » . ولذلك ذكره ابن عراق فى « تنزيه الشريعة » (١/٣٩) ــ فى عداد الكذابين والوضاعين .

والحديث رواه الطبرانى فى « الأوسط » كما أورده الهيثمى (٥/١٣٨) ــ باللفظة المختصرة ــ وقال : « ... عن شيخه موسى بن زكريا ، وهو ضعيف » .

قلت : قال الدارقطنى : « متروك » كما فى « سؤالات الحاكم للدارقطنى » (٢٢٧) . وله لفظ آخر عن أنس أيضا رواه ابن عدى (٤/١٦٣٩) عن شيخه محمد ابن داود بن دينار عن أحمد بن إسحاق بن يونس عن سعدان بن عبدة القداحى عن عبيد الله بن عبد الله العتكى البصرى عنه وقال : « هذه الأحاديث ــ يعنى

---

(١٥) ووجدته فى « فردوس الأخبار » (٥/١٦٨) عن أبى سعيد بلفظ « لاتعلموا النساء الكتابة ، ولا تسكنوهن الغرف ، واستعينوا عليهن بالعرى ». ولم أرى من تكلم عليه . ولا أدرى أسنده أبو منصور الديلمى أم لا والفقرة الأولى والثانية منه وردت بأسانيد واهية جدًا .

هذا وغيره ــ مناكير كلها ، وسعدان بن عبدة القداحى غير معروف ، وأحمد بن إسحاق بن يونس لا يعرف أيضا ، وشيخنا محمد بن داود بن دينار كان يكذب ، وقد روى النضر بن شميل عن عبيد الله ، عن أنس أحاديث ــ إن شاء الله ــ مستقيمة » .

وقال الذهبى (١٠/٣) : « لعل هذه الأحاديث من وضع محمد بن داود ، ولا يدرى من شيخه ولا من شيخ شيخه » فتعقبه الحافظ فى « اللسان » (١٠٦/٤) بأن هذا من جملة كلام ابن عدى ، ثم ساق كلامه .

وفى الباب أيضا : ما رواه الطبرانى (٤٣٨/١٩) وابن جميع فى « معجم الشيوخ » (ص ١٠٥) والقضاعى (٦٨٩) عن مسلمة بن مخلد مرفوعا : « **أعروا النساء يلزمن الحجال** » وهو ضعيف . قال الهيثمى (١٣٨/٥) : « رواه الطبرانى فى « الكبير » و « الأوسط » ، وفيه مجمع بن كعب ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : ترجمه ابن أبى حاتم (٢٩٦/٨) برواية جعفر بن ربيعة وحده عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وقال البخارى فى « التاريخ الكبير » (٤١٠/٧) : « مجمع بن كعب عن مسلمة ابن مخلد ــ فِعْله ، قاله عمرو بن الحارث عن جعفر بن ربيعة ، وذكره ابن حبان فى « الثقات » (٤٣٨/٥) . ففى الإسناد أيضا انقطاع ، فإن مداره على بكر بن سهل الدمياطى عن شعيب بن يحيى عن يحيى بن أيوب عن عمرو بن الحارث عن مجمع به . فإن عَمْراً يروى عن جعفر بن ربيعة عنه .

وبكر بن سهل فيه كلام كثير ، وقد استنكر عليه هذا الحديث خاصَّةً .

قال الحافظ فى « اللسان » (٥٢/٢) : « وقال مسلمة بن قاسم : تكلم الناس فيه ووضعوه من أجل الحديث الذى حَدَّث به عن شعيب بن يحيى[١٦] عن يحيى بن

(١٦) فى « اللسان » « عن سعيد بن كثير » وهو تحريف ظاهر . والصواب أيضا إثبات عمرو ابن الحارث بين يحيى ومجمع .

أيوب عن مجمع بن كعب عن مسلمة بن مخلد رفعه : « **أعروا النساء يلزمن الحجال** » ووقع وهم عجيب لمحقق « مسند الشهاب » حفظه الله فقال : « وأورده ابن الجوزى فى « الموضوعات » (٢/٢٨٢) ، وقال (٢/٢٨٣) : قال أبو حاتم : شعيب بن يحيى ليس بمعروف . وقال إبراهيم الحربى : ليس لهذا الحديث أصل » .

قلت : شعيب صدوق كما قال الحافظ ، وبكر بن سهل ــ وإن تكلم فيه ــ فلم ينفرد به كما قال الحافظ فى ترجمته من « اللسان » . والصواب ما أعله ابن الحافظ الهيثمى .. » الخ .

قلت : ليس هذا هو الحديث الذى يعنيه الحافظ ، بل حديثه من طريق حفص ابن ميسرة عن زيد بن أسلم عن أنس مرفوعا : « **ما من معمر عمر فى الإسلام أربعين سنة إلا صرف الله عنه الجنون والجذام والبرص** ... » الحديث ، فإن الحافظ قال : « قلت : والحديث الذى أورده المصنف[١٧] لم ينفرد به ، بل رواه أبو بكر المقرى فى « فوائده » عن أبى عروبة الحسين بن محمد الحرانى عن مخلد بن مالك الحرانى عن الصنعانى ــ وهو حفص بن ميسرة ــ به . أملاه الحافظ أبو القاسم ابن عساكر فى المجلس التاسع والسبعين من أماليه وقال : إنه حديث حسن وأما حديث مسلمة فأخرجه الطبرانى عنه » ا هـ .

ولم يزد على ذلك بشأن حديث مسلمة . وقد وقع فى نفس الوهم محقق « الكشف الإلهى عن شديد الضعف والموضوع والواهى . للعلامة السندروسى (١/١٠٢،١٠٣) ، ثم تبين لى أن سلفهما فى ذلك هو الحافظ المناوى رحمه الله ، قال ذلك فى « فيض القدير » (١/٥٦٠) فأخذا كلامه ولم يرجعا إلى الأصل ، فقارنه بما تقدم عن « اللسان » وانظر كذلك « القول المسدد » (ص ٢٦،٢٧) توقن أن الحافظ لم يعنِ حديث مسلمة بن مخلد قَطّ .

وبعد ، فإن (الصحيح) فى حديث الترجمة أنه من كلام عمر بن الخطاب

---

(١٧) يعنى الحافظ الذهبى ، وحديث « أعروا النساء » لم يورده الذهبى ، بل زاده الحافظ فتأمل .

رضى الله عنه ، رواه ابن أبى شيبة فى « مصنفه » (٤/٤٢٠) من طريق أبى إسحاق السبيعى عن حارثة بن مضرب قال : قال عمر ... فذكره بلفظه ــ بالزيادة ــ سواء .

ورواه أيضا المخلص فى « فوائده » عن عمر كما فى « الجامع الكبير » (ج ١/ عدد ٨ ص ٩٦٣) .

والمراد بقوله : « **استعينوا على النساء بالعرى** » : عدم التوسعة عليهن فى اللباس والاقتصار على ما يقيهن الحر والبرد على الوجه اللائق كما قال المناوى رحمه الله (١/٤٩٤) وقال (١/٥٥٩) ــ فى حديث « **أعروا النساء يلزمن الحجال** » : « أى جردوهن من ثياب الزينة والخيلاء والتفاخر والتباهى ، ومن الحلى كذلك ، واقتصروا على ما يقيهن الحر والبرد ... » حتى قال : « يعنى إن فعلتم ذلك بهن لا تعجبهن أنفسهن فيطلبن البروز بل يخترن عليه المكث فى داخل البيوت ، وأما إن وجدن الثياب الفاخرة والحلى الحسن فيعجبهن أنفسهن ويطلبن الخروج متبرجات بزينة ليراهن الرجال فى الطرقات والنساء ، فيصفوهن لأزواجهن ، ويترتب على ذلك من المفاسد ما هو محسوس بل كثيرا ما يجرّ إلى الزنا ، وفيه حث على منع النساء من الخروج إلا لعذر وعلى عدم إكثار ثياب الزينة لهن والمبالغة فى سترهن[١٨] ... » .

قلت : وبذلك فلا منافاة بينه وبين قول النبى صلى الله عليه وآله وسلم ــ بمعرض بيان حق النساء على أزواجهن ــ « **ألا وحقهن عليكم : أن تحسنوا إليهن فى كسوتهن وطعامهن** » . وقوله ــ حين سأله معاوية بن حيدة بقوله ــ : قلت : يا رسول الله ما حق زوجة أحدنا عليه ؟ قال : « **أن تطعمها إذا طعمت ، وتكسوها إذا اكتسيت ، ولا تضرب الوجه ، ولا تقبح ، ولا تهجر إلا فى البيت** » .

وهما مخرجان فى « جامع الأصول » ــ بتحقيق الأرنؤوط ــ (٦/٥٠٤، ٥٠٥) .

(١٨) حرصت على إيراد معنى هذا الحديث الضعيف لموافقته لأثر عمر ، ولبيان أن عمر رضى الله عنه الغيور على المحارم ، الشديد فى أمر الله ، لا يخالف بقوله هذا شرع النبى صلى الله عليه وآله وسلم وهديه .

فعلى الزوج المسلم أن يأخذ بالحزم فى غير عنف ، واللين فى غير ضعف ، وأن يجتنب الإفراط والتفريط ، فخير الأمور أوساطها كما قال غير واحد من السلف رحمهم الله . وبالله التوفيق .

الحديث السابع :

« **اقرأ القرآن ما نهاك ، فإذا لم ينهك فلست تقرؤه** » .

ضعيف جداً . رُوِى من حديث النعمان بن بشير ، وعبد الله بن عمرو .

١ ــ حديث النعمان بن بشير : رواه الخطيب (١٩٢/٣) من طريق محمد بن كثير القرشى الكوفى عن إسماعيل بن أبى خالد عن الشعبى عنه ومحمد بن كثير هذا واهٍ ، قال الذهبى (١٧/٤) : « قال أحمد : خرقنا حديثه .

وقال البخارى : منكر الحديث . وقال ابن المدينى : كتبنا عنه عجائب وخططت على حديثه . ومشاه ابن معين » .

قلت : ثم استبان له أمره فمال إلى تكذيبه فانظر ترجمته فى « تاريخ بغداد » (١٩١/٣:١٩٣) .

٢ ــ حديث عبد الله بن عمرو : رواه القضاعى (٣٩٢،٧٤١) من طريق فهد ابن عوف عن إسماعيل بن عياش عن عبد العزيز بن عبيد الله عن شهر بن حوشب عنه به ، وزاد فى أوله : « **من لم ينفعه علمه ، ضره جهله** » ورواه أيضا الطبرانى فى « الكبير » ، وعنه أبو نعيم فى « رياضة المتعلمين » ومن طريقه الديلمى فى « مسند الفردوس » كما قال محقق « مسند الشهاب » نقلاً عن « فتح الوهاب » (١٥١/١) . وهذا إسناد واهٍ جداً له علتان :

الأولى : أن فهد بن عوف ، واسمه زيد ــ وفهد لقب ــ متروك .

الثانية : أن عبد العزيز بن عبيد الله ــ وهو الحمصى ــ واهٍ كما قال الذهبى فى « الكاشف » (٢٠١/٢) . وقد قال أبو زرعة : « مضطرب الحديث ، واهى

الحديث » وقال أبو داود « ليس بشيء » وقال النسائى : « ليس بثقة ولا يكتب حديثه » . وقال الدارقطنى : « متروك » . ومع ذلك قال الحافظ فى « التقريب » (٤١١١) : « ضعيف » ولا أدرى إن كان فهد بن عوف فى سند الطبرانى ومن رواه عنه أم لا ، وعلى كل ، فالإسناد ساقط بدونه .

(والصحيح) أن هذا الكلام من قول الحسن البصرى رحمه الله ، كما رواه الإمام أحمد فى « الزهد » (ص ٢٨٥) من طريق حمزة الزيات عن منصور السلمى عنه قال : « اقرأ القرآن ما نهاك ، فإذا لم ينهك فلست تقرؤه ، رب حامل فقه غير فقيه ، ومن لم ينفعه علمه ضره جهله » . وإسناده صحيح ، حمزة هو ابن حبيب الزيات القارىء المشهور ، وهو ثقة ، وثقه ابن معين وغيره وتكلم فيه بعضهم بلا مستند ومنصور السلمى هو ابن المعتمر الكوفى ، وهو ثقة ثبت وحافظ كبير .

استدراك :

وروى أبو نعيم فى « الحلية » (٥/ ١٧٧) بإسناد حسن عن مكحول قال : « من لم ينفعه علمه ضره جهله . اقرأ القرآن ما نهاك ، فإذا لم ينهك فلست تقـرؤه » .

الحديث الثامن :

« أكثروا ذكر الله حتى يقولوا : مجنون » .

منكر . رواه أحمد (٣/٦٨) وأبو يعلى (٢/٥٢١) وابن حبان (٨١٤ إحسان) وابن عدى (٣/٩٨٠) والحاكم (١/٤٩٩) من طريق دراج عن أبى الهيثم عن أبى سعيد مرفوعاً به .

وقال الحاكم : « صحيح الإسناد » كذا قال ، ودراج هو ابن سمعان أبو السمح المصرى القـاصّ مختلف فيه اختلافا كثيراً[١٩] خلاصته أنه مستقيم الحديث إذا روى

(١٩) انظره فى « بدائل الحديث » (٤) .

عن غير أبى الهيثم ــ سليمان بن عمرو العتوارى ــ فإنه كثير المناكير عنه . وهذا منها ، ولذلك أورده ابن عدى ثم الذهبى (٢/٢٥) فى جملة ما استنكر عليه .

ولقد عجبت وسررت أيضا حينما وقفت لهذا الحديث على أصل من كلام بعض السلف . فقد (روى) عبد الله بن أحمد فى « زوائد الزهد » (ص ٣٨٢) وعنه ابن عساكر (٩/٣٣) عن يحيى بن عثمان الحربى قال : نا أبو المليح عن يزيد بن يزيد ــ يعنى ابن جابر ــ قال : كان أبو مسلم الخولانى يكثر أن يرفع صوته بالتكبير حتى مع الصبيان ، وكان يقول : « اذكر الله حتى يقول الجاهل أنك مجنون » .

ورجاله كلهم ثقات لكنه منقطع بين يزيد بن يزيد وأبى مسلم . ولكن له متابع رواه ابن عساكر أيضا من طريق إسماعيل بن عياش عن عقيل بن مدرك عن لقمان ابن عامر عن أبى مسلم الخولانى أن رجلاً أتاه فقال له : أوصنى يا أبا مسلم قال : اذكر الله تحت كل شجرة وحجر . قال : زدنى . قال : اذكر الله حتى يحسبك الناس من ذكر الله مجنونا . قال : فكان أبو مسلم يكثر ذكر الله عز وجل ، فرآه رجل يذكر الله عز وجل فقال : أمجنون صاحبكم هذا ؟ فسمعه أبو مسلم فقال : ليس هذا بالجنون يا ابن أخى ، ولكن هذا دواء الجنون » .

ورجاله كلهم ثقات إلا أن عقيل بن مدرك وثقه ابن حبان وحده ــ فيما نعلم ــ وروى عنه جماعة . وأبو مسلم الخولانى ــ تابعى جليل اسمه : عبد الله بن ثوب ــ بضم ففتح ــ وهو ثقة عابد ، من الثانية ، رحل إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فلم يدركه ، وعاش إلى زمن يزيد بن معاوية كما فى « التقريب » (٨٣٦٧) ثم وجدت نحوه عن أبى الدرداء رواه ابن عساكر (١٣/٧٥٣) بسند ضعيف واهٍ فيه ثلاث علل .

الحديث التاسع :

« أكرموا أولادكم ، وأحسنوا أدبهم » .

ضعيف جداً . رواه ابن ماجة (٣٦٧١) والقضاعى (٦٦٥) والخطيب (٨/٢٨٨)

وابن عساكر (٣٢٥/٧) من طرق عن سعيد بن عمارة الكلاعى أخبرنى الحارث ابن النعمان سمعت أنس بن مالك يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : ... فذكره . وهذا إسناد ضعيف جداً .

سعيد بن عمارة الكلاعى ترجمه ابن عساكر فلم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا وقال الأزدى : متروك . وقال الذهبى فى « الميزان » (١٥٣/٢) : « قلت : روى عنه بقية ، وعلى بن عياش ، وجماعة . جائز الحديث » . وصوَّب العلامة الألبانى فى « الضعيفة » (١٦٤٩) قوله فى « الكاشف » (٣٦٨/١) : « مستور » والحارث ابن النعمان قال الذهبى (٤٤٤/١) : « قال أبو حاتم : ليس بقوى وقال البخارى : منكر الحديث »[٢٠] . ثم ساق له هذا الحديث فيما استنكر عليه . وقال الحافظ الشهاب البوصيرى رحمه الله فى « مصباح الزجاجة » (١٦٣/٣) : « هذا إسناد ضعيف ، الحارث وإن ذكره ابن حبان فى « الثقات » فقد لينه أبو حاتم . وقال البخارى : منكر الحديث . وقال العقيلى : أحاديثه مناكير .

قال المزى : ورواه أبو الجماهر محمد بن عبد الرحمن الحمصى عن على بن عياش (هو شيخ شيخ ابن ماجه) فزاد فى إسناده « سعيد بن جبير » بين الحارث وبين أنس » ا هـ .

قلت : أبو الجماهر هذا صدوق كما قال ابن أبى حاتم فى « الجرح » (٣٢٧/٧) لكن الأرجح عدم الزيادة .

والحديث رواه أيضا الديلمى[٢١] وقال الحافظ : « ابن ماجة وأبو الشيخ عن أنس » .

وقال العلامة الألبانى فى « ضعيف الجامع » (٣٤٦/١) و « الضعيفة » (١٦٤٩) :

---

(٢٠) وهذه اللفظة من أردأ مراتب الجرح عند البخارى لا يقولها غالباً إلا فيمن يتهمه ، وقد جاء عنه أنه قال : « من قلت فيه : منكر الحديث ، فلا تحل الرواية عنه » ولكن لا يؤخذ بها بإطلاق ، بل ينظر فى جميع ما قيل فى الراوى ويتخير الأليق بحاله . والله أعلم .

(٢١) « الفردوس » (١١٠/١).

« ضعيف جداً » .

وبعد (فالصحيح) أنه من كلام ابن سيرين رحمه الله ــ يحكيه عمن قبله ــ كما رواه ابن أبى شيبة (٨/٤١٥) وعنه ابن عبد البر فى « جامع بيان العلم » (١/٨٤) عن ابن علية عن ابن عون عنه قال : « كانوا يقولون ، أكرم ولدك ، وأحسن أدبه » . وإسناده صحيح على شرطهما .

ورواه ابن المقرىء فى « معجمه » (ص ١٨٢) عن مؤمل حدثنا سعيد بن عامر عن ابن عون قال : قال ابن سيرين : « أكرم ولدك ، وأحسن أدبه » .

ورواية ابن أبى شيبة أصح ، فإن إسماعيل بن علية أثبت بكثير من سعيد بن عامر ، وهى أيضا أرفع ، فإن الظاهر أنه يعنى بقوله : « كانوا يقولون » الجيل السابق له وهم الصحابة رضوان الله عليهم ، وقد أدرك منهم ثلاثين صحابياً كما قال[٢٢] صاحبه هشا م بن حسان رحمه الله . ومؤمل ــ فى سند ابن المقرىء ــ هو ابن إهاب الربعى العجلى ، فإنه هو الذى يروى عن سعيد بن عامر كما فى « تهذيب الكمال » (ق ١٣٩٥) لا كما توهم المعلق على « معجم ابن المقرىء » فأدرجه فى الفهارس على أنه : « مؤمل بن إسماعيل » . والكمال لله وحده ثم وجدت عبد الوهاب بن عطاء تابع ابن علية بلفظ : « كان يقال » عند ابن عساكر (١٥/٤٤٦) .

الحديث العاشر :

« اللهم ارزقنى حبك ، وحب من ينفعنى حبه عندك . اللهم ارزقنى مما أحب ، فاجعله قوة لى فيما تحب . اللهم ما زويت عنى مما أحب ، فاجعله فراغاً لى فيما تحب » .

ضعيف . رواه الترمذى (٣٥٥٧) : « حدثنا سفيان بن وكيع أخبرنا ابن أبى عدى عن حماد بن سلمة عن أبى جعفر الخطمى عن محمد بن كعب القرظى عن

(٢٢) كما فى « سير أعلام النبلاء » (٤/٦٠٧) ورواه ابن عساكر(١٥/٤٢٤).

عبد الله بن يزيد الخطمى الأنصارى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يقول فى دعائه : ... » فذكره .

وقال : « هذا حديث حسن غريب ، وأبو جعفر الخطمى اسمه : عمير بن يزيد ابن خماشة » .

قلت : كيف يكون حسناً وشيخه ــ سفيان بن وكيع ــ واهٍ متفق على تضعيفه . قيل لأبى زرعة : كان يتهم بالكذب ؟ قال : نعم . وقال النسائى ليس بثقة . وقال فى موضع آخر : ليس بشىء . وقال أبو حاتم : لين .

وقال ابن عدى (١٢٥٤/٣) : « ولسفيان بن وكيع حديث كثير ، وإنما بلاؤه أنه كان يتلقن ما لقن ، كان له وراق يلقنه من حديث موقوف يرفعه ، وحديث مرسل فيوصله ، أو يبدل فى الإسناد قوما بدل قوم كما بينت طرفاً منه فى هذه الأخبار التى ذكرتها » .

وقال الحافظ (٢٤٥٦) : « كان صدوقا إلا أنه ابتلى بوراقه ، فأدخل عليه ما ليس من حديثه ، فنصح فلم يقبل ، فسقط حديثه » .

قلت : ولعل هذا من الموقوفات التى لقنه وراقه إياها مرفوعة ، (فإن الصحيح) وقفه كما يأتى . وقد تابعه ضعيف آخر على رفعه ، فرواه الطبرانى فى « الدعاء » (١٤٠٣) من طريق نعيم بن حماد ، ثنا عبد الله بن المبارك ، ثنا حماد بن سلمة به .

ونعيم مختلف فيه بين موثق ومجرح ، لكن الراجح جرحه ، فإنه مفسر بكثرة الأخطاء والمناكير ، ولذلك قال الحافظ (٧١٦٦) : « صدوق يخطىء كثيراً ... » حتى قال : « وقد تتبع ابن عدى ما أخطأ فيه ، وقال : باقى حديثه مستقيم » .

قلت : لم يستوعب ابن عدى رحمه الله كل ما يمكن أن ينكر عليه بدليل هذا الحديث ، وبدليل ما رواه الحاكم (٣٦٨/٢) من طريقه عن هشيم بسنده إلى أبى سعيد الخدرى مرفوعا : « **من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة ، أضاء له من النور ما بين الجمعتين** » . وصححه ، فتعقبه الذهبى بقوله : « قلت : نعيم ذو مناكير » .

قلت : وقد خالفه عارم[٢٣] ــ محمد بن الفضل السدوسى ــ وسعيد بن منصور وأبو عبيد وغيرهم فأوقفوه عن هشيم ، وخالفوه فى المتن فقالوا : « **أضاء له من النور ما بينه وبين البيت العتيق** » . ثم وجدت الحافظ البيهقى رحمه الله رواه فى « الشُعَب » (ج ١/ ق ٣ ص ٦١) من طريق سعيد بن منصور به موقوفا وقال : « هذا هو المحفوظ موقوف . ورواه نعيم بن حماد عن هشيم فرفعه » . فالحمد لله على توفيقه . وقد تابع نعيماً على رفعه عنده : يزيد بن مخلد بن يزيد وهو مستور ، والراوى عنه ضعيف .

هذا ولا يبعد إطلاقا أن يتوارد راويان ضعيفان على خطأ واحد فى حديث بعينه ، فإن بلية كُلٌّ من سفيان بن وكيع ونعيم بن حماد فى رفع الموقوفات والخطأ فى الأسانيد واحدة على اختلاف التفاصيل !

(أما) الرواية الموقوفة لحديث الترجمة ، فعند ابن أبى شيبة (١٠/٣٥٤) عن الحسن ابن موسى الأشيب أخبرنا حماد بن سلمة به موقوفا . وبوَّب عليه : « ما ذكر عن قوم مختلفين مما دعوا به » وإسناده صحيح .

والحسن بن موسى ثقة حافظ ، قال الإمام أحمد : « كان من متثبتى أهل بغداد » . وقال : « وكان الأشيب ضابطاً لحديث شعبة وغيره ... » .

هذا ولقائل أن يقول : إن حماد بن سلمة قد يهم فى غير حديث ثابت وحميد الطويل ، فلعله وهم أيضا فى هذا الحديث أو اضطرب .

قلنا : حماد ثقة حافظ ، لا يجوز توهيمه بغير حجة ولا بَيِّنَة ، ولو سلمنا جدلاً بوهمه فى هذا الحديث فإن الأوهام ــ عامة ــ ولدَى حماد بن سلمة خاصَّةً ــ تكون

---

(٢٣) إلا أن عارما تفرد بقوله « ليلة الجمعة » وخالفه جماعة عن هشيم . وهذا الحديث أمره عجيب جداً ، فمع اختلافهم فى رفعه ووقفه – مرة عن هشيم ومرة عن شعبة – وفى متنه – كما فى رواية عارم – فمن الطرائف أيضا أن الثورى وشعبة خالفا هشيما فقالا : « من قرأ سورة الكهف كما أنزلت » هكذا بدون تقييد بالجمعة . فرواية هشيم شاذة كما سأبين فى كتابى فى « العلل » بمشيئة الله .

برفع الموقوف ووصل المرسل ــ وهذا ما نريد إثباته . أما دعوى الاضطراب فمرفوضة أيضا ، إذ شرط الحكم على الحديث بالاضطراب أن تكون الأوجه المتعارضة متكافئة ، وأين التكافؤ ههنا ؟ واجتماع الضعيفين المذكورين لا ينتهض للحُكم لهما لو خالفهما ثقة من جملة الثقات ، فكيف بذلك الثبت الحافظ ؟ والله أعلم .

الحديث الحادى عشر :

« اللهم إنى أعوذ بك من زوج تشيبنى قبل المشيب ، ومن ولد يكون عَلَىَّ رباً ، ومن مال يكون عَلَىَّ عذاباً ، ومن خليلٍ ماكر ، عينه ترانى ، وقلبه يرعانى ، إن رأى حسنة دفنها ، وإن رأى سيئة أذاعها » .

ضعيف . رُوِى من حديث أبى هريرة وابن عباس ، ومن مرسل سعيد المقبرى :

١ ــ حديث أبى هريرة :

رواه الطبرانى فى « الدعاء » (١٣٣٩) من طريق الحسن بن حماد الحضرمى ثنا أبو خالد الأحمر عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبرى عنه رضى الله عنه قال : « كان من دعاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : **اللهم إنى أعوذ بك من جار السوء ، ومن زوج تشيبنى** ... » الحديث .

وهذا إسناد جيد لكن وصله ورفعه وهم ، (والصحيح) أنه من قول سعيد المقبرى رحمه الله ــ يحكيه عن داود عليه السلام ــ كما رواه ابن أبى شيبة (٢٧٧/١٠) وهناد (١٠٣٨، ١٤٠٢) وبحشل فى « تاريخ واسط » (ص ١٣٠) عن أبى سعيد عبد الله بن سعيد الأشج ، ثلاثتهم عن أبى خالد الأحمر عن ابن عجلان عن سعيد قال : كان من دعاء داود النبى صلى الله عليه وآله وسلم ... فذكره .

وابن أبى شيبة وهناد والأشج ثقات حفاظ كلهم ، أما الحسن بن حماد الحضرمى ــ ولقبه : سجادة ــ فثقة كما قال ابن حبان والخطيب والذهبى فى « الكاشف » (٢٢٠/١) بل قال الحافظ فى « التقريب » (١٢٣٠) : « صدوق » .

ولا أعلم أحداً وصفه بالحفظ ومنشأ الوهم عندى أن أبا خالد الأحمر ــ واسمه : سليمان بن حيان ــ كان قد حَدَّث أيضا عن ابن عجلان عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم بحديث : « **اللهم إنى أعوذ[٢٤] بك من جار السوء فى دار المقامة ، فإن جار البادية يتحول** » .

كما عند ابن أبى شيبة (٣٥٩/٨) وعنه الطبرانى (١٣٤٠) والبخارى فى « الأدب » (١١٧) وابن حبان (٢٠٥٦) والحاكم (٥٣٢/١) ، كما حدَّث عن ابن عجلان عن سعيد المقبرى قال : كان من دعاء داود ... الخ . فاختلط الأمر على الحسن بن حماد فأدرج المتنين بالسند الموصول وحده ولم يفصل هذا من ذاك . هذا إن لم يكن الوهم من الحافظ الطبرانى نفسه ــ رحمه الله ــ فإن له أوهاماً نادرة ، فانظر ترجمته من « لسان الميزان » (٣٨٣/٣، ٣٨٤) .

وفى الباب حديث آخر عن أبى هريرة ، واهى الإسناد رواه البيهقى فى « شعب الإيمان » (٧٧/٣/٢) من طريق الأشعث بن بُراز الهجيمى قال : ثنا على بن زيد عن عمارة بن قيس مولى ابن الزبير عنه مرفوعا : « **تعوذوا بالله من ثلاث فواقر ، تعوذوا بالله من مجاورة جار السوء ، إن رأى خيراً كتمه ، وإن رأى شراً أذاعه ، وتعوذوا بالله من زوجة سوء ...** » الحديث . وإسناده ضعيف جداً .

كما قال العلامة الألبانى فى « ضعيف الجامع الصغير » (٣٦/٣) فإن أشعث بن براز الهجيمى واهٍ ، وقد رواه الذهبى فى « الميزان » (٢٦٢/١) بإسناده إليه ، وعده من مناكيره .

---

(٢٤) رواه يحيى القطان – عند النسائى (٢٧٤/٨) ، وصفوان بن عيسى عند البيهقى فى « الشعب » كلاهما عن ابن عجلان بلفظ « تعوذوا بالله » . ورواه عبد الرحمن بن إسحاق عن المقبرى بنحوه أيضا عند أحمد (٣٤٦/٢) فالأصح أنه من أمره صلى الله عليه وآله وسلم لا من فعله نعم ، ثبت التعوذ من جار السوء فى دار المقامة من فعله صلى الله عليه وآله وسلم فى حديث رواه الطبرانى فى « الكبير » (٢٩٤/١٧) و« الدعاء » (١٣٣٨) عن عقبة بن عامر – مطولاً – وإسناده صحيح لا أعلم له علة .

وعلى بن زيد هو ابن جدعان البصرى وهو ضعيف لسوء حفظه . وعمارة بن قيس فيه جهالة ، فقد ترجمه ابن أبى حاتم (٣٦٨/٦) من رواية على بن زيد وحده عنه ، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا . ووثقه ابن حبان (٢٤٢/٥) على قاعدته المعروفة فى توثيق المجاهيل .

٢ ــ حديث ابن عباس :

رواه بحشل (ص ١٣٠) من طريق الحسين بن قيس عن عكرمة عنه مرفوعا : « **كان من دعاء أخى داود** ... » فذكره مختصراً وإسناده ضعيف جداً .

حسين بن قيس ــ ولقبه حنش ــ متروك الحديث وشيخ بحشل : الحسن بن زياد بن زبالة المدنى لم أقف عليه ، فإن كان صوابه « محمد بن الحسن بن زبالة المدنى » فقد كذبوه كما قال الحافظ (٢٨١٥) .

وفى السند تحريف لا محالة فإنه هكذا : « ثنا الحسن بن زياد بن زبالة المدنى ، قال : ثنا محمد بن يزيد عن هشيم الحذاء عن حسين بن قيس عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنه ... » الحديث . ولعل الصواب : « عن هشيم عن خالد الحذاء » أو « ثنا خالد الحذاء » فالله أعلم .

فإن كان هشيم عنعنه فهى علة أخرى فإنه كثير التدليس . ثم ترجح عندى أن شيخه هو « عبد العزيز بن محمد بن الحسن بن زبالة » فقد روى عنه (ص ٤٧، ٧٤، ١٠٠) وله ترجمة فى « المجروحين » (١٣٨/٢) .

٣ ــ مرسل سعيد المقبرى : رواه ابن النجار فى « تاريخه » كما فى « الجامع الصغير » (١٥٣٥) ــ مقتصراً على الفقرة الثالثة وحدها ــ فلا أدرى أهكذا الرواية أم اختصره السيوطى ؟ وهو ضعيف ــ على الأقل ــ للإرسال وقد تكون فيه علة أو علل أشد من ذلك كما يشهد الواقع العملى للأسانيد التى ينفرد بها أمثال ابن النجار وابن عساكر والديلمى . على أن رفع الحديث خطأ كما بيَّنا موصولا كان أم مرسلاً . والله أعلم .

(وقد) عزاه آخرون ـــ سوى سعيد المقبرى ـــ إلى داود عليه السلام أيضا .

١ ـــ ففى « مصنف ابن أبى شيبة » (١٠/٤٥٠) من طريق يحيى بن المهلب عن عطاء بن السائب عن أبى عبد الله الجدلى قال : « كان داود النبى صلى الله عليه وآله وسلم يقول : اللهم إنى أعوذ بك من جار عينه ترانى ، وقلبه يرعانى ، إن رأى خيراً دفنه ، وإن رأى شراً أشاعه » . وعطاء بن السائب ثقة كان قد اختلط ، لكن تخليطه فى مثل هذا المقطوع بعيد . وشيخه أبو عبد الله الجدلى اسمه عبد ، أو عبد الرحمن بن عبد ، ثقة رمى بالتشيع كما فى « التقريب » (٨٢٠٧) . والرواية مختصرة .

٢ ـــ وفى كتاب « العزلة » للإمام الخطابى رحمه الله (ص ١٢٤) من طريق ابن وهب عن ابن لهيعة عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبى هلال أن داود النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول : « اللهم إنى أعوذ بك من جار السوء ، ومن مال يكون عَلَىَّ عذابا ، ومن ولد يكون عَلَىَّ وبالا ، ومن زوجة تشيبنى قبل المشيب ، ومن خليل ماكر ، عينه ترعانى ، وقلبه يشنؤنى ، إن رأى خيراً أخفاه ، وإن رأى شراً أفشاه » . وإسناده إلى سعيد حسن ، وسعيد بن أبى هلال ثقة من أتباع التابعين . والله أعلم .

الحديث الثانى عشر :

« اللهم بارك لنا فيما رزقتنا وقنا عذاب النار . بسم الله » . (فى ابتداء الطعام) .

ضعيف جداً . رواه ابن السنى فى « عمل اليوم والليلة » (٤٥٩) وابن عدى (٦/٢٢١٢) ـــ واللفظ له ـــ من طريق محمد بن أبى الزعيزعة حدثنى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يقول فى الطعام إذا قرب إليه [قال][٢٥]: « **اللهم بارك لنا فيما رزقتنا وقنا عذاب النار . بسم الله** . وإذا فرغ قال : **الحمد لله الذى مَنَّ علينا فهدانا ، والحمد لله الذى أطعمنا**

(٢٥) زيادة من « الكامل » ولعل الصواب حذفها كما فى « الميزان » .

وسقانا فأروانا ، وكل الإحسان آتانا »[٢٦].

قال عمرو : فكتبه لنا جدى فكنا نتعلمه كما نتعلم السورة من القرآن . وإسناده ضعيف جداً ، ابن أبى الزعيزعة هذا قال البخارى فى « التاريخ الكبير » (٨٨/١) : « منكر الحديث جداً » . وقال ابن عدى : « منكر الحديث جداً لا يكتب حديثه . سمعت ابن حماد يذكره عن البخارى » .

وترجمه ابن حبان فى « المجروحين » (٢٨٨/٢، ٢٨٩) مرتين ، قال فى ثانيهما : « دجال من الدجاجلة ، كان يروى الموضوعات » . وأورد له الذهبى (٥٤٨/٣، ٥٤٩) هذا الحديث من جملة مناكيره . وراجع « البدائل المستحسنة » (٥١/١، ٥٢) .

(والصحيح) فى هذا الدعاء أنه من قول عروة بن الزبير ــ رحمه الله ورضى عن أبيه ــ بعد الطعام ــ لا قبله ــ كما رواه الإمام مالك رحمه الله فى « الموطأ » (٩٣٤/٢، ٩٣٥/٣٤) وابن أبى شيبة (١٢٣/٨، ٣٤٤/١٠، ٣٤٥) عن هشام بن عروة عنه أنه كان لا يؤتى أبداً بطعام ولا شراب حتى الدواء ، فيطعمه أو يشربه إلا قال : الحمد لله الذى هدانا وأطعمنا وسقانا ونعمنا الله أكبر . اللهم ألفتنا نعمتك بكل شر ، فأصبحنا منها وأمسينا بكل خير نسألك تمامها وشكرها . لا خير إلا خيرك . ولا إله غيرك إله الصالحين . ورب العالمين . الحمد لله ولا إله إلا الله . ما شاء الله ولا قوة إلا بالله . اللهم بارك لنا فيما رزقتنا وقنا عذاب النار » .

وإسناده صحيح غاية . وله طريق أخرى عند أبى الدنيا فى « الشكر » (١٦٦) عن حسين الجعفى عن أبى موسى ــ إسرائيل بن موسى البصرى ــ عنه ورجاله ثقات ، فإن صح سماع أبى موسى من عروة فالإسناد صحيح فإنه محتمل لكن لم أرَ أحداً ذكر عروة فى شيوخه .

---

(٢٦) سأتعرض لما صح من دعاء بعد الطعام عند حديث : « الحمد لله الذى أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين » من « البدائل » (٣٨) بإذن الله .

وفى الباب أثر ضعيف أيضا ، وهو ما رواه ابن أبى شيبة (٣٤٣/١٠،١٢٢/٨) ــ واللفظ له ــ وعبد الله بن أحمد فى « زوائد المسند » (١٥٣/١) وعنه أبو نعيم (٧٠/١) من طريق الجريرى عن أبى الورد عن ابن أعبد أو : ابن معبد قال : قال على : تدرى ما حق الطعام ؟ قلت : وما حقه ؟ قال : تقول : بسم الله ، اللهم بارك لنا فيما رزقتنا ، ثم قال : تدرى ما شكره ، قلت : وما شكره ؟ قال : تقول : الحمد لله الذى أطعمنا وسقانا » .

قال الهيثمى فى « المجمع » (٢٢/٥) : « وابن أعبد قال ابن المدينى : ليس بمعروف ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : لفظ ابن المدينى : « ابن أعبد ليس بمعروف ، ولا أعرف له غير حديثه[٢٧] عن على أنه قال لفاطمة : ائتى أباك فسليه خادما » كما فى « الجرح والتعديل » (٣١٦/٩) .

وفى هذا الإسناد علة أخرى ، وهى جهالة حال أبى الورد بن ثمامة ، فإنى لا أعلم أحداً وثقه ولا ابن حبان ! أما قول ابن سعد فى « الطبقات الكبرى » (٢٢٦/٧) : « ... وكان معروفاً قليل الحديث » فليس صريحا فى التوثيق ، ولذلك قال الذهبى فى « الكاشف » (٣٨٧/٣) : « شيخ » .

وقال الحافظ (٨٤٣٤) : « مقبول » . والمراد أن الثابت عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم وصحبه رضوان الله عليهم الاقتصار على : « بسم الله » وحدها فى ابتداء الطعام لأدلة ذكرتها فى الكتاب المتقدم ذكره ، وأزيد عليها ما رواه الإمام أحمد (٣٣٧،٦٢/٤) والنسائى فى « الكبرى » كما فى « تحفة الأشراف » (١٥٦٢٠) وأبو الشيخ فى « الأخلاق » (ص ٢٣٨) عن عبد الرحمن بن جبير أنه حَدَّثه رجل خدم النبى صلى الله عليه وآله وسلم ثمان سنين أنه سمع النبى صلى الله عليه وآله وسلم إذا قرب إليه طعامه يقول : « **بسم الله** » ، وإذا فرغ من طعامه قال : « **اللهم**

(٢٧) يعنى هذا الحديث فإن له زيادة مطولة عند عبد الله بن أحمد . وسؤال الخادم ثابت فى « الصحيح » وفى رواية ابن أعبد زيادات ليست فى « الصحيح ».

أطعمت وسقيت ، وأغنيت وأقنيت ، وهديت واجتبيت[٢٨]**، فلك الحمد على ما أعطيت** » . وإسناده حسن . والله أعلم .

الحديث الثالث عشر :

« امش ميلا عد مريضا ، امش ميلين أصلح بين اثنين ، امش ثلاثة أميال زر أخاً فى الله » .

ضعيف . رواه ابن أبى الدنيا فى « كتاب الإخوان » عن مكحول مرسلا كما فى « الجامع الصغير » (١٦٤٧) . قال المناوى (١٩٥/٢) : « ظاهر كلام المصنف أنه لم يقف عليه مسنداً وهو عجب ، فقد خرجه البيهقى عن أبى أمامة لكن فيه على ابن يزيد الألهانى ، قال البخارى : منكر الحديث . وعمرو بن واقد[*] : متروك .

قلت : لا عجب فى ذلك لأمرين :

الأول : أن المرسل الصحيح إلى مرسله أرجح وأقوى عند العلماء من الموصول الضعيف ، فكيف بالواهى ؟ ولذلك احتج بالمرسل ــ على انفراده ــ كثير من الأئمة فى الأحكام الشرعية أيضا . وهذا المذهب ــ وإن كان غير راجح ــ لكنه لحرى أن يدل على ما تقدم من أرجحية الحديث المرسل على الموصول الضعيف .

الثانى : أن السند الموصول ــ الذى أحسن السيوطى صنعاً فأعرض عنه ــ تالف لا قيمة له بإقرار المناوى حيث أعله بهذين الهالكين . وعلى بن يزيد وهاه جماعة غير البخارى ، وانظر « البدائل » (١٩) و « القسطاس » (ص ٢٤، ٢٥) .

---

(٢٨) وقع فى « المسند » (٦٢/٤) والأخلاق « وكنز العمال » (١٠٥/٧) : « وهديت وأحييت ». والتصويب من « الجامع » (٦٧٧٦) و« صحيحه » (٢٢٨/٤) « والمسند » (٣٣٧/٤) و « معرفة الصحابة » لأبى نعيم (٣١٢/٤). وهو موافق لقوله تعالى « واجتبيناهم وهديناهم » .

(*) فى (الفيض) « عمر بن واقد » والصواب ماأثبتناه .

وعمرو بن واقد هالك كما قال الذهبى (٢٩٢/٣) . وبقى احتمال عدم صحة هذا المرسل إلى مكحول ، فالله أعلم .

وإن صح عنه فلعله تلقاه من رجل ضعيف رفعه له ، (فقد صح) من قول حسان بن عطية ، وهو شامى تابعى ثقة . قال ابن حبان فى « مشاهير علماء الأمصار » (١٤٢٣) : « من أفاضل أهل زمانه ثقة وإتقانا وفضلا وخيراً ، وكان يُغرب » . والأثر عنه رواه هناد (٣٧٧) عن عيسى بن يونس عن الإمام الأوزاعى رحمه الله عنه بلفظ : « امش ميلا ، وعد مريضا ، وامش ميلين ، وأصلح بين اثنين ، وامش ثلاثة ، وزر فى الله » . وإسناده صحيح غاية .

وروى أبو نعيم (١٩٨/٥) من طريق ضمرة عن عثمان بن عطاء عن أبيه قال : « تعاهدوا إخوانكم بعد ثلاث ، فإن كانوا مرضى فعودوهم ، وإن كانوا مشاغيل فأعينوهم ، وإن كانوا نسوا فذكروهم ، وكان يقال : امش ميلا وعد مريضا ، وامش ميلين وأصلح بين اثنين ، وامش ثلاثا وزر أخا فى الله » . وعثمان بن عطاء الخراسانى ضعيف جداً . والصواب ما قدمنا . والله أعلم .

الحديث الرابع عشر :

« إن الشيطان واضع خطمه على قلب ابن آدم ، فإن ذكر الله خنس ، وإن نسى التقم قلبه ، فذلك الوسواس الخناس » .

ضعيف . رُوِى من حديث أنس ، ــ وبلفظ آخر ــ من حديث معاذ بن جبل .

١ ــ حديث أنس ــ رواه أبو يعلى (٢٧٨/٧، ٢٧٩) ــ واللفظ له ــ والحكيم الترمذى فى « الصلاة ومقاصدها » (ص ٩٩) وابن عدى (١٠٤٤/٣) وابن شاهين فى « الترغيب فى فضائل الأعمال » (١٥٤) وأبو نعيم (٢٦٨/٦) والبيهقى فى « الشعب » (٤٣٥/٢، ٤٣٦) من طريق عدى بن أبى عمارة عن زياد النميرى عن أنس مرفوعا به .

ورواه أيضا ابن أبى الدنيا فى « مكائد الشيطان » كما فى « الدر المنثور » (٤٢٠/٦) . ورواه ابن شاهين فى « الترغيب فى الذكر » بلفظ : « **إن للوسواس خطماً كخطم الطائر ، فإذا غفل ابن آدم وضع ذلك المنقار فى أذن القلب يوسوس ، فإن ابن آدم ذكر الله عز وجل نكص وخنس ، فلذلك سمى الوسواس الخناس** » كما فى « منتخب كنز العمال » (١٢٣/١ على هامش المسند) وقال : « وهو ضعيف » .

قلت : وعدى بن أبى عمارة هو الذارع ، وهو ضعيف . وبه وحده أعله الهيثمى فى « المجمع » (١٤٩/٧) . وزياد النميرى ضعيف أيضا ، قال الحافظ (٢٠٨٧) : « ضعيف ، من الخامسة » . وانظر المزيد عنه فى « أخذ الجُنَّة » (ص ٢٣:٢٦) .

وضعَّف الحديث أيضا المنذرى فى « الترغيب » (٦٦٧/٢) والحافظ فى « الفتح » (٧٤٢/٨ سلفية) واستغربه ابن كثير فى « تفسيره » (٥٧٥/٤) .

٢ ــ حديث معاذ : رواه الديلمى بلفظ : « **إن إبليس له خرطوم كخرطوم الكلب واضعه على قلب ابن آدم يذكره الشهوات واللذات ويأتيه بالأمانى ويأتيه بالوسوسة على قلبه ليشككه فى ربه ، فإذا قال العبد : أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وأعوذ بالله أن يحضرون ، إن الله هو السميع العليم ، خنس الخرطوم عن القلب** » . كما فى « المنتخب » أيضا . ولم أجده فى « الفردوس » .

(والصحيح) فى حديث الترجمة وقفه على ابن عباس رضى الله عنهما ــ وغيره من السلف ــ فإنه ــ وإن علقه البخارى فى « صحيحه » (٢٢٣/٦) بصيغة التمريض فقال : « ويذكر عن ابن عباس : الوسواس إذا ولد خنسه الشيطان ، فإذا ذكر الله عز وجل ذهب ، وإذا لم يذكر الله ثبت على قلبه » .

قال الحافظ : « قوله : وقال ابن عباس : الوسواس .. الخ ، كذا لأبى ذر ، ولغيره : « ويُذكر عن ابن عباس وكأنه أولى لأن إسناده إلى ابن عباس ضعيف ، أخرجه الطبرى والحاكم وفى إسناده حكيم بن جبير وهو ضعيف ولفظه : « ما من مولود إلا على قلبه الوسواس ، فإذا عمل فذكر الله خنس ، وإذا غفل وسوس » .

ورويناه فى « الذكر » لجعفر بن أحمد بن فارس من وجه آخر عن ابن عباس ، وفى إسناده محمد بن حميد الرازى وفيه مقال ، ولفظه : « يحط الشيطان فاه على قلب ابن آدم ، فإذا سها وغفل وسوس ، وإذا ذكر الله خنس » .

وأخرجه سعيد بن منصور من وجه آخر عن ابن عباس ولفظه : « يولد الإنسان والشيطان جاثم على قلبه ... » الخ .

قلت : طريق حكيم بن جبير عند الطبرى (٣٠/٣٥٥) والحاكم (٢/٥٤١) عنه عن سعيد بن جبير به . وقال الحاكم : « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » وقال الذهبى (خ م) . وهذا وهم منهما ــ رحمهما الله ــ فإن حكيماً على ضعفه من رجال السنن الأربعة وحدها . وقال الحافظ (١٤٦٨) : « ضعيف ، رمى بالتشيع » .

وأما محمد بن حميد الرازى ــ وهو شيخ الطبرى فى الطريق الثانية ــ وإن كان متهماً شديد الضعف ــ فقد وجدت له متابعة جليلة جداً ، (إذ رواه) الحافظ الكبير أبو بكر بن أبى شيبة فى « مصنفه » (١٣/٣٦٩) عن جرير عن منصور عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فى قوله « الوسواس الخناس » قال : « الشيطان جاثم على قلب ابن آدم ، فإذا سها وغفل وسوس ، وإذا ذكر الله خنس » . وإسناده صحيح على شرطهما .

وفى هذا مزيتان :

الأولى : صحة إسناده إلى ابن عباس . وقد فات الحافظ فجزم بضعفه .

الثانية : شدة مشابهته لحديث أنس المرفوع ــ بخلاف رواية البخارى المعلقة ورواية الطبرى والحاكم الضعيفة . وبه يعلم ما فى قول العلامة الألبانى حفظه الله فى « السلسلة الضعيفة » (١٣٦٧) ــ بشأن رواية البخارى المعلقة ــ « فهذا غير حديث الترجمة كما هو ظاهر » . وكذلك وصفه للأثر بالوقف وهو لا مجال للرأى فيه . وأستبعد أيضا أن يكون ابن عباس قد استفاد هذا من الإسرائيليات فى مثل

هذا الموطن . ولذلك لم يرده الحافظ رحمه الله لكونه موقوفا ، بل لكونه عنده ضعيفا فتأمل . على أننا أيضا لا نقول بتعضيده للرواية الضعيفة ، بل نجعل هذا الأثر أصلاً لها ، رفعه هؤلاء الضعفاء المتقدم ذكرهم . وقد روى الطبرى نحوه عن مجاهد وقتادة وغيرهما كما أومأنا فى أول الكلام عن الأثر . والله أعلم .

الحديث الخامس عشر :

« **إن لكل شيء شرفا ، وإن أشرف المجالس ما استقبل به القبلة** » .

ضعيف . رُوِى من حديث ابن عباس وابن عمر وأبى هريرة .

١ ــ حديث ابن عباس :

رواه الطبرانى فى « الكبير » (٣٨٩/١٠) والقضاعى (١٠٢٠، ١٠٢١) والخطيب فى « جامعه » (٦١/٢) وأبو سعد السمعانى فى « أدب الإملاء والاستملاء » (ص ٤٤) من طريق هشام بن زياد أبى المقدام عن محمد بن كعب القرظى عنه ، وزاد الطبرانى : « **ومن نظر فى كتاب أخيه من غير أمره ، فكأنما ينظر فى النار** » . وزاد القضاعى فى الرواية الثانية : « **وإنما تجالسون بالأمانة** » .

وقال الهيثمى فى « المجمع » (٥٩/٨) : « وفيه هشام بن زياد أبو المقدام ، وهو متروك » .

ورواه الحاكم (٢٦٩/٤، ٢٧٠) من طريق مصادف بن زياد المدينى ، ثم من طريق أبى المقدام كلاهما عن محمد بن كعب به مطولاً .

وقال : « هذا حديث قد اتفق هشام بن زياد النصرى ومصادف بن زياد المدينى على روايته عن محمد بن كعب القرظى ، والله أعلم . ولم أستجز إخلاء هذا الموضع منه ، فقد جمع آدابا كثيرة » .

فتعقبه الذهبى بقوله : « قلت : هشام متروك ، ومحمد بن معاوية كذبه

الدارقطنى ، فبطل الحديث » .

قلت : ابن معاوية ــ وهو النيسابورى ــ هو الذى رواه عن مصادف بن زياد وأثنى عليه خيراً ! ومصادف قال أبو حاتم الرازى : « هو مجهول » كما فى « الجرح » (٤٤١/٨) .

ورواه الخطيب (٦٢/٢) من طريق صالح بن حسان عن القرظى به نحوه ، لكن صالح قال الحافظ (٢٨٤٩) : « متروك » .

٢ ــ حديث ابن عمر :

رواه أبو يعلى والطبرانى فى « الأوسط » كما فى « المجمع » و « المقاصد » (ص ٧٦،٧٧) وابن عدى (٧٨٥/٢) والسمعانى (ص ٤٥) من طريق حمزة بن أبى حمزة النصيبى عن نافع عنه بلفظ : « **أكرم المجالس ما استقبل به القبلة** » وقال الهيثمى والسخاوى : « وفيه حمزة بن أبى حمزة ، وهو متروك » . وقال الحافظ (١٥١٩) : « متروك ، متهم بالوضع » .

٣ ــ حديث أبى هريرة :

رواه الطبرانى فى « الأوسط » (١٨٢/٣،١٨٣) فقال : « حدثنا إبراهيم ، قال : حدثنا عمرو بن عثمان ، قال : حدثنا محمد بن خالد الوهبى ، عن محمد بن عمرو ، عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « **إن لكل شىء سيداً ، وإن سيد المجالس قبالة القبلة** » .

وقال الهيثمى والسخاوى ، وكذلك المنذرى فى « الترغيب » (٩٨/٤) : « إسناده حسن »[٢٩] . كذا قالوا ، وكنت قد تابعتهم على هذا الأمر واعتمدت هذا التحسين فى تخريج أحاديث « آداب حملة القرآن » للحافظ الآجرى رحمه الله من باب إحسان

(٢٩) واغتر المناوى (٥١٢/٢) بهذا التحسين فقال : « نعم ، ورد فى الباب حديث جيد حسن ، وهو ما رواه الطبرانى أيضا عن أبى هريرة ... » فذكره قال : « فأعجب للمصنف حيث آثر ما جزموا بوضعه – يعنى حديث ابن عباس – على ما جزموا بحسنه ».

الظن ، وتعذر النظر فى سند « الأوسط » وقتئذ . فلما صدر المجلد الثالث من الكتاب ، علمت ما فى هذا التحسين من التساهل ، وصح ما كان فى قلبى من ريبة نحوه ، إذ أن فوات حديث حسن الإسناد فى حكم كهذا على الأئمة الستة فى مصنفاتهم ، بل خلو « مسند أحمد » و « صحيح ابن حبان » و « المستدرك » و « الأحاديث المختارة » ــ للضياء ــ ونحوها من الكتب المشهورة ، مع أن عامة أحاديث محمد بن عمرو بن علقمة عن أبى سلمة عن أبى هريرة ــ فى اعتقادى ــ مسطورة فى هذه الكتب ، فكل هذا ليس بالأمر اليسير على من رزقه الله عز وجل بصيرة بأسانيد أحاديث النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، ومظانّ الصحة والضعف منها . نعم ، رجال هذا الحديث كلهم صدوقون على شرط الحسن سوى شيخ الطبرانى واسمه : إبراهيم بن محمد بن عرق الحمصى ، فإنه آفته . قال الذهبى (٦٣/١) : « شيخ للطبرانى غير معتمد . قال : حدثنا عبد الوهاب بن نجدة ، حدثنا إسماعيل بن عياش ، عن صفوان ، عن عبد الرحمن بن جبير ، عن كثير بن مرة ، عن ابن عمر ــ مرفوعا : « **يخرج المهدى وعلى رأسه ملك ينادى : هذا المهدى فاتبعوه** » فالمعروف بهذا الحديث هو عبد الوهاب بن الضحاك[٣٠] لا : ابن نجدة » ا هـ .

وأقره الحافظ فى « اللسان » (١٠٥/١) .

قلت : والمعروف ــ أيضا ــ بهذا الكلام ــ فى فضل استقبال القبلة ــ بعض نابعى أهل الشام وتابعيهم ، لا رواية الشاميين عن محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن أبى هريرة مرفوعا !

(وذلك) ثابت عن ثلاثة منهم :

١ ــ فروى ابن أبى شيبة (٤٨٦/٨، ٤٨٧) وعنه عبد الله بن أحمد فى « زوائد الزهد » (ص ٢١٥) عن عبد الأعلى عن برد بن سنان عن سليمان بن موسى

---

(٣٠) وهو متروك ، كذبه أبو حاتم كما فى « التقريب » (٤٢٥٧) ، أقول : ومن يشتبه عليه اسم شيخه ، كيف يكون حاله وأنى لحديثه الحسن ، وهو لا يعلم له موثق ولو متساهل ؟

الأشدق قال : « إن لكل شيء شرفاً ، وأشرف المجالس ما استقبل به القبلة » . قال : يعنى برد بن سنان كما فى « الحلية » (٨٧/٦) « ما رأيت سليمان يجلس إلا مستقبل القبلة » . (فى الأصل : سفيان ، والتصويب من « الحلية ») .

وروى ابن أبى شيبة أيضا (٤٨٧/٨) عن وكيع عن ثور بن يزيد عنه قال : « لكل شيء سيد ، وسيد المجالس مستقبل القبلة » . وإسناداهما صحيحان .

٢ ــ وروى أيضا عن وكيع عن محمد بن عبد الله الشعيثى عن مكحول قال : « أفضل المجالس مستقبل القبلة » . وإسناده صحيح .

٣ ــ وروى السمعانى والخطيب فى « جامعه » من طريق هشام بن عمار : نا صدقة : نا ابن جابر قال : أقبل مغيث بن سمى إلى مكحول فأوسع إلى جنبه ، فأبى وجلس مقابل القبلة ، وقال : « هذا أشرف المجالس » .

قلت : نعم ، ولكن ما فعله مغيث رحمه الله ــ مخالف لهدى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى قوله : « **إذا دخل أحدكم إلى القوم فأوسع له فليجلس ، فإنما هى كرامة من الله أكرمه بها أخوه المسلم ، فإن لم يوسع له فلينظر أوسعها مكاناً فليجلس فيه** » .

رواه الحارث بن أبى أسامة فى «مسنده» عن أبى شيبة الخدرى رضى الله عنه ، وقال الذهبى : « حديث جيد » كما فى « الفيض » (٣١٣٨/١) وانظر ألفاظه وشواهده فى « الصحيحة » (١٣٢١) . والله أعلم .

الحديث السادس عشر :

« إن مثل العلماء فى الأرض كمثل النجوم فى السماء يهتدى بها فى ظلمات البر والبحر ، فإذا انطمست النجوم أوشك أن تضل الهداة » .

ضعيف . ورد من حديث أنس ، ومن مرسل الحسن البصرى .

١ ــ حديث أنس :

رواه أحمد (١٥٧/٣) والرامهرمزى فى « الأمثال » (٥١) من طريق رشدين بن سعد المصرى عن عبد الله بن الوليد التجيبى[٣١] عن أبى حفص عنه به مرفوعا . وإسناده ضعيف ، قال الهيثمى (١٢١/١) : « رواه أحمد ، وفيه رشدين بن سعد ، اختلف فى الاحتجاج به ، وأبو حفص صاحب أنس مجهول .

قلت : رشدين ضعيف كادوا يطبقون على ضعفه . وقدم أحمد وأبو حاتم عليه ابن لهيعة ، بل قال النسائى : متروك . فهو ممن تتردد أنظار العلماء فى تضعيفه وتركه . وما أعلم وثقه سوى الهيثم بن خارجة الخراسانى رحمه الله وعبد الله بن الوليد التجيبى ، قال الحافظ (٣٦٩١) : « لين الحديث » .

٢ ــ مرسل الحسن :

رواه البيهقى فى « المدخل » (٣٩٢) من طريق سهل بن أبى الصلت السراج عنه مرفوعا بلفظ : « **إنما مثل العلماء فى الأرض مثل النجوم فى السماء ، إذا رآها الناس اقتدوا بها ، وإذا عميت عليهم تحيروا** » .

وإسناده ضعيف للإرسال ، ومراسيل الحسن سبق التعرض لحالها فى الحديث الرابع .

وسهل بن أبى الصلت فيه مقال ، قال الحافظ (٢٦٦٣) : « صدوق له أفراد ، كان القطان لا يرضاه » (والأصح) أن هذا الكلام من قول أبى مسلم الخولانى وأبى قلابة عبد الله بن زيد الجَرْمى البصرى موقوفا عليهما (مقطوعا) .

١ ــ أثر أبى مسلم : رواه أبو نعيم (١٢٠/٥) والبيهقى (٣٩٤) من طريقين عن الحسن قال : كان أبو مسلم الخولانى يقول : « مثل العلماء فى الأرض كمثل النجوم فى السماء ، إذا بدت لهم اهتدوا ، وإذا خفيت عليهم تحيروا » .

---

(٣١) وقع فى « الأمثال » زيادة : « عن النخعى » بعد « عن عبد الله بن الوليد التجيبى ». ولا معنى لها .

٢ ــ أثر أبى قلابة : رواه ابن أبى شيبة (٤٩٦/١٣) وأبو نعيم (٢٨٣/٢) والبيهقى (٣٩٥) من طريقين عن أيوب عن أبى قلابة[٣٢] قال : « مثل العلماء مثل النجوم التى يهتدى بها ، والأعلام التى يقتدى بها ، إذا تغيبت عنهم تحيروا ، وإذا تركوها ضلوا » وإسناده صحيح .

وقال محقق « المدخل » : « ورواه أحمد فى « الزهد » عن أبى الدرداء موقوفا بلفظ : « مثل العلماء فى الأرض ، مثل النجوم فى السماء ، إذا ظهرت ساروا بها ، وإذا توارت عنهم تاهوا » . ولم أجده فى « زهد أبى الدرداء » من كتاب « الزهد » (ص ١٣٤:١٤٣) . فالله أعلم .

الحديث السابع عشر :

« تحريك الإصبع فى الصلاة مذعرة للشيطان » .

ضعيف جداً ، منكر . رواه ابن عدى (٢٢٤٧/٦) والبيهقى فى « سننه » (١٣٢/٢) والخطيب فى « تخليص المتشابه » (ص ٢٨١) من طريق محمد بن عمر الواقدى ثنا كثير بن زيد عن نافع عن ابن عمر به مرفوعاً .

وفى إسناده الواقدى أورده ابن عدى فى جملة مناكيره وقال : « وهذه الأحاديث التى أمليتها للواقدى ، والتى لم أذكرها كلها غير محفوظة ، ومن يروى عنه الواقدى من الثقات ، فتلك الأحاديث غير محفوظة عنهم إلا من رواية الواقدى ، والبلاء منه ، ومتون أخبار الواقدى غير محفوظة ، وهو بَيِّن الضعف » .

وأما البيهقى فألان فيه القول لما قال : « تفرد به محمد بن عمر الواقدى ، وليس بالقوى . وروينا عن مجاهد أنه قال : « تحريك الرجل إصبعه فى الجلوس فى الصلاة مقمعة للشيطان » .

---

(٣٢) فى « المصنف » : «عن كاتب أبى قلابة قال» وفى (الحلية) « عن كتاب أبى قلابة قال » . وصحح المعلق على « الحلية » أنه : « أيوب بن كيسان عن أبى قلابة » وما تحرف مثل ذلك ببعيد .

قلت : بل الواقدى بَيِّن الضعف كما تقدم عن ابن عدى ، وهو متروك الحديث كذبه ورماه بالوضع جماعة من الأئمة . وأورد له الذهبى أيضا هذا الحديث (٦٦٤/٣) فى جملة ما استنكر عليه . وقد خالفه أحد الثقات فى متنه .

فقد روى الإمام أحمد (١١٩/٢) والبزار (٥٦٣ كشف) عن أبى أحمد الزبيرى ـــ وهو ثقة ـــ ثنا كثير بن زيد عن نافع قال : كان عبد الله بن عمر إذا جلس فى الصلاة وضع يديه على ركبتيه ، وأشار بإصبعه ، وأتبعها بصره ، ثم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « **لهى أشد على الشيطان من الحديد** » . يعنى السبابة . وإسناده حسن ، وكثير بن زيد صدوق حسن الحديث على الراجح من أقوال العلماء .

وقد صحح الإمام البخارى رحمه الله حديثا هو فى إسناده كما فى « علل الترمذى الكبير » (ص ٦٧٧) .

ثم وجدت كذاباً آخر روى حديث الترجمة على لون آخر ، ففى « الحلية » (١٣٩/٧) من طريق أبى حذيفة إسحاق بن بشر ثنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دعا يدعو بيده اليسرى[٣٣] يبسطها ويشير بإصبعه المسبحة ويقول : **إن الإشارة فى الدعاء بالمسبحة مقمعة للشيطان** » . وأبو حذيفة هذا هو البخارى صاحب كتاب « المبتدأ » وهو متهم بالوضع ، وهو شر من الواقدى إذ لم يعدم الأخير من يوثقه ويدافع عنه ـــ بغير صواب ـــ أما أبو حذيفة فلا أعلم أحداً شهد له بخير ! ثم وجدت محمد بن عمر الداربجردى يوثقه ، فقال الحافظ فى « اللسان » (٣٠٤/١) : « فلم يلتفت إليه أحد لأن أبا حذيفة بين الأمر لا يخفى حاله على العميان » ! والراوى عنه : القاسم ابن المساور الجوهرى ترجمه الخطيب (٤٢٧/١٢) برواية ابنه أحمد عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

---

(٣٣) كذا فى « الحلية » فليحرر .

وبعد ، (فالصحيح) فى حديث الترجمة أنه من قول التابعى الجليل مجاهد بن جبر رحمة الله عليه ــ مع اختلاف يسير ــ فالإمام البيهقى رحمه الله بعد أن علقه عنه ــ عقب حديث الواقدى ــ وصله من طريق عبد الله بن الوليد العدنى عن سفيان عن عثمان بن الأسود عنه ، فاختصر لفظه ورواه عبد الرزاق فى « مصنفه » (٣٢٤٥) عن الثورى به عنه قال : « تحريك الرجل إصبعه فى الصلاة مقمعة للشيطان » .

والمراد بالتحريك ههنا الإشارة نفسها ، فقد رواه ابن أبى شيبة (٤٨٤/٢) عن حفص بن غياث عن عثمان عن مجاهد بلفظ : « الدعاء هكذا ــ وأشار بأصبع واحدة ــ مقمعة للشيطان » . وإسناده صحيح .

وبالإشارة فسره أيضا الإمام البيهقى كما يفهم من إيراده للآثار فى ذلك (١٣٣/٢) ، وبصنيعه استدل الشيخ الأعظمى رحمه الله على ما ذكرناه .

(أما) ما جاء فى رواية ــ فردة ــ من روايات حديث وائل بن حجر الحضرمى رضى الله عنه ــ فى صفة صلاة النبى صلى الله عليه وآله وسلم ــ وفيها : « ثم رفع أصبعه فرأيته يحركها يدعو بها ... » الحديث .

وهى عند النسائى وابن ماجة وابن خزيمة والبيهقى وغيرهم بإسناد رجاله ثقات لكن لفظة : « يحركها » زائدة من زائدة ! وهو زائدة بن قدامة أبو الصلت الكوفى ، ثقة ثبت صاحب سنة كما فى « التقريب » (١٩٨٢) لكنها شاذة ، وقد جزم ابن خزيمة فى « صحيحه » (٣٥٤/١) بأنه تفرد بها ، و لم أجد له متابعاً مع كثرة التفتيش عن طرق هذا الحديث وقد رواه أحد عشر رجلاً كلهم ــ إلا واحداً ــ من الثقات الحفاظ ، فلم يذكروها ، وهم :

١ ــ سفيان بن سعيد الثورى .
٢ ــ سفيان بن عيينة الهلالى .
٣ ــ شعبة بن الحجاج .
٤ ــ عبد الواحد بن زياد .
٥ ــ عبد الله بن إدريس .
٦ ــ زهير بن معاوية .
٧ ــ أبو عوانة اليشكرى .
٨ ــ أبو الأحوص سلام بن سليم الحنفى .

٩ ــ بشر بن المفضل . ١٠ــ خالد بن عبد الله الواسطى الطحان .
وكلهم ثقات حفاظ أئمة .
١١ــ غيلان بن جامع . وهو ثقة .

وهذا سوى روايات أخرى ضعيفة وواهية عند الطبرانى توافق ما رواه كل هؤلاء الثقات . ولقد ظللت ــ لفترة من الزمان ــ متهيباً من الحكم على هذه الزيادة بالشذوذ ــ مع اعتقاد أرجحية الإشارة فى الصلاة بغير تحريك ــ حتى علمت أن أخوين فاضلين من أهل الحديث يشرع كل منهما فى إعداد رسالة بهذا الصدد ، أحدهما من تشاد والآخر من اليمن . وسوف أتعرض لرواية زائدة هذه ، ولبيان صحة حديث ابن الزبير فى عدم التحريك ــ إن شاء الله ــ فى مشروع يتعلق بأحاديث فى أسانيدها أو متونها شذوذ أو علة قادحة ، زائدة على ما فى « علل الحديث » لابن أبى حاتم الرازى ، وربما أورد أحاديث حكم أبو حاتم أو أبو زرعة عليها بالنكارة أو البطلان أو الخطأ ، ولم يوردا حجتهما فى ذلك ، لإثبات صحة قولهما ، كحديث ابن الزبير رضى الله عنهما « كان اسم أبى بكر : عبد الله بن عثمان ، فقال له النبى صلى الله عليه وآله وسلم : « **أنت عتيق الله من النار** » .

وقد تجمع لى قدر منها ، فانتخبت منه خمسين حديثا ــ كقسم أول كما هى عادتى ــ يسر الله خروجه وقدر لنا الخير حيث كان .

الحديث الثامن عشر :

« **تفكر ساعة خير من قيام ليلة** » .

ضعيف جداً . رواه أبو الشيخ من طريق نهشل بن سعيد عن الضحاك عن ابن عباس مرفوعا بلفظ : « **التفكر فى عظمة الله وجنته وناره ساعة خير من قيام ليلة ، وخير الناس المتفكرون فى ذات الله ، وشرهم من لا يتفكر فى ذات الله** » .

قاله محقق « العظمة » لأبى الشيخ (٣٠١/١) نقلاً عن « زهر الفردوس »

(٥٢/٢) ــ باختصار بعض من السند ــ قال : « ولم أهتد إلى هذا الحديث فى « العظمة » ، لعله أخرجه فى غيره » .

قلت : وإسناده ضعيف جداً ، نهشل هذا متروك وكذبه إسحاق بن راهويه كما فى « التقريب » (٧١٩٨) ، ورواية الضحاك عن ابن عباس منقطعة .

ثم وجدته مرويا بلفظ الترجمة فى « كنز العمال » (١٠٧/٣) وقال : « رواه صالح ابن أحمد فى كتاب « التبصرة » عن أنس » ، ولم أجد للآن من تكلم عليه .

وقد رُوِى بألفاظ أخرى ، ففى « العظمة » (٤٣) من طريق عطاء الخراسانى عن أبى هريرة مرفوعا : « **فكرة ساعة خير من عبادة ستين سنة** » . وفى إسناده : عثمان بن عبد الله القرشى ، وإسحاق بن نجيح الملطى ، وهما متهمان بالوضع . ورواية عطاء الخراسانى عن أبى هريرة منقطعة أيضا . وقال العلامة الألبانى فى « الضعيفة » (١٧٣) : « موضوع » .

وروى الديلمى من طريق محمد بن جعفر الوركانى عن سعيد بن ميسرة عن أنس قال : « تفكر ساعة فى اختلاف الليل والنهار ، خير من عبادة ألف سنة » .

أورده السيوطى فى « اللآلىء المصنوعة » (٣٢٧/٢) كشاهد لحديث أبى هريرة ، فتعقبه الألبانى بأنه ــ مع كونه موقوفا ومغايراً للفظ الحديث ــ فهو موضوع أيضا .

(وبعد) ، فإن حديث الترجمة ورد موقوفا من قول ابن عباس وأبى الدرداء ــ رضى الله عنهم ــ والحسن رحمه الله .

١ ــ أثر ابن عباس : رواه أبو الشيخ (٤٢) من طريق ليث بن أبى سليم عن سعيد بن جبير عنه . والديلمى[٣٤] بلفظ : « خير من قنوت ليلة » . ولكن لا أدرى أهو عنده من نفس الطريق أم من غيرها . وليث ضعيف يعتبر بحديثه فى الشواهد والمتابعات . وقول الحافظ فى « التقريب » (٥٦٨٥) : « صدوق ، اختلط

---

(٣٤) كما فى « زهر الفردوس » مصور الجامعة الإسلامية برقم (١٤٥١) قاله محقق « العظمة ».

أخيراً [٣٥]، ولم يتميز حديثه فترك » .

ليس معناه أنه « متروك الحديث » كما فهم محقق « تفسير ابن أبى حاتم » ، وإنما مراده أنه لما اختلطت أحاديثه التى حدث بها قبل الاختلاط بتلك التى حدث بها بعده رُدَّت كلها وحكم بضعفها . والله أعلم .

ورواه أبو الشيخ (٤٤) من طريق أخرى ضعيفة عن سعيد عنه بلفظ : « ركعتان مقتصدتان فيهما تفكر خير من قيام ليلة والقلب ساه » . ورواه ابن المبارك فى « الزهد » (٢٨٨) عن رجل عن عكرمة عنه ، فالطريقان يقوى كل منهما الآخر . وهو بهذا اللفظ عنه أشبه من الأول .

٢ ــ أثر أبى الدرداء : وله ــ فيما وقفت عليه ــ أربع طرق :

الأول : عند أحمد فى « الزهد » (ص ١٣٩) وهناد (٩٤٣) وابن سعد (٧/٢/١١٧، ١١٨) ثلاثتهم عن أبى معاوية عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن سالم ابن أبى الجعد عن أم الدرداء عنه . وإسناده صحيح على شرطهما .

الثانية : عند ابن عساكر (١٣/٧٥٣) من طريق مكحول عنه . وإسناده منقطع .

الثالث : عند أبى نعيم (١/٢٠٨، ٢٠٩) عن سالم بن أبى الجعد أيضا عن معدان ابن أبى طلحة عنه .

الرابعة : عند ابن عساكر من طريق عون بن عبد الله عن أم الدرداء عنه به . وكلاهما واهٍ .

٣ ــ أثر الحسن : رواه أحمد فى « الزهد » (ص ٢٧٢) وابن أبى شيبة (١٣/٥٠٧) كلاهما عن محمد بن فضيل عن العلاء بن المسيب عنه . وإسناده صحيح .

---

(٣٥) فى « التقريب » (ط.دار البشائر الإسلامية): « اختلط جدا » والتصويب من (ط.دار المعرفة) (٢/١٣٨).

وروى ابن المبارك (٢٨٥) عن الربيع بن صبيح عنه قال : « إن من أفضل العمل الورع والتفكر » .

ورواه عبد الله بن أحمد فى « زوائد الزهد » (ص ٢٦٥) بلفظ : « أفضل العلم الورع والتوكل » . والربيع بن صبيح رجل صالح ، وفيه ضعف . قال الحافظ (١٨٩٥) : « صدوق سيىء الحفظ » .

قلت : لكن يغتفر له مثل هذا الأثر المقطوع ، لا سيما وهو واحد من أشهر أصحاب الحسن ، وقد قواه غير واحد من الأئمة . والله أعلم .

الحديث التاسع عشر :

« التائب من الذنب كمن لا ذنب له » .

ضعيف . رُوِى من حديث ابن مسعود وابن عباس وأنس وأبو سعيد الأنصارى وأبو عنبة الخولانى وعائشة .

١ ــ حديث ابن مسعود : رواه ابن ماجة (٤٢٥٠) والطبرانى فى « الكبير » (١٨٥/١٠) ــ وعنه أبو نعيم (٢١٠/٤) والشجرى (١٩٨/١) ــ والقضاعى (١٠٨) وغيرهم من طريق وهيب بن خالد عن معمر عن عبد الكريم الجزرى عن أبى عبيدة بن عبد الله بن مسعود عنه به .

ورجاله كلهم ثقات لكنه منقطع ، أبو عبيدة لم يسمع من أبيه كما تقدم فى أثناء الحديث الثانى ومع أن هذه الطرق معدودة من أصح طرق هذا المتن ، لكننى وقفت لها على علة قادحة .

قال الحافظ الخطيب رحمه الله فى « موضح أوهام الجمع والتفريق » (٢٥٧/١) : « تفرد بروايته محمد بن عبد الله الرقاشى عن وهيب بهذا الإسناد مرفوعا ، و لم يتابع عليه » .

قلت : وتكلم على هذه الطريق (١/٢٥٧، ٢٥٨) كلاماً حاصله :

١ ــ أن عبد الرزاق رواه عن معمر ــ فلم يقم إسناده ــ فقال : « عن عبد الكريم الجزرى عن زياد بن أبى مريم عن عبد الله » وأوقفه بلفظ : « الندم توبة ، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له » .

٢ ــ وأن ابن المبارك[٣٦] أيضا رواه عن معمر فقال « عن عبد الكريم عن أبى عبيدة عن أبيه » وأوقفه مقتصراً على قوله : « الندم توبة » .

٣ ــ وأن ابن المدينى رواه عن عبد الرزاق عن معمر هكذا ، ثم قال : قال لنا عبد الرزاق : « وهذا وهم ، اجعلوه عن رجل عن ابن مسعود » .

وقد أوقفه على ابن مسعود ثقة ثالث ــ هو محمد بن ثور الصنعانى ــ فقد قال ابن أبى حاتم فى « علل الحديث » (٢/١٤١) : « سألت أبى عن حديث رواه ابن ثور عن معمر عن عبد الكريم الجزرى عن أبى عبيدة بن عبد الله عن ابن مسعود قال : الندم توبة ، التائب من الذنب كمن لا ذنب له . قال أبى : هذا خطأ إنما هو : عبد الكريم عن زياد بن الجراح عن ابن معقل قال : دخلت مع أبى على ابن مسعود .

قلت : هذا الترجيح صواب بشأن رواية ابن مسعود عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « الندم توبة » . حَسْبُ . أما لفظة : « التائب من الذنب كمن لا ذنب له » ، فلا أعلم لها إسناداً إلا من طريق معمر عن عبد الكريم الجزرى على الخلاف المتقدم إسناداً ، ورفعا ووقفا .

وإنما روى جماعة من الثقات وغيرهم عن عبد الكريم بالسند الذى رجحه أبو حاتم ، قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « **الندم توبة** » . وقد أفاض الخطيب جداً

---

(٣٦) رواية ابن المبارك وصلها الخطيب من طريق نعيم بن حماد عنه ، وهى ثابتة فى « زوائد الزهد » (١٦٨) ونعيم يرويه من كتاب – حتى لا يتعلل بعدم ثبوته عن ابن المبارك من أجل ما فى نعيم بن حماد من مقال تقدم فى الحديث العاشر .

فى بيان ذلك ، فانظر « الموضح » (٢٤٧/١:٢٦٣) مع تعليق العلامة المعلمى رحمة الله عليه . فالحاصل أن الحديث مُعَلّ بالوقف بإسناد منقطع .

٢ ــ حديث ابن عباس : رواه ابن أبى الدنيا بزيادة : « والمستغفر من الذنب وهو مقيم عليه ، كالمستهزىء بربه ، ومن آذى مسلماً كان عليه من الإثم مثل كذا وكذا » كما فى « المقاصد » (ص ١٥٢) وقال السخاوى : « وسنده ضعيف ، فيه من لا يُعرف ، وروى موقوفا ، قال المنذرى : ولعله أشبه ، بل هو الراجح » .

ورواه البيهقى فى « الشعب » (١/٣٧٣/٢) وغيره بلفظ : « كان عليه من الإثم مثل منابت النخل » . كما فى « الضعيفة » (٦١٦) . وقال الذهبى : « إسناده مظلم » كما فى « الفيض » (٢٧٧/٣) .

قلت : وهو من طريق سلم بن سالم البلخى عن سعيد الحمصى عن عاصم الجذامى عن عطاء عن ابن عباس وهذا إسناد واهٍ ، سلم بن سالم اتفقوا على تضعيفه وأشار أبو زرعة الرازى إلى أنه كان لا يصدُق . وسعيد الحمصى لا يعرف . ويحتمل أن يكون : « سعيد بن عبد الجبار الزبيدى الحمصى » . وهو واهٍ ، من طبقة بقية ، وروى بقية عنه أيضا . وقرينة هذا الاحتمال أن شيخه من شيوخ بقية . قال الذهبى (٣٥٨/٢) : « شيخ لبقية . لا يعرف » ثم وجدت لسلم بن سالم رواية عن سعيد ابن عبد الجبار عند الشجرى (٤٧/٢) فلله الحمد .

٣ ــ حديث أنس : رواه القشيرى فى « الرسالة » (ص ٤٩) قال : « أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسين بن فورك قال : أخبرنا أحمد بن محمود بن خرزاذ[٣٧] قال : حدثنا محمد بن فضل بن جابر قال : حدثنا سعيد بن عبد الله قال : حدثنا أحمد بن زكريا قال : حدثنى أبى قال : سمعت أنس بن مالك يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « **التائب من الذنب كمن لا ذنب له ، وإذا أحب الله عبداً لم يضره ذنب** » ثم تلا : ﴿ **إن الله يحب التوابين**

(٣٧) فى « الرسالة » (ط.مصطفى الحلبى): « أحمد بن محمود بن خراز » والتصويب من « لسان الميزان » (٣٠٩/١) ، (٣١٤/٦).

ويحب المتطهرين ﴾ قيل يا رسول الله ، وما علامة التوبة ؟ قال : « **الندامة** » .

ورواه ابن النجار من طريقه (٢/١٦١/١٠) . قال الشيخ الألبانى حفظه الله فى « الضعيفة » (٦١٥)[٣٨] : « قلت : وهذا إسناد مظلم ، من دون أنس لم أجد لأحد منهم ذكراً فى شيء من كتب الرجال ، اللهم إلا ابن خرذاذ[٣٩] هذا فهو من شيوخ الدارقطنى ، وقد ساق له حديثا بسند له إلى مالك عن الزهرى عن أنس . ثم قال الدارقطنى : « هذا باطل بهذا الإسناد ، ومن دون مالك ضعفاء » . وقال فى موضع آخر : « مجهول » كما فى « اللسان » . فالظاهر أنه هو آفة هذا الحديث . والله أعلم . والحديث أورده فى « الجامع الصغير » من رواية القشيرى وابن النجار ، ولم يتكلم عليه المناوى بشيء » اهـ .

قلت : كذا قال حفظه الله ، وجماعة من الذين لم يجدهم الشيخ معروفون :

١ ــ فشيخ القشيرى الصواب فى اسمه : « أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك » وهو المتكلم المشهور ، ترجمه الذهبى فى « السير » (١٧/٢١٤:٢١٦) ، ولم يذكر فى ترجمته ما يفصح عن حاله فى الحديث . وقال : « ... وسمع من ابن خرزاذ الأهوازى » . وختم ترجمته بحكايتين شنيعتين ، فانظرها إن شئت .

٢ ــ وشيخ شيخه وقع اسمه للشيخ : « محمد بن فضيل بن جابر » فلم يعرفه ، ولو وضع احتمال تصحفه لعرفه ، فإنه : « محمد بن الفضل بن جابر » وهو السقطى ــ من شيوخ الطبرانى ــ صدَّقه الدارقطنى كما فى « سؤالات الحاكم » (١٩٧) ووثقه الخطيب (٣/١٥٣) .

٣ ــ وشيخ السقطى ــ سعيد بن عبد الله ــ يحتمل أن يكون : « سعيد بن

---

(٣٨) لم يذكر فيها زيادة : ثم تلا ...الخ ، لا أدرى لماذا ؟

(٣٩) كذا سماه -بذالين - وكذلك أورده فى السند ، والصواب : « خرزاذ » كما قدمنا عن « اللسان ». وسيأتى عن الذهبى ما يؤيد ذلك . وفى الرواة أيضا : « عثمان بن عبد الله ابن محمد بن خرزاذ » وهو ثقة حافظ من رجال « التهذيب ».

عبد الله بن دينار » . قال ابن حبان فى ترجمة عبد الواحد بن زيد البصرى من « الثقات »[٤٠] (١٢٤/٧) : « ويجتنب من حديثه من رواية سعيد بن عبد الله بن دينار ، فإن سعيداً يأتى بما لا أصل له عن الأثبات » وأورده الحافظ فى « اللسان » (٣٥/٣) وقال : « له ذكر فى ترجمة عبد الواحد بن زيد البصرى» وذهل فأعاده فى (١٢٦/٣) وهو هو فكان على الشيخ أن يستظهر أنه هو ثم وجدت له ترجمة فى « تاريخ دمشق » (٢٨٨/٧، ٢٨٩) و « الجرح » (١٨/٤) وقال أبو حاتم : « مجهول » .

٤ ــ حديث أبى سعيد الأنصارى : رواه أبو نعيم (٣٩٨/١٠) من طريق ابن أبى فديك عن يحيى بن أبى خالد عن ابن أبى سعيد الأنصارى عن أبيه مرفوعا . ولفظه : « **الندم توبة ، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له** » .

ورواه الحكيم الترمذى فى « نوادر الأصول » ــ بتقديم وتأخير ــ كما فى الإصابة (٨٧/٤) ــ ولكن سماه : « ابن أبى سعد » .

وإسناده ضعيف مظلم ، فيحيى بن أبى خالد مجهول قاله أبو حاتم كما فى « الجرح » (١٤٠/٩) وحكى الحافظ فى « اللسان » (٢٥٢/٦) عنه أنه قال : « روى عن ابن أبى سعيد عن أبيه رفعه : « **التائب من الذنب كمن لا ذنب له** » وهو حديث ضعيف ، رواه مجهول عن مجهول » .

وابن أبى سعيد ترجمه ابن أبى حاتم (٣٢١/٩) باسم : «ابن أبى سعد » وحكى عن أبيه أيضا أنه قال : « مجهول » . وأبوه ترجمه (٣٧٨/٩) وسماه « أبا سعد الأنصارى » وقال : « روى عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم : « **الندم توبة ، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له ، ومنك من أعتبك (كذا) وإنى لأكره**

---

(٤٠) لقد أغرب ابن حبان رحمه الله بذكره عبد الواحد بن زيد فى « الثقات » فإن الجمهور على تركه وسقوط حديثه ، ثم إنه تناقض فيه فأورده أيضا فى « المجروحين » (١٥٤/٢، ١٥٥ » وقال : « كان ممن يغلب عليه العبادة حتى غفل عن الإتقان فيما يروى ، فكثر المناكير فى روايته ، فبطل الاحتجاج به ا . هـ وهو الصواب .

المرأة المرهاء ، والمرأة السلتاء » . روى ابن أبى فديك عن يحيى بن أبى خالد عن ابن أبى سعد عن أبيه » .

٥ ــ حديث أبى عنبة الخولانى : أخرجه البيهقى كما فى « المقاصد » ، ولم أرَ أحداً تعرض للكلام عنه ، فالله أعلم بحاله .

٦ ــ حديث عائشة : رواه أبو نعيم فى « أخبار أصبهان » (١٣٢/١) من طريق على بن زيد عن سعيد بن المسيب عنها ــ فى حديث طويل عجيب لوائح الوضع عليه بادية ، فأوله : « الموت غنيمة ، والمعصية مصيبة ، والفقر راحة ، والغناء عقوبة ، والعقل هدية من الله ، والجهل ضلالة ، والظلم ندامة ، والطاعة قرة العين ، والبكاء من خشية الله النجاة من النار ، والضحك هلاك البدن ، والتائب .... » الحديث .

وعلى بن زيد ضعيف ، والإسناد إليه واهٍ وفيه إظلام أيضا .

وبَعْد ، فمن الواضح ــ بعد ظهور علة حديث ابن مسعود ــ أن سائر طرق هذا الحديث مظلمة ، وأكثرها ــ مع إظلامه ــ واهٍ ، وإحداها حالها مجهولة ، ولذلك فالقول بحُسنه ــ مع كثرتها ــ مما تدفعه القواعد الحديثية الدقيقة ولا ينشرح القلب لمثله .

أما نسبته إلى ابن مسعود فالأمر فى ذلك هين ، فإن أبا عبيدة يروى عن جماعة من الصحابة وعن كبار أصحاب أبيه .

والغالب على أصحاب ابن مسعود الثقة والأمانة (ولكن) حديث الترجمة صحيح قطعاً من قول عامر بن شراحيل الشعبى رحمه الله ــ وهو من فقهاء التابعين وفضلائهم ــ كما رواه وكيع فى « الزهد » (٢٧٨) والبيهقي فى[٤١] « شعب الإيمان » (٤٥٠/٢/٢) عن سفيان الثورى عن عاصم الأحول عنه به ، ثم قرأ : ﴿ **إن الله**

---

(٤١) قاله محقق « زهد وكيع » حفظه الله .

يحب التوابين ويحب المتطهرين ﴾ .

ورواه أيضا ابن أبى الدنيا كما فى « المقاصد » . وإسناده صحيح على شرطهما . ورواه أبو نعيم (٣١٨/٤) من طريق قيس ــ هو ابن الربيع ــ عن عاصم عنه ، بلفظ : « كان يقال[٤٢] : « التائب من الذنب كمن لا ذنب له ، إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين ، فإذا أحب الله عبداً لم يضره ذنب ، وذنب لا يضر كذنب لم يعمل » .

وفى هذا الإسناد مقال ، قيس بن الربيع هو الأسدى الكوفى ، قال الحافظ (٥٥٧٣) : « صدوق تغير لما كبر ، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدَّث به » .

قلت : والثورى رحمه الله لا نظير له فى الحفظ والإتقان ، فروايته ــ مختصراً ــ هى الراجحة عن عاصم عن الشعبى ، والتى تجعل المتن من قول الشعبى نفسه ، لا من حكايته بلفظ : « كان يقال » فتنبه . والله أعلم .

الحديث العشرون :

« الجنة حرام على كل فاحش أن يدخلها » .

ضعيف . رواه ابن أبى الدنيا فى « الصمت » (٣٢٢) من طريق يحيى بن يحيى حدثنا ابن لهيعة عن عياش بن عباس عن أبى عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : ... فذكره .

وهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات سوى عبد الله بن لهيعة المصرى ، فإنه معروف بالضعف ــ على تفصيل فيه . وما هو من رواية أحد من قدماء أصحابه

---

(٤٢) فى هذا اللفظ تشابه شديد مع حديث أنس – المتقدم – كأن الأصل فيه هذه الرواية . والله أعلم .

كالعبادلة الثلاثة وغيرهم .

والأشبه أنه موقوف على عبد الله بن عمرو ، وأخطأ ابن لهيعة فرفعه ، (فقد) قال أبو نعيم رحمه الله فى « الحلية » (٢٨٨/١) : « حدثنا محمد بن معمر ثنا موسى ابن هارون ثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث بن سعد عن عياش بن عباس[٤٣] عن أبى عبد الرحمن قال : سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص يقول : « إن الجنة حرام على كل فاحش أن يدخلها » .

ورجاله كلهم ثقات معروفون ، رجال الصحيح سوى موسى بن هارون وهو ابن عبد الله الحمال ، أحد الثقات الحفاظ ، وسوى شيخ أبى نعيم : محمد بن معمر وهو ابن ناصح الأصبهانى ، ترجمه أبو نعيم فى « أخبار أصبهان » (٢٨٤/٢، ٢٨٥) وقال : « الذهلى الأديب ، توفى فى صفر سنة خمس وخمسين وثلاثمائة . روى عن موسى بن هارون ويوسف القاضى وأبى شعيب وطبقتهم ، وعن ابن أبى عاصم ببعض مصنفاته » . ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وترجمه الذهبى فى « العبر » (٩٦/٢) ــ فى وفيات سنة ٣٥٥ ــ فقال : « وفيها : محمد بن معمر بن ناصح ، أبو مسلم الذهلى الأديب ، بأصبهان ، روى عن أبى بكر بن أبى عاصم ، وأبى شعيب الحرانى ، وطائفة » .

ثم وجدت الخطيب أيضا ترجمه فى « تلخيص المتشابه » (ص ١٢٩، ١٣٠) فذكر نحواً مما قاله أبو نعيم وقال « ثنا عنه أبو نعيم أحمد بن عبد الله ، وعلى بن يحيى بن جعفر الأصبهانيان » ثم روى له حديثا عن ابن أبى عاصم . ولم أقف على أحد تكلم فيه ، وقد تتبعت ما رواه أبو نعيم عنه ــ من خلال « فهارس الحلية » ــ فوجدته روى (٢٩٧/٢، ٢٩٨) عنه حديثا قال عقبه : « هذا حديث صحيح ثابت . أخرجه مسلم فى صحيحه » عن القوارىرى عن حماد بن زيد ... » فذكر الاختلاف فى إسناده . ولم أجد فى سائر المواضع ما يمكن أن يؤخذ عليه .

---

(٤٣) جاء فى « الحلية » – خطأ – « عن عياش بن عياش » .

وقد توبع على أصل السند فى الحديث الذى نحن بصدده ــ لولا أن ابن لهيعة زاد الرفع ــ وأوقفه هذا الشيخ ، فمحله الصدق والأمانة إن شاء الله تعالى ومما يجدر التنبيه عليه أن الحافظ السيوطى رحمه الله ذكر حديث الترجمة فى « الجامع » (٣٦٤٨) وعزاه إلى ابن أبى الدنيا فى « الصمت » وأبى نعيم فى « الحلية » عن ابن عمرو ، ورمز لضعفه ، وأقره على ذلك الحافظ المناوى رحمه الله مؤكداً ذلك بقوله : « كلاهما » أى كلاهما رواه عن ابن عمرو مرفوعا .

ومثله قول الحافظ العراقى رحمه الله فى « تخريج الإحياء » (١٢١/٣) :

« أخرجه ابن أبى الدنيا وأبو نعيم فى « الحلية » من حديث عبد الله بن عمرو » وقد علمت أنه فى « الحلية » موقوف ، فالكمال لله وحده . وحكى المناوى وغيره عن الحافظ العراقى قال : « سنده لين » . والله أعلم .

الحديث الحادى والعشرون :

« الحكمة ضالة المؤمن ، فحيث وجدها فهو أحق بها » .

ضعيف جداً . رُوِى من حديث أبى هريرة ، وأنس ، وعلى ، وبريدة ، ومن مرسل زيد بن أسلم .

١ ــ حديث أبى هريرة : رواه الترمذى (٢٨٢٨) وابن ماجة (٤١٦٩) والقضاعى (٥٢) والعسكرى فى « الأمثال » والبيهقى فى « المدخل » (٤١٢) وابن الجوزى فى « العلل المتناهية » (١١٤) من طريق إبراهيم بن الفضل المخزومى المدنى عن سعيد بن أبى سعيد المقبرى عنه به وإسناده ضعيف جداً .

قال الترمذى : « هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وإبراهيم بن الفضل المخزومى ضعيف فى الحديث » .

وقال البيهقى : « تفرد به إبراهيم بن الفضل ، وليس بالقوى » .

وقال ابن الجوزى : « هذا حديث لا يصح . قال يحيى : إبراهيم ليس حديثه بشىء » .

وكذلك أورده كل من « العقيلى » فى « الضعفاء الكبير » (١/٦٠،٦١) وابن حبان فى « المجروحين » (١/١٠٥) وابن عدى (١/٢٣٢) من جملة ما استنكر عليه .

وقال الحافظ (٢٢٨) : « متروك » والحديث قال العلامة الألبانى فى « ضعيف الجامع » (٤/١٦٦) : « ضعيف جداً » .

٢ ــ حديث أنس : رواه العسكرى فى « الأمثال » من حديث عنبسة بن عبد الرحمن عن شبيب بن بشر عنه رفعه : « **العلم ضالة المؤمن حيث وجده أخذه** » كما فى « المقاصد » (ص ١٩١،١٩٢) .

وإسناده ضعيف جداً أيضا ، عنبسة متروك ، وشبيب مختلف فيه ، فوثقه ابن معين وقال ابن حبان فى « الثقات » : « يخطىء كثيراً » ولينه أبو حاتم وقال البخارى : منكر الحديث . فهو إلى الضعف أقرب .

٣ ــ حديث على : له طريقان :

الأولى : من رواية أبى الدنيا الأشج عنه . قال السخاوى « ... وكذا هو فى نسخة أبى الدنيا الأشج الكذاب عن على » .

الثانية : عند الديلمى من طريق عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه عنه مرفوعا بلفظ : « **ضالة المؤمن العلم ، كلما قيد حديث طلب إليه آخر** » .

قاله السخاوى أيضا . وإسناده ضعيف جداً ، عبد الوهاب بن مجاهد متروك وقد كذبه الثورى كما فى « التقريب » (٤٢٦٣) .

وقال محقق « مسند الشهاب » : « ورواه الديلمى (٢/١٠١) من حديث على ، وهو ضعيف جداً » .

٤ ــ حديث بريدة : رواه الديلمى[٤٤] بلفظ : « الحكمة ضالة المؤمن ، من

---

(٤٤) « الفردوس » (٢/٢٤٣) وقال الحافظ فى « تسديد القوس » « ...وفى الباب عن بريدة » ا . هـ . كما فى الحاشية .

حيث ما وجدها أخذها » . ولم يتكلم الحافظ على إسناده . فالله أعلم .

٥ ــ مرسل زيد بن أسلم : رواه القضاعى (١٤٦) من طريق الليث بن سعد عن هشام بن سعد عنه مرفوعا بلفظ : « **الحكمة ضالة المؤمن ، حيثما وجد المؤمن ضالته ، فليجمعها إليه** » .

وشيخ القضاعى : أبو الحسن عبد العزيز بن محمد بن داود لم أجد له ترجمة . وفيه أيضا أبو قرصافة محمد بن عبد الوهاب العسقلانى ، لم أجد أيضا له ترجمة مستقلة ، لكن ذكره المزى فى « تهذيب الكمال » (٣٠٣/٢) فى الرواة عن آدم بن أبى إياس العسقلانى ــ شيخه فى هذا الإسناد ــ وهو أيضا معلول ، فقد ورد بإسناد صحيح عن زيد بن أسلم موقوفا عليه كما يأتى .

إذ (الصحيح) أن حديث الترجمة من قوله ، وكذلك من قول سعيد بن أبى بردة ــ بلفظ : « كان يقال » ــ وعبد الله بن عبيد بن عمير ، وثلاثتهم من خيار التابعين وثقاتهم .

١ ــ أثر زيد بن أسلم : رواه ابن عساكر (٥٥١/٦) من طريق عبد الله بن وهب عن هشام بن سعد عنه قال : « نعم الهدية الكلمة من كلام الحكمة يهديها لأخيه . والحكمة ضالة المؤمن ، إذا وجدها أخذها » .

وإسناده صحيح ، وهشام وإن كان فيه مقال ، فقد قال الإمام أبو داود رحمه الله : « هو أثبت الناس فى زيد بن أسلم » . وقال الإمام الذهبى رحمه الله فى ترجمته من « الميزان » (٢٩٨/٤) : « ... يقال له يتيم زيد بن أسلم ، صحبه وأكثر عنه ... » وفى ترجمته من « السير » (٣٤٥/٧) : « ... يتيم زيد بن أسلم . حدث عن .... وزيد بن أسلم ، وهو مكثر عنه ، بصير بحديثه » .

٢ ــ أثر سعيد بن أبى بردة ــ وهو ابن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه ــ رواه ابن أبى شيبة (٥١/١٤) والبيهقى فى « المدخل » (٨٤٤) من طريق وكيع عن المسعودى عنه قال : « كان يقال : الحكمة ضالة المؤمن ، يأخذها حيث وجدها » .

٣ ــ أثر عبد الله بن عبيد بن عمير : رواه ابن أبى شيبة (٦٠/١٤) وأبو خيثمة فى « العلم » (١٥٧) ــ واللفظ له ــ وأبو نعيم (٣٥٤/٣) من طرق عن عبد العزيز ابن أبى رواد عنه قال : « العلم ضالة المؤمن ، كلما أصاب شيئاً حواه ، وابتغى ضالة أخرى » . وإسناده صحيح ، صححه العلامة الألبانى فى تحقيق « العلم » .

الحديث الثانى والعشرون :

« **خير الأمور أوساطها** » .

ضعيف . رُوِى من حديث على ، ومن مرسل مطرف بن عبد الله ومعضل عمرو ابن الحارث المصرى بلاغا .

١ ــ حديث على : رواه ابن السمعانى فى « ذيل تاريخ بغداد » بسند مجهول . قاله السخاوى فى « المقاصد » (ص ٢٠٥) .

وقال السيوطى فى « الدرر المنتثرة » (٢١٨) : « ... بسند فيه من لا يعرف حاله » .

٢ ــ مرسل مطرف : يأتى الكلام عليه فى محله .

٣ ــ معضل عمرو بن الحارث : رواه البيهقى فى « سننه » (٢٧٣/٣) من طريق ابن وهب أخبرنى عمرو بن الحارث عن سعيد عن هارون عنْ كنانة أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الشهرتين : أن يلبس الثياب الحسنة التى ينظر إليه فيها ، أو الدنية أو الرثة التى ينظر إليه فيها . قال عمرو : بلغنى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « **أمراً بين أمرين ، وخير الأمور أوساطها** » . وقال البيهقى : « هذا منقطع » .

قلت : الحديث الأول ضعيف لإرساله ، وكنانة هو ابن نعيم العدوى . أفاده ابن التركمانى حفظه الله فى « الجوهر النقى » . وهو ثقة من الرابعة كما فى « التقريب » (٥٦٦٨) .

وللبيهقى فى « الشعب » عن أبى هريرة وزيد بن ثابت مرفوعا : « نهى عن الشهرتين : رقة الثياب وغلظها ، ولينها وخشونتها ، وطولها وقصرها ، ولكن سداد بين ذلك واقتصاد » كما فى « الجامع الصغير » (٦٠٥٧) وقال الألبانى فى « ضعيفه » (٣٠/٦) : « موضوع » .

وأما قول عمرو بن الحارث : بلغنى ... الخ ، فهو ضعيف لإعضاله ، وعمرو بينه وبين النبى صلى الله عليه وآله وسلم ما لايقل عن رجلين . ولم أجد أحداً ممن تكلم على حديث الترجمة تعرض لهذه الطريق المعضلة ، وإنما وقفت عليها ــ بمحض القدر ــ أثناء تقليبى لفهارس « السنن الكبرى » إذ لم يكن فى الحسبان أن الحديث فيها .

وللديلمى عن ابن عباس مرفوعا ــ بلا سند كما قال السخاوى ــ « **دوموا[٤٥] على أداء الفرائض والنوافل ، فمن عوَده الله ــ عز وجل ــ عبادة فليمض عليها ، فإن خير الأعمال أوسطها ، وأحمد الأعمال ما دام عليه العبد ، وإن قلت** » .

(وحديث) الترجمة إنما هو ثابت من قول مطرف بن عبد الله بن الشخير وأبى قلابة الجرمى رحمهما الله .

١ ــ أثر مطرف :

رواه ابن أبى شيبة (٤٧٩/١٣) وابن سعد (١٠٣/١/٧) من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عنه وإسناده صحيح على شرط مسلم .

ورواه أبو عبيد فى « غريب الحديث » (٣٩٨،٣٩٧/٢) عن ابن علية عن إسحاق ابن سويد عنه ــ حين قال لابنه لما اجتهد فى العبادة : « خير الأمور أوساطها ، والحسنة بين السيئتين ، وشر السير الحقحقة »[٤٦] . وإسناده صحيح على شرط

(٤٥) وفى « الفردوس » (٣٣١/٢): « داوموا... » .

(٤٦) قال أبو عبيد : « وقوله : شر السير الحقحقة ، وهو أن يلح فى شدة السير حتى تقوم عليه راحلته أو تعطب فيبقى منقطعاً به . وهذا مثل ضربه للمجتهد فى العبادة حتى يحسر».

الشيخين .

وذكر السيوطى رحمه الله فى « الدر المنثور » (٢٠٨/٤) ــ عند قوله تعالى : ﴿ **ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها** ﴾ أن ابن أبى شيبة وابن جرير وابن أبى حاتم أخرجوا عنه قال : « العلم خير من العمل ، وخير الأمور أوسطها ، والحسنة بين تلك السيئتين ، وذلك لأن الله تعالى يقول : ... وذكر الآية . ولم أجد شيئا من ذلك عند الطبرى فى تفسير هذه الآية لا عن مطرف ولا عن يزيد بن مرة الجعفى ــ إذ عزاه السخاوى والسيوطى إليهما مختصراً . وجزم الغزالى بنسبته إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم (١٦٩،٩٦،٥٧/٣) فعزاه العراقى فى المواضع الثلاثة إلى « شعب الإيمان » عن مطرف مرسلا [٤٧]، ولم يتيسر النظر فى سنده الآن ولكن قرائن الحال تدل على ضعف الرواية المرفوعة عن مطرف وقد أعرض عنها غير واحد ، فالله أعلم .

٢ ــ أثر أبى قلابة :

رواه ابن أبى شيبة (٤٩٧/١٣) وعنه أبو نعيم (٢٨٦/٢) عن يعمر بن بشر الخراسانى عن ابن المبارك عن معمر عن أيوب عنه بلفظ : « خير أموركم أوساطها » . وإسناده صحيح جليل .

ويعمر بن بشر من كبار أصحاب ابن المبارك ، ذكره ابن حبان فى « الثقات » (٢٩١/٩) وعليه اقتصر الحافظ فى « تعجيل المنفعة » (ص ٤٥٧) وأبو زرعة بن العراقى فى « ذيل الكاشف » (١٧٢٨) مع أن له ترجمة جيدة فى « تاريخ بغداد » (٣٥٨،٣٥٧/١٤) جاء فيها أن الإمام أحمد قال : « ما أرى كان به بأس » وأن ابن المدينى قال : « كان يعمر بن بشر ثقة ، وكان له ختن سوء ، وكان عدواً له » . وأن أبا رجاء محمد بن حمدويه قال : « يعمر بن بشر من ثقات أهل مرو ومتقنيهم ، وقد روى عنه أقرانه من أصحاب ابن المبارك ... » الخ . وأن الدارقطنى قال :

---

(٤٧) جاء فى « تخريج الإحياء » (ط. دار المعرفة)- فى الموضع الأول - « أخرجه البيهقى » فى « شعب الإيمان » من رواية مطرف بن عبد الله معضلا . (كذا ، والصواب : مرسلا) كما فى سائر المواضع .

« يعمر بن بشر ثقة ثقة » .

وقال الهيثمي فى « المجمع » (١٢٢/٥) ــ فى حديث لسمرة بن فاتك الأسدى ــ « رواه أحمد عن شيخه يعمر بن بشر ويقال : مشايخ أحمد كلهم ثقات ، وبقية رجاله ثقات » ا هـ .

فهذا منه ــ رحمه الله ــ أعجب ، فإن توثيق ابن حبان معتمد عنده ــ فى الغالب ــ ووجه العبرة من ذلك ألا يعتمد الباحث أو طالب العلم على كتب الأئمة المتأخرين الجامعة ــ كـ « تعجيل المنفعة » و « ميزان الاعتدال » و « التهذيب » ونحوها ــ فضلاً عن « الكاشف » و « ذيله » و « الخلاصة » و « التقريب » ونحوها ــ وحدها ، بل عليه أن يرجع إلى الأصول من كتب الأئمة المتقنين كـ « تواريخ يحيى بن معين » و « علل الإمام أحمد » و « المعرفة والتاريخ » للفسوى يعقوب بن سفيان و « الضعفاء » للعقيلى و « الكامل » لابن عدى و « تاريخ بغداد » و « سؤالات الحاكم والسهمى والبرقانى للدارقطنى » و « تاريخ دمشق » لابن عساكر ، ليتحقق من سلامة النص ــ من جهة ــ وليحيط علماً بكل ما قيل فى الراوى من مدح أو قدح ، وبما استنكروه عليه من جهة أخرى ، لا سيما إذا افتقر الراوى إلى توثيق لغير ابن حبان ــ رحمه الله ــ كما فى هذه الحالة .

ورحم الله أئمتنا جميعهم ، إذ جاهدوا فى سبيل دينه وسنة نبيه حق الجهاد ، وبلغوا الغاية فى الفضل والعلم والعمل ، وكل من أتى بعدهم فهو عالة عليهم ، وما يساوى أحد منهم تراب نعالهم ، وإن استدرك عليهم ما استدرك ! .

هذا ــ وفى معنى الأثر ــ (ما رواه) أبو يعلى بسند رجاله ثقات ــ كما قال السخاوى ــ وعنه ابن عساكر (٩٦٢/١٧) من طريق إسماعيل بن عبد الكريم عن عبد الصمد بن معقل عن وهب بن منبه قال : « إن لكل شيء طرفين ووسطاً ، فإذا أمسك بأحد الطرفين مال الآخر ، وإذا أمسك بالوسط اعتدل الطرفان ، فعليكم بالأوسط من الأشياء » .

وجاء من طريقين منقطعين عن على ــ عند ابن أبى شيبة (٢٨٢/١٣) وأبى عبيد

فى « الغريب » (١٥٦/٢) قال : « خير الناس هذا النمط الأوسط ، يلحق بهم التالى ، ويرجع إليهم الغالى » . وتعمدت إثباته فى هذا الموضع عسى أن تظهر له طرق أخرى تقويه بفضل الله عز وجل ومنه .

استدراك :

أثر مطرف بن عبد الله رواه أبو نعيم (٢٠٩/٢) من طريق ابن علية أيضا عن إسحاق بن سويد قال : تعبد عبد الله بن مطرف ، فقال له أبوه : « أى عبد الله العلم أفضل من العمل ، والسيئة بين الحسنتين ، وشر السير (فى الأصل الشيئين ، وهو تصحيف) الحقحقة » ورجاله ثقات لكنه مقلوب ، والصواب « والحسنة بين السيئتين » كما هى رواية أبى عبيد .

وأثر وهب بن منبه : « إن لكل شيء طرفين ووسطاً .. » فى « الحلية » أيضا (٤٥/٤) .

الحديث الثالث والعشرون :

« **الدعاء سلاح المؤمن** » .

ضعيف جداً . رُوِى من حديث على ، وجابر .

١ ــ حديث على :

رواه أبو يعلى (٣٤٤/١) وابن عدى (٢١٨١/٦) والحاكم (٤٩٢/١) والقضاعى (١٤٣) من طريق محمد بن الحسن بن أبى يزيد الهمدانى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن على به مرفوعا بزيادة : « **وعماد الدين ، ونور السموات والأرض** » . وإسناده ضعيف جداً ، الهمدانى واه وكذبه ابن معين ، ووهم الحاكم فقال : « هذا حديث صحيح ، فإن محمد بن الحسن هذا هو التل ، وهو صدوق فى الكوفيين » .

وقال الذهبى : « صحيح » ، مع أنه أورد هذا الحديث بعينه فى جملة مناكير الهمدانى ، فى ترجمته من « الميزان » (٣/٥١٤) وسبقه إلى ذلك ابن عدى ووهم الذهبى أيضا ، فأورده فى جملة مناكير التل (٣/٥١٣) .

وقال الهيثمى (١٠/١٤٧) : « رواه أبو يعلى ، وفيه محمد بن الحسن بن أبى يزيد ، وهو متروك » وفى الإسناد أيضا انقطاع بين على بن الحسين وجده على رضى الله عنه وانظر تفصيل ما تقدم ــ بأطول منه ــ فى « الضعيفة » (١٧٩) .

٢ ــ حديث جابر :

رواه أبو يعلى أيضا (٣/٣٤٦) من طريق محمد بن أبى حميد المدنى عن محمد بن المنكدر عنه به مرفوعا ، ولفظه : « **ألا أدلكم على ما ينجيكم من عدوكم ، ويدر لكم أرزاقكم ؟ تدعون الله ليلكم ونهاركم ، فإن الدعاء سلاح المؤمن** » .

وقال الهيثمى (١٠/١٤٧) : « وفيه محمد بن أبى حميد ، وهو ضعيف » .

قلت : ووهاه كثير من الأئمة كابن معين والبخارى وأبو حاتم الرازى والجوزجانى والنسائى وغيرهم ، وهو كما قال هؤلاء ــ رحمهم الله ــ فإن عامة أحاديثه مناكير لا يتابع عليها .

والحديث من هذا الوجه فى « الضعيفة » أيضا (١٨٠) . واقتصر الشيخ الألبانى حفظه الله على تضعيفه . وقال ــ فى آخر الكلام عن حديث على ــ : « والجملة الأولى من الحديث وردت من كلام الفضيل بن عياض ، رواه السلفى فى « الطيوريات » (١/٦٤) ، ورويت فى حديث آخر ضعيف وهو ... » فذكر حديث جابر .

قلت : (الأثر) عن الفضيل رحمه الله رواه أيضا الشجرى فى[٤٨] « أماليه »

(٤٨) وفيها أخطاء وتصحيفات كثيرة ، منها – على سبيل المثال – قوله فى هذا الإسناد : « أخبرنا أحمد أبو الحسن بن محمد بن أحمد بن محمد العقيقى قال : حدثنا الحسين بن أحمد بن سفيان الموصلى المعلم . قال حدثنا أبو يعلى ... » الخ . وإنما الصواب « ... العتيقى قال : حدثنا الحسين بن أحمد بن فهد الموصلى ...» الخ .

(٤٤/١) من طريق الحافظ أبى يعلى رحمه الله قال : حدثنا عبد الصمد بن يزيد مردويه قال : سمعت الفضيل بن عياض يقول : « الدعاء سلاح المؤمن ، والصبر سلاح المؤمن ، ولو كان مع علمائنا صبر ، لما تمندلوا بهم هؤلاء » ـــ يعنى الملوك ـــ ا هـ . وإسناده حسن .

الحديث الرابع والعشرون :

« الدنانير والدراهم خواتيم الله فى أرضه ، من جاء بخاتم مولاه ، قضيت حاجته » .

ضعيف جداً . رواه الطبرانى فى « الأوسط » . قال السخاوى (ص ٢١٥،٢١٦) : « من حديث ابن عيينة وابن أبى فديك كلاهما عن محمد بن عمرو عن ابن أبى لبيبة عن أبى هريرة به مرفوعا ، وقال : « لا يروى عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم إلا بهذا الإسناد » .

وقال المناوى (٥٤٤/٣) : « قال الهيثمى : وفيه أحمد بن محمد بن مالك بن أنس ، وهو ضعيف وقال الذهبى : حديث ضعيف » .

قلت : وأورد أحمد هذا فى « المغنى » (٥٧/١) وقال : « ضعفوه » وهو إلى الضعف الشديد أقرب ، فقد أورده الدارقطنى فى « الضعفاء » (٤١) وسكت عنه ، فهو متروك عنده وعند البرقانى وأبى منصور بن حمكان كما هو منصوص عليه فى مقدمة الكتاب المذكور .

وقال ابن حبان فى « المجروحين » (١٤٠/١) : « منكر الحديث ، يأتى بالأشياء المقلوبة التى لا يجوز الاحتجاج بها » . وذكر له حديث الغار من طريق يونس عن الزهرى عن أنس ، وقال : « ما حدث الزهرى بشىء من هذا قط ، ولا يونس . إنما هو حديث ثابت عن أنس فقط ، ولم يروه عن ثابت إلا همام وجعفر بن سليمان الضبعى » وقد أورد السخاوى لدى الكلام على حديث الترجمة حديثين آخرين :

الأول : رواه الطبرانى أيضا فى « الأوسط » و « الصغير » عن المقدام بن معديكرب مرفوعا : « **يأتى على الناس زمان من لم يكن معه أصفر ولا أبيض لم يتهن بالعيش** » . قال : « ورواه أحمد بلفظ : « **يأتى على الناس زمان لا ينفع فيه إلا الدرهم والدينار** » .

قلت : لفظه فى « المسند » (١٣٣/٤) « **ليأتين على الناس زمان لا ينفع فيه إلا الدينار والدرهم** » وهو أيضا فى « المعجم الكبير » (٢٧٨/٢٠،٢٧٩) . وقال الهيثمى (٦٥/٤) : « ومدار طرقه كلها على أبى بكر بن أبى مريم ، وقد اختلط » .

الثانى : رواه الديلمى عن جابر رفعه : « **الموت تحفة المؤمن ، والدرهم والدينار مع المنافق ، وهما زاده إلى النار** » .

قلت : وهو فى « فردوس الأخبار » (٥١٢/٤) بلفظ : « **الموت تحفة المؤمن ، والدرهم والدينار ربيع المنافق ، وهما زاداه إلى النار** » .

ورواه ابن الجوزى فى « العلل المتناهية » (١٤٨٠) من طريق الدارقطنى قال : نا الحسين بن جعفر الكوكبى قال : نا أحمد بن عمر بن بشر البزاز قال : نا جدى إبراهيم بن فرقد قال : نا القاسم بن بهرام عن عطاء عن جابر به بلفظ : « ... وهما زادان أهليهما إلى النار » .

وقال : « تفرد به القاسم بن بهرام . قال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به بحال » .

قلت : لفظه فى « المجروحين » (٢١٤/٢) : « يروى عن أبى الزبير العجائب ، لا يجوز الاحتجاج به بحال » . وكذَّبه ابن عدى فى « الكامل » (٢٧٤٩/٧) والراويان دونه لم أقف لهما على ترجمة .

وأخيراً (فالصواب) فى حديث الترجمة أنه من قول وهب بن منبه رحمه الله كما رواه ابن عساكر (٩٦٢/١٧) من طريق إسماعيل بن عبد الكريم عن عبد الصمد بن معقل عنه قال : « الدراهم والدنانير خواتيم الله فى الأرض ، فمن ذهب بخاتم

الله ، قضيت حاجته » ثم وجدته فى « تاريخ بغداد » (٤٤٩/٥، ٤٥٠) من هذا الوجه .

ورواه أبو نعيم (٥٣/٤ ــ بمعناه ــ من وجه آخر فهو حسن . والله أعلم .

الحديث الخامس والعشرون :

« رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر جهاد النفس » .

ضعيف ــ بغير هذا اللفظ ــ ولكن هكذا اشتهر على الألسنة فى الآونة الأخيرة ــ ولم أقف عليه به مرفوعا أو موقوفا . وإنما رواه الخطيب (٥٢٣/١٣، ٥٢٤) وعنه ابن الجوزى فى « ذم الهوى » (ص ٣٩) من طريق يحيى ابن العلاء قال : حدثنا ليث عن عطاء بن أبى رباح عن جابر قال : « قدم النبى صلى الله عليه وآله وسلم من غزاة له ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « **قدمتم خير مقدم ، وقدمتم من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر** » . قالوا : وما الجهاد الأكبر يا رسول الله ؟ قال : « **مجاهدة العبد هواه** » . وإسناده واهٍ جداً .

ورواه البيهقى فى « الزهد الكبير » (٣٧٤) من طريق يحيى بن يعلى عن ليث به ، ولفظه : « قدم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوم غزاة ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : « **قدمتم خير مقدم ، من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر** » . قالوا وما الجهاد الأكبر ؟ قال : « **مجاهدة العبد هواه** » .

وقال البيهقى : « هذا إسناد ضعيف » .

قلت : لضعف ليث بن أبى سليم ــ كما تقدم فى الحديث الثامن عشر ــ وبقية رجاله كلهم ثقات .

وحكى العجلونى فى « كشف الخفاء » (١٣٦٢) عن الحافظ رحمه الله أنه قال فى « تسديد القوس » : « هو مشهور على الألسنة ، وهو من كلام إبراهيم بن أبى عبلة » .

(قلت) : رواه ابن عساكر (٤٤٤/٢) من طريق الإمام النسائى رحمه الله أخبرنا صفوان بن عمرو نا محمد بن زياد أبو مسعود من أهل بيت المقدس قال : سمعت إبراهيم بن أبى عبلة وهو يقول لمن جاء من الغزو : قد جئتم من الجهاد الأصغر ، فما فعلتم فى الجهاد الأكبر ؟ قالوا : يا أبا إسماعيل ، وما الجهاد الأكبر ؟ قال : جهاد القلب » .

وإسناده حسن ومحمد بن زياد ترجمه ابن أبى حاتم (٢٥٨/٧) وكناه أبا إسحاق وقال : « سألت أبى عنه فقال : أدركته ولم يقدر لى أن أكتب عنه ، قلت : ما حاله ؟ قال : صالح »[٤٩] وهذا الأثر ــ وإن كان يوهم أن جهاد النفس أعظم من جهاد العدو ــ إلا أنه يشهد لفضيلته قول النبى صلى الله عليه وآله وسلم : « ... **وأفضل الجهاد من جاهد نفسه فى ذات الله عز وجل** » . وقوله : « **المجاهد من جاهد نفسه لله** » أو قال : « **فى الله عز وجل** » وهما مخرجان مع حديث « **قدمتم خير مقدم ...** » فى « البدائل » (٢٣) . والله أعلى وأعلم .

الحديث السادس والعشرون :

« **الشتاء ربيع المؤمن . قصر نهاره فصامه ، وطال ليله فقامه** » .

منكر . رُوِى من حديث أبى سعيد الخدرى ، ــ وبلفظ آخر ــ من حديث ابن مسعود .

١ ــ حديث أبى سعيد :

رواه أحمد (٧٥/٣) وابن عدى (٩٨١/٣) وأبو نعيم (٣٢٥/٨) والقضاعى (١٤٢،١٤١) وابن الجوزى فى « العلل » (٥٠١) ــ مختصراً ــ من طريق عمرو

---

(٤٩) وترجمه كذلك الدولابى فى « الكنى » (١١٤/٢) فقال : « أبو مسعود محمد بن زياد المقدسى . روى عن إبراهيم بن أبى عبلة ، وروى عنه صفوان بن عمرو السكونى » فإما أنه له كنيتان أو الكنية الأخرى وهم . فالله أعلم .

ابن الحارث عن دراج عن أبى الهيثم عن أبى سعيد به .

وقال ابن الجوزى : « قال الدارقطنى : تفرد به عمرو عن دراج ، قال أحمد : أحاديث دراج مناكير » . وكذلك استنكره عليه ابن عدى والذهبى فى « الميزان » (٢٥/٢) .

وعزاه السخاوى (ص ٢٥٠) ــ بتمامه ــ إلى أبى يعلى والعسكرى وما وجدته فى « مسند أبى يعلى » (٣٢٤/٢، ٣٢٥) إلا مختصراً ، فلعله بتمامه فى « مسنده الكبير » . والله أعلم .

ورواه البيهقى فى « سننه » (٢٩٧/٤) من طريق أبى الأسود عن ابن لهيعة عن دراج به تاما بلفظ : « قصر نهاره فصام ، وطال ليله فقام » .

٢ ــ حديث ابن مسعود :

رواه ابن عدى (١٢٩٦/٣، ١٢٩٧، ٢٤٨١/٧) والديلمى فى « مسند الفردوس »[٥٠] (ق :٢٤٢) من طريق محمد بن موسى الحرشى عن نعيم بن عبد الحميد الواسطى عن السرى بن إسماعيل عن الشعبى عن مسروق عنه به بلفظ « مرحبا بالشتاء ، فيه تنزل الرحمة ، أما ليله فطويل للقائم ، وأما نهاره فقصير للصائم » ، وهو حديث منكر كما قال الساجى وابن عدى والذهبى فى « الميزان » (٢٧٠/٤) .

وإسناده ضعيف جداً ، والسرى بن إسماعيل هو الهمدانى الكوفى ، وهو متروك الحديث كما فى « التقريب » (٢٢٢١) . ونعيم بن عبد الحميد قال ابن عدى : « ليس بذاك فى الحديث » وقال ابن حبان فى « الثقات » (٢١٨/٩) : « ربما أغرب » . والآفة من السرى كما قال الذهبى ، وليست من نعيم ــ كما قال ابن عدى ــ فإن السرى بَيِّن الضعف .

ومحمد بن موسى الحرشى أيضا مختلف فيه ، فرجح الذهبى فى « الميزان » (٥٠/٤)

---

(٥٠) وقد أورد محققا « الفردوس » (٤٥١/٤) إسناده بتمامه .

توثيقه وقال : « صدوق » وقال فى « المغنى » (٦٣٧/٢) : « صدوق مشهور قال أبو داود : ضعيف » . أما الحافظ فقال فى « التقريب » (٦٣٣٨) : « لين » هذا ، (و لم أقف) على حديث الترجمة ــ بعين هذا اللفظ ــ عن أحد من السلف ، ولكن أشبه شيء به ما رواه الإمام أحمد فى « الزهد » (ص ٣٧٩) وابن أبى شيبة (٤٣٨/١٣،١٠٠/٣) ــ واللفظ له ــ وأبو نعيم (٢٦٧/٣) من طريق حصين بن عبد الرحمن عن مجاهد عن عبيد بن عمير قال : « كان يقال إذا جاء الشتاء : يا أهل القرآن ، طال الليل لصلاتكم ، وقصر النهار لصيامكم ، فاغتنموا » . وإسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين . والله أعلم .

الحديث السابع والعشرون :

« **الصمت حكم ، وقليل فاعله** » .

ضعيف . رُوِى من حديث أنس ، وابن عمر .

١ ــ حديث أنس : وله طريقان :

الأولى : عند ابن عدى (١٨١٦/٥) من طريق أبى عاصم عن عثمان بن سعد الكاتب عنه . والظاهر أن البيهقى أخرجه أيضا فى « شعب الإيمان » من هذا الوجه ، فقد قال الحافظ العراقى فى « تخريج الإحياء » (١٠٨/٣) : « أخرجه أبو منصور ــ الديلمى فى « مسند الفردوس » من حديث ابن عمر بسند ضعيف ، والبيهقى فى « الشعب » من حديث أنس بلفظ : « حكم » بدل « حكمة » وقال : « غلط فيه عثمان بن سعد . والصحيح رواية ثابت » . والصحيح عن أنس أن لقمان قال ، ورواه كذلك هو وابن حبان فى « روضة العقلاء » بسند صحيح إلى أنس » ا هـ .

قلت : وعثمان بن سعد ضعيف كما فى « التقريب » (٤٤٧١) ورفعه معلول كما حكى العراقى عن البيهقى .

الثانية : عند القضاعى (٢٤٠) من طريق زكريا بن يحيى المنقرى ، ثنا الأصمعى ،

ثنا على بن مسعدة عن قتادة عنه به مرفوعا . وإسناده ضعيف ، على بن مسعدة هو الباهلى مختلف فيه ، وهو إلى الضعف أقرب فهو ـــ وإن وثقه الطيالسى وقواه ابن معين وأبو حاتم ـــ فقد قال البخارى : فيه نظر ، وقال النسائى : ليس بالقوى ، وحكى أبو داود تضعيفه عن بعض شيوخه ، وقال ابن حبان فى « المجروحين » (١١١/٢) : « كان ممن يخطىء على قلة روايته وينفرد بما لا يتابع عليه ، فاستحق ترك الاحتجاج به بما لا يوافق الثقات من الأخبار » . ثم أورد له من مناكيره ; حديثيه عن قتادة عن أنس مرفوعا : « **كل بنى آدم خطاء ، وخير الخطائين التوابون** » وحديث : « **الإسلام علانية ، والإيمان فى القلب ، التقوى ها هنا ، التقوى ها هنا** » .

وكذلك أوردهما له ابن عدى (١٨٥٠/٥) وقال : « ولعلى بن مسعدة غير ما ذكرت عن قتادة ، وكلها غير محفوظة » .

وكذلك أوردهما [٥١] الذهبى فى ترجمته من « الميزان » (١٥٦/٣) . وقد وهم الشيخ السلفى حفظه الله حيث قال ـــ فى تحقيق « مسند الشهاب » ـــ « زكريا ابن يحيى ضعفه ابن يونس وفى « الميزان » و « اللسان » : المقرى ، وعلى بن مسعدة صدوق له أوهام فالحديث ضعيف ... » الخ ، فإن زكريا هذا هو ابن يحيى بن خلاد المنقرى أبو يعلى البصرى ، ذكره ابن حبان فى « الثقات » (٢٥٥/٨) وقال : « وكان من جلساء الأصمعى » .

أما ذاك المترجم فى « الميزان » و « لسانه » فهو السراج المقرىء المصرى أبو يحيى ، وهو الذى ضعفه ابن يونس .

وقد غفل الشيخ ـــ وكدتُ ـــ عن العلة الحقيقية لهذا الإسناد ، فإن شيخ القضاعى فيه هو محمد بن منصور التسترى ، وقد سبق بيان أنه كذاب كما فى طريق

---

(٥١) فالقول بحسنهما أو حسن الأول منهما – وإن اغتررت بذلك فترة من الزمان – قول غير سديد .

ابن مسعود من الحديث الخامس . فلعله من وضعه ، والرجلان فوقه لم أقف لهما على ترجمة .

(والصحيح) عن أنس ــ كما تقدم ــ حكايته عن لقمان الحكيم ، رُوِى عن أنس من قوله . وصح أيضا عن أبى نجيح المكى عن لقمان ، وصح بعضه عن أبى الدرداء .

١ ــ فروى ابن حبان فى « روضة العقلاء » (ص ٤١) من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عنه أن لقمان قال : « إن من الحكم الصمت ، وقليل فاعله » . وإسناده صحيح على شرط مسلم ، ولم يحتج مسلم بحماد إلا فى حديثه عن ثابت البنانى ، مع أنه أثبت الناس ــ أيضا ــ فى خاله حميد الطويل . فمن صحح حديثه عن غير ثابت ــ على شرط مسلم ــ فقد وهم .

٢ ــ ورواه أبو يعلى موقوفا على أنس ، وسكت عنه البوصيرى . قاله الشيخ الأعظمى فى حاشية « المطالب العالية » (١٩٠/٣) . وقال وكيع فى « الزهد » (٨١) : « حدثنا عمر بن سعد قال : سمعت أنس بن مالك يقول : ... » فذكره . كذا ، وفى هذا الإسناد سقط كما قال محققه حفظه الله بناءً على كون عمر بن سعد هذا هو أبو داود الحَفْرى ــ وهو من أقران وكيع ــ ولم أجد لوكيع عنه رواية . أما إذا كانت متحرفة من : « حدثنا عثمان بن سعد » فهو إسناد متصل ضعيف ، فالله أعلم .

٣ ــ وروى ابن المبارك (٨٤١) وابن أبى عاصم فى « الزهد » (٤٦) عن ابن عيينة قال : حدثنى ابن أبى نجيح قال : سمعت طاووساً يسأل أبى عن حديث ، فرأيت طاووساً كأنه يعقد بيده . وقال أبى : يا أبا عبد الرحمن . إن لقمان قال : إن من الصمت حكماً ، وقليل فاعله ، فقال له طاووس : يا أبا نجيح ، إنه من تكلم واتقى الله خير ممن صمت واتقى الله » . وإسناده صحيح على شرط مسلم ، وأبو نجيح اسمه : يسار المكى ، وهو ثقة من الثالثة كما فى « التقريب » (٧٨٠٥) .

٤ ــ وروى ابن عساكر (٧٤٦/١٣) من طريق حريز بن عثمان عن أبى حبيب القاضى أن أبا الدرداء كان يقول : « تعلموا الصمت كما نتعلم الكلام ، فإن الصمت حكم عظيم . وكن إلى أن تسمع أحرص منك إلى أن تتكلم ، ولا تتكلم فى شيء لا يعنيك ، ولا تكن مضحاكاً من غير عجب ، ولا مَشَّاءً إلى غير أرب » . وإسناده صحيح ، وأبو حبيب القاضى اسمه الحارث بن مخمر ، وهو ثقة وثقه أحمد وابن حبان وغيرهما .

وعزا المناوى (٢٤٠/٤) حديث الترجمة إلى العسكرى فى « الأمثال » عنه قال : « وزاد : من كثر كلامه فيما لا يعنيه كثرت خطاياه » . ولم أقف على سنده بهذا اللفظ ، فالله أعلم .

الحديث الثامن والعشرون :

« الصوم فى الشتاء الغنيمة الباردة » .

ضعيف . رُوِى من حديث عامر بن مسعود ، وأنس ، وجابر بن عبد الله .

١ ــ حديث عامر بن مسعود :

رواه أحمد (٣٣٥/٤) وابن أبى شيبة (١٠٠/٣)[٥٢] والترمذى (٧٩٤) وابن خزيمة (٣٠٩/٣) والبيهقى (٢٩٦/٤، ٢٩٧) وأبو الشيخ فى « الأمثال » (٢٢٣) والقضاعى (٢٣١) وغيرهم من طرق عن سفيان عن أبى إسحاق عن نمير بن عريب عنه به . وهذا إسناد ضعيف له علتان :

الأولى : جهالة نمير بن عريب . قال الذهبى فى « الميزان » (٢٧٣/٤) : « لا يعرف » . وقال الحافظ (٧١٩١) : « مقبول » أى إذا توبع ، وإلا فهو لين الحديث .

---

(٥٢) جاء فى « المصنف » : « عامر بن سعد » – وهو خطأ – ووقع فى رواية ابن خزيمة : « عن مالك ابن مسعود ». قال محققه : « فى الأصل : عامر مشطوب ، ثم كتب : مالك ابن مسعود » .

الثانية : الإرسال . كما قال الترمذى : « هذا حديث مرسل . عامر بن مسعود لم يدرك النبى صلى الله عليه وآله وسلم . وهو والد إبراهيم بن عامر القرشى الذى روى عنه شعبة والثورى » . وقال أيضا فى « العلل الكبير » (١/٣٧١) : « سألت محمداً عن حديث أبى إسحاق ... فذكره ، فقال : هو حديث مرسل ، وعامر بن مسعود لا صحبة له ولا سماع من النبى صلى الله عليه وآله وسلم » .

وقال الحافظ (٣١٠٩) : « عامر بن مسعود بن أمية بن خلف الجمحى : يقال : له صحبة ، وذكره ابن حبان وغيره فى التابعين » . وانظر « الإصابة » (٢/٢٦٠) .

٢ ــ حديث أنس :

رواه الطبرانى فى « الصغير » (٧١٦) وعنه الشجرى (٢/١١١) وابن عدى (٣/١٢١٠) من طريق الوليد بن مسلم عن سعيد بن بشير عن قتادة عنه به . وهذا إسناد ضعيف له ثلاث علل :

الأولى : عنعنة الوليد بن مسلم ، فإنه ثقة كثير التدليس والتسوية .

الثانية : ضعف سعيد بن بشير ــ وهو الأزدى الشامى ــ قال الحافظ (٢٢٧٦) : « ضعيف » وقال السخاوى فى « المقاصد » (ص ٢٥٠) : « وسعيد ضعيف عند أكثرهم » .

الثالثة الوقف كما يأتى .

٣ ــ حديث جابر :

رواه ابن عدى (٣/١٠٧٥) من طريق عبد الوهاب بن الضحاك البلخى عن الوليد ابن مسلم أيضا فقال : « عن زهير بن محمد عن ابن المنكدر عن جابر » . وهذا إسناد واهٍ جداً له أربع علل :

الأولى : شدة ضعف عبد الوهاب البلخى ، فإنه متروك ، وكذبه أبو حاتم كما تقدم فى الحديث الخامس عشر (التعليق رقم : ٣٠) .

الثانية : عنعنة الوليد بن مسلم .

الثالثة : ضعف زهير بن محمد التميمى فى رواية الشاميين عنه ، وهذا منها .

الرابعة : المخالفة فى الإسناد ، فإن الصحيح عن الوليد بن مسلم : عن سعيد بن بشير عن قتادة عن أنس كما تقدم فيما قبله .

وبعد ، (فالصحيح) وقف حديث الترجمة على أبى هريرة كما رواه عبد الله بن أحمد فى « زوائد الزهد » (ص ١٧٧) وعنه أبو نعيم (١/٣٨١) عن هدبة بن خالد ، والبيهقى (٤/٢٩٧) عن حجاج بن منهال وعفَّان ــ ثلاثتهم ــ عن همام ثنا قتادة حدثنا أنس قال : قال أبو هريرة : ألا أدلكم على الغنيمة الباردة ؟ قال : قلنا : وما ذلك يا أبا هريرة ؟ قال : الصوم فى الشتاء » . وإسناده صحيح على شرط الشيخين . وقال البيهقى : « هذا موقوف » . قال السخاوى : « وهو أصح » ــ يعنى من حديث سعيد بن بشير عن قتادة عن أنس مرفوعا . وبيانه أن همام ــ وهو ابن يحيى العَوْذى ــ ثقة حافظ ، معدود فى كبار أصحاب قتادة ، ومن الأثبات فيه ــ وله أوهام يسيرة ــ أما سعيد بن بشير ــ وإن وصفه بعضهم بالحفظ ــ إلا أنه كثير المناكير فى قتادة خاصَّة ، وليس أدل على ذلك من هذا الحديث . ولم يتفطن العلامة الألبانى حفظه الله لهذه العلة ، فحسَّن الحديث من مجموع طريقى عامر بن مسعود وأنس فى « الصحيحة » (١٩٢٢) .

فائدة : وثبت أيضا عن عمر الفاروق رضى الله عنه وصف الشتاء بأنه : (غنيمة) . فقد روى الإمام أحمد فى « الزهد » (ص ١١٧، ١١٨) وابن أبى شيبة (٣/١٠٠، ١٣/٢٧٢، ٢٧٣) وأبو نعيم (١/٥١، ٣/٣١، ٨/١٣٣، ١٣٤) من طريق سليمان التيمى سمع أبا عثمان النهدى قال : قال عمر بن الخطاب : « الشتاء غنيمة العابدين » .

وإسناده صحيح على شرطهما . ورواه أبو نعيم (٩/٢٠) من طريق ابن مهدى قال : قال عمر : ... فذكره معضلاً . ولا يضر أن يعضله ابن مهدى أو غيره بعد ثبوته متصلاً من وجه آخر بإسناد على شرطهما كما قدمنا . والله أعلى وأعلم .

الحديث التاسع والعشرون :

« **عليكم بالشفاءين : العسل والقرآن** » .

ضعيف معلول . رواه ابن ماجة (٣٤٥٢) والحاكم (٤/٢٠٠، ٤٠٣) وعنه البيهقى (٩/٣٤٤) وأبو نعيم (٧/١٣٣) والخطيب (١١/٣٨٥) من طرق عن زيد بن الحباب عن سفيان عن أبى إسحاق عن أبى الأحوص عن ابن مسعود مرفوعا به .

ورواه الخطيب من طريق زيد بن الحباب أيضا عن شعبة عن أبى إسحاق به .

ذكره فى ترجمة « على بن الحسن بن جعفر » المعروف بـ « ابن كرنيب » و « ابن العطار » . وقال « وكان يتعاطى الحفظ والمعرفة ، وكان ضعيفاً » .

وروى عن الحاكم ــ بلاغا ــ قال : ذكر للدارقطنى ابن العطار فذكر من إدخاله على المشايخ شيئاً فوق الوصف ، وأنه أشهد عليه واتخذ محضراً بإدخاله أحاديث على دعلج وهذا فى « سؤالات الحاكم » (٥٤) ــ وسماه : على بن الحسين الرصافى ــ .

وروى عن أبى بكر الداودى أنه ذكر ابن كرنيب فقال : كان عندنا ها هنا فى المخرم ، وكان من أحفظ الناس لمغازى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسردها من حفظه ، إلا أنه كان كذاباً يدعى ما لم يسمع ، ويضع الحديث ... » .

قلت : وهذا من أكاذيبه فإن الحديث حديث الثورى ، ولا يعرف لزيد بن الحباب رواية عن شعبة .

وقال الحاكم ــ فى الموضع الأول ــ : « هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وقد أوقفه وكيع بن الجراح عن سفيان » . ثم رواه من طريق ابن أبى شيبة : ثنا وكيع عن سفيان به بلفظ : « الشفاء شفاءان : قراءة القرآن ، وشرب العسل » . ثم روى من طريق محمد بن عبيد ثنا الأعمش عن خيثمة والأسود قالا : قال عبد الله : « عليكم بالشفاءين : القرآن والعسل » . وقال فى الموضع

الآخر[٥٣]: « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه » وأقره الذهبى .

وقال أبو نعيم : « غريب من حديث الثورى . تفرد به زيد بن الحباب » وقال البيهقى : « رفعه غير معروف . (والصحيح) موقوف . ورواه وكيع عن سفيان موقوفا » ثم روى (٣٤٥/٩) من طريق إسرائيل عن أبى إسحاق به موقوفا : « فى القرآن شفاءان : القرآن والعسل ، القرآن شفاء لما فى الصدور ، والعسل شفاء من كل داء » .

وقال : « هذا هو الصحيح موقوف . ورواه أيضا الأعمش عن خيثمة والأسود عن عبد الله موقوفا » .

وقال البوصيرى فى « مصباح الزجاجة » (١٢٠/٣) : « هذا إسناد صحيح رجاله ثقات . رواه الحاكم ... » حتى قال : « ورواه مالك فى « الموطأ » من حديث عائشة موقوفا » .

قلت : بل هو معلول كما بين البيهقى رحمه الله ، وزيد بن الحباب لا يبلغ حديثه — ولا سيما عن الثورى — مرتبة الصحة ، فقد قال الحافظ فى « التقريب » (٢١٢٤) : « وهو صدوق يخطىء فى حديث الثورى » . ولا شك أن هذا من جملة أخطائه فى حديث الثورى . وقد أوقفه أحد الثقات الحفاظ من أصحاب الثورى — وإن كان غيره أثبت منه — وهو وكيع — وكذلك أوقفه إسرائيل عن أبى إسحاق . وكذلك أوقفه الأعمش بسند آخر عن ابن مسعود وكل هذه الموقوفات صحيحة الأسانيد سوى الأخير ، الذى يرويه محمد بن عبيد الطنافسى عن الأعمش عن خيثمة والأسود عن ابن مسعود ، فإن الأعمش عن الأسود منقطع ، وخيثمة عن ابن مسعود منقطع أيضا ، ولكن ورد متصلاً ، فقد رواه ابن أبى شيبة (٤٤٥/٧) عن

---

(٥٣) وقع فيه الإسناد هكذا « ... عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا عبد الله بن محمد بن إسحاق عن أبى الأحوص » والصواب : « ثنا عبد الله بن محمد عن زيد بن الحباب عن سفيان عن أبى إسحاق عن أبى الأحوص ».

أبى معاوية وابن نمير عن الأعمش فقال : « عن خيثمة عن الأسود قال : قال عبد الله : « عليكم بالشفاءين : العسل والقرآن » .

وهذا إسناد صحيح متصل ، وهو أرجح من الآخر لاجتماع ثقتين حافظين على روايته متصلاً هما : أبو معاوية ـــ وهو أثبت الثلاثة فى الأعمش ـــ وابن نمير بل جاء عن محمد بن عبيد[٥٤] نفسه كروايتهما عند أحمد بن الفرات الرازى فى « جزئه » كما فى « المنتقى منه » للذهبى (٤/١ـــ٤) كما فى « الضعيفة » (١٥١٤) .

ورواه ابن أبى شيبة (٤٨٥/١٠) عن أبى معاوية ـــ وحده ـــ عن الأعمش به ، وعن وكيع عن سفيان بالسند الذى رواه به الحاكم من طريقه بلفظ : « العسل شفاء من كل داء ، والقرآن شفاء لما فى الصدور » .

ورواه الطبرانى فى « الكبير » (٢٥٢/٩) من طريق أبى الأحوص ـــ سلام بن سليم الحنفى ـــ عن أبى إسحاق به ، بلفظ : « القرآن والعسل هما شفاءان » . وإسناده صحيح .

نعم ، وجدت متابعة لزيد بن الحباب على الرفع لكنها واهية لا يلتفت إليها ، فقد رواه ابن عدى (١٢٥٣/٣) من طريق سفيان بن وكيع ، ثنا أبى عن سفيان ، عن أبى إسحاق به مرفوعاً ، وقال : « وهذا يُعرف عن الثورى مرفوعاً من رواية زيد بن الحباب ، عن سفيان ، وأما من حديث وكيع مرفوعاً لم يروه عنه غير ابنه سفيان ، والحديث فى الأصل عن الثورى بهذا الإسناد موقوف » .

قلت : فالظاهر أنه من الأحاديث التى أدخلها عليه ورَّاقه ـــ وراق السوء ـــ أخزاه الله ، كما أفسد هذا الشيخ الصالح الصدوق ، وأسقط حديثه . وقد تقدم الكلام على هذا الأمر فى الحديث العاشر بما يكفى إن شاء الله .

---

(٥٤) وهو الأصح ، فإن أحمد بن الفرات الرازى ثقة حافظ ، أما الحسن بن على بن عفان العامرى – راويه عن محمد بن عبيد عند الحاكم – فهو ثقة فحسب . إلا أن يكون العامرى قد توبع على روايته ، فالله أعلم .

أما موقوف عائشة الذى عزاه البوصيرى للإمام مالك فى « الموطأ » ، فلم أظفر به ـــ بعد جهد ـــ فى مظانه منه ، فلعله فى رواية غير يحيى بن يحيى الليثى ، والعلم عند الله تعالى .

الحديث الثلاثون :

« **العلم خزائن ، ومفتاحها السؤال** » .

موضوع . رواه أبو نعيم (١٩٢/٣) وأبو عثمان البجيرمى فى « الفوائد » (١/٢٤) ـــ كما فى « الضعيفة » (٢٧٨) ـــ من طريق داود بن سليمان القزاز ثنا على بن موسى الرضا حدثنى أبى عن أبيه جعفر عن أبيه محمد بن على عن أبيه على ابن الحسين عن أبيه عن على بن أبى طالب مرفوعاً بزيادة : « **فاسألوا يرحمكم الله ، فإنه يؤجر فيه أربعة : السائل ، والمعلم ، والمستمع ، والمجيب لهم** » .

ورواه أيضا العسكرى ـــ كما فى « المقاصد » (ص ٢٨٧) ـــ والديلمى كما فى « الفردوس » (٩٥/٣) ـــ ولفظه هو و « الجامع الصغير » (٥٧١٢) : « **والمحب لهم** » . وقال أبو نعيم : « هذا حديث غريب من هذا الوجه ، لم نكتبه إلا بهذا الإسناد » .

وقال الحافظ فى « تسديد القوس » : « أبو نعيم فى « الحلية » بسند ضعيف » .

وكذلك قال العراقى فى « تخريج الإحياء » (٩/١) والسخاوى ، فوصفوه جميعاً بالضعف ـــ وحده ـــ والذى يسبق إلى الأذهان أنه ضعف يسير ينجبر بتعدد الطرق ، ويجيز طوائف من العلماء الأخذ به فى الفضائل .

وليس الأمر كذلك ، فإن فى إسناده أحد الكذابين ، ألا وهو : « داود بن سليمان القزاز » ، وهو الجرجانى الغازى . قال الذهبى فى « الميزان » (٨/٢) : « كذبه يحيى بن معين ، ولم يعرفه أبو حاتم ، وبكل حال فهو شيخ كذاب ، له نسخة موضوعة عن على الرضا رواها على بن محمد بن مهرويه القزوينى الصدوق

عنه .. » ثم ساق له أحاديث هذا أحدها .

وأقره الحافظ فى « اللسان » (٤١٧/٢، ٤١٨) وزاد عليه أحاديث وقال فى « المغنى » (٢١٨/١) : « داود بن سليمان الجرجانى ، معاصر لابن المدينى » قال ابن معين : « كذاب » . وله عن على بن موسى الرضا » . وأعاده ثانياً فقال : « داود ابن سليمان الغازى ، عن على بن موسى الرضا ، لاشىء » .

قلت : وتابعه وضَّاع آخر ، فانظر التفصيل فى « الضعيفة » (٢٧٨) .

أما (الصحيح) فى حديث الترجمة ، فإنه من كلام ابن شهاب الزهرى رحمه الله ــ موقوفا عليه ــ كما رواه أبو نعيم (٣٦/٣) والبيهقى فى « المدخل » (٤٢٩) وابن عبد البر فى « جامع بيان العلم » (٨٩/١) من طريقين عن يونس بن يزيد الأيلى ، وابن عبد البر ــ معلقاً ــ عن الحلوانى عن عبد الله بن صالح عن الليث ابن سعد كلاهما عن ابن شهاب قال : « العلم خزائن ، وتفتحها المسائل » .

وفى رواية : « إن هذا العلم خزائن ، تفتحها المسألة » . وروى ابن عبد البر من طريق نصر بن على الجهضمى قال : كان الخليل يقول : « العلوم أقفال ، والسؤالات مفاتيحها » . وإسناده منقطع ، فإن على بن نصر بن على ــ الجهضمى الكبير والد هذا ــ هو الذى له رواية عن الخليل ــ وهو ابن أحمد الفراهيدى اللغوى المشهور صاحب العَروض ــ كما فى « التهذيب » (٣٩٠/٧) . والله أعلم .

الحديث الحادى والثلاثون :

« الغناء ينبت النفاق فى القلب ، كما ينبت الماء البقل » .

ضعيف . رُوِى من حديث ابن مسعود ، وجابر وأبى هريرة ، وأنس .

١ ــ حديث ابن مسعود :

رواه أبو داود (٥٧٩/٢) وابن أبى الدنيا فى « ذم الملاهى » وعنه البيهقى

(٥٧٩/٢) وأبو الحسين بن المنادى فى كتاب « أحكام الملاهى » كما فى « إغاثة اللهفان » (٢٤٨/١) للإمام ابن القيم رحمه الله ــ وابن بطة فى « الإبانة » (٩٣٢) وابن حزم فى « المحلى » (٥٧/٩) من طريق سلام بن مسكين عن شيخ شهد أبا وائل فى وليمة فجعلوا يلعبون ، يتلعبون ، يغنون ، فحل أبو وائل حبوته وقال : سمعت عبد الله يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « **إن الغناء ينبت النفاق فى القلب** » . لفظ أبى داود . وإسناده ضعيف لجهالة شيخ سلام بن مسكين ، وبه أعله جماعة من الأئمة .

قال ابن حزم : « عن شيخ ، عجب جداً » ! وقال ابن القيم : « فمداره على هذا الشيخ المجهول ، وفى رفعه نظر ، والموقوف أصح » .

وقال ابن رجب الحبلى فى « نزهة الأسماع » (ص ٣٧) : « وفى إسناد المرفوع من لا يعرف . والموقوف أشبه » . وقال الغزالى فى « الإحياء » (٢٨٦/٢) : « ... واحتجوا بقول ابن مسعود رضى الله عنه الغناء ينبت فى القلب النفاق ــ وزاد بعضهم ــ كما ينبت الماء البقل . ورفعه بعضهم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو غير صحيح » قال العراقى : « قال المصنف : والمرفوع غير صحيح لأن فى إسناده من لم يُسَمَّ ، رواه أبو داود ، وهو فى رواية ابن العبد ليس فى رواية اللؤلؤى ورواه البيهقى مرفوعا وموقوفا » .

قلت : وسأثبت صحته موقوفا بعد استيفاء طرقه المرفوعة ، والله المستعان . ثم وجدت له لفظا آخر رواه ابن صصرى فى « أماليه » كما فى « كف الرعاع » للهيتمى (٢٧١/٢) مع الزواجر » .

٢ ــ حديث جابر :

رواه البيهقى فى « الشعب » (٩١/٢/أ ــ ب) من طريق محمد بن صالح الأشج نا عبد الله بن عبد العزيز بن أبى رواد نا إبراهيم بن طهمان عن أبى الزبير عنه ، بلفظ : « **كما ينبت الماء الزرع** » . وإسناده واهٍ جداً .

٣ ــ حديث أبى هريرة :

رواه ابن عدى فى « الكامل » (١٥٩٠/٤) وعنه ابن الجوزى فى « العلل المتناهية » (١٣١٠) من طريق عبد الرحمن بن عبد الله العمرى عن أبيه عن سعيد ابن أبى سعيد عنه به ، ولفظه « **إن الغناء ينبت النفاق فى القلب** » وإسناده ضعيف جداً .

قال ابن الجوزى : « هذا حديث لا يصح . قال أحمد : لا يساوى حديث عبد الرحمن شيئاً خرقناه .

وقال يحيى : ليس بشىء . وقال النسائى والدارقطنى : متروك » ومن طريقه الديلمى فى « الفردوس » (٨٥/٢) بلفظ : « **حب الغناء ينبت النفاق فى القلب ، كما ينبت الماء العشب** » .

٤ ــ حديث أنس :

رواه الديلمى من طريق أحمد بن عبد الرحمن بن الجارود حدثنا هشام بن عمار حدثنا مسلمة بن على حدثنا عمر مولى غفرة عنه بلفظ : « **الغناء واللهو ينبتان النفاق فى القلب كما ينبت الماء العشب ، والذى نفسى بيده ، إن القرآن والذكر لينبتان الإيمان فى القلب ، كما ينبت الماء العشب** »[٥٥] .

وإسناده واهٍ جداً ، وفيه أيضا انقطاع . وتفصيل ما أجملت ــ مما تقدم ــ تجده فى كتاب « أحاديث ذم الغناء والمعازف فى الميزان » (ص ٥٩:٦١) للأخ الشيخ عبد الله بن الجُديع ، حفظه الله وأمتعنا بعلمه .

(والصحيح) فى حديث الترجمة وقفه على ابن مسعود ــ كما تقدم ــ فإن له عنه طرقاً ثلاث إحداهن صحيحة .

الأولى : عند ابن أبى الدنيا وعنه البيهقى (٢٢٣/١٠) وابن نصر فى « تعظيم قدر

---

(٥٥) كما فى « أحاديث ذم الغناء » (ص٦١) نقلا عن « زهر الفردوس » (٣٢٢/٢) .

الصلاة » (٦٨٠) من طرق عن غندر حدثنا شعبة عن الحكم عن حماد عن إبراهيم عنه قال : « الغناء ينبت النفاق فى القلب » .

وإسناده صحيح ، وحماد هو ابن أبى سليمان وهو ــ وإن اختلط فى آخر أمره ــ فقد قال الإمام أحمد : « مقارب ما روى عنه القدماء : سفيان وشعبة » . وقال أيضا : « سماع هشام ــ يعنى الدستوائى ــ منه صالح » كما فى « التهذيب » (١٦/٣) . فيلحق بالقدماء أيضا : الحكم بن عتيبة ، فإنه من أقرانه ، بل إنه توفى قبله بخمس سنين .

ورواية إبراهيم النخعى عن ابن مسعود ــ وإن كان ظاهرها الانقطاع ــ إلا أنها صحيحة ، بل أصح مما لو أسند عنه ، فقد قال الأعمش : « قلت لإبراهيم : أسند لى عن ابن مسعود . فقال إبراهيم : إذا حدثتكم عن رجل عن عبد الله ، فهو الذى سمعت ، وإذا قلت : قال عبد الله ، فهو عن غير واحد عن عبد الله » كما فى « التهذيب » (١٧٧/١، ١٧٨) . ووصله الترمذى فى « العلل » ــ آخر « جامعه » ــ (٤١١/٥) قال الحافظ ابن رجب الحنبلى فى « شرح العلل » (ص ٢٣١) : « ... وهذا يقتضى ترجيح المرسل على المسند ، لكن عن النخعى خاصة ، فيما أرسله عن ابن مسعود خاصة ... » .

قلت : فمن الغريب قول أخينا الشيخ الجديع فى كتابه المذكور (ص ٥٨) ــ فى هذا الأثر ــ « قلت : وهذا منقطع أيضا ، إبراهيم هو النخعى لم يدرك عبد الله » . ثم ذكر نحواً مما أسلفنا بشأن تقوية رواية الحكم عن حماد . فمثل هذا الأمر لا يخفى على مثله فى تدقيقه وتحقيقه ، ولكن الإحاطة لله وحده . ولم يتفرد الحكم بالأثر ، فقد رواه ابن بطة فى « الإبانة » (٩٣١) من طريق سفيان عن منصور عن حماد به ومنصور أيضا من طبقة حماد ، لكن ابن بطة رحمه الله فيه ضعف .

ورُوِى من طرق أخرى عن حماد لا تقوى على إعلال الأثر ، منها ما رواه ابن بطة (٩٣٣) من طريق الإمام أحمد عن هشيم عن العوام عن حماد عن ابن مسعود به ــ بإسقاط إبراهيم بينهما ــ وهذا إسناد ضعيف ، فإن هشيماً مدلس وقد عنعنه ،

والعوام هو ابن حوشب ، وهو ثقة لكنه ليس من قدماء أصحاب حماد المنصوص عليهم ، وما هو من طبقته أيضا .

وذكر ابن حزم (٦٠/٩) أنه روى من طريق سعيد بن منصور عن أبى عوانة عن حماد بن أبى سليمان عن إبراهيم قال : الغناء ... فذكره هكذا مقطوعاً . وهذا أيضا مرجوح فإن أبا عوانة غير معدود فى قدماء أصحاب حماد .

ورواه الخطيب من طريق شعبة عن الحكم عن حماد عن إبراهيم عن علقمة قوله كما فى « تذكرة المؤتسى بمن حدث ونسى »[٥٦] للسيوطى . ولكن لا ندرى من هم الرواة بين الخطيب وشعبة لعل فى أحدهم مقالاً .

وقد رواه أثبت الناس مطلقا فى شعبة ـــ ألا وهو محمد بن جعفر غُندَر ـــ بهذا الإسناد عن إبراهيم عن ابن مسعود كما تقدم ، على أنه لا مانع أصلاً أن يكون كل ذلك صحيحاً بأن يكون إبراهيم قد سمعه من جماعة عن ابن مسعود ، وسمعه مرة أخرى عن علقمة ـــ من قوله وفتواه ـــ وأفتى هو به مرة ثالثة دون أن يسنده إلى قائله ، فقد رواه عبد الرزاق (١١/٤) عن معمر عن مغيرة عنه . ومغيرة هو ابن مقسم الضبى ، وقد تكلم الإمام أحمد فى روايته عن إبراهيم لتدليسه عنه ما لم يسمعه منه ولكن بقيت طرق عن إبراهيم ـــ موقوفا عليه ـــ لم يتيسر النظر فيها ، وكذلك ما رواه ابن أبى الدنيا فى « ذم الملاهى » عنه قال : « كانوا يقولون : الغناء ينبت النفاق فى القلب » .

الثانية : رواها ابن أبى الدنيا وعنه البيهقى من طريق محمد بن طلحة عن سعيد ابن كعب المرادى[٥٧] عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عنه بزيادة : « كما ينبت الماء الزرع ، والذكر ينبت الإيمان فى القلب كما ينبت الماء الزرع » . وإسناده منقطع بين

---

(٥٦) مخطوط مكتبة الشيخ حماد الأنصارى ص٤ قاله محقق « تحريم النرد » للحافظ الآجرى فى بحثه الخاص بالأغانى والمعازف وآلات الملاهى (ص٣٠٢).

(٥٧) وفى « إغاثة اللهفان »: « الرازى » وهو خطأ .

محمد بن عبد الرحمٰن بن يزيد وابن مسعود ، فإنما يروى عن ابن مسعود أبوه عبد الرحمن بن يزيد النخعى . وسعيد بن كعب المرادى فيه جهالة ، فقد ترجمه ابن أبى حاتم (٤/٥٧) برواية محمد بن طلحة وحده عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . ولا يعله بالإعضال ما رواه ابن أبى زمنين فى « أصول السنة » (١٦٩) من طريق عبد الملك بن حبيب عن أسد بن موسى عن محمد بن مطرف عن سعيد هذا عن ابن مسعود ــ بلا واسطة ــ بشطره الأول وذلك لأن عبد الملك بن حبيب ــ وهو الأندلسى المالكى ــ ساقط فى الرواية كثير التصحيف والتخليط فى الأسانيد ، وقوله : « محمد بن مطرف » إن لم يكن خطأ من قبل النسخ صوابه : « محمد بن مصرف » ــ أعنى : محمد بن طلحة بن مصرف ــ فهو من تصحيفاته الكثيرة رحمه الله .

الثالثة : عند ابن أبى الدنيا من طريق ليث عن طلحة بن مصرف عنه كما فى كتاب الجديع (ص ٥٨) . وإسناده أيضا منقطع ، وليث هو ابن أبى سليم وهو ضعيف لكنه لابأس به فى الشواهد والمتابعات كما قدمنا فى الحديث الثامن عشر .

وبعد ، فإن أثر ابن مسعود هذا ــ وإن كان ظاهره الوقف ــ إلا أنه فى حكم المرفوع إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم إذ لا مجال فيه للرأى والاجتهاد . قال ابن حجر الهيتمى الفقيه الشافعى رحمه الله : « ومثله لا يقال من قبل الرأى لأنه إخبار عن أمر غيبى ، فإذا صح عن الصحابة فقد صح عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كما هو مقرر عند أئمة الحديث والأصول » . كما فى « كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع » له (٢/٢٧٩، مع الزواجر) وحكى عن الأذرعى رحمه الله الإشارة إلى ذلك والله أعلى وأعلم .

الحديث الثانى والثلاثون :

« كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلعن القاشرة والمقشورة ،

والواشمة والموتشمة ، والواصلة والمتصلة » .

ضعيف . رواه الإمام أحمد (٦/٢٥٠) : « ثنا عبد الصمد قال . حدثتنى أم نهار بنت رفاع ، قالت : حدثتنى آمنة بنت عبد الله أنها شهدت عائشة فقالت ... الحديث .

قال الهيثمى فى « المجمع » (٥/١٦٩)[٥٨] : « رواه أحمد ، وفيه من لم أعرفه من النساء » .

قلت : يعنى أم نهار بنت رفاع ، وآمنة بنت عبد الله . وأم نهار أغفلها الحافظ ، فلم يترجمها فى « تعجيل المنفعة » وكذلك أبو زرعة بن العراقى فى « ذيل الكاشف » . وآمنة بنت عبد الله هى القيسية .

قال الحسينى وأبو زرعة (٢١١٣) : « لا تعرف » . زاد الحافظ فى « التعجيل » (ص ٥٥٤) : « قلت : قد رواه أحمد من طريق أم نهار عن آمنة بنت عبد الله عن عائشة حديثا آخر فى لعن الواصلة ، فيكون لها راويان » .

وقد تساهل الحافظ السيوطى رحمه الله إذ أورد الحديث فى « الجامع الصغير » (٧٢٦٣) بلفظ : « لعن الله القاشرة والمقشورة » وعزاه لأحمد ورمز لضعفه ، ولم يتعقبه الألبانى فى « ضعيف الجامع » (٥/١٥) مع أنه ليس عند أحمد إلا بذلك اللفظ المتقدم على أنه ذكره فى « الدر » (٢/٢٢٤) بلفظه الصحيح .

وقد أحسن الحافظ المنذرى ــ رحمه الله ــ صنعا ، فلم يورده فى « الترغيب » . (والأشبه) وقفه على عائشة ، فقد روى الإمام أحمد أيضا (٦/٢١٠) من طريق على بن مبارك عن كريمة بنت همام قالت : سمعت عائشة تقول : يا معشر النساء إياكن وقشر الوجه . فسألتها امرأة عن الخضاب[٥٩] فقالت : لا بأس بالخضاب

---

(٥٨) أورده هو والألبانى فى « الضعيفة » (١٦١٤) مختصراً مقتصراً على الجملة الأولى ، فأوهما أن هذا لفظه حَسْبُ .

(٥٩) قال أبو داود « تعنى خضاب شعر الرأس ».

ولكنى أكرهه لأن حبيبى صلى الله عليه وآله وسلم كان يكره ريحه » ورواته ثقات سوى كريمة هذه ، فقد روى عنها جمع من الثقات ولم أرَ أحداً وثقها .

وقد رواه أبو داود (٢/٣٩٥) والنسائى (٨/١٤٢) من هذا الوجه ــ باختصار أوله ــ والسند المرفوع الذى قبله يدل على أن له أصلاً ــ فى الجملة ــ عن عائشة والله أعلم .

أما سائر الحديث فثابت من طرق أخرى :

١ ــ فعن عائشة أيضا أن جارية من الأنصار زوجت ، وأنها مرضت فتمعط شعرها ، فأرادوا أن يصلوه ، فسألوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الوصال ، فلعن الواصلة والمستوصلة » . رواه الشيخان والنسائى (٨/١٤٦) وأحمد (٦/١١١) . وفى « الصحيحين » نحوه عن أسماء بنت أبى بكر .

٢ ــ وللنسائى (٨/١٤٧) من طريق أبان بن صمعة عن أمه قالت : سمعت عائشة تقول : « **نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الواشمة والمستوشمة ، والواصلة والمستوصلة ، والنامصة والمتنمصة** » .

وأبان صدوق تغير آخراً كما فى « التقريب » (١٣٨) وأمه لم أجد لها على ترجمة لكن المتن محفوظ من طرق أخرى .

٣ ــ وفى « الصحيحين » عن أبى هريرة مرفوعا : « **لعن الله الواصلة والمستوصلة ، والواشمة والمستوشمة** » .

٤ ــ وفيهما عن ابن عمر : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **لعن الواصلة والمستوصلة ، والواشمة والمستوشمة** » .

٥ ــ ولأبى داود (٢/٣٩٦) عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « لعنت الواصلة والمستوصلة ، والنامصة والمتنمصة ، والواشمة والمستوشمة من غير داء » . وإسناده جيد .

٦ ــ وفى « الصحيحين » وغيرهما عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال : « لعن

الله الواشمات والمستوشمات ، والمتنمصات (زاد أحد شيخى أبى داود : والواصلات) ، والمتفلجات للحسن ، المغيرات خلق الله » . فبلغ ذلك امرأة من بنى أسد يقال لها : أم يعقوب ، وكانت تقرأ القرآن ، فأتته فقالت : ما حديث بلغنى عنك أنك قلت : كذا وكذا .. وذكرته . فقال عبد الله : وما لى لا ألعن من لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو فى كتاب الله ؟ فقالت المرأة : لقد قرأت ما بين لوحى المصحف ، فما وجدته ، قال : إن كنت قرأتيه لقد وجدتيه ، قال الله عز وجل : ﴿ **وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا** ﴾ . قالت : إنى أرى شيئاً من هذا على امرأتك الآن . قال : اذهبى فانظرى ، فذهبت فلم تر شيئاً ، فجاءت ، فقالت : ما رأيت شيئاً ، فقال : أما لو كان ذلك لم نجامعها » .

وانظر شرح هذه الأحاديث فى « جامع الأصول » (٤/٧٧٨، ٧٨٢) ــ بتحقيق الشيخ عبد القادر الأرنؤوط ، وكذلك فى « الترغيب والترهيب » (٣/٢١٩، ٢٢٣)[٦٠] ــ وفيه أحاديث أخرى فى وصل الشعر .

(وصح) لعن المقشورة أيضا عن الحسن البصرى رحمه الله ، فقد أخرج ابن جرير الطبرى رحمه الله فى « تفسيره » (١٠٤٨٦) من طريق أبى نعيم قال : حدثنا أبو هلال الراسبى قال : سأل رجل الحسن : ما تقول فى امرأة قشرت وجهها ؟ قال : « ما لها ، لعنها الله ، غيرت خلق الله » وإسناده جيد . وأبو هلال الراسبى اسمه : محمد بن سليم ، وهو بصرى صدوق ، فى حديثه عن قتادة لين .

وقال الشيخ محمود شاكر ــ حفظه الله ــ تعليقا على الأثر : « قشر الوجه » دواء قديم بالغمرة تعالج به المرأة وجهها أو وجه غيرها وكأنها تقشر أعلى الجلد . و « الغمرة » (بضم فسكون) ، قالوا : هو الزعفران ، وقالوا : هو الجص . وقالوا : هو تمر ولبن يطلى به وجه المرأة ويداها ، حتى ترق بشرتها ويصفو لونها .

---

(٦٠) بتعليقات الشيخ محمد خليل هراس رحمة الله عليه ، فإنها نفيسة تجد فيها الصدق والغيرة على الإسلام والمسلمين .

والظاهر أنه كان يخلط به شيء يقشر أعلى البشرة ، ومن أجل ذلك نهى عنه . وفى الحديث « لعنت القاشرة والمقشورة » .

قلت : قد بيَّنا ما فى ذلك ، ولكن الحكم صحيح إن شاء الله ، فإن « العبرة فى الحرمة واستحقاق اللعن بتغيير خلق الله عز وجل لقول ابن مسعود ــ المتقدم آنفا ــ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « **لعن الله الواشمات** .... ، **المغيراتِ خلق الله** » .

وقال محمود شاكر أيضا ــ بعد شرح معنى كل من : « المتفلجة » و « المتنمصة » و « النامصة » و « المستوشمة » و « الواشمة » و « الوشم » و « الواشرة » ــ الواردة فى أحاديث رواها الطبرى ــ : « وكل هذا الذى لعن الله فاعله ، تفعله نساؤنا المسلمات اليوم ، متبرجات به ، موغلات فيه ، مقلدات لمن كفر بالله ورسوله .فمن أجل عصيانهن واستخفافهن ــ بل من أجل عصياننا جميعاً أمر الله ــ أحل الله بنا العقوبة التى أنذرنا بها رسول الله ، بأبى هو وأمى ، فجعل الله بأسنا بيننا ، وسلط علينا شرارنا ، وجمع علينا الأمم لتأكلنا .

(فاللهم أهد ضالنا ، وخذ بنواصى عصاتنا ، واغفر لنا وارحمنا ، عليك نتوكل ، وبك نستجير ، وإليك نلجأ) ا هـ .

قلت : وروى ابن أبى حاتم فى « تفسيره » (النساء ــ ٤١٤٨) من طريق شيبان عن قتادة فى قوله : ﴿ **ولآمرنهم فليغيرن خلق الله** ﴾ .

قال : « ما بال أقوام جهلة ، يغيرون صبغة الله ولون الله ؟ » . وإسناده صحيح . والله أعلم .

استدراك :

كان يلعن القاشرة والمقشورة ... » رواه أيضا الطبرانى فى « الدعاء » (٢١٥٨) من هذا الوجه . ورواه (٢١٥٩) بنحوه ، بسند فيه ضعيف

ومجهولة . وروى (٢٦١١) عنها بلفظ : « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قشر الوجه ، وعن الوشم ... » الحديث وفيه أيضا ضعيف آخر ومجهولة ، وفي متنه ألفاظ غريبة . فأقل ما تدل عليه هذه الطرق أن له أصلاً عن عائشة ، وأرجحها جميعاً الموقوف عليها .

الحديث الثالث والثلاثون :

« ليس الإيمان بالتمنى ولا بالتحلى ، ولكن ما وقر فى القلب وصدَّقه العمل » .

منكر ، واهٍ جداً . رواه الديلمى فى « مسند الفردوس »[٦١] من طريق عبد السلام بن صالح عن يوسف بن عطية عن قتادة عن أنس مرفوعا به .

ورواه ابن النجار فى « الذيل » (٢/٨٨/١٠) من طريق عبد السلام به ، فزاد فى السند : « الحسن » بين قتادة وأنس ، وزاد فى المتن : « **العلم علم باللسان وعلم بالقلب ، فأما علم القلب فالعلم النافع ، وعلم اللسان حجة الله على بنى آدم** »[٦٢] . وروى الزيادة ــ وحدها ــ الشجرى فى « أماليه » (٦٠/١) من طريق صالح بن عبد الكبير المسمعى قال : حدثنا يوسف بن عطية الصفار به . وعلقها ابن عبد البر (١٩١/١) فقال : « ورواه يوسف بن عطية عن قتادة عن الحسن عن أنس مرفوعا » .

وهذا إسناد واه جداً ، قال المناوى فى « الفيض » (٣٥٦/٥) : « قال العلائى : حديث منكر ، تفرد به عبد السلام بن صالح العابد ، قال النسائى : متروك . وقال ابن عدى : مجمع على ضعفه ، وقد رُوِى معناه بسند جيد عن الحسن من قوله . وهو الصحيح إلى هنا كلامه ، وبه يعرف أن سكوت المصنف عليه لا يرتضى » .

---

(٦١) « الفردوس » (٤٥٠/٣) وساق محققاه سنده كله .

(٦٢) كما فى « السلسلة الضعيفة » (١٠٩٨) للعلامة الألبانى .

قلت : ويوسف بن عطية هو الصفار البصرى ، وهو متروك كما فى « التقريب » (٧٨٧٣) .

وقال العلامة الألبانى حفظه الله ــ بعد بيان شدة ضعف الحديث فى « الضعيفة » (١٠٩٨) ــ « قلت : وقد رواه بعض الضعفاء عن الحسن موقوفا عليه . أخرجه ابن أبى شيبة فى « كتاب الإيمان » (رقم ٩٣ بتحقيقى) من طريق جعفر بن سليمان : نا زكريا قال : سمعت الحسن يقول : « إن الإيمان ليس بالتحلى ولا بالتمنى ، إنما الإيمان ما وقر فى القلب وصدقه العمل » .

وهذا سند ضعيف[٦٣] من أجل زكريا هذا وهو ابن حكيم الحبطى ، قال الذهبى فى « الميزان » : « هالك » . وأقره الحافظ فى « اللسان » . لكن قال المناوى فى « الفيض » تحت قول السيوطى : « رواه ابن النجار والديلمى فى « مسند الفردوس » عن أنس » : « قال العلائى ... » فذكر ما تقدم .

قال « قلت : فلعل العلائى وقف على سند آخر لهذا الأثر عن الحسن ؛ ولذلك جَوَّده . والله أعلم . ا هـ .

قلت : بل (له طرق) أخرى عن الحسن ــ فى كتب مشهورة ومتداولة ــ ، وقد وقفت منها على أربع بعضها جيد ، وخامسة حسنة بالمعنى :

١ ــ فروى ابن أبى شيبة فى « المصنف » (٥٠٤/١٣) من طريق جعفر بن سليمان أيضا قال : سمعت عبد ربه أبا كعب يقول : سمعت الحسن يقول : « إن الإيمان ليس بالتحلى ولا بالتمنى ، إن الإيمان ما وقر فى القلب وصدقه العمل » . وإسناده جيد ، وعبد ربه أبو كعب ثقة باتفاق .

٢ ــ ورواه ابن المبارك (١٥٦٥) عن سفيان عن رجل عن الحسن بنحوه . وإسناده ضعيف لإبهام راويه عن الحسن .

---

(٦٣) وهو فى « المصنف » أيضا (١١/ ٢٢). ومقتضى كون الحبطى هالكاً أن يقول الشيخ : وهذا سند ضعيف جدًا « أو واهٍ » كما تعودنا منه حفظه الله .

٣ ــ ورواه ابن بطة فى « الإبانة » (ص ٦٩٢) من طريق أبى عبيدة الناجى عنه بنحوه . وأبو عبيدة ضعيف جداً .

٤ ــ ورواه الخطيب فى « اقتضاء العلم العمل » (٥٦) وابن بطة من طريق أبى بشر الحلبى عنه قال : « ليس الإيمان بالتحلى ولا بالتمنى ، ولكن ما وقر فى القلوب ، وصدقته الأعمال . من قال حسناً وعمل غير صالح ، رده الله على قوله ، ومن قال حسناً وعمل صالحاً ، رفعه العمل ، وذلك بأن الله تعالى يقول : ﴿ **إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه** ﴾ .

وإسناده حسن ، وأبو بشر الحلبى اسمه : عمران بن بشر ، وهو متوسط الحال ، قال أبو حاتم : صالح ، وقال البزار : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان فى «الثقات » (٢٣٦/٧) .

٥ ــ وروى عبد الله بن أحمد فى « زوائد الزهد » (ص ٢٦٧) من طريق خالد ابن شوذب قال : رأيت فرقداً السبخى وعليه جبة صوف ، فأخذ الحسن بجبته ثم قال : يا ابن فرقد[٦٤] ــ مرتين أو ثلاثة ــ إن التقوى ليس فى هذا الكساء ، إنما التقوى ما وقر فى القلب وصدقه العمل والفعل » . وإسناده حسن أيضا .

ثم (وقفت) على معنى أثر الحسن هذا ، من قول عبيد بن عمير رحمه الله ، فقد روى الإمام أحمد فى « الإيمان » (ق ١١٨/١)[٦٥] وعنه ابن بطة (ص ٦٩١) عن عبد الله بن يزيد المقرىء ، وأبو نعيم (٢٧٣،٢٧٢/٣) عن زيد بن الحباب كلاهما عن ابن لهيعة عن عبد الله بن هبيرة السبائى عنه أنه قال : « ليس الإيمان بالتمنى ، ولكن الإيمان قول يُفعل ، وعمل يُعمل » .

وإسناده حسن إن كان ابن هبيرة سمع من عبيد ، فإنه أدركه أما الشطر الآخر من الحديث فهو واهٍ أيضا لأن مداره على يوسف بن عطية الصفار ، وعبد السلام

---

(٦٤) كذا فى « الزهد » ولعل الصواب : « ياابن أم فرقد » أو « ياابن أبى فرقد » .

(٦٥) قاله محقق « الإبانة ».

ابن صالح تابعه : صالح بن عبد الكبير المسمعى ـــ عند الشجرى ـــ وفيه جهالة ، فقد ذكره فى « التهذيب » (٣٩٩/٤) ـــ تمييزاً ـــ وقال : « روى عن حماد بن زيد . وعنه أبو الحسن أحمد بن محمد بن الحسن بن السكن المقرى » . ولم يذكر فيه سوى ذلك ، وقال فى « التقريب » (٢٨٧٥) : « مقبول » . والراوى عنه : أحمد بن محمد ابن السكن ، الظاهر أنه المترجم فى « تاريخ بغداد » (٢٦،٢٥/٥) و « اللسان » (٢٦٧،٢٦٦/١) وهو متهم بسرقة الحديث ويشكل على ذلك أن الحافظ سمى الراوى عن المسمعى . أحمد بن محمد بن الحسن بن السكن ، وهناك آخر بهذا الاسم ترجمه الخطيب أيضا (٤٢٥/٤) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلا والمترجح أنه الأول الذى تكلم فيه أبو الشيخ ، فإنه راويه عنه .

والصحيح أن هذا أيضا من كلام الحسن البصرى كما رواه الدارمى فى « سننه » (١٠٢/١) من طريق هشام بن حسان عنه قال : « العلم علمان ، فعلم فى القلب فذلك العلم النافع ، وعلم على اللسان ، فذلك حجة الله على ابن آدم » . وإسناده صحيح .

وورد عن الحسن مرسلاً مرفوعا ، وعنه عن جابر مرفوعا أيضا ، وكلاهما لا يصح ، أما الأول فللإرسال ، وأما الآخر فلأن فيه يحيى بن يمان وهو ضعيف ، وآخر مجهول الحال ، وعنعنة الحسن فإنه مدلس . وانظر « المشكاة » (٢٧٠) بتحقيق العلامة الألبانى حفظه الله .

الحديث الرابع والثلاثون :

« ليس للمرء من صلاته إلا ما عقل منها » .

لا يعرف بهذا اللفظ . قال الحافظ العراقى (١٥٩/١) : « لم أجده مرفوعا وروى محمد بن نصر المروزى فى كتاب « الصلاة » من رواية عثمان بن أبى دهرش مرسلاً : « **لا يقبل الله من عبد عملاً حتى يشهد قلبه مع بدنه** » . ورواه أبو منصور الديلمى فى « مسند الفردوس » من حديث أبى بن كعب .

ولابن المبارك فى « الزهد » موقوفا على عمار : لا يكتب للرجل من صلاته ما سها عنه . ا هـ .

قلت : حديث عثمان بن أبى دهرش رواه ابن نصر فى « تعظيم قدر الصلاة » (١٥٧،١٥٨) والحكيم الترمذى فى « الصلاة ومقاصدها » (ص ٥٤) ــ واللفظ له ــ من طريقين عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى يوما بأصحابه فترك آية ، فخفى على القوم ذلك ، فقال : « **ما بال أقوام يتلى عليهم كتاب الله فلا يدرون ما ترك مما تلى ؟ هكذا خرجت عظمة الله من قلوب بنى إسرائيل فشهدت أبدانهم وغابت قلوبهم . لا يقبل الله صلاة امرىء حتى يشهد قلبه منها ما شهد بدنه** » .

وهذا معضل ، عثمان بن أبى دهرش يروى عن رجل من آل الحكم بن أبى العاص كما فى « الجرح » (١٤٩/٦) و « التاريخ الكبير » (/٢٢٠) . وهو مع ذلك مستور ، فقد روى عنه جماعة ، ووثقه ابن حبان ــ وحده فيما أعلم ــ وهو فى أتباع التابعين من « الثقات » (١٩٦/٧) . وله لفظة مطولة عند ابن نصر فى إسنادها يحيى بن سليم الطائفى أيضا ، وفيه مقال مشهور .

أما حديث أبى بن كعب الذى عزاه العراقى للديلمى ، فلم أجده فى مظانّه من « فردوس الأخبار » فى المبدوء بـ : « ما بال أقوام » و « ليس » و « لا يقبل الله » و « لا يكتب » و « يكتب » . فالله أعلم .

على أن تفرد الديلمى به قد كفانا مؤنته ، فإن غالب ما ينفرد به لا يخلو من راوٍ ضعيف أو متروك أو وضاع أو مجاهيل كما يشهد بذلك الواقع ، ولذلك يجترىء الحافظ السيوطى رحمه الله بعزو الحديث للديلمى عن الرمز لضعفه .

أما أثر عمار بن ياسر ففى « زهد ابن المبارك » (١٣٠٠) عن شريك عن جابر الجعفى عن أبى جعفر عنه . وإسناده واهٍ جداً . شريك صدوق سيىء الحفظ ، وجابر الجعفى واه متهم بالكذب والرجعة . وأبو جعفر هو محمد بن على بن الحسين ، وروايته عن عمار منقطعة .

والصحيح عن عمار ما رواه ابن المبارك عقب هذا (١٣٠١) وأحمد (٣١٩/٤) وأبو داود وابن حبان وغيرهم مرفوعا بلفظ : « **إن الرجل ليصلى ولعله أن لا يكون له من صلاته إلا عشرها أو تسعها أو ثمنها أو سبعها ــ حتى انتهى إلى آخر العدد** » . وله مناسبة فى أوله ، وسأبين كل ذلك إن شاء الله فى القسم الثانى من « البدائل » (٤٢) .

(أما) حديث الترجمة فوقفت عليه ثابتاً من قول سفيان الثورى رحمه الله ــ وهو أمير المؤمنين فى الحديث ــ كما رواه أبو نعيم (٦١/٧) من طريق أحمد بن محمد البغدادى قال : سمعت بشر بن الحارث يقول : قال قاسم الجرمى : سمعت سفيان الثورى يقول : « يكتب للرجل من صلاته ما عقل منها » . وإسناده صحيح جليل ، وأحمد بن محمد البغدادى أحسبه أبا العباس البراثى المترجم فى « تاريخ بغداد » (٤،٣/٥) فإن له رواية عن بشر بن الحارث ، وقال الدارقطنى : ثقة مأمون . وبشر والقاسم الجرمى ــ وهو ابن يزيد الموصلى ــ ثقتان فاضلان من أهل الفضل والنُسُك . وهذا القول لا مجال للرأى فيه ، فحكمه حكم الحديث المعضل . والله أعلى وأعلم .

الحديث الخامس والثلاثون :

« **ليس من يوم إلا وهو ينادى : يا ابن آدم ، أنا خلق جديد ، أنا فيما تعمل فِىَّ عليك شهيد ، فاعمل فِىَّ خيراً أشهد لك به ، فإنى لو مضيت لم ترنى ؛ ويقول الليل مثل ذلك** » .

واه جداً . رواه أبو نعيم (٣٠٤،٣٠٣/٢) ــ واللفظ له ــ وحمزة بن يوسف السهمى فى « آداب الدين مما لا يستغنى المسلم عنه فى يومه وليلته » كما ذكره عنه الرافعى فى «أخبار قزوين » (٩٣/٢) ــ وإليهما عزاه الهندى فى « كنز العمال » (٧٩٦/١٥) ــ من طريق الحكم بن مروان الكوفى ثنا سلام بن سليم المدائنى ، عن زيد العمى ، عن معاوية بن قرة عن معقل بن يسار مرفوعا به .

وقال أبو نعيم : « غريب من حديث معاوية ، تفرد به عنه زيد ، ولا أعلمه مرفوعا عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وإسناده واه جداً ، سلام بن سليم هالك ، وقال ابن خراش : كذاب . وقال ابن حبان فى « المجروحين » (٣٣٩/١) : « يروى عن الثقات الموضوعات كأنه كان المتعمد لها » . وقال الحاكم : « روى أحاديث موضوعة » .

وشيخه زيد العمى ضعيف ضعفه الجمهور ، وقال بعضهم : صالح وللحديث لفظ آخر ، فقد رواه البيهقى فى « الشعب » عن عثمان بن محمد بن المغيرة بن الأخنس مرفوعا معضلاً بلفظ : « **ما من يوم طلعت شمسه إلا يقول : من استطاع أن يعمل فِىَّ خيراً فليعمله فإنى غير مكر عليكم أبداً** » .

كما فى « كنز العمال » (٧٩٦/١٥، ٧٩٧) ــ وجعله مرسلا ــ والأصوب أنه معضل ، لأن عثمان هذا يروى عن التابعين ، وهو أيضا مختلف فيه .

ووصله الديلمى (قِ : ٢٠٦)[٦٦] من طريق مطلب بن شعيب عن أبى صالح عن ليث عن عقيل عن الزهرى عنه عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس ــ إن شاء الله ــ (كذا فيه) مرفوعا بلفظ : « **ما من يوم طلعت شمسه إلا يقول : من استطاع أن يعمل فِىَّ خيراً فليعمل ، فإنى غير مكرور عليكم أبداً ، وكذلك يقول الليل** » . وإسناده ضعيف لضعف أبى صالح ــ واسمه عبد الله بن صالح المصرى ــ وكانت فيه غفلة ، وكان له جار يُدخل عليه . وفيه كلام كثير سوى هذا .

واستثنى الحافظ فى « هدى السارى» (ص ٤١٤) رواية أهل الحذق عنه كالبخارى وابن معين وأبى زرعة وأبى حاتم ، فصححها . وليس هذا منها . ولعل الصحيح رواية البيهقى المعضلة ، ولا يمكن الجزم بذلك الآن لعدم تيسر الاطلاع على سنده فى « الشُعب » .

---

(٦٦) ساق محققا « الفردوس » (٣٤٧/٤) سنده كله .

(والصحيح) فى حديث الترجمة أنه من قول بعض السلف ، فقد ورد معناه عن غير واحد من التابعين فمن بعدهم .

١ ــ فروى ابن أبى شيبة (١٣/٥٤٩،٥٥٠) عن حسين الجعفى عن موسى الجهنى عن بعض أصحابه قال : « ما أتت على عبد ليلة قط إلا قالت : ابن آدم . أحدث فِىَّ خيراً ، فإنى لن أعود إليك أبداً » . ورجاله ثقات رجال الصحيح سوى قائله ، فإنه لم يُسَمَّ . ولعلة تابعى فإن موسى يروى عن التابعين .

٢ ــ وروى أبو نعيم (٢/٣١٠) من طريق الإمام أحمد عن عفان عن همام قال : سمعت أبا عمران الجونى يقول : « ما من ليلة تأتى إلا وتنادى : اعملوا فِىَّ ما استطعتم من خير ، فلن أرجع إليكم إلى يوم القيامة » . وإسناده صحيح ، وأبو عمران الجونى تابعى ثقة ، واسمه : عبد الملك بن حبيب .

٣ ــ وروى أبو نعيم أيضا (٧/٣٣٠) من طريق أحمد بن يحيى الصوفى قال : سمعت أبا غسان يقول : سمعت الحسن بن صالح يقول : الليل والنهار يبليان كل جديد ، ويقربان كل بعيد ، ويأتيان بكل موعود ووعيد ، ويقول النهار : ابن آدم ، اغتنمنى فإنك لا تدرى لعله لا يوم لك بعدى ، ويقول له الليل مثل ذلك » . وإسناده صحيح .

والحسن ثقة من أتباع التابعين ، ولعله تلقاه من موسى الجهنى ــ فى الطريق الأولى ــ فإن له رواية عنه كما فى « التهذيب » (١٠/٣٥٤) .

وهذه الآثار ــ مع قصور ألفاظها عن لفظ حديث الترجمة المرفوع ــ إلا أنها لا مجال للرأى فيها إذ تتضمن إخباراً عن أمر غيبى لا يتلقى إلا بتوقيف ، فحكمها حكم المراسيل المرفوعة ، إلا أنه يخشى أن تكون مأخوذة من الإسرائيليات ، فالله أعلم .

الحديث السادس والثلاثون :

« ما أحدث عَبْدٌ أخا فى الله ، إلا أحدث الله له درجة فى الجنة » .

ضعيف جداً . رُوِى من حديث أنس وله طريقان :

الأول : عند ابن أبى الدنيا فى « كتاب الإخوان » ــ كما فى « تخريج الإحياء » (١٥٨/٢) و « الجامع الصغير » (٧٧٨٩) وعنه الديلمى فى « مسند الفردوس » (ق :٢١٧) إذ قال : « أخبرناه الإمام والدى ، أخبرنا أبو الحسن على بن محمد الميدانى كتابة ، أخبرنا أبو طالب الحربى ببغداد ، حدثنا أحمد بن محمد بن يوسف العلاف ، حدثنا الحسين بن صفوان البرذعى[٦٧] ، حدثنا عبد الله بن محمد القرشى فى « كتاب الإخوان » ، حدثنا سويد بن سعيد ، حدثنى بقية ، عن الأحوص » كذا أورده محققا « فردوس الأخبار » (٣٥٥/٤) فى حاشيته . وكأنه سقط من إسناده : « عن أنس » فإن للأحوص هذا رواية عنه . وهذا إسناد ضعيف جداً ، له ثلاث علل :

الأولى : ضعف سويد بن سعيد ، قال الحافظ (٢٦٩٠) : « صدوق فى نفسه إلا أنه عمى فصار يتلقن ما ليس من حديثه ، فأفحش فيه ابن معين القول » .

قلت : وفى أمره تفصيل ، فانظره فى « البدائل » (٢١،٢٠/١) إن شئت .

الثانية : عنعنة بقية بن الوليد ، وهو صدوق حافظ ، لكنه كثير التدليس .

الثالثة : وهاء الأحوص وهو ابن حكيم بن عمير العَنْسى ، فقد قال ابن معين : « ليس بشىء » . وقال الإمام أحمد ــ فى رواية الميمونى عنه ــ : « واه » . وقال فى رواية إبراهيم بن هانىء ــ : « لا يسوى حديثه شيئاً » ووثقه ابن المدينى مرة لكنه قال فى أخرى : « لا يكتب حديثه » . وقال النسائى ــ مرة ــ : « ليس بثقة » . وقال أبو حاتم : « ليس بقوى ، منكر الحديث » . وقال ابن حبان

---

(٦٧) فى الأصل : « البردعى » والصواب ما أثبت .

(١٧٥/١) : « يروى المناكير عن المشاهير ، وكان ينتقص على بن أبى طالب ، تركه يحيى القطان وغيره » .

قلت : وبلغ من غفلته أن أبا بكر بن عياش قال : « حدَّث الأحوص بن حكيم بحديث . قال : فقلت : عن النبى عليه السلام ! فقال : أو ليس الحديث كله عن النبى عليه السلام ؟ » . رواها العقيلى فى « الضعفاء الكبير » (١٢٠/١) ــ واللفظ له ــ وابن عدى (٤٠٥/١) عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه عن أبى بكر . وإسنادها صحيح جليل .

وهى تذكرنى بقول أبان بن أبى عياش ــ وهو أسوأ حالاً من الأحوص هذا ــ : « وهل يروى أنس إلا عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم ؟ » والحديث أورده الغزالى فى « الإحياء » بلفظ : « **من آخى أخاً فى الله رفعه الله درجة فى الجنة لا يناها بشىء من عمله** » فذكره العراقى باللفظ المتقدم وقال : « وإسناده ضعيف » وتوهم المناوى أن ابن أبى الدنيا رواه باللفظين ــ من طريقين مختلفين ــ فقال (٤١٢/٥) : « ويعضده خبر ابن أبى الدينا أيضا ... » فذكر لفظ : « الإحياء » فلو كان اللفظان عنده لتبين ذلك فى تخريج العراقى إن شاء الله ، فإنه لم يعزه إليه إلا بلفظ الترجمة . وقال العلامة الألبانى حفظه الله فى « ضعيف الجامع » (٧٨/٥) : « ضعيف جداً » .

الثانية : عند أبى الشيخ ــ كما فى « كنز العمال » (١٨/٩) ــ من طريق محمد ابن حميد الرازى عن الحكم بن بشير عن عمرو بن قيس الملائى عن أبى سلمة اللوذانى عن أنس ولفظه : « أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : « **من أحدث أخاً فى الله عز وجل رفعه الله عز وجل بها درجة فى الجنة ، وما تواد رجلان فى الله عز وجل إلا كان أفضلهما منزلة عند الله عز وجل أشدهما حباً لأخيه حتى يحدث أحدهما ، وأشرهما الذى يحدث** » . كما فى « الجرح والتعديل » (٣٨٤/٩) ــ فى ترجمة أبى سلمة هذا .

وهذا إسناد ضعيف جداً أيضا فيه ثلاث علل :

الأولى : شدة ضعف محمد بن حميد الرازى فإنه متهم ــ مع اتصافه بالحفظ .

الثانية : جهالة أبى سلمة اللوذانى هذا ، إذ لم أجد له ترجمة إلا فى « الجرح » و « الاستغناء » للحافظ ابن عبد البر رحمه الله (٢٣٨٦) . وقال ابن أبى حاتم : « روى عنه عمرو بن قيس الملائى » ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا .

الثالثة : الانقطاع ــ على تردد فى ذلك ــ فقد ختم ابن أبى حاتم الترجمة بقوله : « قال أبو عبد الله : لم يسمع أبو سلمة من أنس » . وأبو عبد الله هو محمد بن حميد كما قال ابن عبد البر والمعلمى فى « حاشية الجرح » . ولا أدرى ما حجته فى ذلك ، فإن عمرو بن قيس من السادسة ، مات سنة بضع وأربعين كما فى « التقريب » (٥١٠٠) ، فإدراك شيخه لأنس محتمل جداً . على أن ابن حميد متهم كما قدمنا .

أما سائر الحديث[٦٨] فمروى من طريق ثابت عن أنس ــ وفيه اختلاف على ثابت لا مجال لذكره الآن ــ ومن طريق أبى الدرداء مرفوعا عند الطبرانى فى « الأوسط » .

ورواه محمد بن البراء العبدى فى « كتاب الروضة » كما فى « كتاب المتحابين فى الله » (٢٣) لابن قدامة المقدسى رحمه الله ، ورجاله ثقات . ولعلى أتعرض له فى موضع آخر إن شاء الله .

وختاما (فالصواب) أن حديث الترجمة من قول الحسن البصرى رحمه الله[٦٩] كما رواه وكيع فى « الزهد » (٣٣٠) عن المسعودى عن زياد الأصفر قال : أراه عن الحسن قال : « من أفاد أخاً فى الله ، رفعه الله بها درجة » . وإسناده حسن كما قال محقق « الزهد » .

وسماع وكيع من المسعودى نص الإمام أحمد على أنه كان قبل اختلاطه كما فى « التهذيب » (٦/٢١٠) وغيره . والله أعلم .

---

(٦٨) حاشا قوله : « حتى يحدث أحدهما... » الخ .

(٦٩) فكم من حديث يرويه الضعفاء والمتروكون عن أنس مرفوعاً ، ويكون صوابه عن الحسن من قوله أو من مرسله .

وهذا الأثر لا مجال للرأى فيه ، فحكمه الرفع مع الإرسال على أن هذا الثواب لا ينكر فقد ثبت عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أن المتحابين فى الله عز وجل على منابر من نور يغبطهم النبيون والشهداء ، وأن محبة الله عز وجل وجبت لهم ، فى أحاديث كثيرة قد كفت وشفت . فالله المستعان .

استدراك :

وروى أبو نعيم (٧/٥) عن محمد بن سوقة قال : « ما استفاد رجل أخاً فى الله إلا رفعه الله بذلك درجة » وإسناده إليه صحيح ، لكن حكمه حكم المرفوع المعضل ، فإن ابن سوقة رحمه الله من أتباع التابعين .

الحديث السابع والثلاثون :

« ما فضلكم أبو بكر بفضل صوم ولا صلاة ، ولكن بشيء وقر فى قلبه » .

لا يعرف مرفوعا . رفعه الغزالى (٢٣/١) إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فقال العراقى : « أخرجه الترمذى الحكيم فى « النوادر » من قول بكر بن عبد الله المزنى ، ولم أجده مرفوعا » وحكاه عنه السخاوى (ص ٣٦٩) بنحوه .

قلت : و « نوادر الأصول » المتداول حالياً قد طبعه بعضهم ــ محذوف الأسانيد ــ لا بارك الله فاعله ــ وذلك مما يزهد طالب العلم الصحيح فى اقتنائه ، لكن الله عز وجل رزقنى إسناده من كتاب آخر للحكيم الترمذى ، ألا وهو كتاب « الصلاة ومقاصدها » (إذ رواه) فيه (ص ٨٠، ٨١) عن المؤمل بن هشام البصرى وقتيبة بن سعيد عن إسماعيل بن علية عن غالب القطان عنه قال : « لم يفضل أبو بكر رضى الله عنه الناس بكثرة صوم ولا صلاة ، وإنما فضلهم بشيء كان فى قلبه » . وإسناده صحيح على شرط الشيخين .

فنصيحتى لطلبة علم الحديث والباحثين فيه ألا يزهدوا فى مصنفات الحكيم

الترمذى وأشباهه كالحارث بن أسد المحاسبى وابن أبى الدنيا والخرائطى ، فإنها ــ وإن كان فيها واهيات ومناكير ــ لا تخلو من درر غالية وآثار حسان يندر وجودها فى غيرها ــ وليس أدل على ذلك من هذا الأثر الذى يظنه البعض حديثا نبوياً ، بل ويجزمون بنسبته إلى المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو لا يُعرف له أصل عنه . ولولا أن الله تعالى قيض لنا كتاب « الصلاة ومقاصدها » ــ هذا العام ــ لظلت درجة هذا الأثر ــ من الثبوت ــ مجهولة ، إذ لم يبينها العراقى ولا غيره ــ فالحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات .

ثم إن الحكيم روى عقبه (ص ٨١) عن أبيه عن الحسن بن سوار عن المبارك عن الحسن قال : « إنما غلبهم عمر رضى الله عنه بالصبر واليقين ، لا بالصوم والصلاة » .

لكن والد الحكيم ــ واسمه على بن الحسن بن بشر لم أظفر له على ترجمة . والمبارك هو ابن فضالة البصرى ، وهو صدوق مدلس ، وقد عنعنه .

الحديث الثامن والثلاثون :

« ما من شيء إلا له توبة ، إلا صاحب سوء الخلق ، فإنه لا يتوب من ذنب إلا عاد فى شر منه » .

موضوع . رواه الطبرانى فى « الصغير » (٥٥٣) من طريق عمرو بن جميع عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن محمد بن إبراهيم التيمى عن أبيه عن عائشة مرفوعا وقال : « لم يروه عن يحيى إلا عمرو ، ولا يروى عن عائشة إلا بهذا الإسناد » .

قال العلامة الألبانى فى « الضعيفة » (١٢٦) : « قلت : وهو موضوع ، فإن عمراً هذا قال النقاش : أحاديثه موضوعة ، وكذبه يحيى بن معين ، وقال ابن عدى : كان يتهم بالوضع . ومنه تعلم أن قول الحافظ العراقى فى « تخريج الإحياء » (٣/٤٥) بعد أن عزاه للطبرانى : « وإسناده ضعيف » قصور ، إلا أن يلاحظ أن الموضوع

من أنواع الضعيف كما هو مقرر فى « المصطلح » .

وقال الحافظ الهيثمى فى « مجمع الزوائد » (٢٥/٨) : « رواه الطبرانى فى « الصغير » ، وفيه عمرو بن جميع وهو كذاب » .

والحديث أورده السيوطى فى « الجامع »[٧٠] برواية أبى الفتح الصابونى فى « الأربعين » عن عائشة ، ويعترض عليه من وجهين :

الأول : إيراده فيه مع أنه ليس على شرطه[٧١] لتفرد الكذاب به ! .

الثانى : اقتصاره فى العزو إلى الصابونى فأوهم أنه ليس عند من هو أشهر منه ! ... » . ثم وجدت حديث الترجمة عند الخطيب (٥٩/٨، ٦٠) من هذا الوجه بنحوه .

(والصحيح) أن هذا قول والد أحمد بن أبى الحوارى الزاهد المشهور ، فقد قال ابن حبان فى « روضة العقلاء » (ص ١٧٥) : « حدثنا القطان بالرقة ، حدثنا أحمد بن أبى الحوارى ، قال : سمعت أبى يقول : ما من أحد إلا وله توبة ، إلا سيىء الخلق ، فإنه لا يتوب من ذنب إلا دخل فى شر منه » . وإسناده إليه صحيح ، وأبو الحوارى اسمه عبد الله بن ميمون بن العباس التغلبى ، ومظنة ترجمته : « تاريخ دمشق » للحافظ ابن عساكر رحمه الله ، لكن هذا الاسم من الاسماء التى سقطت من المخطوطة المصورة ، ولم تستدرك بعد .

نسأل الله التيسير .

---

(٧٠) « الجامع الصغير » (٨٠٣٧) .

(٧١) شرط السيوطى رحمه الله أن يصون هذا الكتاب عما تفرد به كذاب أو وضاع .

الحديث التاسع والثلاثون :

« ما من غنى ولا فقير إلا ود يوم القيامة أنه أوتى من الدنيا قوتاً » .

ضعيف جداً أو موضوع . رواه الإمام أحمد (١٦١/٣) وابن ماجة (٤١٤٠) وهنَّاد (٥٩٦) وأبو يعلى (٣٠٣/٧) وابن حبان فى « المجروحين » (٥٦/٣) وابن عدى (٢٥٢٤/٧) وأبو نعيم (٧٠،٦٩/١٠) وابن الجوزى فى « الموضوعات » (١٣١/٣) من طرق عن إسماعيل بن أبى خالد عن نفيع عن أنس مرفوعا به .

ورواه أيضا ابن منيع وعبد بن حميد فى « مسنديهما » كما قال الحافظ البوصيرى رحمه الله فى « مصباح الزجاجة » (٢٨١،٢٨٠/٣) .

ورواه وكيع فى « الزهد » (١١٧) عن إسماعيل به ، فأوقفه على أنس والراجح عن إسماعيل رفعه كما هى رواية الجماعة .

وقال ابن الجوزى : « نفيع هذا ، هو أبو داود الأعمى ، كذبه قتادة . قال يحيى : لم يكن ثقة . وقال النسائى والدارقطنى : متروك » . فتعقبه السيوطى فى « اللآلىء » (٣١٣/٢) ــ بما ليس تحته كبير طائل ــ فقال : « قلت : أخرجه أحمد فى « مسنده » وابن ماجة من هذا الطريق . وله شاهد عن ابن مسعود . وقال الخطيب : أنبأنا عبد الملك بن محمد بن عبد الله الواعظ أنبأنا عبد الباقى بن قانع حدثنا عمر ابن إبراهيم الحافظ حدثنا أحمد بن إبراهيم القطيعى حدثنا عباد بن العوام حدثنا سفيان ابن حسين عن سيار[٧٢] عن أبى وائل عن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « **ما من أحد إلا وهو يتمنى يوم القيامة أنه كان يأكل فى الدنيا قوتا** » .

وقال أبو نعيم : حدثنا عبد الله بن محمد بن أبى سهل حدثنا عبد الله بن محمد العبسى حدثنا عباد بن العوام به ، فذكره موقوفا . والله أعلم . ا هـ .

---

(٧٢) فى « اللآلىء »: عن « يسار » وهو خطأ .

وكذلك تعقبه الشيخ محمد صبغة الله المدراسي الهندى فى « ذيل القول المسدد » (ص ٨٠) بقوله : « قلت : رماه ــ يعنى نُفَيْعا ــ بعضهم بالوضع وبعضهم بأنه متروك وبعضهم بأنه ليس بشيء وبعضهم بأنه ضعيف .

وذكره ابن حبان فى « كتاب الثقات » . وقال فى « كتاب الضعفاء » : يروى عن الثقات الموضوعات ــ انتهى .

فلا يحكم على حديثه بالوضع نظراً لذلك . وله شاهد من حديث ابن مسعود رضى الله عنه عند الخطيب قال .... » فذكر كلام السيوطى بتمامه .

قلت : تعقب الحافظ السيوطى بتخريج الإمام أحمد للحديث يمكن الاستدلال به على نفى كونه موضوعا عند الإمام أحمد ــ لا مطلقاً ــ ولم أرَ للإمام أحمد فى نفيع رأيا صريحا صحيحا [٧٣]، فلعله لم يكن عنده كذابا ولا شديد الضعف . والله أعلم .

أما تخريج ابن ماجة للحديث فلا يصلح تعقباً فإن ابن ماجة رحمه الله لم يكن يتحاشى إيراد أحاديث الهلكى والكذابين ، مما أخر مرتبته عن مرتبة سائر الكتب الستة فى الأصحية ، وقدم بعض الأئمة على كتابه : « سنن الدارمى » لأن الغالب عليها الصحة بخلافه .

نعم ، نفيع لا ينزل حديثه عن مرتبة الضعف الشديد بحال ، فقد وهاه أكثر الأئمة ، وقال ابن حبان : « كان ممن يروى عن الثقات الأشياء الموضوعات توهماً ، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على جهة الاعتبار » .

وقد غمزه أبو يحيى الساجى رحمه الله بروايته هذا الحديث بعينه ، فقال : « كان

---

(٧٣) فقد روى أحمد بن أبى يحيى الأنماطى عنه قال « أبو داود الأعمى يقول : سمعت العبادلة عبد الله بن عمرو وابن عباس وابن الزبير لم يسمع منهم شيئا » ففيه طعن فى صدقه لكن أحمد هذا كذبه إبراهيم بن أورمة ، وله ترجمة فى « الكامل » (١/١٩٨)« واللسان » (١/٣٢١). وهذا النص فى « الكامل » (٧/٢٥٢٣) .

منكر الحديث يكذب ، ثنا أحمد ثنا أبو معاوية .... » فذكر الحديث وقال : « وهذا الحديث يصحح قول قتادة فيه أنه كان سائلاً لأن هذا حديث السُّؤَّال . ونحوه قول الحاكم : « روى عن بريدة وأنس أحاديث موضوعة » والنصان فى « تهذيب التهذيب » (١٠/٤٧١،٤٧٢) .

أما توثيق ابن حبان له ، فغفلة منه ، قال الحافظ ــ عقب قول المزى « فكأنه جعله اثنين » ــ : « قلت : هو وهم منه بلا ريب ، وهو هو » .

أما استشهاد السيوطى رحمه الله بحديث ابن مسعود فيجاب عنه من وجهين :

الأول : أن حديث أنس ــ لشدة ضعفه ــ لا يقبل الانجبار بوجود شاهد له كما هو مقرر فى كتب « مصطلح الحديث » .

الثانى : أن حديث ابن مسعود ــ على ضعف إسناده ــ مُعَلٌّ بالوقف .

أما الضعف فلأن له علتين :

الأولى : ما فى ابن قانع رحمه الله من المقال . قال الذهبى فى «المغنى » (١/٣٦٥) : « الحافظ . قال الدارقطنى : « كان يحفظ لكنه كان يخطىء ويصر » . وقال البرقانى : « هو عندى ضعيف ورأيت البغداديين يوثقونه » . وقال أبو الحسن ابن الفرات : « حدث به اختلاط قبل موته بسنتين » . لكن قال الخطيب (١١/٨٩) : « لا أدرى لماذا ضعفه البرقانى ، فقد كان ابن قانع من أهل العلم والدراية ، ورأيت عامة شيوخنا يوثقونه ، وقد تغير فى آخر عمره » .

قلت : وله ترجمة واضحة فى « اللسان » (٣/٣٨٣،٣٨٤) تدل على أنه ــ مع حفظه ودرايته ــ صاحب أوهام وتصحيفات ، فانظرها إن شئت .

الثانية : جهالة أحمد بن إبراهيم القطيعى ، فقد ترجمه الخطيب (٤/٧،٨) برواية أبى الآذان الحافظ ــ وهو عمر بن إبراهيم ــ وحده عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلا .

(وأما) الإعلال بالوقف ، فقد خالفه الحافظ الثبت : ابن أبى شيبة (٣٠١/١٣) ومحمد بن جعفر المدائنى ــ وهو صدوق ــ عند عبد الله بن أحمد فى « زوائد الزهد » (ص ١٥٥، ١٥٦) فروياه عن عباد به موقوفا ، ولفظه ــ عند عبد الله ــ : « ما من أحد من الناس يوم القيامة إلا وهو يتمنى أنه كان يأكل فى الدنيا قوتا وما يضر أحدكم على أى حال أصبح وأمسى من الدنيا إلا أن تكون فى النفس حزازة » . وإسناده صحيح وهو فى « الحلية » (١٣٧/١) من طريق ابن أبى شيبة به .

والجملة الأولى من الأثر ــ المطابقة لحديث الترجمة ــ تتضمن إخباراً عن أمر غيبى لا مجال للرأى فيه ، فهى مرفوعة حكماً ، ولا يُسَوِّغ ذلك لمن أراد حكاية هذا الأثر أن يجزم بنسبته إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، فيكون متهجماً على ما ليس له أن يتهجم عليه ، فتنَبَّهْ . وبالله التوفيق .

الحديث الأربعون :

« أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « مَرَ بسعد وهو يتوضأ ، فقال : ما هذا السرف ؟ قال : أفى الوضوء إسراف ؟ قال : نعم ، وإن كنت على نهر جارٍ » .

ضعيف . رواه ابن ماجة (٤٢٥) من طريق قتيبة ثنا ابن لهيعة عن حُيَىّ بن عبد الله المعافرى ، عن أبى عبد الرحمن الحُبُلى عن عبد الله بن عمرو به .

ورواه أيضا أبو يعلى فى « مسنده » « ثنا أبو خيثمة ثنا أبو رجاء ثنا ابن لهيعة به ، كما فى « مصباح الزجاجة » (١٧٤/١) وقال البوصيرى : « هذا إسناد ضعيف لضعف حيى بن عبد الله وعبد الله بن لهيعة » .

قلت : حيى لم يتفق على تضعيفه ، بل هو مختلف فيه ، ورجح الحافظ فى « التقريب » (١٦٠٥) أنه : « صدوق يهم » . فهو حسن الحديث ما لم يخالف .

فالعلة ابن لهيعة وحده ، لأن قتيبة ــ وهو ابن سعيد أبو رجاء البلخى ــ ليس من قدماء أصحابه الذين حدثوا عنه « قبل أن يكثر الوهم فى حديثه وقبل احتراق كتبه »[٧٤] ورُوِيت ألفاظ أخرى ــ تقارب هذا الحديث ــ ولا يصح منها شيء :

١ ــ فقد روى ابن ماجة أيضا (٤٢٤) من طريق بقية عن محمد بن الفضل ابن عطية عن أبيه عن سالم عن ابن عمر قال : رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً يتوضأ ، فقال : « **لا تسرف ، لا تسرف** » . وقال البوصيرى : « هذا إسناد ضعيف : الفضل بن عطية ضعيف وابنه كذاب ، وبقية مدلس » .

قلت : الأولى أن يقال : « ضعيف جداً » لوجود هذا الكذاب ، أما أبوه فالأكثرون على توثيقه والبلاء من الابن كما بين ابن حبان وابن عدى ، فانظر « التهذيب » (٢٨١/٨) .

٢ ــ وروى أبو أحمد الحاكم فى « الكنى » وابن عساكر عن الزهرى مرسلاً مرفوعا : « **لا تسرف . قيل : يا رسول الله ، وفى الوضوء إسراف ؟ قال : نعم ، وفى كل شيء إسراف** » .

كما فى « كنز العمال » (٣٢٧/٩) . وإسناده ضعيف ــ بصفة مبدئية ــ للإرسال أو الإعضال ومراسيل الزهرى عند الأئمة من شر المراسيل لأنه حافظ ، لا يرسل إلا عمن يرغب عن ذكره . ولعل فى الطريق إليه علة أخرى هى شر من الإرسال ، فنظرةٌ إلى ميسرة ، فإن « تاريخ دمشق » بحر لا قرار له ، ولا ندرى فى أى التراجم أورده ابن عساكر . أما « الكنى » لأبى أحمد الحاكم ، فلم نُرزَقْهُ بعد .

٣ ــ وروى أبو نعيم فى « أخبار أصبهان » (٩٢/٢) من طريق محمد بن جعفر

---

(٧٤) العبارة مقتبسة من « تذكرة الحفاظ » (٢٣٨/١) على أن الحافظ الذهبى لا يأخذ بهذا التفصيل ويرى أن ابن لهيعة يروى حديثه فى المتابعات ولا يحتج به كما فيها (٢٣٩/١).

الوركانى ثنا سعيد بن ميسرة البكرى سمعت أنس بن مالك يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « **لا خير فى صب الماء** » وقال : « **إنه من الشيطان** » ــ يعنى كثرة صب الماء فى الوضوء ــ وسعيد بن ميسرة هذا قال الذهبى فى « المغنى » (٢٦٦/١) : « واهٍ . قال ابن عدى : هو مظلم الأمر » .

وبكل حال ، فقد ثبتت أحاديث أخرى عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى كراهة السرف فى الوضوء وسنية الاقتصاد فيه ــ بغير الألفاظ المتقدمة ــ تراجع فى مثل « مشكاة المصابيح » للخطيب التبريزى رحمه الله ، و « جامع الأصول » لابن الأثير الجزرى رحمه الله .

و (الصواب) فى حديث الترجمة أنه من قول هلال بن يساف ــ وهو تابعى ثقة ــ فقد قال البوصيرى : « ... ورواه ابن أبى شيبة فى « مصنفه » من حديث هلال بن يساف »[٧٥] .

قلت : صنيعه رحمه الله يوهم أن الحديث مرفوع وليس كذلك ، (فقد) رواه (٦٦/١) عن محمد بن فضيل عن حصين عنه قال : « كان يقال : فى الوضوء إسراف ولو كنت على شاطىء نهر »

ورواه البيهقى (١٩٧/١) من طريق الثورى عن حصين به ، بلفظ : « كان يقال : فى كل شيء إسراف حتى الطهور ، وإن كان على شاطىء النهر » وإسناده صحيح .

وروى ابن أبى شيبة أيضا (٦٧/١) عن يزيد بن هارون قال : أنا العوام عمن أخبره عن أبى الدرداء قال : « اقصد فى الوضوء ، ولو كنت على شاطىء نهر » . وإسناده ضعيف ، شيخ العوام ــ وهو ابن حوشب ــ مجهول لم يسم ، ثم إن روايته عن أبى الدرداء منقطعة أيضا ، فإن جميع شيوخ العوام بن حوشب لا يدرك أحد منهم أبا الدرداء أصلاً .

---

(٧٥) فى الأصل : « هلال بن يسار » وهو خطأ .

وقد أحسن البوصيرى صنعاً إذ لم يورده ، مع أنه أرفع من قول هلال بن يساف ، وإنما أوردناه ــ وما كان على شاكلته فى هذا الكتاب ــ للتنبيه على عدم ثبوته . والله أعلم .

الحديث الحادى والأربعون :

« من جمع بين الصلاتين من غير عذر ، فقد أتى باباً من أبواب الكبائر » .

ضعيف جداً ، منكر . رواه الترمذى (١٨٨) وابن أبى حاتم فى « تفسيره » (النساء ــ ٢٩٣٦) والطبرانى (٢١٦/١١) والحاكم (٢٧٥/١) والبيهقى فى « سننه » (١٦٩/٣) وغيرهم من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه عن حنش عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا به .

ورواه الديلمى بزيادة : « **ومن شرب شراباً حتى يذهب بعقله الذى أعطاه الله ، فقد أتى باباً من أبواب الكبائر** » . كما فى « فردوس الأخبار » (١٢٢/٤) .

وقال الترمذى : « وحنش هذا هو أبو على الرحبى ، وهو حسين بن قيس . وهو ضعيف عند أهل الحديث ، ضعَّفه أحمد وغيره ... » .

وقال الحاكم : « حنش بن قيس الرحبى يقال له : أبو على ، من أهل اليمن سكن الكوفة ، ثقة . وقد احتج البخارى بعكرمة ، وهذا الحديث قاعدة فى الزجر عن الجمع بلا عُذر ، ولم يخرجاه » .

فتعقبه الذهبى فى « تلخيص المستدرك » بقوله : « قلت : بل ضعفوه » . وقال البيهقى : « تفرد به حسين بن قيس أبو على الرحبى المعروف بحنش ، وهو ضعيف عند أهل النقل لا يحتج بخبره » .

قلت : بل هو متروك كما قال الحافظ (١٣٤٢) . وقد وهاه الإمام أحمد وابن معين والبخارى وأبو حاتم والنسائى والساجى والدارقطنى وغيرهم .

وقال العقيلي فى ترجمته من « الضعفاء الكبير » (٢٤٨/١) : « وروى عن عكرمة عن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال ... » فذكره ثم قال : « وله غير حديث لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به » .

فأما (الأول)[٧٦] فيروى من كلام عمر بن الخطاب ، وأما (الثانى) فلا أصل له ، وقد رُوِى عن ابن عباس بإسناد جيد أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء » .

قلت : بل الثانى أيضا مروى عن عمر ، ثابت عنه . وحديث الترجمة أورده الذهبى أيضا فى « الميزان » (٥٤٦/١) من جملة مناكير حسين هذا .

أما (الرواية) عن عمر رضى الله عنه ، فمن طريقين عنه :

الأولى : عند البيهقى (١٦٩/٣) من طريق قتادة عن أبى العالية عنه رضى الله عنه قال : « جمع الصلاتين من غير عذر من الكبائر » .

وقال : « قال الشافعى فى « سنن حرملة » : العذر يكون بالسفر والمطر ، وليس هذا بثابت عن عمر ، هو مرسل » .

ثم قال : « هو كما قال الشافعى . والإسناد المشهور لهذا الأثر ما ذكرنا ، وهو مرسل ، أبو العالية لم يسمع من عمر رضى الله عنه ، وقد رُوِى ذلك بإسناد آخر أشار الشافعى إلى متنه فى بعض كتبه » . ثم رواه من الطريق الثانية ، وستأتى فى محلها .

وروى عبد الرزاق (٥٥٢/٢) من طريق أيوب عن قتادة عن أبى العالية أن عمر كتب إلى أبى موسى : « واعلم أن جمعاً بين الصلاتين من الكبائر إلا من عذر » . ورواه ابن أبى شيبة (٤٥٩/٢) من طريق هشام بن حسان عن رجل عن أبى العالية به ، بلفظ : « الجمع بين الصلاتين من غير عذر من الكبائر » .

---

(٧٦) يعنى حديث : « من استعمل رجلاً على عصابة من المسلمين ، وفى تلك العصابة من هو أرضى لله منه ، فقد خان الله ورسوله ، وخان جماعة المسلمين » .

الثانية : عند البيهقى أيضا ــ كما تقدم ــ من طريق حميد بن هلال عن ابى قتادة ــ يعنى العدوى ــ أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كتب إلى عامل له : « ثلاث من الكبائر : الجمع بين الصلاتين إلا فى عذر ، والفرار من الزحف ، والنهبى » .

وقال : « أبو قتادة العدوى أدرك عمر رضى الله عنه ، فإن كان شهده كتب فهو موصول ، وإلا فهو إذا انضم إلى الأول صار قوياً . وقد روى فيه حديث موصول عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، فى إسناده من لا يحتج به » . فروى حديث ابن عباس .

قال ابن التركمانى رحمه الله فى « الجوهر النقى » : « قلت : أبو العالية أسلم بعد موت النبى صلى الله عليه وآله وسلم بسنتين ، ودخل على أبى بكر وصلى خلف عمر . وقد قدمنا غير مرة أن مسلماً حكى الإجماع على أنه يكفى لاتصال السند المعنعن ثبوت كون الشخصين فى عصر واحد . وكذا الكلام فى رواية أبى قتادة العدوى عن عمر ، فإنه أدركه كما ذكر البيهقى بعد ، فلا يحتاج فى اتصاله إلى أن يشهده » . اهـ .

قلت : هذان الإمامان دندنا حول رواية أبى العالية عن عمر ، وليس فى اتصالها أدنى ارتياب ــ وأغفلا العلة الحقيقية التى سأذكرها بحول الله وقوته . وسماع أبى العالية من عمر ، فثابت قطعاً ، فقد روى الإمام أحمد فى « الزهد » (ص ١١٨) وابن أبى شيبة (١٠/٣٢٢،٣٢٣) بسند صحيح عنه قال : « أكثر ما كنت أسمع من عمر بن الخطاب : « اللهم عافنا واعفُ عنا » .

والصواب إعلال هذا الإسناد بعدم سماع قتادة له من أبى العالية ، فقد روى ابن أبى حاتم فى « المراسيل » (٦٢٨) عن على بن المدينى قال : سمعت يحيى بن سعيد قال : قال شعبة : لم يسمع قتادة من أبى العالية إلا ثلاثة أشياء . قلت ليحيى : عُدَّها قال : قول على رضى الله عنه : « القضاة ثلاثة » ؛ وحديث : « **لا صلاة بعد العصر** » ؛ وحديث : « **يونس بن متى** » . ورواه أيضا فى « التقدمة »

(ص ١٢٧) وعقب على ذلك بقوله : « بلغ من علم شعبة بقتادة أن عرف ما سمع من أبى العالية وما لم يسمع » .

وذكره الحافظ ابن رجب الحنبلى رحمه الله فى « شرح علل الترمذى » (ص ٤٩٦، ٤٩٧) بلفظ : « لم يسمع منه إلا أربعة أحاديث ... » فزاد : « وحديث ابن عباس : شهد عندى رجال مرضيون ، وأرضاهم عندى عمر . الحديث .

قال : « وقد خرجا له فى « الصحيحين » عن أبى العالية حديثين آخرين . أحدهما : حديث دعاء الكرب . والثانى : حديث رؤية النبى صلى الله عليه وآله وسلم ليله أسرى به موسى ، وغيره من الأنبياء » .

قلت : فيعتضد ــ إن شاء الله ــ بالطريق الأخرى عن أبى العالية عند ابن أبى شيبة .

أما رواية أبى قتادة العدوى عن عمر ، فلا مجال للتردد فى اتصالها ألبتة ، فقد ذكر البخارى فى « تاريخه » (١٥١/٢) وابن أبى حاتم فى « الجرح » (٤٤١/٢) والمزى فى « تهذيب الكمال » (ق ١٦٣٨) روايته عن عمر ، ولم يتعرضوا لها بشىء ، بل قال الحافظ فى « الإصابة » (١٨٨/١) : « ... قال البزار : أدرك الجاهلية وسمع من عمر بن الخطاب ... » حتى قال : « وذكره ابن حبان فى « الثقات » وابن سعد فى الأولى من تابعى البصريين ممن أدرك عمر » . قلت : حديثه عن عمر فى صحيح مسلم »[٧٧] ا هـ .

قلت : وفى سندها علة أخرى لم ينبه عليها البيهقى ولا ابن التركمانى ، وهى أن شيخ شيخ البيهقى ، واسمه : عبد الله بن محمد بن الحسن الرمجارى ــ وهو أخو

(٧٧) ووهم العلامة الألبانى حفظه الله فصحح حديثا رواه الخرائطى من طريق حميد بن هلال عنه عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم - مرسلاً - ظناً منه أنه أبو قتادة الأنصارى الصحابى ، وذلك فى « السلسلة الصحيحة » (٣٧٧) وظنه بعضهم صحابيا من أجل هذا الحديث ، فانظر ترجمته من « الإصابة » .

الحافظ أبى حامد بن الشرقى ــ مطعون فى عدالته ، قال الذهبى فى « الميزان » (٤٩٤/٢) : « سماعاته صحيحة من مثل الذهلى وطبقته ، ولكن تكلموا فيه لإدمانه شرب المسكر » . وقال فى « السير » (٤٠/١٥) عن الحاكم : « ولم يدع الشرب إلى أن مات فنقموا عليه ذلك ، وكان أخوه لا يرى لهم السماع منه لذلك » . وله ترجمة فى « اللسان » (٣٤٣،٣٤٢/٣) جاء فيها أنه وصف خمراً عتيقاً لمريض ــ وكان رأسا فى معرفة الطب ــ وعلى كلٍ ، فقد فرَّج الله عز وجل عنى الضيق الذى أصابنى من أجل هذه العلة ، فبالرجوع إلى فهرس الآثار من « كنز العمال » (٢٤٦/٨) وجدته يعزوه أيضا لابن أبى حاتم ، وهو عنده فى « تفسيره » (النساء ــ ٢٩٣٧) من طريق حميد بن هلال أيضا عن أبى قتادة ــ يعنى العدوى ــ قال : قرىء علينا كتاب عمر : من الكبائر جمع بين الصلاتين ، يعنى من غير عذر » وبنفس الإسناد (٢٩٤٠) عن أبى قتادة قال : قرىء علينا كتاب عمر ، من الكبائر الفرار من الزحف والنهبة » . وإسناده صحيح ، أورده الإمام ابن كثير فى « تفسيره » (٤٨٤/١) ــ مجموعاً ــ وصححه فالحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات .

تنبيه : وروى ابن أبى شيبة (٤٥٩/٢) من طريق حنظلة السدوسى عن أبى موسى الأشعرى قال : « الجمع بين الصلاتين من غير عذر من الكبائر » وإسناده ضعيف ، له علتان .

الأولى : ضعف حنظلة السدوسى ، لاختلاطه وعدم تميز حديثه .

الثانية : الانقطاع ، إذ أن حنظلة هذا لا رواية له عن أحد من الصحابة سوى أنس ــ وقد تأخرت وفاته ــ وسائرها عن التابعين . وكأن هذا التخليط منشؤه ما جاء فى بعض الروايات أن عمر كتب إلى أبى موسى بذلك ، فتوهم حنظلة السدوسى أن قائل هذا الكلام هو أبو موسى نفسه . والله تعالى أعلى وأعلم .

ثم وجدت لأثر عمر طريقا ثالثاً عند مسدد فى « مسنده » عن بكر بن عبد الله المزنى أن عمر كتب إلى أبى موسى : « إن جمعاً بين الصلاتين من غير عذر من الكبائر » كما فى « المطالب العالية » (١٧٩/١) وقال الحافظ : « فيه انقطاع » .

الحديث الثانى والأربعون :

« من زوَّجَ كريمته من فاسق ، فقد قطع رحمها » .

موضوع . رواه ابن حبان فى « المجروحين » (٢٣٨/١) وابن عدى (٧٣٤/٢) قالا : أخبرنا محمد بن الحسن بن قتيبة (ولفظ ابن عدى : أخبرنا ابن قتيبة) ، ثنا وارث بن الفضل ، ثنا الحسن بن محمد البلخى ، ثنا حميد الطويل عن أنس بن مالك به مرفوعا . ذكراه فى ترجمة البلخى هذا .

وقال ابن حبان : « شيخ ، يروى عن حميد الطويل وعوف الأعرابى الأشياء الموضوعة ، وعن غيرهما من الثقات الأحاديث المقلوبة ، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال ، وهذا شيخ ليس يعرفه إلا الباحث عن هذا الشأن ، روى عن حميد الطويل ... » فذكره ، ثم ذكر له حديثا آخر وقال : « فهذا الحديث لا أصل له ، (والأول) قول الشعبى ، ورفعه باطل » .

وقال ابن عدى : « ليس بمعروف ، منكر الحديث عن الثقات) . ثم روى له هذا الحديث وقال : « وهذا الحديث مسنده منكر ، وإنما يروى هذا عن الشعبى رحمه الله ، قوله » .

وقال الذهبى : فى « الميزان » (٥١٩/١) : « فذكر ــ يعنى ابن حبان ــ حديثين موضوعين : أحدهما عن حميد ، عن أنس مرفوعاً : « **من زوج كريمته من فاسق فقد قطع رحمها** »وزاد الحافظ فى « اللسان » (٢٤٩/٢) : « وقد غفل ابن حبان فذكره فى « الثقات »[٧٨]وذكره العقيلى فقال : منكر الحديث ... حتى قال : « وقال أبو نعيم : لا شيء ، حدث عن حميد مناكير . وقال أبو سعيد النقاش : حدَّث عن حميد عن أنس أحاديث موضوعة . وقال الحاكم عن أبى على النيسابورى : يروى عن حميد وغيره أحاديث منكرة .

---

(٧٨) « الثقات » (١٦٨/٨) وقال فى حاشيتها : « لم نظفر به » ولو راجع « اللسان » وقارنه بترجمته فى « الكامل » و« المغنى » (١٦٦/١) و« الميزان » لما قال ذلك .

وقال الحاكم : قد كنت أحسب الذنب فيه للفريانانى حتى وجدت بعضها عند معاذ بن أسد وغيره فظهر أن الحمل فيها على البلخى .

قلت : وأورد ابن عدى فى ترجمة الفريانانى حديثا منكراً جداً ، وقال : ليس الحمل فيه إلا على الحسن بن محمد البلخى .ا هـ .

قلت : والراوى عنه ــ وارث بن الفضل ــ لم أقف له على ترجمة ولا ذكر ألبتة . إلا روايته بعض الأحاديث عن هذا الوضَّاع والحديث أورده أيضا ابن الجوزى فى « الموضوعات » (٢/٢٦٠) وأقره السيوطى فى « اللآلىء » (٢/١٦٣) وابن عراق فى « تنزيه الشريعة » (٢/٢٠٠) . وقال الحافظ العراقى فى « تخريج الإحياء » (٢/٤١) : « رواه ابن حبان فى « الضعفاء » من حديث أنس ، ورواه فى « الثقات » من قول الشعبى بإسناد صحيح » .

قلت : هو فى « الثقات » (٨/٢٣٠) و « الحلية » (٤/٣١٤) من طريق الخليل ابن زرارة عن مطرف عنه به . وذكره البخارى فى « التاريخ الكبير » (٣/١٩٩) والدورى فى « تاريخه » (٢/١٥٠،٤/٣٧٠) عن ابن معين فى ترجمة الخليل هذا . وقد روى عنه جماعة ، وسكت عنه البخارى وابن أبى حاتم (٣/٣٨٠) ووثقه ابن حبان ، ثم وجدت ــ قدراً ــ فى « تاريخ بغداد » (١٣/٣٠٥) عن ابن الغلابى قال : « قال يحيى بن معين : الرازيون لا بأس بهم : حكام بن سلم ، والخليل بن زرارة ، ونعيم ين ميسرة ، وسلمة بن الفضل الأبرش قاضيهم » . فثبت الأثر ، والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات .

وقد اشتبه على أحد الضعفاء المشهورين ، فحدث به أيضا عن مطرف عن الشعبى . قال يحيى بن معين رحمه الله . « قلت : لعلى بن عاصم ــ على الجسر ــ سمعت حديث مطرف عن الشعبى : « من زوّج كريمته من فاسق فقد قطع رحمها » ؟ فقال : نعم والله ، لقد سمعته » كما فى « تاريخ الدورى » (٢/٤٢١،٤/٣٩٩) لكن يحيى رحمه الله لم يُصَدِّقه فى ذلك ــ وكان سيىء الرأى فيه ــ فقد رواه العقيلى (٣/٢٤٧) من طريق عباس الدورى به ، ثم روى من طريق

معاوية بن صالح الأشعرى قال : حدثنا يحيى قال : قال على بن عاصم فى حديث مطرف ، عن الشعبى : من زوج كريمته فاسقاً ، قال : حدثنى والله مطرف ، ولم يسمعه منه ، ليس يرويه إلا الخليل بن زرارة . قال يحيى : وقد سمع على بن عاصم من عمر بن قيس الماصر ، وليس هو ثقة »[٧٩].

وروى الخطيب (١١/٤٥٥) من طريق ابن أبى خيثمة قال : سمعت يحيى يقول : لقيت على بن عاصم على الجسر ، فسألته عن حديث مطرف عن عامر : « من زوج كريمته من فاسق »[٨٠] . فحدثنى به ، فقلت : اتق الله يا شيخ ، اتق الله ، مرتين . فحوَّل رأس بغلته ، فقال : ترانى أكذب ؟ ترانى أكذب » والحق أن علياً هذا لم يكن كذاباً ، بل كان صدوقاً كثير الخطأ والغلط ، وكان يصر على ذلك ولا يرجع . فلعل هذا من جملة الأشياء التى شبهت له ، وتوهم أنه سمعها وهو لم يسمعها .

وقد قال الحافظ فى « التقريب » (٤٧٥٨) : « صدوق يخطىء ويصر ، ورمى بالتشيع » . ثم وقفت بعد ذلك على رواية أخرى للحوار الذى دار بين ابن معين وبينه تطابق تماما ما قررته ، وهى ما رواه البرذعى رحمه الله فى « سؤالاته لأبى زرعة الرازى » (ص ٣٩٥،٣٩٦) قال : « حدثنا أيوب بن إسحاق بن سافرى ، قال يحيى بن معين قال : لقيت على بن عاصم على الجسر ، فقلت : كيف حديث مطرف عن الشعبى (من زوّج كريمته) فقال : حدثنا مطرف عن الشعبى ، فقلت : لم تسمع[٨١] هذا من مطرف قط وليس هذا من حديثك . قال : فأكذب ؟ فاستحييت منه ، وقلت : ذوكرت به فوقع فى قلبك ، فظننت أنك سمعته ولم تسمعه ، وليس من حديثك » ا هـ .

---

(٧٩) يعنى على بن عاصم ، فإن عمر بن قيس ثقة عند ابن معين وغيره .

(٨٠) فى الأصل : « عن عامر ابن زوج كريمة «مرفاسق» فحدثنى به ... ». وهذا تحريف شنيع ، من المضحكات المبكيات .

(٨١) فى الأصل : « لم نسمع ... » والأصوب ما أثبته حتى يستقيم المعنى .

وابن سافرى هذا قال أبو حاتم رحمه الله : « كان صدوقا » كما فى « الجرح » (٢٤١/٢) ونحو قول الشعبى هذا ، ما رواه ابن حبان فى « الثقات » (٤١٥/٨) من طريق عبد الصمد بن يزيد قال : سمعت الفضيل يقول : « من زوج ابنته من مبتدع ، فقد قطع رحمها » . وإسناده صحيح .

ورواه أيضا (١٦٦/٨) من وجه آخر[٨٢] بنحوه . وهو أخص من قول الشعبى ، فإن الابتداع فى دين الله عز وجل ضرب من ضروب الفسق ، نسأل الله السلامة .

الحديث الثالث والأربعون :

« **من مات فقد قامت قيامته** » .

ضعيف . قال الحافظ العراقى (٦٤/٤) : « أخرجه ابن أبى الدنيا فى « كتاب الموت » من حديث أنس بسند ضعيف .

ورواه الديلمى[٨٣] وابن لال عنه بلفظ : « **إذا مات أحدكم فقد قامت قيامته ، واعبدوا الله كأنكم ترونه ، واستغفروه كل ساعة** » .

ورواه العسكرى فى « الأمثال » بلفظ : « **أكثروا ذكر الموت ، فإنكم إن ذكرتموه فى غنى كدره عليكم ، وإن ذكرتموه فى ضيق وسعه عليكم ، الموت القيامة ، إذا مات أحدكم فقد قامت قيامته ، يرى ما له من خير وشر** » . كما فى « المقاصد الحسنة » (ص ٧٥) .

والحديث أورده العلامة الألبانى حفظه الله فى « الضعيفة » (١١٦٦) وضعَّفه مستنداً إلى تضعيف الحافظ العراقى ، لكننى أخشى أن يكون ضعفه شديداً لا سيما

---

(٨٢) ولكن فى إسناده إسماعيل بن محمد بن يوسف وهو أبو هارون الجبرينى ، وهو متهم فالعمدة على الطريق الأولى .

(٨٣) « الفردوس » (٣٥٠/١).

أنه قد رواه أمثال هؤلاء المخرجين عن مثل أنس[٨٤]. والعراقى قد يطلق الضعف على الواهى والموضوع و (الصحيح) فى حديث الترجمة أنه من كلام المغيرة بن شعبة رضى الله عنه ، وعلقمة بن قيس النخعى رحمه الله بنحوه .

فقد روى الدولابى فى « الكنى والأسماء » (٨٩/٢) من طريق عبد الرحمن بن ثروان أبى قيس الأودى عن زياد بن علاقة عن المغيرة قال : « يقولون : القيامة ، القيامة ، وإنما قيامة أحدكم موته » . وإسناده حسن ، وعزاه السخاوى فى « المقاصد » (ص ٤٢٨) للطبرانى ، ولم أجده فى ترجمة المغيرة من « المعجم الكبير » ، فلعله فى كتاب آخر له .

وروى الدولابى أيضا بنفس الإسناد إلى عبد الرحمن بن ثروان قال : « صلى علقمة على جنازة ، فقال : أما هذا فقد قامت قيامته » . وعزاه السخاوى إلى الطبرانى أيضا من رواية سفيان[٨٥] عن أبى قيس ـــ وهو ابن ثروان ـــ ولفظه : قال : « شهدت جنازة فيها علقمة ، فلما دفن قال : أما هذا فقد قامت قيامته » .

ثم وجدت فى ترجمة زياد النميرى من « الحلية » (٢٦٧/٦، ٢٦٨) من طريق داود ابن المحبر ثنا عبد الواحد بن الخطاب قال : « سمعت زياد النميرى ـــ ونحن فى جنازة وذكروا القيامة ـــ فقال زياد : من مات فقد قامت قيامته » .

وزياد تابعى ضعيف يروى عن أنس ، لكن السند إليه لا يصح ، فإن داود بن المحبر كذاب ، اتهمه الدارقطنى بسرقة «كتاب العقل» الذى وضعه ميسرة بن

---

(٨٤) فقد بلى رضى الله عنه بأصحاب فيهم الضعيف ، وفيهم المتروك والكذاب ، ثم أتى بعد ذلك من البصريين وغيرهم – من أكثر عن مشاهير أصحابه بما لا أصل له فى حديثهم ، فكثرت الروايات عن الحسن البصرى وثابت وقتادة وحميد والزهرى وغيرهم عنه بما ليس من حديثهم . ولذلك قلما يتفرد أمثال أبى نعيم والخطيب وابن عساكر والديلمى وابن لال وابن النجار وابن أبى الدنيا وابن عدى والحكيم الترمذى ونحوهم بحديث عن أنس إلا وفى إسناده شىء .

(٨٥) فى « المقاصد » : « سفيان بن أبى قيس ». والصواب « ...عن أبى قيس » ولم أجد فى الرواة عن علقمة أو غيره من يدعى : « سفيان بن أبى قيس » .

عبد ربه ، وبأنه ركَّب له أسانيد أخرى من عنده ! وشيخه عبد الواحد بن الخطاب تعبت عليه فلم أجده ، فإن لم يكن اسمه تحرف ، فلعله من ابتكار داود أيضا ، نسأل الله السلامة .

استدراك :

وروى أبو نعيم (٣٢٥/٥) بسند صحيح من طريق بشر بن عبد الله السلمى قال : خطب عمر (يعنى ابن عبد العزيز) الناس فقال : « أيها الناس ، لا يبعدن عليكم ولا يطولن يوم القيامة ، فإنه من وافته منيته فقد قامت عليه قيامته ، لا يستطيع أن يزيد فى حسن ، ولا يعتب من سيىء ، ألا لا سلامة لامرىء فى خلاف السنة ، ولا طاعة لمخلوق فى معصية الله ، ألا وإنكم تسمون الهارب من ظلم إمامه العاصى ، ألا وإن أولاهما بالمعصية الإمام الظالم » .

الحديث الرابع والأربعون :

« **المجالس ثلاثة : سالم وغانم وشاجب** » .

ضعيف . رُوِى من حديث أبى سعيد وأبى هريرة وأنس ، ومن مرسل الحسن .

١ ــ حديث أبى سعيد : رواه أحمد (٧٥/٣) وأبو يعلى (٥٢٨،٣٢٥/٢) وابن حبان (٨٣)[٨٦] وابن عدى (١٠١٣،٩٨٠/٣) من طريقين عن دراج أبى السمح عنه به .

ورواه الطبرانى (٣٠٣/١٧) من طريق ابن وهب : أخبرنى عمرو بن الحارث عن دراج ، فقال : « عن أبى القاسم عن أبى سعيد الخدرى » ولكن الإسناد إلى ابن وهب واهٍ . والصحيح الأول . وقد عزاه فى « كنز العمال » (١١٦/١٦) إلى الطبرانى عن عقبة بن عامر وأبى سعيد ، وليس هذا بصحيح .

---

(٨٦) وقع فى « الموارد » من طريق ابن وهب أخبرنى حرملة عن دراج . وهذا خطأ صوابه « ...أخبرنى عمرو بن الحارث عن دراج » كما فى « الإحسان » (٥٨٤) وفى رواية الآخرين عن ابن وهب .

نعم ، خرجه الطبرانى فى آخر أحاديث « عمرو بن الحارث عن أبى عشانة عن عقبة بن عامر » لكن بالسند المتقدم عن أبى سعيد وهذا إسناد ضعيف ، دراج تقدم الكلام عنه مراراً بما يغنى عن الإعادة ، وقد عده ابن عدى ثم الذهبى (٢/٢٥) من جملة مناكيره وقد استنكره ابن عدى أيضا على رشدين بن سعد ، وهذا غير جيد منه لأنه يعلم أن عبد الله بن وهب قد تابعه عن عمرو بن الحارث به .

٢ ــ حديث أبى هريرة : رواه الديلمى كما فى « الفردوس » (٤/٤٩١) والعسكرى كما فى « كنز العمال » (٩/١٤٧) . ولم يصنع محققا « الفردوس » شيئاً سوى عزوه لأحمد عن أبى سعيد ، ولم أرَ من تكلم على إسناده بشىء ، ولفظه : « المجالس ثلاثة : سالم ، وغانم ، وشاجب . فأما الغانم ، فالذى يذكر الله فى مجلسه ، والسالم الذى يسكت لا له ولا عليه ، والشاجب الذى يخوض فى أحاديث الباطل » .

٣ ــ حديث أنس :

رواه ابن حبان فى « المجروحين » (٢/١٨١) والشجرى (١/٦٢) من طريق عمر ابن يحيى بن نافع الأبلى قال : حدثنا العلاء بن زيد (وعند ابن حبان : ابن زيدل) عنه مرفوعا بلفظ : « **المجالس ثلاثة : غانم وسالم وشاجب ، فأما الغانم فالذاكر ، وأما السالم فالساكت ، وأما الشاجب فالذى يشغب بين الناس** » .

وإسناده واه جداً ، بل موضوع العلاء بن زيد هذا ترجمه ابن حبان (٢/١٨٠،١٨١) وقال : « شيخ من أهل الأبلة ، يروى عن أنس بن مالك بنسخة موضوعة ، لا يحل ذكره فى الكتب إلا على سبيل التعجب » وذكر هذا الحديث فى آخر ما ذكر ، وقال « أخبرنا بهذه الأحاديث محمد بن زهير أبو يعلى بالأبلة قال : حدثنا عمر بن يحيى[٨٧] الأبلى قال : حدثنا العلاء بن زيد ، عن أنس بن مالك فى نسخة كتبناها عنه بهذا الإسناد كلها موضوعة مقلوبة » وكذلك أورده له الذهبى

---

(٨٧) فى الأصل « عمر بن يعلى » والصواب : « ابن يحيى » كما فى « الكامل » (٥/١٨٦٢) و« الميزان ».

فى « الميزان » (٣/١٠٠) .

وعمر بن يحيى بن نافع لم أجد له ترجمة واضحة . وجاء فى حاشية « الإكمال » (١/١٣٠) باسم : « عمرو بن يحيى بن نافع الأبلى » . وأشار ابن عدى (٢/٥٩٧) ــ فى ترجمة « جارية بن هرم » إلى اتهام « عمر بن يحيى الأيلى »[٨٨] بسرقة الحديث ، والظاهر أنه هو ، فقد روى أبو نعيم (٤/٢٣٦) حديثا من طريق عبد الله بن محمد بن ناجية قال : ثنا عمر بن يحيى بن نافع ... الخ . وابن ناجية أحد الراويين عنه عند ابن عدى . فالله أعلم .

٤ ــ مرسل الحسن :

رواه هناد فى « الزهد » (١٢٣١) من طريق إسماعيل بن مسلم المكى عنه مرفوعاً بلفظ : « **المجالس ثلاثة : سالم وغانم وشاجب**[٨٩]، **فالسالم : الساكت . والغانم : الذى يذكر الله ، والشاجب**[٩٠]**الذى يأخذ فيما لا يعنيه** » ــ وهذا ــ مع إرساله ــ ضعيف جداً ، إسماعيل بن مسلم متروك واه .

وكأن أصله عن الحسن موقوفا عليه ، فرفعه إسماعيل هذا ، فقد علقه أبو عبيد رحمه الله فى « غريب الحديث » (٢/٤٣٦) عنه بلفظ : « المجالس ثلاثة : فسالم وغانم وشاجب . فالسالم الذى لم يغنم شيئاً ولم يأثم . والغانم : الذى قد غنم من الأجر . والشاجب : الآثم الهالك » . ولم أقف عليه موصولاً عن الحسن .

والحديث عزاه الغزالى فى « الإحياء » (٣/١١٠) إلى ابن مسعود مرفوعا بلفظ : « **الناس ثلاثة : سالم وغانم وشاجب ، فالغانم الذى يذكر الله تعالى ، والسالم الساكت ، والشاجب الذى يخوض فى الباطل** » . قال العراقى « ولم أجده من حديث ابن مسعود » .

---

(٨٨) كذا فى « الكامل » ولا يؤمن تحرفها لما سنذكره .

(٨٩) فى الأصل : « ساحب » والصواب الموافق لسائر الروايات ما أثبته .

(٩٠) فى الأصل : « والساحب... » وانظر ما قبله .

وبعد ، (فالصحيح) فى حديث الترجمة أنه من قول أبى رُوَيْحة خالد بن رباح ــ أخى بلال مؤذن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ــ كما رواه الإمام أحمد فى « الزهد » (ص ٢٠٦) وابن أبى شيبة (٢٢/١٤) وأبو عبيد فى « غريب الحديث » (٤٣٧/٢) وعنه ابن عساكر (٤٢٢/٥) من طريق شيبان عن آدم بن على قال : سمعت أخا بلال مؤذن النبى صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « الناس ثلاثة أثلاث : فسالم وغانم وشاجب ، فالسالم الساكت ، والغانم الذى يأمر بالخير ، وينهى عن المنكر ، والشاجب الناطق بالخنا والمعين على الظلم » وإسناده صحيح .

والأثر عزاه الحافظ فى « الإصابة » (٤٠٥/١) إلى أبى عبيد فى « المواعظ » وساق إسناده وخالد له صحبة ، وقد ترجمه أيضا الذهبى فى « التجريد » (١٥٠/١) والعز ابن الأثير فى « أسد الغابة » (٩٤،٩٣/٢) وابن عساكر (٤٢٢،٤٢٠/٥) وغيرهم . والله أعلى وأعلم .

الحديث الخامس والأربعون :

« الناس نيام ، فإذا ماتوا انتبهوا » .

لا أصل له . قال العلامة الألبانى حفظه الله فى « الضعيفة » (١٠٢) :

« أورده الغزالى (٢٠/٤)[٩١] مرفوعا إليه صلى الله عليه وآله وسلم ! فقال الحافظ العراق وتبعه السبكى[٩٢] (١٧١،١٧٠/٤) : « لم أجده مرفوعاً ، وإنما يعزى إلى على بن أبى طالب » . ونحوه فى « الكشف » (٣١٢/٢) اهـ .

وقال السخاوى فى « المقاصد » (ص ٤٤٢) : « هو من قول على بن أبى طالب فى ... » قال المعلق عليه : « بياض فى الأصول » .

---

(٩١) وهو فى « الإحياء » (٢٣/٤) (ط. دار المعرفة).

(٩٢) يعنى فى « طبقات الشافعية » فى فصل عقده لما فى « الإحياء » من أحاديث لم يوقف لها على أصل .

قلت : أخشى ما أخشاه أن يكون تمام كلامه رحمه الله يتضمن عزوه إلى « المجالسة » للدينورى ، فقد وجدناه يقول مراراً : « وفى سادس المجالسة للدينورى ... » أو : « وهو فى سابع عشر المجالسة » . ونحو هذه العبارات . فإن الدينورى ــ واسمه أحمد بن مروان المالكى ــ رماه الدارقطنى بالوضع .

نعم ، قال مسلمة بن القاسم الأندلسى : « وكان ثقة كثير الحديث » كما فى ترجمته من « اللسان » (٣١٠،٣٠٩/١) ولكن مسلمة لا يوثق به ، فانظر ترجمته من « السير » (١١٠/١٦) . ولو كان ثقة لكان قول الدارقطنى مقدماً على قوله ، فإن الدارقطنى أقعد بهذا الفن منه ، وهو إمام كبير فى معرفة العلل والرجال ، ثم إن جرحه مفسر واضح لا لبس فيه ولا غموض .

والذى دعانى إلى الارتياب فى ثبوت هذا الكلام عن أمير المؤمنين ورابع الراشدين على ، أننى فتشت كثيراً فى كتب الزهد والرقائق أثناء شروعى فى تصنيف كتاب « الدرر المنثورة فى آثار واهية مشهورة » ــ يسر الله خروجه ــ فما مر عَلَىَّ هذا الأثر حتى فى أكثرها جمعاً للغث والثمين كـ « حلية الأولياء » و « تاريخ دمشق » ــ ترجمة على بن أبى طالب ــ وما هو فى « مصنف ابن أبى شيبة » و « طبقات ابن سعد » ولا « الرسالة القشيرية » ، ولا فى ترجمة على من « تاريخ الإسلام » للذهبى و « تاريخ الخلفاء » للسيوطى .

وما هو فى « الزهد » لأحمد ولا وكيع ولا هناد ولا ابن المبارك ولا ابن أبى عاصم ولا البيهقى فمن وقف عليه عن على بإسناد ، فليتحفنا به ، جزاه الله خيراً وغفر له .

وإنما (وقفت) عليه ــ مسنداً ــ عن كل من : سفيان الثورى ، وسهل بن عبد الله التسترى الزاهد .

١ ــ فروى أبو نعيم (٥٢/٧) من طريق أحمد بن يونس ثنا المعافى بن عمران قال : سمعت سفيان الثورى يقول : « الناس نيام ، فإذا ماتوا انتبهوا » . وإسناده صحيح .

٢ ــ وقال السلمى فى « طبقات الصوفية » (ص ٢٠٧) : « سمعت أبا بكر محمد بن عبد الله بن شاذان يقول : سمعت أبا صالح البصرى يقول : سمعت سهل ابن عبد الله يقول : « الناس نيام فإذا انتبهوا [٩٣]ندموا ، وإذا ندموا لم تنفعهم ندامتهم » . وإسناده واه .

قال الذهبى فى « الميزان » (٦٠٦/٣) : « محمد بن عبد الله بن عبد العزيز بن شاذان أبو بكر الرازى الصوفى صاحب تلك الروايات المنكرة . روى عنه الشيخ أبو عبد الرحمن أوابد وعجائب . وهو متهم طعن فيه الحاكم وروى عنه أبو نعيم وأبو حازم العبدرى .

قال الحاكم : انتسب إلى محمد بن أيوب ، ومحمد لم يعقب . قال : فأتيته وزجرته فانزجر » وزاد الحافظ فى « اللسان » (٢٣٠/٥) : « وقال الإدريسى : ليس هو فى الرواية بذاك » .

وقال فى « المغنى » (٦٠٣/٢) : « متهم ، طعن فيه الحاكم ، ولأبى عبد الرحمن السلمى عنه عجائب وبلايا » . .

قلت : وأبو صالح البصرى ينظر من هو ، فإنى لم أكلف نفسى عنتاً فى البحث عنه ، والسلمى نفسه ضعيف ، اتهمه محمد بن يوسف القطان النيسابورى بأنه كان يضع للصوفية الأحاديث وقد اقتصر الحافظ الذهبى على تضعيفه ، فانظر « تذكرة الحافظ » (١٠٤٦/٣، ١٠٤٧) والله أعلى وأعلم .

الحديث السادس والأربعون :

« وجدت الحسنة نوراً فى القلب ، وزيناً فى الوجه ، وقوة فى العمل . ووجدت الخطيئة سواداً فى القلب ، وشيناً فى الوجه ، ووهناً فى العمل » .

---

(٩٣) هكذا فى « الطبقات » فلا أدرى أسقط قوله : « فإذا ماتوا انتبهوا » أم هكذا جاءت الرواية ؟

منكر . رواه أبو نعيم (٢/١٦٠،١٦١) من طريق عمرو بن أبى قيس عن أبى سفيان عن عمر بن نبهان عن الحسن عن أنس به . وقال : « غريب من حديث الحسن عن أنس لمن نكتبه إلا من هذا الوجه . تفرد به عمرو بن أبى قيس وأبو سفيان اسمه عبد ربه » .

وقال ابن أبى حاتم فى « علل الحديث » (٢/١٣٨،١٣٩) : « سألت أبى عن حديث رواه عمرو بن أبى قيس ... » فذكره بنحوه . قال : « قال أبى : هذا حديث منكر ، وأبو سفيان مجهول » ا هـ .

وأبو سفيان هذا هو ابن عبد ربه ، ترجمه ابن أبى حاتم فى « الجرح » (٩/٣٨٢) وقال : « سألت أبى عنه ، فقال : هو شيخ مجهول » .

ونبه العلامة المعلمى رحمه الله إلى أنه ترجمه فى (٢/٢/٢٥٦) باسم : « عبد الرحمن ابن عبد الله بن عبد ربه » وفيه : « سألت أبى عنه ، فقال : شيخ » .

وأورده الذهبى فى « كنى الميزان » (٤/٥٣٢) وجَهَّله ، وأورد له هذا الحديث وقول أبى حاتم : « هذا حديث منكر » .

وقد ترجمه الحافظ فى « التهذيب » (٦/٢٠٨) وقال « ....وقال أبو حاتم : شيخ ، وذكره ابن حبان فى الثقات » .

قلت : وأياً كان حاله ، فهو أصلح حالاً من شيخه عمر بن بنهان ، فقد قال الفلاس وأبو حاتم : « ضعيف الحديث » . ووهاه ابن معين ، فقال : « ليس بشىء » .

وقال ابن حبان فى « المجروحين » (٢/٩٠) : « يروى المناكير عن المشاهير ، فلما كثر ذلك فى حديثه استحق الترك » .

قلت : ولا شك أن رفع هذا الكلام عن الحسن عن أنس من جملة هذه المناكير ، فإن (الصواب) أنه قول الحسن البصرى نفسه ـــ بنحوه ـــ وجاء أيضا عن كلٍ

من : سليمان بن طرخان التيمى ــ من ثقات صغار التابعين ــ والحسن بن صالح الكوفى .

١ ــ فروى ابن أبى شيبة (١٣/٥٠٠) عن يزيد بن هارون عن هشام عن الحسن قال : « إن الرجل ليعمل الحسنة ، فتكون نوراً فى قلبه ، وقوة فى بدنه . وإن الرجل ليعمل السيئة ، فتكون ظلمة فى قلبه ، ووهناً فى بدنه » . وإسناده صحيح .

٢ ــ وروى أبو نعيم (٣/٣٠) من طريق الأصمعى قال : ثنا المعتمر عن أبيه ــ يعنى سليمان التيمى ــ قال : « الحسنة نور فى القلب ، وقوة فى العمل ، والسيئة ظلمة فى القلب ، وضعف فى العمل » . ورجاله كلهم ثقات سوى خلف بن عبيد الله أبى حبيب ــ شيخ الطبرانى فى السند ــ فإنى لم أقف له على ترجمة ولا ذكر .

٣ ــ وروى أبو نعيم أيضا (٧/٣٣٠) من طريق أحمد بن يحيى الصوفى قال : سمعت أبا غسان يقول : سمعت الحسن بن صالح يقول : « العمل بالحسنة قوة فى البدن ، ونور فى القلب ، وضوء فى البصر ، والعمل بالسيئة وهن فى البدن ، وظلمة فى القلب ، وعمى فى البصر » .

وإسناده صحيح ، مر به أثر آخر عنه فى الحديث الخامس والثلاثين .

الحديث السابع والأربعون :

« لا تقتلوا الضفادع ، فإن نقيقها تسبيح » .

ضعيف ، رفعه منكر . رواه الطبرانى فى « الصغير » (٥٢١) و « الأوسط » ــ كما فى « المجمع » (٤/٤١) ــ وابن عدى (٦/٢٣٨٤) من طريق المسيب بن واضح ، حدثنا حجاج بن محمد ، عن شعبة ، عن قتادة ، عن زرارة بن أوفى ، عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما مرفوعا به .

ولفظ الطبرانى : « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قتل الضفدع ، وقال : **نقيقها تسبيح** » .

وعزاه السيوطى فى « الجامع الصغير » (٩٨٤٣) إلى النسائى ، ولم أجده فى « المجتبى » ، فلعله فى « الكبرى » ، على أننى لم أقف عليه أيضا فى « تحفة الأشراف » للحافظ المزى رحمه الله .

وقال الطبرانى : « لم يروه عن شعبة مرفوعا إلا الحجاج ، تفرد به المسيب » .

قلت : ورجاله كلهم ثقات سواه ، وهو مختلف فيه ، والأصوب أنه ضعيف لكثرة خطأه وتماديه فيه . قال أبو حاتم : « صدوق يخطىء كثيراً ، فإذا قيل له لم يقبل » .

وساق ابن عدى له عدة مناكير ، هذا أحدها ، وقال : « وهذا بهذا الإسناد يرويه المسيب ويرفعه إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، والحديث موقوف » .

وكذلك أورده له الذهبى فى « الميزان » (١١٧/٤) وقال : « صوابه موقوف » .

قلت : (وكذلك) رواه ابن المقرىء فى « معجمه » (ص ١٢٤) من طريق بقية بن الوليد ، والخطيب فى « الموضح » (٢١٩/٢، ٢٢٠) من طريق أبى داود الطيالسى كلاهما عن شعبة عن قتادة عن زرارة بن أوفى (زاد الخطيب : عن أبى الحكم البجلى) عن عبد الله بن عمرو موقوفا بنحوه .

ورواه البيهقى (٣١٨/٩) من طريق عبد الوهاب أنبأنا هشام الدستوائى عن قتادة عن زرارة بن أوفى عنه قال : « لا تقتلوا الضفادع فإن نقيقها تسبيح ، ولا تقتلوا الخفاش فإنه لما خرب بيت المقدس قال : يارب سلطنى على البحر حتى أغرقهم » .

قال البيهقى : « فهذان ـــ يعنى هذا وأثر عائشة الذى رواه قبله ـــ موقوفان فى الخفاش ، وإسنادهما صحيح » .

قلت : وهذا الكلام ـــ وإن كان لا مجال للرأى فيه ـــ لكنه لا يأخذ حكم الرفع لأن الظاهر أن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما إنما تلقاه من الزاملتين[٩٤] اللتين

---

(٩٤) الزاملة : البعير الذى يُحمل عليه الطعام والمتاع .

أصابهما يوم اليرموك من صحف أهل الكتاب ــ وكان يحدث منهما . ثم إن هذا الكلام لا يشبه كلام النبى صلى الله عليه وآله وسلم وما عليه حلاوته وإشراقه ، يدرك ذلك من رزقه الله ــ عز وجل ــ حاسة حديثية صادقة ، على حد قول بعض الصوفية « من ذاق عرف » .

نعم ، النهى عن قتل الضفدع ــ بدون التعليل المتقدم ــ ثابت عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كما رواه أبو داود (٣٣٤/٢) والنسائى (٢١٠/٧) ــ واللفظ له ــ والحاكم (٤١١،٤١٠/٤) والبيهقى وغيرهم من طرق عن أبن أبى ذئب عن سعيد بن خالد عن سعيد بن المسيب عن عبد الرحمن بن عثمان التيمى : « أن طبيباً ذكر ضفدعاً فى دواء عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فنهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قتله » . وإسناده صحيح ، وهو أقوى ما ورد فى الضفدع كما قال الإمام البيهقى رحمه الله عند روايته .

وعبد الرحمن بن عثمان التيمى له صحبة ،وكان يسمى « شارب الذهب » . والله أعلى وأعلم .

استدراك :

وقال عبد الله بن الإمام أحمد ــ فى « علل أبيه » (٣٠٢/١) ــ « قال أبى : حديث شعبة عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن أبى الحكم عن عبد الله بن عمرو : لا تقتلوا الضفادع . قال أبى : أبو الحكم عبد الرحمن بن أبى نعم » . قلت : ورواية هشام الدستوائى بإسقاط أبى الحكم ــ أولى بالصواب ، فإن هشاماً أثبت فى قتادة من شعبة وعلى مسلك الجمع فيكون من المزيد فى متصل الأسانيد ، والله أعلى وأعلم .

الحديث الثامن والأربعون :

« لا تكثروا الكلام بغير ذكر الله فتقسو قلوبكم ، وإن أبعد القلوب من الله القلب القاسى » .

ضعيف . رواه الترمذى (٢٥٢٣،٢٥٢٤) وكذلك الواحدى فى « الوسيط » (٢/٢٧/١) وأبو جعفر الطوسى الفقيه الشيعى فى « الأمالى » (ص ٢) والبيهقى فى « شعب الإيمان » (٢/٦٥/١ــ٢) ــ كما فى « الضعيفة » (٩٢٠) ــ من طريق إبراهيم بن عبد الله بن الحارث بن حاطب عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعا به .

وقال الترمذى : « هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث إبراهيم بن عبد الله بن حاطب » . وفى نسخة : « هذا حديث حسن غريب ... » الخ كما فى « الضعيفة » . والأول أليق بحال هذا الإسناد ، فإن إبراهيم هذا قال ابن القطان « لا يعرف حاله » . ولا أعلم أحداً وثقه سوى ابن حبان فإنه ترجمه مرتين فى (٦/١٤،٢٥) وهو هو .

أما قول الحافظ رحمه الله فى « التهذيب » (١/١٣٣) : « وقال ابن حبان فى « الثقات » : مستقيم الحديث » فهذا وهم منه رحمه الله ، فإن ابن حبان إنما قال ذلك فى آخر متأخر عن هذا ــ من شيوخ شيوخه ــ إذ قال (٨/٨٢،٨٣) : « إبراهيم بن عبد الله بن الحارث الجمحى ، يروى عن يعلى بن عبيد وأهل العراق ، حدثنا عنه عبد الكبير بن عمر الطائى ، مستقيم الحديث » . ولم يتفطن المعلق على « الثقات » لافتراقهما فقال : « له ترجمة فى التهذيب ١/١٣٣» .

فتفرد ابن حبان بتوثيقه لا يعتمد فى مثل هذه الحالة لبعده عن طبقته وعدم وصفه بصفة تدل على الخُبر بحاله .

هذا ، وقول الشيخ عبد القادر الأرنؤوط حفظه الله فى حاشية « جامع الأصول » (١١/٧٣٧) : « وإسناده حسن » غير حسن ، فإن هذا الرجل المجهول الحال لا

يحتمل تفرد مثله بهذا المتن عن حافظ كبير كعبد الله بن دينار المدنى ـــ دون كبار أصحابه الثقات كمالك وشعبة والسفيانين وعبيد الله بن عمر وموسى بن عقبة ، بل مَنْ دون هؤلاء كمحمد بن عجلان[٩٤] وسهيل وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار . وقال العلامة الألبانى حفظه الله : « والحديث رواه الإمام مالك فى « الموطأ » (٨/٩٨٦/٢) أنه بلغه أن عيسى بن مريم كان يقول : فذكره بأتم منه من قول عيسى عليه السلام ، وقد مضى قريباً (٩٠٨) . وهذا هو اللائق بمثل هذا الكلام أن يكون مما يرويه أهل الكتاب عن عيسى عليه الصلاة والسلام ، وليس من حديث نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم » ا هـ .

قلت : قد عزاه جماعة من السلف ، من التابعين فمن بعدهم إلى عيسى عليه السلام ، (ووقفت) فى ذلك على خمسة آثار :

الأول : رواه أحمد فى « الزهد » (ص ٥٦) وعنه أبو نعيم (٥٨/٦) من طريق صالح المرى عن أبى عمران الجونى عن أبى الجلد أن عيسى بن مريم عليه السلام أوصى الحواريين لا تكثروا الكلام بغير ذكر الله عز وجل فتقسو قلوبكم ، وإن القاسى قلبه بعيد من الله عز وجل ولكن لا يعلم ولا تنظروا إلى ذنوب الناس كأنكم أرباب ولكنكم (كذا) انظروا فى ذنوبكم كأنكم عبيد والناس رجلان : معافى ومبتلى ، فارحموا أهل البلاء فى بليتهم ، واحمدوا الله على العافية » . وإسناده واه ، صالح المرى هو ابن بشير البصرى القاضى وهو متروك شديد الضعف .

الثانى : رواه ابن أبى عاصم فى « الزهد » (٥٣) من طريق أبى سنان عن الأعمش عن إبراهيم قال : قال عيسى بن مريم عليه السلام : « أقلوا الكلام إلا بذكر الله ، فإن كثرة الكلام تقسى القلب » . وإسناده جيد ، وإبراهيم أدرك بعض الصحابة فهو تابعى ، لكن روايته عن الصحابة منقطعة حاشا ابن مسعود ، فإنها صحيحة

---

(٩٤) التحقيق فى ابن عجلان يقضى بأنه ثقة مطلقا ، لكنه دون ذلك فى سعيد المقبرى ونافع خاصةً ، إلا أن تثبت مخالفته أو اضطرابه فيهما . وسهيل ثقة كذلك إلا أنه فى التثبت دون مالك وشعبة ومن ذكر معهما .

جداً كما تقدم فى الحديث الحادى والثلاثين .

الثالث : رواه ابن أبى شيبة (١١/٥٤٨،١٣/١٩٣) وعنه ابن أبى عاصم (٦٠) عن أبى خالد الأحمر عن ابن عجلان عن محمد بن يعقوب قال : قال عيسى بن مريم ... فذكره مطولاً . ومحمد بن يعقوب لعله الزمعى أخو موسى بن يعقوب ، وهو مجهول كما قال أبو حاتم الرازى كما فى « الجرح » (٨/١٢١) ووثقه ابن حبان (٧/٤٢٩) .

الرابع : رواه هناد فى « الزهد » (١١٢٢) عن قبيصة عن الثورى مطولاً . وإسناده إليه صحيح .

الخامس : رواه خيثمة الأطرابلسى : حدثنا أبو على الحسن بن مكرم ، حدثنا شاذان ، حدثنا الثورى . حدثنا عمرو بن قيس قال : قال عيسى بن مريم صلى الله عليه وآله وسلم ... فذكره مطولاً . كما فى : «

وإسناده صحيح ، فكأنَّ الثورى أسنده مرة إلى من سمعه منه ، وأرسله أخرى . والله أعلم .

الحديث التاسع والأربعون :

« لا كبيرة مع استغفار ، ولا صغيرة مع إصرار » .

منكر . رُوِى من حديث ابن عباس وأنس وأبى هريرة وعائشة .

١ ــ حديث ابن عباس :

رواه القضاعى (٨٥٣) وكذلك أبو الشيخ والديلمى والعسكرى فى « الأمثال » ــ كما فى « المقاصد » (ص ٤٦٧) من طريق سعيد بن سليمان سعدويه عن أبى شيبة الخراسانى عن ابن أبى مليكة عنه مرفوعا به . وأبو شيبة هذا ، قال الذهبى فى « الميزان » (٤/٥٣٧) : أتى بخبر منكر رواه عنه سعدويه ... » فذكره .

وقال السخاوى : « وسنده ضعيف لا سيما وهو عند ابن المنذر فى « تفسيره » عن ابن عباس من قوله ... » الخ . وسيأتى تمام كلامه فى محله .

٢ ــ حديث أنس :

رواه البغوى ومن جهته الديلمى عن خلف بن هشام عن سفيان بن عيينة عن الزهرى عنه ، قال السخاوى : « وينظر سنده » قال محشيه : « نظرت سنده فوجدت فيه راوياً مجهولاً » .

قلت : و لم أجده عند تفسير قوله تعالى : ﴿ **إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم** ﴾ فالله أعلم . وهو منكر جداً بهذا الإسناد فإن سائرهم ثقات أئمة .

٣ ــ حديث أبى هريرة :

له طريقان إلى أبى سلمة بن عبد الرحمن :

الأولى : عند الطبرانى فى « مسند الشاميين » من رواية مكحول عن أبى سلمة عنه : قال السخاوى : « وزاد فى آخره : « طوبى لمن وجد فى صحيفته استغفاراً كثيراً » وفى إسناده مبشر بن عبيد الدارسى ، وهو متروك » .

قلت : واتهم بالوضع ، فالسند واه جداً . أما شطره الثانى فثابت من وجه آخر .

الثانية : عند الثعلبى وابن شاهين فى « الترغيب » من رواية بشر بن إبراهيم عن خليفة بن سليمان عن أبى سلمة عنه . وسكت عنها السخاوى مع أن إسنادها مثل ما قبلها أو أسوأ حالاً منه ، فإن بشر بن إبراهيم هذا هو الأنصارى البصرى المفلوج أبو عمرو ، وهو وضَّاع مشهور له ترجمة حافلة فى « اللسان » (٢/١٨:٢٠) . وشيخه لم أقف له على ترجمة فلعله مُتَحَرِّف أو مختلق ! .

٤ ــ حديث عائشة :

رواه إسحاق بن بشر أبو حذيفة فى « المبتدأ » عن الثورى عن هشام بن عروة عن أبيه عنها . قال السخاوى : « وإسحاق حديثه منكر » .

قلت : ليس هو كذلك فحسبُ ، بل هو كذاب متهم بالوضع ، وروايته لهذا

المتن بهذا الإسناد الذى كالشمس ، من الدلائل البينة على اتهامه وقد تعرضنا لبيان حاله فى الحديث السابع عشر .

وبعد هذا البيان الموجز لسقوط هذه الطرق ، فإن (الصحيح) أن حديث الترجمة هو قول عبد الله بن عباس رضى الله عنهما كما رواه الطبرى فى « تفسيره » (٩٢٠٧) وابن أبى حاتم (النساء ــ ٢٩٤٨) من طريق قيس بن سعد عن سعيد ابن جبير أن رجلاً قال لابن عباس : كم الكبائر ؟ أسبع هى ؟ قال : إلى سبعمائة أقرب منها إلى سبع ، غير أنه لا كبيرة مع استغفار ، ولا صغيرة مع إصرار » وإسناده صحيح .

وكذلك هو فى « تفسير ابن المنذر » ــ كما تقدم عن السخاوى ــ وقال : « وكذا رواه البيهقى فى « الشعب » من حديث سعيد بن صدقة عن قيس بن سعد عن ابن عباس موقوفا » . كذا فى « المقاصد » فلا أدرى أسقط « سعيد بن جبير » بين قيس بن سعد وابن عباس ـ من قبل الطابع أو الناسخ ـ أم هكذا جاءت هذه الرواية عند البيهقى ؟ فإن هذا الإسناد منقطع ، وأياً كان الأمر ، فإنه لا يُعل الرواية الصحيحة الموصولة ، فإنى لم أجد راوياً يسمى : « سعيد بن صدقة » فيما بين يدَىَّ من كتب الرجال يصلح لأن يكون هذا .

نعم ، هناك : « سعيد بن صدقة الكوفى أبو مهلهل » وهو يروى عن سفيان الثورى كما فى « الثقات » (٢٦٢/٨) فهو متأخر عن هذا وهناك أيضا : « سعيد ابن أبى صدقة البصرى » . وهو ثقة من السادسة ــ وهى طبقة قيس بن سعد ــ لكن لم أقف على أحد نصَّ على روايته عن قيس . والله أعلم .

تنبيه هام : وبعد تبين صحة[٩٥] هذا الأثر عن ابن عباس تعلم ما فى قول العلامة

---

(٩٥) وفى الباب قول النبى صلى الله عليه وآله وسلم « ...ويل لأقماع القول ، ويل للمصرين الذين يصرون على مافعلوا وهم يعلمون » رواه أحمد عن ابن عمرو بسند صحيح . وأورده ابن كثير (٤٠٨/١) بتمامه والويل : شدة الهلكة ، أفلا يدل الحديث على صحة قول ترجمان القرآن ؟ .

الشوكانى رحمه الله فى « إرشاد الفحول » (ص ٤٧) ــ كما ذكره عنه محقق « مسند الشهاب » وسكت عنه ــ : « وقد قيل : إن الإصرار على الصغيرة حكمه حكم مرتكب الكبيرة ، وليس على هذا دليل يصلح للتمسك به ، وإنما هى مقالة لبعض الصوفية (!) ، فإنه قال : لا صغيرة مع إصرار ، وقد روى بعض من لا يعرف علم الرواية هذا اللفظ جعله حديثا ، ولا يصح ذلك ، بل الحق أن الإصرار حكمه حكم ما أصر عليه ، فالإصرار على الصغيرة صغيرة ، والإصرار على الكبيرة كبيرة » ا هـ .

والعجب منه كيف خفى عليه هذا الأثر ــ مع ثبوته فى أشهر مصدرين للتفسير بالأسانيد ــ مع سعة اطلاعه وتصنيفه فى التفسير وسائر العلوم ــ ولا يرد على ذلك احتمال أن يكون قد وقف عليه ولم يعبأ به ، إذ لو كان الأمر كذلك لعزاه إلى ترجمان القرآن الذى دعا له النبى صلى الله عليه وآله وسلم أن يفقهه الله فى الدين ويعلمه التأويل ــ ثم ناقش حجيته من عدمها ، ولما عزاه إلى صوفى مجهول لا يلتفت إلى كلامه فى التشريع والغيبيات المستندة إلى النص والتوقيف أو الفهم الصحيح لكتاب الله عز وجل . فليعلم الجميع موقفنا من صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومقدار جلالتهم[٩٦] فى قلوبنا ، ففى مثل هذا الموطن نقول ونصرخ : « إن لم نتبع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمن نتبع » ؟ ! خلافاً لأخ فاضل قالها احتجاجا على قولى فى « البدائل المستحسنة » (هامش ص ٨٧ من القسم الأول) : « ومع ذلك ، فالطعن فى المتن ــ أعنى حديث « أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم » ــ لا يزال وارداً ، لتجويزه الاقتداء بكبار علماء الصحابة مع ثبوت خفاء بعض السنن عليهم ، أو رَدِّها بما رأوه أثبت منها » .

---

(٩٦) وقد كان الإمام أحمد إمام أهل السنه والحديث – يقدم الآثار المتصلة على الأحاديث المرسلة بل ذكر له وهو يئن فى مرض الموت عن ليث عن طاووس أنه كان يكره الأنين للمريض فكف عن الأنين فى الحال مع أن ليثا ضعيف وطاووس تابعى ، فما أشد عجبى لمن زعم الانتساب إلى أهل الحديث ، ولم يوقر السلف توقير أهل الحديث لهم .

فوالله الذى لا إله غيره ، إنى لم أُرِد مطلق الاقتداء ، ولكنى أردت أن يتخير كل مسلم أحد الصحابة رضوان الله عليهم فيتابعه فى كل ما يقول ويفعل ، معرضاً عمن سواه ، بل قد يخالف النبى صلى الله عليه وآله وسلم لا محالة فى مواطن لم يوفق فيها هذا الصحابى للدليل الصحيح الراجح ، والمراد أن إنزال أى مخلوق ـــ أياً كان ـــ منزلة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المعصوم الذى أُمِرْنَا بطاعته والتحاكم إليه فى كل صغيرة وكبيرة ، هو الذى تنكره قلوبنا وقلوب جميع المسلمين الصادقين ولا تقره .

فاللهم اعف عنا وعن إخواننا فى الله ، وأصلح ذات بيننا ، وألف بين قلوبنا ، واهدنا سبل السلام ، ونجنا من الظلمات إلى النور ، وجنبنا الفواحش ما ظهر منها وما بطن . آمين .

الحديث الخمسون :

« يبصر أحدكم القذاة فى عين أخيه ، وينسى الجذع أو الجذل فى عينه » .

ضعيف ، معلّ بالوقف . رواه ابن صاعد فى « زوائد زهد ابن المبارك » (٢١٢) وابن حبان (١٨٤٨) وأبو نعيم (٩٩/٤) والقضاعى (٦١٠) وأبو الشيخ فى « الأمثال » (٢١٧) و « التوبيخ » (٩٦) من طرق عن محمد بن حمير عن جعفر ابن برقان عن يزيد بن الأصم عن أبى هريرة مرفوعا به .

وقال أبو نعيم : « غريب من حديث يزيد ، تفرد به محمد بن حمير عن جعفر » .

قلت : وقد خولف فى رفعه كما يأتى . وقد اغتر العلامة الألبانى أبو عبد الرحمن حفظه الله بظاهر هذا الإسناد ، فأورده فى « صحيحته » (٣٣) وقال : « قلت : ورجاله كلهم ثقات رجال الصحيح ، ولا علة فيه ، فهو حديث صحيح ، ولا ينافيه قوله « غريب » لأن الغرابة قد تجامع الصحة كما هو مقرر فى « مصطلح الحديث » .

والحديث عزاه السيوطى فى « الجامع الصغير » لأبى نعيم فقط ! وقال المناوى :

« قال العامرى : حسن » . ورواه البخارى فى « الأدب المفرد » (٥٩٢) من طريق مسكين بن بكير الحذّاء الحرانى عن جعفر بن برقان به موقوفا على أبى هريرة . ومسكين هذا صدوق يخطىء ، فرواية ابن حمير المرفوعة أرجح ، لأنه لم يوصف بالخطأ ، وكلاهما من رجال البخارى » ا هـ .

قلت : وفى كلام الشيخ أمور تحتاج إلى وقفات :

الأول : قوله : « ورجاله كلهم ثقات » ، فإن فيه توسعاً ، لأن محمد بن حمير السليحى الحمصى مختلف فيه ، ولذلك أورده الذهبى فى « الميزان » (٥٣٢/٣) وقال : « وثقه ابن معين ، ودحيم . وقال النسائى : ليس به بأس وقال أبو حاتم : لا يحتج به . بقية أحب إلىّ منه . وقال الفسوى : ليس بالقوى .

قلت : له غرائب وأفراد . ومات سنة مائتين .. » .

قلت : لفظ أبى حاتم ــ كما فى « الجرح » (٢٤٠/٧) ــ : « يكتب حديثه ولا يحتج به ، ومحمد بن حرب وبقية أحبُّ إلَىَّ منه » . فحَسْبُهُ أن يكون صدوقاً كما قال الحافظ فى « التقريب » (٥٨٣٧) .

الثانى : قوله : « ... رجال الصحيح » ، فإن محمد بن حمير ليس له فى « البخارى » سوى حديثين أحدهما له متابع ، والآخر له شاهد كما قال الحافظ رحمه الله فى « هدى السارى » (ص ٤٣٨) ــ ومع ذلك ــ فكلاهما عن غير جعفر بن برقان . ولذلك قال العلامة المعلمى رحمه الله فى تعليقه على حديث : « من قرأ آية الكرسى فى دبر كل صلاة ، لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت » ــ من « الفوائد المجموعة » (ص ٢٩٩) للعلامة الشوكانى رحمه الله ــ : « مدار الحديث على محمد بن حمير ، رواه عن محمد بن زياد الألهانى ، عن أبى أمامة ، وابن حمير موثق ، غمزه أبو حاتم ، ويعقوب بن سفيان ، وأخرج له البخارى فى « الصحيح » حديثين قد ثبتا من طريق غيره ، وهما من روايته عن غير الألهانى ، فزعم أن هذا الحديث على شرط البخارى غفلة »[٩٧] ا هـ .

---

(٩٧) الصواب أن هذا الحديث حسن الإسناد غريب من هذا الوجه من حديث أبى أمامة =

الثالث : قوله : « ومسكين هذا صدوق يخطىء » ، إنما تبع فيه الحافظ فى « التقريب » (٦٦١٥) ، وقد جاء فى كلام بعض الأئمة ما يقتضى تخصيص هذا الخطأ بشعبة وحده ، فقد قال أبو داود : « سمعت أحمد يقول : لا بأس به ، ولكن فى حديثه خطأ » فهذا مطلق يقيده قول الأثرم : « قدمه أبو عبد الله على مخلد بن يزيد وقال : حدَّث عن شعبة بأحاديث لم يروها أحد » .

وروى العقيلى فى « الضعفاء الكبير » (٢٢١/٤) عن أحمد بن محمد ــ وهو الأثرم ــ قال : سمعت أبا عبد الله ، وذكر أبا جعفر النفيلى ، فأثنى عليه خيراً ، وقال : كان يجىء معى إلى مسكين بن بكير ، وكأنه حسن أمره ، قال : قلت : لأبى عبد الله : نظرت فى حديث مسكين عن شعبة فإذا فيها خطأ ، فقال : من أين كان يضبط هو عن شعبة ؟ ثم ذكر له (٢٢٢/٤) حديثا من روايته عن شعبة ، وقال : « ليس بمحفوظ من حديث شعبة .... » .

ومسكين أورده الذهبى فى « الميزان » (١٠١/٤) ورجح توثيقه وقال : « قال أبو حاتم : لا بأس به ، صالح الحديث وقيل : له عن شعبة ما ينكر ... » .

قلت : وعلى التسليم بأنه « صدوق يخطىء » بإطلاق فإنه لم يخطىء فى هذا الحديث بخصوصه ، بل أخطأ مخالفه ، فقد تابعه على الوقف ثقة آخر من أعلم الناس بجعفر بن برقان وأرواهم لحديثه . ألا وهو : « كثير بن هشام الكلابى الرقى » . فقد قال العجلى فى « الثقات » (١٥٤٦) : « ثقة رجل صدوق ، يتوكل للتجار يحترف . من أروى الناس لجعفر بن برقان ، روى عنه ألف ومائة حديث ، ويروى أيضا عن شعبة » . (فى الأصل : .. لجعفر بن برقان ، ألفا ومائة » الخ ، والتصويب من « تاريخ بغداد » (٤٨٣/١٢) .

= وهو أقوى أسانيده – ولم أر لمحمد بن حمير مخالفاً ثقة أو ضعيفاً ولذلك احتمل تفرده به . أما تصحيح ابن حبان له ، فلا تثريب عليه فى ذلك فإن ابن حمير عنده ثقة . والله أعلم .

وقال أبو داود : « ثقة ، لما مات كثير بن هشام ، قيل : اليوم مات جعفر بن برقان » كما فى « تاريخ بغداد » (٤٨٣/١٢) . وقال الإمام الذهبى فى (العبر) [١ / ٢٧٧] .. « راوية جعفر بن برقان » . ومن طريقه (موقوفا) على أبى هريرة رواه الإمام أحمد فى « الزهد » (ص ١٧٨) وابن أبى الدنيا فى « الصمت » (١٩٤) .

فالمراد أن اجتماع هذين الرجلين ــ مسكين وكثير ــ على إيقافه عن جعفر بن برقان لا يدع مجالاً للشك فى أن محمد بن حمير قد وهم فى رفعه . ولذلك لم نجد أحداً خرجه ممن اشترط الصحة سوى ابن حبان . و «صحيحه» ملىء بعشرات الأحاديث التى أداه اجتهاده إلى تصحيحها وهى تستحق الوصف بالشذوذ أو الإعلال القادح .

بل الحديث أعرض عنه الإمام أحمد فى « مسنده » وأهل السنن وأصحاب المسانيد المشهورة ، بل والطبرانى فى « معجمه الكبير » مع أنه اعتنى باستقصاء أحاديث أبى أمامة ــ خاصة ــ اعتناءً لا أعلم له مثيلاً. وقضية خلو الكتب المشهورة من حديث ما ، لا نتعرض لها إلا بعد إثبات ضعف هذا الحديث أو إعلاله بما يقدح فتحكيم الحديث وعرضه على القواعد الاصطلاحية هو الأصل والأساس . أما رده ابتداءً لخلوه من كتب معينة ، أو مخالفته لعقل قاصر ، أو هوى متبع ، فلا نعلم أحداً يفعل ذلك إلا الحمقى والذين باعوا آخرتهم بدنيا غيرهم .

الرابع : قوله : « لأنه لم يوصف بالخطأ » ، فإن مقتضى كلام أبى حاتم والفسوى فى تليينه ــ وإن لم يكن متضمناً الوصف الصريح بذلك ــ إلا أنه يفهم منه أن فى ضبطه قصوراً يقتضى عدم السلامة من الوهم والخطأ ، بل لا أبعد إذا استظهرت أنهما قد اطلعا حقاً على أخطاء له غمزاه من أجلها .

الخامس : قوله : « وكلاهما من رجال البخارى » . أما بشأن محمد بن حمير ، فتقدم ما فيه . وأما مسكين بن بكير ، فقد قال الحافظ فى « هدى السارى » (ص ٤٤٣) : « ليس له فى البخارى سوى حديث واحد عن شعبة عن خالد الحذاء

عن مروان الأصفر عن ابن عمر فى قوله تعالى : ﴿ **وإن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه** ﴾ وتابعه عليه عنده روح بن عبادة عن شعبة ... » .

وبعد تقرير ما تقدم ، من رجحان وقف حديث الترجمة على أبى هريرة رضى الله عنه ، فنُبَيِّن أيضا أن معناه (قد ثبت) عن كُلّ من : عمرو بن العاص رضى الله عنه ، والحسن البصرى رحمه الله .

١ ــ فقد روى ابن حبان فى « روضة العقلاء » (ص ١٨٨) والشجرى (١٨١/٢) وابن عساكر (٥٣١/١٣) من طرق عن على بن رباح قال : قال عمرو ابن العاص : انتهى عجبى إلى ثلاث : المرء يفر من القدر وهو لاقيه . ويبصر فى عين أخيه القذى فيعيبه ، ويكون فى عينه الجذع فلا يعيبه . ويكون فى دابته الصغر فيقومها بجهده ، ويكون فيه الصغر فلا يقوم نفسه » . واللفظ لرواية ابن عساكر من طريق ابن المبارك عن ابن لهيعة عن الحارث بن يزيد عن على به . وإسناده حسن . وقد أعرضنا عن رواية الليث بن سعد عن موسى بن على بن رباح عن أبيه به ــ مع مشابهتها النسبية لحديث الترجمة ــ لأن فى الطريق إليه : العلاء بن هلال ، وهو ضعيف اتهمه أبو حاتم برواية أحاديث موضوعة عن يزيد بن زريع . وفيها عنعنة الوليد بن مسلم عن الليث .

٢ ــ وروى ابن المبارك (٢١١) وأحمد (ص ٢٨٥) وابن أبى شيبة (٣٨/١٤،٥٢٣/١٣) وابن أبى الدنيا (٢٠٢) من طريق أبى الأشهب جعفر بن حيان عن الحسن قال : « يا ابن آدم ، تبصر القذى فى عين أخيك ، وتدع الجذل معترضاً فى عينك » وإسناده صحيح . بل إنه قبل أن يقوله هؤلاء الأئمة ــ فقد كان من الأمثال السائرة عند العرب ، فقد قال الحافظ المناوى رحمه الله فى « فيض القدير » (٤٥٧/٦) : « هذا الحديث مثل من أمثال العرب السائرة المتداولة .

وروى عنهم بألفاظ مختلفة ، فمنها : أن رجلاً كان صلب أبوه فى حرب ثم تناول آخر وعابه ، فقال له الآخر : يرى أحدكم القذاة فى عينه ، ولا يرى الجذع معترضاً فى است أبيه ، وفى لفظ : تبصر القذاة فى عين أخيك ، وتدع الجذع المعترض فى

حلقك . وفى لفظ : فى استك . وفى لفظ : فى عينك . فكل هذا أمثال متداولة بينهم » .

وقال أيضا (٤٥٦/٦) : « القذى : جمع قذاة ، وهى ما يقع فى العين والماء والشراب من نحو تراب وتبن ووسخ » .

وقال (٤٥١/٦) : « قالوا : والجذل ـــ بالكسر والفتح ـــ أصل الشجر يقطع ، وقد يجعل الله العود جذلاً » .

تم بحمد الله القسم الأول من
« تبييض الصحيفة بأصول الأحاديث الضعيفة »
فالحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات.

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
ـ	المقدمة .
٠٠٣ ـ	خطبة الحاجة التى علّمها النبى صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه ، وتعدد مناهج التصنيف فى الأحاديث الضعيفة والمشهورة .
٠٠٤ ـ	الإشارة إلى كتاب الوقوف على الموقوف وأنه الوحيد فى هذا الباب مع قلة أحاديثه واختصاره الشديد .
٠٠٥ ـ	منشأ فكرة « أصول الأحاديث الضعيفة » وبيان شرط هذا الكتاب وعلاقته بكتاب البدائل وكيفية الاستفادة منهما .
٠٠٦ ـ	خطورة المجازفة فى رواية الأحاديث دون تحرٍ لثبوتها مهما كان الباعث على ذلك ، ومنهجى فى هذا الكتاب وأهمية العناية بآثار السلف الصالح .
	* ***الحديث الأول : ـ***
	« إذا أحب الله عبداً ابتلاه لسمع تضرعه »
٠٠٩ ـ	تضعيفه مرفوعا وموقوفا ، وبيان ا- مما تلقاه كردوس بن عمرو التابعى من صحف أهل الكتاب .
٠١٠ ـ	حديثان آخران واهيان بلفظة مطولة .
٠١٢ ـ	إثبات أن الابتلاء من ٠٨٠مات حب الله عز وجل للعبد ـ بدون التعليل المذكور ـ بأحاديث صحيحة .
٠١٢ ـ	دلالة كتاب الله عز وجل على ابتلاء المعرضين عن دعوة رسله لعلهم يتضرعون . وبيان أن التضرع من محاب الله عز وجل لسائر العباد ، وأنه داخل فى جملة أسباب الابتلاء المعروفة ولوازمه .
	* ***الحديث الثانى : ـ***
	« إذا أراد الله بعبد خيراً فقهه فى الدين وألهمه رشده »
٠١٣ ـ	سبب اختيار هذه اللفظة ، وبيان أن الحديث من مناكير « أحمد بن محمد بن أيوب » .

الصفحة الموضوع

٠١٤ ــ ثبوته من قول عبيد بن عمير الليثى مقطوعا كما رواه جماعة من الثقات الحفاظ عن الأعمش .

٠١٥ ــ بيان منشأ وهم ابن أيوب فى روايته من حديث ابن مسعود وأن للأعمش سند آخر موقوف عنه .

وثبوت الحديث فى « الصحيحين » بدون الزيادة الأخيرة .

* ***الحديث الثالث :*** ــ

« أربع من أعطيهن أعطى خير الدنيا والآخرة : قلبا شاكرا ، ولساناً ذاكراً ، وبدنا على البلاء صابراً ، وزوجة لا تبغيه خونا فى نفسها ولا ماله » .

٠١٥ ــ تضعيفه وبيان أن مدار جميع طرقه على « مؤمل بن إسماعيل » خلافا لمن جوَّد سند « الأوسط » خاصَّة .

٠١٦ ــ وصف الإمام الفسوى لحال المؤمل بأحسن بيان ، والإشارة إلى كثرة مناكيره التى مظنتها كتاب « علل الحديث » .

٠١٧ ــ طريق واهية جداً للحديث عن أنس ، وعدم معرفة الألبانى لأبى مسعود الراوى عنه مع نص أبى نعيم بعد تخريجه أنه « سعيد بن إياس الجريرى » !

٠١٧ ــ ورود الحديث عن طلق بن حبيب مقطوعاً ، وبيان أنه الأشبه .

٠١٨ ــ الإشارة إلى ثبوت أحاديث فى الباب بغير هذا اللفظ .

* ***الحديث الرابع :*** ــ

« أربع لا يصبن إلا بعجب : الصمت ــ وهو أول العبادة ــ والتواضع ، وذكر الله ، وقلة الشىء » .

٠١٨ ــ وبيان وضعه وتساهل الحاكم فى تصحيحه .

٠١٩ ــ وروده عن أنس موقوفا من نفس الطريق .

٠١٩ ــ صحته عن الثورى ووهيب من قول عيسى عليه السلام .

* ***الحديث الخامس :*** ــ

« ارحموا عزيز قوم ذل ، وغنى قوم افتقر ، وعالماً بين جهال » .

٠٢٠ ــ طريق عيسى بن طهمان عن أنس ، وبيان أنه ثقة عندهم وأن ابن حبان وغيره تحاملوا عليه ، والبلية من غيره .

الصفحة الموضوع
٠٢٢ ــ بيان أنه موضوع من الطريق الأخرى عن أنس ، ومن حديث ابن عباس وابن مسعود .
٠٢٢ ــ تعقب السيوطى على ابن الجوزى بحديث مظلم الإسناد مغاير المتن . والإشارة إلى سماع الحسن من أبى هريرة فى الجملة .
٠٢٣ ــ ترجيح ابن الجوزى أن هذا من كلام الفضيل بن عياض ، وبيان أن شيخ الحاكم فى سنده ، قد تكلم فيه الحاكم .
٠٢٤ ــ الكلام عن حديث « ارحموا حاجة الغنى ... » .

* *الحديث السادس* : ــ
« **استعينوا على النساء بالعرى** » .

٠٢٥ ــ وبيان وهاء طرقه عن أنس .
٠٢٦ ــ بيان حال حديث « أعروا النساء يلزمن الحجال » وأنه من مناكير « بكر بن سهل الدمياطى » .
٠٢٧ ــ وهم الحافظ المناوى ومن تبعه من المعاصرين فى حكاية تحسينه عن الحافظ ، وبيان أن الحافظ لم يعنِ هذا الحديث .
٠٢٧ ــ تصحيح الحديث موقوفا على عمر ، وبيان مراده بما لا يعارض الثابت عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم .

* *الحديث السابع* : ــ
« **اقرأ القرآن ما نهاك ، فإذا لم ينهك فلست تقرؤه** » .

٠٢٩ ــ وبيان شدة ضعفه من طريقيه .
٠٣٠ ــ بيان ثبوته عن الحسن البصرى مقطوعاً . واستدراك ثبوته عن مكحول .

* *الحديث الثامن* : ــ
« **أكثروا ذكر الله حتى يقولوا : مجنون** » .

٠٣٠ ــ وبيان أنه من مناكير دراج أبى السمح عن أبى الهيثم .
٠٣١ ــ ورود معناه من طريقين عن أبى مسلم الخولانى .
٠٣١ ــ ورود معناه أيضا عن أبى الدرداء موقوفا بسند واه .

* **الحديث التاسع : ــ**

« أكرموا أولادكم ، وأحسنوا أدبهم » .

٠٣١ ــ وبيان شدة ضعفه ، ومرتبة « منكر الحديث » عند الإمام البخارى .

٠٣٣ ــ تصحيح أنه من قول ابن سيرين : « كانوا يقولون ... » فذكره . وبيان أنه يقصد الصحابة رضى الله عنهم .

* **الحديث العاشر : ــ**

« اللهم ارزقنى حبك ، وحب من ينفعنى حبه عندك ... » الحديث .

٠٣٣ ــ وبيان أن رفعه من مناكير كل من : سفيان بن وكيع ، ونعيم بن حماد .

٠٣٤ ــ بيان أن ابن عدى لم يستوعب فى « الكامل » مناكير نعيم بن حماد بدليل رفعه حديث « من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة » وإشارة البيهقى إلى ذلك .

٠٣٥ ــ الإشارة إلى شذوذ حديث قراءة الكهف يوم الجمعة وأن الرواية المحفوظة مطلقة ، ورواية « ليلة الجمعة » أشد شذوذاً .

٠٣٥ ــ ثبوت هذا الدعاء عن عبد الله بن يزيد الخطمى رضى الله عنه ــ موقوفاً عليه لا مرفوعاً ــ وبيان منزلة « الحسن بن موسى الأشيب » فى الحفظ والإتقان .

* **الحديث الحادى عشر : ــ**

« اللهم إنى أعوذ بك من زوج تشينى قبل المشيب ، ومن ولد يكون عَلَى رباً ... » الحديث .

٠٣٦ ــ تضعيفه من حديث أبى هريرة ــ مع نظافة سنده ــ وبيان الوهم فيه ومنشؤوه وأنه عن سعيد المقبرى حكاية عن داود .

٠٣٧ ــ حديث آخر لأبى هريرة ضعيف الإسناد جداً .

٠٣٨ ــ حديث ابن عباس وبيان شدة ضعفه .

٠٣٩ ــ نسبة هذا الدعاء إلى داود عليه السلام عن غير المقبرى .

* **الحديث الثانى عشر :**

٠٣٩ ــ **« اللهم بارك لنا فيما رزقتنا وقنا عذاب النار . بسم الله »** .

وبيان شدة ضعفه ونكارته .

٠٤٠ ــ ثبوته عن عروة بن الزبير بعد الطعام ، لا قبله .

الصفحة الموضوع

٤١ ـ ضعف أثر عن على مشابه لحديث الترجمة .

٤١ ـ ثبوت الاقتصار على « بسم الله » وحدها فى هدى النبى صلى الله عليه وآله وسلم وصحبه ، واستدراك حديث حسن فى ذلك على « البدائل » .

* ***الحديث الثالث عشر :*** ـ

« امشى ميلا عد مريضا ، امشى ميلين أصلح بين اثنين ، امشى ثلاثة أميال زر أخاً فى الله » .

٤٢ ـ بيان ما فى تعجب المناوى من إيثار السيوطى للطريق المرسلة على الموصولة ، وتصحيح صنيع السيوطى .

٤٣ ـ ثبوت هذا الكلام عن حسان بن عطية مقطوعاً .

٤٣ ـ وروده عن عطاء الخراسانى بلفظ : « كان يقال » وبيان شدة ضعفه .

* ***الحديث الرابع عشر :*** ـ

٤٣ ـ **« إن الشيطان واضع خطمه على قلب ابن آدم ... »** الحديث .
وبيان أنه ضعيف له علتان .

٤٤ ـ لفظ حديث معاذ المعزو للديلمى .

٤٤ ـ صحة وقف حديث الترجمة على ابن عباس وغيره .

٤٤ ـ تضعيف الحافظ لأثر ابن عباس فى « الفتح » واستدراك طريق صحيحة من « مصنف ابن أبى شيبة ».

٤٥ ـ بيان ما فى كلام الألبانى من تفريقه بين حديث أنس وأثر ابن عباس ، ورد الأخير بالوقف .

* ***الحديث الخامس عشر :*** ـ

« إن لكل شىء شرفا ، وإن أشرف المجالس ما استقبل به القبلة » .

٤٦ ـ بيان شدة ضعفه من طريقين عن ابن عباس ، ومن حديث ابن عمر .

٤٧ ـ تحسين المنذرى والهيثمى والسخاوى والمناوى لحديث أبى هريرة ، وبيان ما فيه من التساهل ، وأنه ليس من حديث « محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن أبى هريرة » .

٤٨ ـ ثبوت هذا الكلام عن سليمان بن موسى الأشدق ومكحول ومغيث بن سمى ـ من تابعى الشاميين ـ وبيان ما فى صنيع الأخير منهم من مخالفة للهدى النبوى .

* **الحديث السادس عشر : ــ**

« إن مثل العلماء فى الأرض كمثل النجوم فى السماء ، يهتدى بها فى ظلمات البر والبحر ، فإذا انطمست النجوم أوشك أن تضل الهداة » .

٠٤٩ ــ وبيان ضعفه من حديث أنس ومرسل الحسن البصرى .

٠٥٠ ــ وروده عن أبى مسلم الخولانى وأبى قلابة موقوفا عليهما ، وعدم الوقوف عليه فى « زهد أحمد » عن أبى الدرداء .

* **الحديث السابع عشر : ــ**

« تحريك الأصبع فى الصلاة مذعرة للشيطان » .

٠٥١ ــ وبيان شدة ضعفه واستنكاره على الواقدى .

٠٥٢ ــ مخالفة أبى أحمد الزبيرى الثقة للواقدى فى متنه .

٠٥٢ ــ لون آخر للمتن يرويه أبو حذيفة البخارى الكذاب .

٠٥٢ ــ ثبوت هذا الكلام بنحوه عن مجاهد بن جبر .

٠٥٣ ــ تفسير التحريك بالإشارة من رواية أخرى عنه .
واستدلال الأعظمى على ذلك من صنيع البيهقى .

٠٥٣ ــ شذوذ رواية زائدة بن قدامة لحديث وائل بن حجر فى التحريك . وثبوته عن أحد عشر ثقة كلهم حفاظ إلا واحداً ــ بدونها . وشروع بعض طلبة العلم فى التصنيف فى ذلك .

٠٥٤ ــ الإشارة إلى النية فى تصنيف زوائد لكتاب ابن أبى حاتم ــ علل الحديث ــ وإدراج حديث وائل فيها ، وتصحيح ما يعارضه .

* **الحديث الثامن عشر : ــ**

« تفكر ساعة خير من قيام ليلة » .

٠٥٤ ــ وبيان شدة ضعفه ــ بلفظ مطول ــ من حديث ابن عباس ، وورود عن أنس من طريق لم أرهم تعرضوا لها .

٠٥٥ ــ وروده بلفظ آخر عن أبى هريرة مرفوعاً وأنس موقوفاً وبيان وضعهما .

٠٥٥ ــ ثبوته عن ابن عباس ــ موقوفا ــ بلفظ آخر ، وأبى الدرداء ، والحسن البصرى .

* الحديث التاسع عشر :
« التائب من الذنب كمن لا ذنب له » .
٥٥٧ ـــ حديث ابن مسعود بسند منقطع ، وإعلاله أيضا بالوقف عليه . وكلام الخطيب البغدادى فى ذلك .
٥٥٩ ـــ حديث ابن عباس بسند واه فيه جهالة .
٥٥٩ ـــ حديث أنس وبيان أن أكثر من لم يعرفهم الألبانى معروفون .
٥٦١ ـــ حديث أبى سعيد ـــ أو أبى سعد ـــ الأنصارى بسند فيه مجهولان وتضعيف أبى حاتم الرازى له .
٥٦٢ ـــ حديث أبى عنبة الخولانى وبيان عدم تعرضهم لحاله وحديث عائشة بسند مظلم ومتن عجيب غريب .
٥٦٢ ـــ ثبوت حديث الترجمة من قول الشعبى رحمه الله مقطوعا ، وإيراد لفظ آخر فيه ضعف وله زيادة .

* الحديث العشرون : ـــ
« الجنة حرام على كل فاحش أن يدخلها » .
٥٦٣ ـــ وإعلال السند المرفوع بضعف عبد الله بن لهيعة .
٥٦٤ ـــ رواية أبى نعيم الموقوفة على ابن عمرو وبيان أنها أشبه وتمشية حال محمد بن معمر ـــ شيخ أبى نعيم .
٥٦٥ ـــ وهم العراقى والسيوطى والمناوى فى اعتبار روايتى « الصمت » و « الحلية » مرفوعتين جميعا .

* الحديث الحادى والعشرون : ـــ
« الحكمة ضالة المؤمن ، فحيث وجدها فهو أحق بها » .
٥٦٥ ـــ وبيان شدة ضعفه من حديث أبى هريرة وكذلك أنس بلفظ « العلم » .
٥٦٦ ـــ وهائه أيضا من حديث على ووضعه من طريق أخرى عنه .
٥٦٦ ـــ حديث بريدة عند الديلمى وسكوتهم عنه .
٥٦٧ ـــ مرسل زيد بن أسلم وبيان إعلاله بالوقف عليه .
٥٦٧ ـــ ثبوته موقوفا أيضا عن سعيد بن أبى بردة بلفظ « كان يقال » ، وعبد الله بن عبيد ابن عمير ، وثلاثتهم تابعيون .

* الحديث الثانى والعشرون : ــ
« خير الأمور أوساطها » .
٠٦٨ ــ بيان ضعفه من حديث على بسند مجهول ، ومن مرسل مطرف ومعضل عمرو بن الحارث المصرى .
٠٦٩ ــ حديث : « خير الأعمال أوسطها » للديلمى بلا سند .
٠٦٩ ــ ثبوت الحديث من قول كلٍ من مطرف بن عبد الله بن الشخير وأبى قلابة الجرمى ، وإيراد لفظة مطولة لمطرف .
٠٧٠ ــ اقتصار الحافظ فى « التعجيل » على ذكر توثيق ابن حبان ليعمر بن بشر ــ فى سند أثر أبى قلابة ــ واعتماد الهيثمى فى تقويته على مجرد رواية الإمام أحمد عنه ، وهو ثقة معروف وثقه جمع من الأئمة . وبيان ضرورة الرجوع إلى الأصول وكتب المتقدمين لعدة أسباب .
٠٧١ ــ أثر جيد عن وهب بن منبه مقطوعا يفيد معنى الحديث وآخر عن على بسندين .
٠٧٢ ــ منقطعين قد يظهر ما يقويهما . واستدراك على أثر مطرف ووهب .

* الحديث الثالث والعشرون : ــ
« الدعاء سلاح المؤمن » .
٠٧٢ ــ وبيان شدة ضعفه من طريقيه عن على وجابر .
٠٧٣ ــ ثبوته عن الفضيل بن عياض فى كلام له .

* الحديث الرابع والعشرون : ــ
« الدنانير والدراهم خواتيم الله فى أرضه ، من جاء بخاتم مولاه قضيت حاجته » .
٠٧٤ ــ وبيان شدة ضعفه من حديث أبى هريرة .
٠٧٤ ــ تخريج الحديثين اللذين أوردهما السخاوى تحت هذا الحديث فى « المقاصد » وبيان ضعف الأول ووهاء الثانى .
٠٧٥ ــ ثبوت حديث الترجمة من قول وهب بن منبه من طريقين عنه بمعناه .

* الحديث الخامس والعشرون :
« رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر . جهاد النفس » .
٠٧٦ ــ وبيان عدم الوقوف عليه هكذا ــ مع اشتهاره ــ وبيان ضعفه بغيره .

الصفحة الموضوع
٠٧٦ ــ ترجيح الحافظ أنه من قول إبراهيم بن أبى عبلة ورواية ابن عساكر عنه بإسناد حسن .
٠٧٧ ــ حديثان صحيحان مرفوعان فى فضيلة مجاهدة النفس .
٠٧٧ ــ * الحديث السادس والعشرون : ــ
« الشتاء ربيع المؤمن ، قصر نهاره فصامه ، وطال ليله فقامه » .
وبيان أنه ــ مختصرٌ ــ من مناكير دراج ، وعدم الوقوف عليه مطولاً إلا بسند فيه أيضا ابن لهيعة .
٠٧٨ ــ حديث آخر منكر فى فضل الشتاء وإسناده واه .
٠٧٩ ــ ثبوت أثر ــ بغير لفظ الترجمة ــ عن عبيد بن عمير بلفظ : « كان يقال » .
* الحديث السابع والعشرون : ــ
٠٧٩ ــ « الصمت حكم وقليل فاعله » .
٠٧٩ ــ طريقاه عن أنس وبيان ضعف الأولى ، وكذب شيخ القضاعى فى الثانية بسند فيه أيضا على بن مسعدة الباهلى وتحقيق ضعفه ونكارة أحاديثه وبيان وهم وقع لمحقق « مسند الشهاب » بشأن أحد رجاله .
٠٨١ ــ صحة الحديث عن أنس موقوفاً حكاية عن لقمان الحكيم وروده أيضا موقوفًا عليه من قوله ، وبيان ما فيه .
٠٨٢ ــ أثر صحيح عن أبى الدرداء فيه بعض حديث الترجمة .
٠٨٢ ــ * الحديث الثامن والعشرون : ــ
٠٨٢ ــ « الصوم فى الشتاء الغنيمة الباردة » .
٠٨٣ ــ طريق عامر بن مسعود وبيان ما فيها من جهالة وإرسال .
٠٨٣ ــ طريق أنس وإعلالها من وجوه ثلاثة .
٠٨٣ ــ طريق جابر وبيان شدة ضعفها ونكارة إسنادها .
٠٨٤ ــ ثبوت الأثر فى ذلك من رواية أنس عن أبى هريرة موقوفًا عليه . وبيان ما فى تحسين الألبانى لهذا الحديث .
٠٨٤ ــ ثبوت الأثر عن عمر فى وصف الشتاء بأنه « غنيمة » .

الصفحة الموضوع

* الحديث التاسع والعشرون :
« عليكم بالشفاءين : العسل والقرآن » .
وبيان أنه من أوهام زيد بن الحباب عن الثورى وأن الصواب وقفه على ابن
٠٨٥ ــ مسعود . وكذب الرواية عن زيد عن شعبة ــ بدلاً من الثورى ــ .
٠٨٦ ــ ترجيح البيهقى وقفه وروايات صحيحة متنوعة فى ذلك .
٠٨٧ ــ متابعة واهية عن وكيع عن الثورى مرفوعاً .

* الحديث الثلاثون : ــ
« العلم خزائن ، ومفتاحها السؤال » .
وبيان وضعه ــ مطولاً ــ من رواية أبى نعيم وغيره . وبيان ما فى صنيع من اقتصر
٠٨٨ ــ على تضعيفه من الإيهام .
٠٨٩ ــ متابعة أخرى موضوعة والإحالة على « الضعيفة » (٢٧٨) .
٠٨٩ ــ ثبوت الحديث من قول ابن شهاب الزهرى رحمه الله . وورودة بنحوه عن الخليل
ابن أحمد الفراهيدى بسند منقطع .

* الحديث الحادى والثلاثون :
« الغناء ينبت النفاق فى القلب ، كما ينبت الماء البقل » .
٠٨٩ ــ وتضعيفه من حديث ابن مسعود بجهالة أحد رواته عن جماعة من الأئمة .
٠٩٠ ــ طريق جابر وأبى هريرة وأنس وبيان ضعفها الشديد . والإحالة على كتاب « أحاديث
ذم الغناء » للجديع .
٠٩١ ــ ثبوت الحديث عن ابن مسعود ــ باختصار آخره ــ لوروده عنه من ثلاث طرق
منقطعة إحداهن صحيحة !
٠٩٢ ــ تحقيق صحة مراسيل إبراهيم النخعى عن ابن مسعود ، والرد على الجديع فى إعلالها
بالانقطاع .
٠٩٣ ــ ورود الأثر من طرق أخرى لا تصلح لإعلال ثبوته عن ابن مسعود . واحتمال صحته
عنه ، وعن علقمة وإبراهيم جميعاً .
٠٩٤ ــ بيان ما فى الطريقين الأخريين عن ابن مسعود من ضعف وانقطاع . وأن الأثر حكمه
الرفع عن الأذرعى وابن حجر الهيثمى .

الصفحة — الموضوع

٠٩٥ — * الحديث الثانى والثلاثون :
« كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلعن القاشرة والمقشورة ، والواشمة والموتشمة ، والواصلة والمتصلة » .
وبيان ضعفه لجهالة امرأتين فى إسناده .
اقتصار الهيثمى فى « المجمع » والألبانى فى « الضعيفة » على الجملة الأولى من الحديث ، وبيان ما فيه من الأيهام .

٠٩٥ — إيراد السيوطى الحديث بلفظ لا وجود له فى « المسند » وهو « لعن الله القاشرة والمقشورة » وسكوت الألبانى عن ذلك فى « ضعيف الجامع » وبيان ما فى ذلك من التساهل .

٠٩٥ — ورود النهى عن قشر الوجه موقوفاً على عائشة وبيان أنه الأشبه على ما فيه من الجهالة الحالية لتابعيته .

٠٩٦ — ثبوت سائر الحديث — مع منهيات أخرى — وإيراد الروايات فى ذلك عن عائشة وأسماء وأبى هريرة وابن عمر وابن عباس وابن مسعود والإحالة فى شرحها على « جامع الأصول » و « الترغيب » .

٠٩٧ — ثبوت الأثر عن الحسن فى لعن المقشورة وأنه تغيير لخلق الله — من رواية ابن جرير الطبرى .

٠٩٧ — كلام نفيس للأستاذ محمود شاكر تعليقاً على أثر الحسن وكلام آخر له فى سائر ما تفعله نساء المسلمين فى هذه الأيام وأن ذلك سبب حلول النقمة بنا .

٠٩٨ — أثر صحيح عن قتادة فى تفسير قوله تعالى : ﴿ ولآمرنهم فليغيرن خلق الله ﴾ .
واستدراك طرق أخرى مرفوعة لحديث عائشة .
* الحديث الثالث والثلاثون :
« ليس الإيمان بالتمنى ولا بالتحلى ، ولكن ما وقر فى القلب وصدقه العمل » .
وبيان شدة ضعفه ونكارته مرفوعًا وتجويد الحافظ العلائى له عن الحسن مقطوعاً من طريق فاتت الشيخ الألبانى .

٠٩٩ — إيراده من عدة طرق عن الحسن بعضها جيد وحسن ، وعن عبيد بن عمير الليثى بنحوه .

٠٩٩ — الكلام على الشطر الثانى للحديث عند ابن النجار — وهو : « العلم علم باللسان وعلم بالقلب ... » الحديث .

وبيان شدة ضعفه أيضا وتصحيح وقفه على الحسن . وضعف طريقين أخريين له عن الحسن مرسلا وعنه عن جابر موصولا .

* ***الحديث الرابع والثلاثون :***

« ليس للمرء من صلاته إلا ما عقل منها » .

وبيان عدم وروده بهذا اللفظ ، وضعفه بغيره للإعضال وجهالة حال معضله . وشدة ضعفه موقوفاً على عمار بن ياسر والإشارة إلى صحته عن عمار مرفوعاً بلفظ آخر والإحالة على « البدائل » (٤٢) .

١٠٤ ــ ثبوت حديث الترجمة بنحوه من قول الثورى فى « الحلية » .

* ***الحديث الخامس والثلاثون : ــ***

« ليس من يوم إلا وهو ينادى : يا ابن آدم ، أنا خلق جديد ، أنا فيما تعمل فِىَّ عليك شهيد .... » الحديث .

وبيان شدة ضعفه .

١٠٥ ــ إيراده بلفظ آخر معضل عن عثمان بن محمد الأخنسى وبيان ضعف رواية الديلمى عنه عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس موصولاً . والإشارة إلى حال أبى صالح عبد الله بن صالح المصرى وتفصيل الحافظ فى أمره .

١٠٦ ــ ثبوت معنى الحديث عن جماعة من السلف وبيان حكم هذه الآثار .

* ***الحديث السادس والثلاثون : ــ***

« ما أحدث عَبْدٌ أخا فى الله ، إلا أحدث الله له درجة فى الجنة » .

وبيان شدة ضعفه من طريق أنس الأولى من ثلاثة وجوه وتحقيق حال « الأحوص ابن حكيم العَنْسى » .

١٠٨ ــ إيراد الغزالى للحديث بلفظ آخر جعل المناوى يتوهم أنهما طريقان مختلفان عند ابن أبى الدنيا ، وبيان ما فيه .

١٠٩ ــ وهاء طريق أنس الثانية من ثلاثة وجوه أيضا .

١١٠ ــ ثبوت حديث الترجمة عن الحسن البصرى فى « زهد وكيع » والإشارة إلى أحاديث الحب والمتحابين فى الله عز وجل . واستدراك ثبوته أيضا عن محمد بن سوقة .

* *الحديث السابع والثلاثون : ــ*

« ما فضلكم أبو بكر بفضل صوم ولا صلاة ، ولكن بشيء وقر فى قلبه » .

وخطأ الغزالى فى عده حديثا مرفوعا . وتصحيح وقفه على بكر المزنى بسند على شرطهما .

١١٠ ــ نصيحة إلى طلبة الحديث والباحثين فيه ألا يزهدوا فى مصنفات « الحكيم الترمذى » وأشباهه لما فيها من الدرر الكامنة وتطبيق ذلك على هذا الأثر .

١١١ ــ أثر آخر للحكيم عن الحسن البصرى فى فضل عمر ، وبيان ما فيه من المقال .

* *الحديث الثامن الثلاثون : ــ*

« ما من شيء إلا له توبة ، إلا صاحب سوء الخلق ، فإنه لا يتوب من ذنب إلا عاد فى شر منه » .

وبيان وضعه من رواية الطبرانى فى « الصغير » وغيره .

١١٢ ــ اعتراض الألبانى على السيوطى فى إيراده فى « الجامع » مع عزوه للصابونى ــ وحده ــ فى « الأربعين » .

١١٢ ــ ثبوته من كلام والد أحمد بن أبى الحوارى الزاهد المشهور عند ابن حبان فى « روضة العقلاء » .

* *الحديث التاسع والثلاثون : ــ*

« ما من غنى ولا فقير إلا ود يوم القيامة أنه أوتى من الدنيا قوتاً » .

وحكم ابن الجوزى بوضعه وبيان ما فى تعقب السيوطى وغيره عليه .

١١٤ ــ بيان أن أبا داود الأعمى لا ينزل حديثه عن الضعف الشديد بحال ، وأن زكريا الساجى قد غمزه بالحديث . ووصف الحاكم أحاديثه عن أنس وبريدة بالوضع . وتناقض ابن حبان فيه .

١١٥ ــ بيان عدم صلاحية حديث ابن مسعود للاعتبار من وجهين وأن الصحيح وقفه عليه وأن حكمه الرفع دون تسويغ للجزم بنسبته إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم .

* *الحديث الأربعون : ــ*

أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « **مر بسعد وهو يتوضأ ، فقال : ما هذا السرف ؟** قال : أفى الوضوء إسراف ؟ قال : **نعم ، وإن كنت على نهر جار** » .

وإعلاله بضعف ابن لهيعة والإشارة إلى ما فى أمره من التفصيل .

الصفحة الموضوع
١١٧ ــ ألفاظ أخرى فى النهى عن الإسراف فى الوضوء ، وبيان عدم ثبوتها . وحكم مراسيل الزهرى عندهم .
١١٨ ــ الإشارة إلى أحاديث أخرى فى الباب . والإحالة على « المشكاة » و « جامع الأصول » .
١١٨ ــ ثبوت الحديث عن هلال بن يساف رحمه الله بلفظ : « كان يقال » وبيان ما فى صنيع البوصيرى من وصفه بأنه « حديث » .
١١٨ ــ أثر بمعناه عن أبى الدرداء بسند فيه جهالة وانقطاع وإحسان البوصيرى صنعا إذ لم يورده .
* الحديث الحادى والأربعون :
« من جمع بين الصلاتين من غير عذر ، فقد أتى باباً من أبواب الكبائر » .
وبيان شدة ضعفه وأنه من مناكير « حسين بن قيس الرحبى » وتساهل الحاكم الشديد فى توثيقه .
١٢٠ ــ استنكار العقيلى للحديث وإيراد معارض جيد له .
١٢١ ــ إيراد البيهقى للحديث موقوفا على عمر ــ من طريقين ــ وكلامه هو وابن التركمانى حولهما ، وبيان ما فيه .
١٢١ ــ حكم عنعنة قتادة عن أبى العالية ، وبيان أنه لم يسمع منه إلا أحاديث معينة .
١٢٣ ــ علة أخرى فى طريق أبى قتادة العدوى عن عمر لم يتعرض لها البيهقى وزوالها بالمتابعة عند ابن أبى حاتم .
١٢٣ ــ وروده من قول أبى موسى الأشعرى ، وبيان أنه من تخليط حنظلة السدوسى ، ومنشؤه .
١٢٣ ــ استدراك طريق ثالثة منقطعة من « المطالب العالية » .
* الحديث الثانى والأربعون : ــ
« من زوج كريمته من فاسق فقد قطع رحمها » .
وبيان وضعه عن جماعة من الأئمة ، وترجيح أنه من قول عامر الشعبى .
١٢٥ ــ ترجمة الخليل بن زرارة وبيان أن ابن معين قواه مع توثيق ابن حبان له .
١٢٦ ــ توهم على بن عاصم الواسطى أنه سمع هذا الأثر من مطرف عن الشعبى والحوار الذى دار بين ابن معين وبينه بهذا الشأن من عدة روايات .
١٢٧ ــ أثر عن الفضيل بن عياض أخص من قول الشعبى .

الصفحة الموضوع

* الحديث الثالث والأربعون :
« من مات فقد قامت قيامته » .
تضعيف العراقى له ، وإيراد بعض ألفاظه من « المقاصد » .
١٢٧ ــ إبداء التخوف من شدة ضعف هذا الحديث مع التعليل لذلك .
١٢٩ ــ ثبوت معناه عن المغيرة بن شعبة وعلقمة بن قيس . وورود عن زياد النميرى بسند فيه داود بن المحبر وهو متهم . واستدراك ثبوته أيضا عن عمر بن عبد العزيز نحوه .

* الحديث الرابع والأربعون :
« المجالس ثلاثة : سالم وغانم وشاجب » .
١٢٩ ــ تضعيفه من حديث أبى سعيد وبيان أنه من مناكير دراج .
١٣٠ ــ وروده من حديث أبى هريرة ــ مطولاً ــ وبيان عدم تعرضهم له .
١٣٠ ــ وروده من حديث أنس ــ مطولاً أيضا ــ وبيان وضعه .
١٣١ ــ وروده من مرسل الحسن وبيان شدة ضعفه .
وتعليق أبى عبيد للأثر عن الحسن مقطوعاً فى « غريب الحديث » .
١٣١ ــ عزو الغزالى للحديث عن ابن مسعود مرفوعا وتعليق العراقى عليه .
١٣٢ ــ ثبوت الحديث ــ بنحوه ــ من قول أبى رويحة خالد بن رباح أخى بلال مؤذن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ورضى عنهما .

* الحديث الخامس والأربعون :
« الناس نيام ، فإذا ماتوا انتبهوا » .
وبيان أنه لا أصل له فى المرفوع .
١٣٢ ــ مناقشة نسبته إلى على بن أبى طالب والارتياب فى ثبوته عنه والإفصاح عن حال « الدينورى » صاحب « المجالسة » .
١٣٣ ــ ثبوته من قول الثورى فى « الحلية » بإسناد صحيح .
١٣٤ ــ وروده من قول سهل التسترى ــ بزيادة فى متنه ــ وبيان وهاء سنده .

* ***الحديث السادس والأربعون :***

« وجدت الحسنة نوراً فى القلب ، وزيناً فى الوجه ، وقوة فى العمل . ووجدت الخطيئة سواداً فى القلب ، وشيناً فى الوجه ، ووهنا فى العمل » .

واستنكار أبى حاتم له وإقرار الذهبى ، وبيان ضعفه من وجهين .

١٣٥ ــ ثبوته عن الحسن البصرى من قوله ، وكذلك من قول الحسن بن صالح الكوفى ، وورووه عن سليمان التيمى بسند رجاله ثقات سوى شيخ الطبرانى .

* ***الحديث السابع والأربعون :***

« لا تقتلوا الضفادع ، فإن نقيقها تسبيح » .

وبيان أن رفعه من مناكير « المسيبين واضح » .

١٣٧ ــ ترجيح ابن عدى والذهبى وقفه على عبد الله بن عمرو وإيراد طرقه وتصحيح البيهقى له .

١٣٧ ــ نفى إعطاء الأثر حكم الرفع لاحتمال تلقيه من الإسرائيليات وبيان العلة فى هذا الاحتمال .

١٣٨ ــ ثبوت النهى عن قتل الضفدع ــ مرفوعاً ــ بغير التعليل المذكور ، وإثبات الصحبة لراويه : عبد الرحمن بن عثمان التيمى . واستدراك يتعلق بسند الوقف .

* ***الحديث الثامن والأربعون : ــ***

« لا تكثروا الكلام بغير ذكر الله فتقسو قلوبكم ، وإن أبعد القلوب من الله القلب القاسى » .

وإعلاله بجهالة حال إبراهيم بن عبد الله بن الحارث بن حاطب . وأن استغراب الترمذى للحديث هو الأليق بحاله .

١٣٩ ــ بيان وهم الحافظ فيما نسبه إلى ابن حبان أنه قال فى إبراهيم هذا : « مستقيم الحديث » وبيان أنه قاله فى آخر متأخر عن هذا .

١٣٩ ــ بيان تساهل محقق « جامع الأصول » فى تحسين الحديث وأن ابن حاطب هذا لا يحتمل تفرده بهذا الإسناد دون ثقات أصحاب عبد الله بن دينار . وإشارة مجملة لحال « محمد بن عجلان » .

١٤٠ ــ ترجيح الألبانى نسبة هذا الكلام إلى عيسى بن مريم عليه السلام وإيراد آثار متعددة فى ذلك .

* ***الحديث التاسع والأربعون :*** ــ

« لا كبيرة مع استغفار ، ولا صغيرة مع إصرار » .

١٤١ ــ طرقه عن ابن عباس وأنس وأبى هريرة وعائشة وبيان ما فيها من النكارة أو الضعف الشديد .

صحة الأثر فى ذلك عن ابن عباس رضى الله عنهما وبيان أن الاختلاف على قيس ابن سعد فيه لا يضر مع احتمال سقوط « سعيد بن جبير » من نسخة « المقاصد » . وتعضيده بحديث مرفوع عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى وعيد المُصِرّين .

١٤٤ ــ طعن الشوكانى فى الحديث ظنا منه أنه من كلام بعض الصوفية وبيان ما فيه .

١٤٥ ــ تجلية الموقف من أصحاب النبى صلى الله عليه وآله وسلم وبيان جلالتهم فى قلوب المشتغلين بالحديث الشريف واحترامهم لأقوالهم وهديهم دون إنزالهم منزلة المعصوم صلى الله عليه وآله وسلم . والنعى على من انتحل مذهب أهل الحديث و لم يوقر السلف ويحتج بالصحابة الكرام مع الاستشهاد بموقف الإمام أحمد من الأخذ بمذاهب الصحابة والتابعين .

* ***الحديث الخمسون :*** ــ

« يبصر أحدكم القذاة فى عين أخيه ، ويَنْسى الجذع أو : الجذل فى عينه » .

١٤٥ ــ بيان ما فى تصحيح الألبانى للحديث عن أبى هريرة من خمسة أوجه . وتقرير حال كلٍ من « محمد بن حمير السليحى » و « مسكين بن بكير الحرانى » وأن البخارى لم يحتج بواحد منهما . وبيان حسن حديث قراءة آية الكرسى دبر كل صلاة لعدم ظهور مخالف لابن حمير بخلاف حديث الترجمة إذ الراجح وقفه .

١٤٩ ــ ثبوت معناه عن كلٍ من : عمرو بن العاص والحسن .

١٤٩ ــ بيان أنه من الأمثال السائرة عند العرب وإيضاح بعض ألفاظه من « فيض القدير » .

(تم بحمـــد الله)

الحرمين
• جمع تصويرى • تجهيزات • طباعة •
٧٢ ش مصر والسودان حدائق القبة القاهرة . ت : ٨٢٠٣٩٢

تبييض الصحيفة

بأصول

الأحاديث الضعيفة

القسم الأول

من ١ إلى ٥٠

تأليف

محمد عمرو عبد اللطيف

الناشر

مكتبة التوعية الإسلامية

لاحياء التراث الاسلامى

ناصية شارع محمد عبد الهادى

الجوهرة الطالبية - جيزة

الطبعة الأولى للكتاب
١٤٠٩ هـ

حقوق الطبع محفوظة

الناشر
مكتبة التوعية الإسلامية
ناصية شارع محمد عبد الهادى
الجوهرة الطالبية – جيزة

تبييض الصحيفة

بأصول

الأحاديث الضعيفة

القسم الثاني
من ٥١ : ١٠٠

تأليف
محمد عمرو عبد اللطيف

الناشر
مكتبة التوعية الإسلامية
لاحياء التراث الاسلامي
ت : ٥٠٨٦٨٦ - الهرم

الطبعة الأولى للكتاب

١٤١٠ هـ

حقوق الطبع محفوظة

الناشر

مكتبة التوعية الإسلامية

ناصية شارع محمد عبد الهادى

الجوهرة الطالبية - جيزة

ت : ٨٦٨٦٠٥

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ﴾ .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً . واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام . إن الله كان عليكم رقيبا ﴾ .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم . ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً ﴾ .

أما بعد ، فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى ، وأحسن الهدى هدى محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة فى النار .

فإنه مما يسرنى ويسعدنى أن أتقدم إلى إخوانى الكرام من محبى هذا العلم الشريف ؛ بالقسم الثانى من « تبيض الصحيفة بأصول الأحاديث الضعيفة » هذه السلسلة التى أرجو الله عز وجل أن يجعلها مباركة لى وللإخوان والأحبة ، ولكل من له شغف برجال الحديث وما قيل فى كلٍ منهم من مدح أو قدح ، وبتتبع الطرق المتعددة للحديث أو الأثر الواحد ، ومعرفة مرتبة كلٍ من الصحة أو الضعف ، واختلافات الرواة بالزيادة والنقص ، والرفع والوقف ، والوصل والإرسال مع حرصى على اتباع ما هدانى الله عز وجل إليه من قواعد وأصول هذا العلم الشريف الذى نال اهتماما من العلماء لا يعرف لغيره من العلوم الشرعية

وغيرها ، فما تركوا فناً من فنونه إلا وخرجوا على المسلمين بتصنيف فيه ، شكراً لنعمة الله تعالى عليهم ، وأداءً لما أوجبه الله عز وجل عليهم من أمانة التبيين ، وما حذرهم وأغلظ عليهم من عاقبة الكتمان للعلم ، ومنعه مستحقيه وأهله . وإنى – إن شاء الله – لحريص على إيراد ما يمكننى من فوائد وتعليقات وتنبيهات على ما أتناوله من أحاديث ، وما أحكيه عن أهل العلم بشأنها ، لا أخشى ملامة ولا آبه بنقد إلا ما استند إلى أساس علمى سليم . وجزاهم الله عنا وعن سنة النبى صلى الله عليه وآله وسلم وشريعته خير الجزاء ، وثقَّل بها موازينهم ، وبيَّض بها وجوههم ﴿ **يوم تبيض وجوه وتسود وجوه**﴾ – كيف لا ، و « **هم القوم لا يشقى جليسهم** » ، وهم الرجال ، وسائر من أتى بعدهم عليهم عيال ! وإنما نحن متشبهون ، ومحبون ، ومؤتسون .

وتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم
إن التشبه بالرجال فلاح

أما إدراك شأوهم ، وبلوغ فضلهم ، ونيل منازلهم فهيهات هيهات . فالمغرور من ظن أنه صار – بين عشية وضحاها – كأحدهم ، فقال : « هم رجال ونحن رجال » ! ، فضلاً عن أن يظن أنه خير من أدناهم ! وما أوتى هذا إلا من ترك التأدب بآداب المتعلمين ، وغفل عن أن : « التخلية قبل التحلية » كما يقول أهل الزهد والتصوف ، وهذه كلمة حق ، فإن التخلى عن الرذائل والآفات الظاهرة والباطنة واجب شرعى لابد أن يسبق تحلية الظواهر ، والاهتمام بالصور .

ولابد لمن بَغَى الخلاص والسلامة أن يبدأ بنفسه فيزكيها ويطهرها من الأدناس ﴿ **قد أفلح من زكاها . وقد خاب من دساها** ﴾ ، ويحرص على الإزراء عليها وتكميل نقصها ومعالجة نقائصها ، لا ينى فى ذلك طرفة عين .

فمن لم يبدأ بنفسه فيحملها على التواضع وخفض الجناح ، وينظر إليها بعين

النقص والاتهام بالتقصير ولا يعطيها ما تشتهيه من حب الثناء والعلو والفساد فى الأرض ، فبالله لا يتعَنَّ . وللسلف فى إزرائهم على أنفسهم عبارات كثيرة أوردت جملة صالحة منها فى كتابى « إيقاف الأبرار على ضعيف وواهى الآثار » ، يَسَّر الله خروجه ، عند الأثر الأول منه . هذا ، وقد شرعت فى هذا القسم فى شهر رمضان المبارك اقتداء بما صنعتُ فى العام الماضى ، لكن يشاء العليم الحكيم تعالى أن يتأخر هذا الأمر على مدى أشهر ، فـ : « قدَّر الله وما شاء فعل » .

على أننى أرجو أن أكون قد وُفِّقتُ – فى هذا القسم – فى اختيار الخمسين حديثا التى تخُصُّه ، وأن ينفع الله عز وجل بها إخواناً وأخواتٍ من المسلمين المؤمنين الصادقين .

وأخواتى ، فلم أَنْسَهُنَّ ، و لم أهدر اهتماماتهن ، بدليل الحديث الثالث والثمانين « **ليس على المرأة إحرام إلا فى وجهها** » – وهذا يتشدق به الغافلون أحياناً إنكاراً لستر الوجه – ، والحديث الخامس والتسعين فى بيان أصناف النساء ، وتفصيل الفاروق رضى الله عنه فيها وفى الرجال أيضا . وطمعت أن أورد حديث : « **ليس على النساء أذان ولا إقامة** » ، ولكن لم يختره الله لى الآن ﴿ **فنظرة إلى ميسرة** ﴾ وفى النهاية أعتذر إلى قراء هذه المقدمة إن أَلْفَوها غير متناسقة ، فإن المشاغل كثيرة ، والحرص على دفع الكتاب للطبع شديد ، وفى التمكن من صدوره فى معرض الكتاب خير كثير إن شاء الله رب العالمين . وجزى الله أخى الناشر خيراً ، إذ أقبل عَلَىَّ وقد أعرض عنى الناس ، وتبنَّى كتاباتى – متوكلا على الله – وقد خشى عدم رواجها الناس ، ويأبى الله عز وجل إلا أن يقيض لها محبين ، ومنها مستفيدين . ﴿ **ربنا اغفر لى ولوالدى وللمؤمنين يوم يقوم الحساب** ﴾ .

وكتبه : **أبو عبد الرحمن محمد عمرو بن عبد اللطيف**

تم الفراغ من هذه المقدمة بالقاهرة ليلة الأربعاء الموافق السادس عشر من ربيع الثانى ١٤١٠ هـ . والخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٩ م .

الحديث الحادى والخمسون :

« أتدرى لم مشيت بك هذه المشية ؟ قلت (القائل زيد بن ثابت) : الله ورسوله أعلم . قال : ليكثر عدد خطاك فى طلب الصلاة » .

منكر . رُوِى من حديث أنس عن زيد بن ثابت – رضى الله عنهما – من وجهين :

الأول : من رواية ثابت البنانى عن أنس به ، وله طريقان عنه :

١ – فرواه ابن أبى شيبة فى « مسنده » وعنه أبو يعلى – كما فى « المطالب العالية » (١٣٢/١) وعنه ابن عدى فى « الكامل » (١٤١٦/٤) ، والطبرانى (١١٧/٥–١١٨) – عن ابن أبى شيبة وأخيه عثمان – وابن شاهين فى « الترغيب فى فضائل الأعمال » (٥٢) من طريق محمد بن إسحاق الصاغانى ، ثلاثتهم عن عبيد الله بن موسى ، ورواه العقيلى (٢١٩/٢) – واللفظ له – والطبرانى (١١٧/٥) من طريق مسلم بن إبراهيم ،ورواه الطبرانى (١١٨/٥) من طريق حرمى بن عمارة ثلاثتهم عن الضحاك بن نبراس ، قال : حدثنا ثابت البنانى قال : كنت مع أنس بن مالك فى غرفته بالزاوية إذ سمع الأذان فنزل ، فنزلت معه ، فلما استوى على الأرض مشى ، ثم قارب فى خطوه ، حتى دخلت معه المسجد ، فقال لى : أتدرى لم مشيت بك هذه المشية ؟ قلت : لا أدرى ، قال : إن زيد بن ثابت مشى بى هذه المشية حتى دخلنا المسجد ، وقال : إن النبى صلى الله عليه وآله وسلم مشى بى هذه المشية ، ثم قال لى ، فذكره .

وفى رواية حرمى بن عمارة : « فقلت : الله ورسوله أعلم . فقال : لا يزال العبد فى صلاة ما دام فى طلب الصلاة » . وفى رواية مسلم عند الطبرانى أن القصة كانت بين ثابت وأنس – حَسْبُ – وأسقطت ذكر زيد بن ثابت رضى الله عنه . وجميع الرواة عن الضحاك بن نبراس المذكور ثقات من رجال الصحيح ، فكأن هذا الاختلاف والتخبط من جهته ، فإنه متروك الحديث كما

قال النسائى . وأورده الدارقطنى فى « الضعفاء » (٣٠٠) ساكتاً عنه ، فهو متروك عنده وكذا عند البرقانى وابن حمكان كما هو منصوص عليه قبل أول الكتاب (ص٩٥) ووهاه أيضا ابن معين فقال : ليس بشىء وتكلم فيه آخرون . وقال بعضهم – كأنه لم يخبره – : ليس به بأس .

وهذا الحديث معدود فى مناكيره حيث أورده له العقيلى وابن عدى – كما تقدم – وكذا الذهبى فى « الميزان » (٣٢٦/٢) . وقال الحافظ ابن حجر فى « المطالب » : « قلت : الضحاك ضعيف الحفظ ، والمحفوظ فى هذا موقوف على زيد بن ثابت » . وقال الهيثمى فى « المجمع » (٣٢/٢) – بعد عزوه للطبرانى وحده – : « وفيه الضحاك بن نبراس وهو ضعيف ، ورواه موقوفا على زيد ابن ثابت ، ورجاله رجال الصحيح » . كذا قال ، وسيأتى ما فى هذا الإطلاق من النظر . ثم أورده – بلفظ رواية مسلم بن إبراهيم – ، وقال : « رواه الطبرانى فى « الكبير » وأسقط زيد بن ثابت ، وقد رواه أنس عن زيد بن ثابت – والله أعلم – ، وفيه الضحاك بن نبراس وهو ضعيف » ا هـ .

٢ – ورواه الطبرانى من طريق أبى داود الطيالسى عن محمد بن ثابت البنانى عن أبيه عن أنس به نحوه . وإسناده ضعيف أيضا، فيه محمد بن ثابت البنانى ، لينه أبو زرعة والفسوى ، وضعَّفه أبو داود والنسائى والدارقطنى ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به ، منكر الحديث ووهاه ابن معين . وقال البخارى : فيه نظر . وفى الطريق إليه : محمد بن صالح بن الوليد النرسى – شيخ الطبرانى – ، ولم أقف له على ترجمة ، فأخشى أن يكون الخلل فى روايته بهذا الإسناد من جهته ، فإن الحديث معروف – مرفوعاً – بالضحاك بن نبراس كما رأيتَ.

(وقد) رأيتُ البارحة عجباً ! وهو قول محقق « فضائل الأعمال » – للحافظ ابن شاهين رحمه الله – فى تحقيقه الذى نال به شهادة العالمية – بعد إيراد طرقه المرفوعة عن ابن نبراس عند الطبرانى ، وطريقه الموقوفة عنده : « والطريق الخامسة مرفوعة وفيها محمد بن ثابت البنانى وهو ضعيف ولكنها

متابعة جيدة يرتقى بها الحديث مع الطريق الموقوفة إلى درجة الحسن . والله أعلم » حتى قال : « وأورده المنذرى فى « الترغيب » (٢٠٩/١) ، وقال : « رواه الطبرانى فى « الكبير » مرفوعا وموقوفا على زيد ، وهو الصحيح » . وأقول : زيادة الثقة مقبولة . وهذا الموقوف له حكم الرفع لأنه مما لا يقال بالرأى ، فهو من أخبار الغيب . والله أعلم » . كذا قال – عفا الله عنا وعنه – بنحو لم أر له فيه سلفاً فى تقوية هذا الحديث ، ويؤخذ على كلامه أمور نوجزها باختصار :

الأول : أنه لم يحقق حال الضحاك بن نبراس ، فاكتفى بقول الحافظ رحمه الله فى « التقريب » (٢٩٨٠) : « لين الحديث » .

الثانى : أنه قوى الطريقين الواهية والضعيفة – الواهية على رأى – ، بالطريق الموقوفة بحيث يصير الحديث حسناً . وهذا من أعجب التصرفات ، فإن راوى الموقوف لو كان ثقة لأعلت روايته الطريقين المرفوعتين . ولو كان واهياً – كما سنرى – لما صلح للاعتبار أصلاً . والظاهر أنه لم ينظر فى إسناد الرواية الموقوفة اكتفاءً بكلام الهيثمى رحمه الله .

الثالث : قوله : « وزيادة الثقة مقبولة » ، والحديث لم يرفعه ثقة أصلا كما ترى ! .

الرابع : أنه اكتفى بعزو الحديث – مرفوعا وموقوفا – إلى الطبرانى وحده ، فأتى بهذه النتيجة غير المرضية ، وفاتته ثلاث روايات صحيحة موقوفة عن ثابت ، ورابعة عن غيره . وسنبين كل ذلك فى محله إن شاء الله[1]

---

(١) وأقر بأن هذا الحديث قد أتعبنى جداً وعلمنى الكثير ، فبعد أن كنت عزوته للطبرانى وابن عدى ، تبين لى أنه فى « مسند ابن أبى شيبة » ورواه عنه أبو يعلى – شيخ ابن عدى فيه – ثم تبين لى أنه فى « ضعفاء العقيلى » – مرفوعا وموقوفا–، فى كل ذلك أضرب على ما كتبت أو أقطع ورقة حتى أعدت تبييضه فى كشكول آخر . ثم وجدته فى =

الخامس : قوله : « وهذا الموقوف له حكم الرفع ... » يرد عليه احتمال أن يكون زيد رضى الله عنه قد فهمه من عموم أحاديث أخرى ، ولو قال : له شواهد مرفوعة ، لكان أوجه .

الثانى : من رواية أبان بن أبى عياش عن أنس كما رواه الحارث بن أبى أسامة فى « مسنده » (بغية الباحث : ١٢٤) عن داود بن المحبر ثنا محمد بن سعيد عنه به ، ولفظه : « خرجت وأنا أريد المسجد ، فإذا أنا بزيد بن ثابت ، فوضع يده على منكبى يتوكأ عَلَىَّ . قال : فذهبت أخطو خطو الشباب ، فقال لى زيد – يعنى ابن ثابت – : قارب بين خطوك ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « **من مشى إلى المسجد ، كان له بكل خطوة عشر حسنات** » وفى إسناده – بهذا اللفظ – داود بن المحبر ، وهو كذاب متهم بالوضع وسرقة الحديث . وشيخه محمد بن سعيد لم أدرِ من يكون ، ولا ذكره الحافظ المزى ضمن شيوخه أو الرواة عن أبان ، فالظاهر أنه من شيوخه المجاهيل لقول الإمام ابن حبان رحمه الله فى « المجروحين » (٢٩١/١) : « وكان يضع الحديث على الثقات ، ويروى عن المجاهيل المقلوبات ، كان أحمد بن حنبل رحمه الله يقول : هو كذاب » . وأبان متروك الحديث ، ورماه شعبة بالكذب . ومع ذلك اقتصر الحافظ رحمه الله فى « المطالب » – عقب عزوه للحارث – على قوله : « فيه ضعيف » . وكذلك قال البوصيرى : « فيه داود بن المحبر ، وهو ضعيف » كما فى حاشية « المطالب » (١٣٣/١) .

(وبعد) فالمحفوظ وقف الحديث على زيد بن ثابت رضى الله عنه كما تقدم عن الحافظ ، فقد صح عن ثابت وحميد الطويل عن أنس عنه ، وله عن ثابت طرق :

= « فضائل ابن شاهين » ؛ فزدته فى العزو واضطررت إلى حكاية كلام محققه للرد على كلامه ومحاولته تقوية الحديث بما لم يسبق إليه فيما أعلم .

١ – فرواه العقيلى من طريق حماد بن سلمة عنه قال : « مشيت مع أنس ابن مالك إلى الصلاة وقد أقيمت الصلاة وكان يقارب بين الخطا ، فقال لى : أتدرى لِمَ أفعل هذا ؟ فقلت : لم تفعله ؟ قال : كذا فعل بى زيد بن ثابت ، ليكون أكثر لخطونا » . وقال : « حديث حماد أولى » . قلت : وهو صحيح على شرط مسلم . سوى على بن عبد العزيز – وهو البغوى شيخ العقيلى – ، وهو ثقة حافظ .

٢ – ورواه عبد الرزاق (٥١٧/١) عن جعفر بن سليمان الضُبَعى عنه عن أنس قال : « وضع زيد بن ثابت يده عَلَىَّ وهو يريد الصلاة ، فجعل يقارب خطوه » . وإسناده جيد . وهو على شرط مسلم أيضا .

٣ – ورواه ابن أبى شيبة (٣٥٩/٢) من طريق جعفر بن حيان أبى الأشهب عنه عن أنس قال : « خرجت مع زيد بن ثابت إلى المسجد ، فأسرعت المشى ، فحبسنى » . وإسناده صحيح .

٤ – ورواه الطبرانى من طريق السرى بن يحيى عنه عن أنس قال : « كنت أمشى مع زيد بن ثابت ، فقارب فى الخطى ، فقال : أتدرى لم مشيت بك هذه المشية ؟ فقلت : لا . فقال : لتكثر خطانا فى المشى إلى الصلاة » . قال الطبرانى : « ولم يرفعه السرى بن يحيى » . قلت : وهو ثبت لكن شيخ الطبرانى – عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبى مريم وهَّاه ابن عدى ، فقال (١٥٦٨/٤) : « مصرى يحدث عن الفريابى وغيره بالبواطيل » . وأورد له أحاديث استنكرها عليه ، ثم ختم الترجمة بقوله : « وعبد الله بن محمد بن سعيد ابن أبى مريم هذا إما أن يكون مغفلاً لا يدرى ما يخرج من رأسه ، أو متعمداً ، فإنى رأيت له غير حديث مما لم أذكره أيضا هاهنا غير محفوظ » .

٥ – وأما رواية حميد ، فعند ابن أبى شيبة عن يزيد بن هارون عنه قال : « أخذ بيدى أنس ، فجعل يمشى رويداً إلى الصلاة ، ثم التفت إلَىَّ فقال : هكذا

كان يصنع زيد بن ثابت ليكثر خطاه » . وإسناده صحيح غاية ، وهو على شرطهما .

(ومن الآثار) أيضا :

١ – مارواه ابن أبى شيبة من طريق أبى الأحوص قال : قال عبد الله : « لقد رأيتنا ، وإنا لنقارب بين الخطا إلى الصلاة » . وإسناده صحيح . وهو قطعة من حديث طويل مشهور لابن مسعود فى فضل الجماعة وأصله عند مسلم وأبى داود بدونها وحكمه الرفع ، لوصفه رضى الله عنه ما كان عليه الصحابة على عهد النبوة .

٢ – وروى من طريق أبى سنان عن محمد بن زيد بن خليدة اليشكرى قال : « كنت أمشى مع ابن عمر إلى الصلاة ، فلو مشت معه نملة ، لرأيت أن لا يسبقها » . وإسناده حسن . ورواه ابن سعد (١١٣/١/٤) من طريق مندل عن أبى سنان حدثنى زيد بن عبد الله الشيبانى قال : رأيت ابن عمر ، فذكره بنحوه . ومندل ضعيف ، فلا اعتداد بتفرده فضلاً عن مخالفته .

(أما) أحاديث فضل إتيان المساجد وإتيانها بالسكينة ، وفضل كثرة الخطا إليها ، فهى أكثر من أن يسعها هذا المقام ، وقد ذكرت بعضاً من ذلك فى « البدائل » (٤) . أما هٰهنا فإنما أردت أن أدندن حول هذا اللفظ بخصوصه ، فالله المستعان . ثم وجدت ابن أبى حاتم يقول فى « العلل » (١٩١/١) : « سألت أبى عن حديث رواه أبو داود الطيالسى عن محمد بن ثابت عن أبيه عن أنس عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقارب بين الخطا إلى المسجد ، وقال : إنما فعلته لتكثير خطاى إلى المسجد . فسمعت أبى يقول : روى هذا الحديث جماعة عن ثابت البنانى فلم يوصله أحد إلا الضحاك ابن نبراس ، والضحاك لين الحديث ، وهو ذا يتابعه محمد بن ثابت ، ومحمد أيضا ليس بقوى . والصحيح موقوف » اهـ . قلت : فثبتت هذه المتابعة للضحاك بن نبراس لكن لم يزل رفع الحديث منكراً . والله أعلم .

الحديث الثانى والخمسون :

« **احترسوا من الناس بسوء الظن** » .

منكر . رُوِى أيضا عن حديث أنس من وجهين عنه :

الأول : من رواية بقية بن الوليد عن معاوية بن يحيى عن سليمان بن سليم عنه به . رواه البخارى فى « الضعفاء » – كما فى « الميزان » (١٣٩/٤) و « التهذيب » (٢٢٠/١٠) – والعسكرى فى « الأمثال » – كما فى « المقاصد » (٣٢) ، والطبرانى فى « الأوسط » كما فيه وكذا « الفتح » (٥٤٧/١٠) و « الضعيفة » (١٥٦) ، وابن عدى (٣٩٨/٦) . وهذا إسناد ضعيف له علتان :

الأولى : عنعنة بقية بن الوليد ، فإنه صدوق حافظ ، لكنه كثير التدليس إسناداً وشيوخاً وتسوية ، وقد عنعنه .

الثانية : الانقطاع بين سليمان بن سليم – وهو أبو سلمة الكنانى الحمصى أحد الثقات – ، وبين أنس . فقد جاء فى ترجمته أنه يرسل عن زيد بن أسلم وسلمة بن نفيل السكونى – وهما تابعيان للأول منهما رواية عن أنس ، ويروى عن آخرين منهم الزهرى وعبد الرحمن بن جبير بن نفير ، وهما من أصحاب أنس أيضا . وهو من الطبقة السابعة كما فى « التقريب » (٢٥٦٦) وهى طبقة كبار أتباع التابعين ، أما التى قبلها فهى طبقة من عاصروا الخامسة (طبقة صغار التابعين) لكن لم يثبت لأهلها لقاء أحد من الصحابة . انظر « التقريب » (ص ٤٢ بتحقيق محمد عوامة) .

والحديث – من هذه الطريق – قال الهيثمى رحمه الله (٨٩/٨) – فأحسن صُنعاً – : « وفيه بقية بن الوليد وهو مدلس ، وبقية رجاله ثقات » .

وقال الحافظ رحمه الله فى « الفتح » : « وهو من رواية بقية بالعنعنة عن

معاوية بن يحيى ، وهو ضعيف » .

وقال الشيخ الألبانى عفا الله عنه – متعقبا الهيثمى –: « كذا قال ، ومعاوية ابن يحيى ضعيف جداً ولم يوثقه أحد ، وقد ساق له الذهبى أحاديث مما أنكر عليه هذا أحدها » .

قلت : قد تنبه الحافظ الهيثمى رحمه الله لما لم يتنبه إليه غيره كالإمام البخارى والحافظين الذهبى وابن حجر والشيخ الألبانى . فإن ابن عدى رحمه الله إنما أورد الحديث فى ترجمة معاوية بن يحيى الأطرابلسى أبى مطيع – الذى قواه الجمهور – ، وتعقبه الذهبى فى حديثين ليس هذا أحدهما ، لكنه أورده فى ترجمة الصدفى من « الميزان » – تبعا للإمام البخارى رحمه الله . وكذا أشار الحافظ إلى ذلك فى « التهذيب » . وصنيع ابن عدى – وإن كان إعلاله بعنعنة بقية أولى – هوالصواب .

* فقد قال الحافظ المزى رحمه الله فى « تهذيب الكمال » (ق ٥٣٩) – فى ترجمة سليمان بن سليم الكنانى – : « روى عنه إسماعيل بن عياش و ... و ... وأبو مطيع معاوية بن يحيى » . ولم يذكر الصدفى .

* وقال فى ترجمة أبى مطيع (ق ١٣٤٨) : « روى عن إبراهيم بن عبد الحميد ابن ذى حماية و ... و ... وسليمان بن سليم » .

* ولم يذكر للصدفى سوى خمسة شيوخ – على سبيل الحصر – ، ليس سليمان هذا أحدهم . أما العلة التى أغفلوها جميعاً ، فهى الانقطاع بين سليمان وأنس كما تقدم .

الثانى : من رواية إبراهيم بن طهمان عن أبان بن أبى عياش عنه ، رواه تمام فى « فوائده » كما فى « المقاصد» . وأبان متروك ، فإسناده ضعيف جداً .

(والصحيح) وقفه على مطرف بن عبد الله بن الشخير التابعى الجليل ، رحمه الله ورضى عن أبيه ، كما رواه الإمام أحمد فى « الزهد » (ص ٢٤٢) وأبو نعيم (٢/٢١٠) والبيهقى فى « سننه » (١٠/١٢٩) وعنه ابن عساكر (١٦/٥٨١) من طريق مهدى بن ميمون ثنا غيلان بن جرير قال مطرف بن عبد الله ، فذكره . وقال الحافظ فى « الفتح » : « وصح من قول مطرف التابعى ، أخرجه مسدد » .

(ورُوِى) أيضا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، والحسن البصرى رحمه الله . أما عن عمر ، فرواه الخطابى فى « العزلة » (ص ١٦٨) من طريق الضحاك بن يسار النكرى عن أبى عثمان النهدى به . وإسناده ضعيف لضعف الضحاك هذا – على الراجح – ، فقد قال أبو حاتم : لا بأس به . وذكره ابن حبان فى « الثقات » . وقال ابن معين : يضعفه البصريون . وضعَّفه أبو داود وابن الجارود والساجى والعقيلى وابن عدى . وله طريق أخرى – بلفظ مطول – عند أبى عمرو الدانى فى « السنن الواردة فى الفتن » (١٢/١–٢) من طريق عيسى بن إبراهيم عن الضحاك هذا به . وعيسى ابن إبراهيم – وهو الهاشمى – ضعيف جداً ، كما فى « الضعيفة » وروى عمر ابن شبة فى « أخبار المدينة » (٣/٨٠١) وأبو نعيم فى « أخبار أصبهان » (٢/٢٠٢) من طريق فرج بن فضالة الحمصى حدثنا عمر بن شراحيل قال : قال عمر رضى الله عنه : « إن الحزم أن تسىء الظن بالناس » . وإسناده ضعيف له ثلاث علل :

الأولى : ضعف فرج بن فضالة فى غير الشاميين ، لاسيما فى حديثه عن يحيى بن سعيد الأنصارى ؛ إلا أن يكون شيخه شاميا ، ولا أراه إلا كذلك .

الثانية والثالثة : جهالة عمر بن شراحيل – وهو المعافرى – ، والانقطاع بينه وبين عمر . قال ابن أبى حاتم رحمهما الله فى « الجرح » (٦/١١٦) :

« روى عنه الفرج بن فضالة . وروى هو عن عمر رضى الله عنه فى تجويز طلاق المكره ، مرسلاً » اهـ . ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا . والأثر المشار إليه رواه سعيد بن منصور (١١٢٩) عن فرج به . وذكره ابن حزم فى « المحلى » (٢٠٣/١٠) عن سعيد به ، فقال : « عمرو بن شراحيل » .

ملحوظة : وحديث : « **الحزم سوء الظن** » يروى مرفوعا وموقوفا على على ، وكلاهما ضعيف جدًا كما تراه فى « السلسلة الضعيفة » (١١٥١) . وأورد الشيخ ما يدل على أنه من كلام العرب ، فقال : « ورواه الحربى فى « الغريب » (١/٢١٢/٥) عن جرير عن الحكم بن عبد الله : كانت العرب تقول : « العقل تجارب ، والحزم سوء الظن » . قلت : وكذا رواه ابن أبى الدنيا فى « العقل وفضله » (٤٠) وابن حبان فى « الروضة » (ص ٢٢) والبيهقى فى « الشعب » (٥٤٣/٨) من طريق جرير به ، وزاد ابن أبى الدنيا : « فقال الأعمش : ألا ترى أن الرجل إذا ساء ظنه بالشيء حذره » . وإسناده إلى الحكم هذا – وهو الأزرق كما فى رواية – ، صحيح ، لكن لم أهتد إلى ترجمته[٢] .

(وأما) عن الحسن البصرى ، فرواه ابن سعد (١٢٨/١/٧-١٢٩) عن حجاج قال : حدثنا عمارة عنه به . وإسناده واه ، حجاج هو ابن نصير الفساطيطى وهو ضعيف واهٍ يقبل التلقين . أما عمارة فهو ابن مهران المعولى أبو سعيد البصرى ، ثقة عابد . ولم يتفطن العلامة الألبانى حفظه الله إلى علته ، فقال : « وسنده صحيح » . وقد ساق ابن سعد بهذا الإسناد خمسة آثار ، قال فى أولها : « أخبرنا حجاج بن نُصَيْر » فالكمال لله تعالى وحده .

(هذا) وأثر مطرف ، قد ذكره البيهقى فى كتاب « آداب القاضى » من « سننه » وبوَّب عليه : « باب الاحتياط فى قراءة الكتاب والإشهاد عليه وختمه

---

(٢) نعم ، هناك « الحكم بن الأزرق » ذكر ابن حبان فى « الثقات » (١٤٥/٤) أنه يروى عن ابن عمرو ، ويروى عنه عكرمة بن خالد ، فليس هو قطعا .

لئلا يزور عليه » قال : « وقد قال مطرف بن عبد الله ... » فذكره ثم أتبعه بإسناده إليه ، ثم قال – مشيراً إلى حديث أنس – : « ورُوِى ذلك عن أنس بن مالك مرفوعا ، والحذر من أمثاله سنة متبعة . ثم ذكر حديثا فى « سنن أبى داود » فيه ضعف ، ثم روى حديث أبى هريرة : « **لا يلدغ مؤمن من جُحر مرتين** » وقال : « رواه البخارى ومسلم فى « الصحيح » عن قتيبة بن سعيد » .

تنبيه : وحديث أنس – بظاهره – استنكره الشيخ الألبانى حفظه الله ، فقال فى « الضعيفة » : « ثم إن الحديث منكر عندى لمخالفته للأحاديث الكثيرة التى يأمر النبى صلى الله عليه وآله وسلم فيها المسلمين بأن لا يسيئوا الظن بإخوانهم ، منها قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « **إياكم والظن ، فإن الظن أكذب الحديث** ... » رواه البخارى (١٠/٣٩٥-٣٩٨) وغيره . ثم إنه لايمكن التعامل مع الناس على أساس سوء الظن بهم ، فكيف يعقل أن يأمر صلى الله عليه وآله وسلم أمته أن يتعاملوا على هذا الأساس الباطل ؟!» ا هـ. قلت : هذا الاستشكال قديم ، والحديث منكر لتفرد الضعفاء برفعه ، لكن لم أر أحداً من العلماء أنكر معنى هذا الكلام ، بل هم ما بين مستشهد به ، أو دافع لإشكاله ، أو حامل له على محمل سائغ ، وكيف يظن بشيخى الإسلام ، وإمامى عصرهما – مطرف والحسن – إذ صحح الشيخ نسبته إليه – أن يأمرا بسوء الظن بالمعنى المتبادر منه ، وهو أمر معلوم حرمته لدى عوام المسلمين ؟ وسوف أسوق – بحول الله وقوته – نبذاً من كلام العلماء حول هذا المتن ، ثم أعقب تعقيباً قصيراً تأييداً لما ذهبوا إليه وفهموه .

١ – قال الإمام ابن حبان رحمه الله فى « روضة العقلاء » (ص ١٢٧) :

« سوء الظن على ضربين :

أحدهما : منهى عنه بحكم النبى صلى الله عليه وآله وسلم .

والضرب الآخر : مستحب .

وأما الذى نهى عنه فهو استعمال سوء الظن بالمسلمين كافة على ما تقدم ذكرنا له . وأما الذى يستحب من سوء الظن فهو كمن بينه وبينه عداوة أو شحناء فى دين أو دنيا ، يخاف على نفسه مكره ، فحينئذ يلزمه سوء الظن بمكائده ومكره لئلا يصادفه على غرة بمكره فيهلكه . وفى ذلك أنشدنى الأبرش :

وحسن الظن يحسن فى أمور ... ويمكن فى عواقبه ندامة
وسوء الظن يسمج فى وجوه ... وفيه من سماجته حزامة

وأنشدنى محمد بن إسحاق الواسطى :

ما ينبغى لأخى ود وتجربة أن ... يترك الدهر سوء الظن بالناس
حتى يكون قريباً فى تباعده ... عنا ويدفع ضُرَّ الحرص باليأس

٢ – وبوَّب الإمام الخطابى رحمه الله فى « العزلة » (ص ١٦٨) :

« باب : فى التحذير من عوام الناس والتحرز منهم بسوء الظن فيهم ، وقلة الثقة بهم ، وترك الاستنامة إليها » وختم الكلام فى ذلك فى (ص ١٨٠) فطالعه فإنه نفيس .

وما أحسن ما حكاه – أثناء : « باب : فى فساد الزمان وأهله » – (ص ١٨٨ : ١٩٠) إذ قال : « قرأت لمنصور بن عمار فى « صفة الزمان » : تغير الزمان حتى كل عن وصفه اللسان ، فأمسى خرفا بعد حداثته ، شرساً بعد لينه ، يابس الضرع بعد غزارته ، ذابل الفرع بعد نضارته ، قاحل العود بعد رطوبته ، بشع المذاق بعد عذوبته ؛ فلا تكاد ترى لبيباً إلا ذا كمد ، ولا ظريفاً واثقاً بأحد ، وما أصبح له حليفاً إلا جاهل ، ولا أمسى به قرير العين إلا غافل؛ فما بقى من الخير إلا الاسم، ولا من الدين إلا الرسم، ولا من التواضع

إلا المخادعة ، ولا من الزهادة إلا الانتحال ، ولا من المروءة إلا غرور اللسان ... » إلخ .

٣ – وقال الحافظ رحمه الله فى « الفتح » (١٠/٥٤٦-٥٤٧) – أثناء شرح حديث : « **لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين** » – : « ... قال الخطابى : هذا لفظ خبر ومعناه أمر ، أى ليكن المؤمن حازماً حذراً لا يؤتى من ناحية الغفلة فيخدع مرة بعد أخرى ، وقد يكون ذلك فى أمر الدين كما يكون فى أمر الدنيا وهو أولاهما بالحذر ، وقد روى بكسر الغين فى الوصل (يعنى : لا يلدغُ) فيتحقق معنى النهى عنه ، قال ابن التين : وكذلك قرأناه ، قيل : معنى لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين أن من أذنب ذنباً فعوقب به فى الدنيا لا يعاقب به فى الآخرة . قلت : إن أراد قائل هذا أن عموم الخبر يتناول هذا فيمكن ، وإلا فسبب الحديث يأبى ذلك ، ويؤيده قول من قال : فيه تحذير من التغفيل ، وإشارة إلى استعمال الفطنة . وقال أبو عبيد : معناه : ولا ينبغى للمؤمن إذا نكب من وجهٍ أن يعود إليه . قلت : وهذا الذى فهم الأكثر ومنهم الزهرى راوى الخبر ... » حتى قال : « قيل : المراد بالمؤمن فى هذا الحديث : الكامل الذى قد أوقفته معرفته على غوامض الأمور حتى صار يحذر مما سيقع . وأما المؤمن المغفل فقد يلدغ مراراً » . إلى أن قال : « قال (يعنى التوربشتى) : وعلى الوجه الأول – وهو الرواية بالرفع – فيكون إخباراً محضاً لا يفهم هذا الغرض المستفاد من هذه الرواية ، فتكون الرواية بصيغة النهى أرجح ، والله أعلم . قلت : ويؤيده حديث : « **احترسوا من الناس بسوء الظن** » . أخرجه الطبرانى فى « الأوسط » من طريق أنس ، وهو من رواية بقية ... » إلخ . قلت : فها هو الحافظ رحمه الله يؤيد به أحد الوجهين فى ضبط حديث : « **لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين** » وأنه بكسر الغين على معنى النهى . وقد ضعَّف إسناده – كما تقدم عنه – دون استنكار لمتنه . وصححه عن مطرف كما تقدم أيضاً .

٤ – وقال الحافظ المناوى رحمه الله فى « الفيض » (١/١٨١) – عند حديث « **احترسوا من الناس** » قال : أى من شرارهم « **بسوء الظن** » قال : أى تحفظوا منهم تحفظ من أساء الظن بهم . كذا قاله مطرف التابعى الكبير . وقيل : أراد : لا تثقوا بكل أحد ، فإنه أسلم لكم ... » حتى قال : « ولا يعارض هذا خبر : إياكم وسوء الظن ، لأنه فيمن تحقق حسن سريرته وأمانته ، والأول : فيمن ظهر منه الخداع والمكر وخلف الوعد والخيانة . والقرينة تغلب أحد الطرفين ، فمن ظهرت عليه قرينة سوء يستعمل معه سوء الظن وخلافه خلافه ، وفى إشعاره تحذير من التغفل وإشارة إلى استعمال الفطنة (يلاحظ أنه عين ما قيل فى حديث البخارى) ، فإن كل إنسان لابد له من عدو ، بل أعداء يأخذ حذره منهم ؛ قال بعض العارفين : هذه حالة كل موجود ، لابد له من عدو وصديق ، بل هذه حالة سارية فى الحق والخلق . قال الله تعالى : ﴿ **يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء** ﴾ فهم عبيده ، وهم أعداؤه ، فكيف حال العبيد بعضهم مع بعض بما فيهم من التنافس والتباغض والتحاسد والتحاقد ؟.. » إلخ ، حتى شرع فى الكلام على إسناده .

أقول : وما نقلته عن هؤلاء الأئمة الكبار قد تواطأ حول معانٍ متقاربة لا تكلف فيها – إن شاء الله – ولا تعسف . وأشير – مع قصر الباع وقلة العلم – إلى أنه من المعلوم أن لفظة العموم قد تطلق ، ويراد بها الخصوص ، كلفظة : « الناس » حيث قال تعالى : ﴿ **الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم** ﴾ فهى – فى المرتين – يراد بها بعضهم . وكذلك قول النبى صلى الله عليه وآله وسلم – كما فى « الصحيحين » – : « **الناس كإبل مائة ، لاتجد فيها راحلة** » ، فهذا محمول على الأغلب والأعم . وقول السيدة عائشة رضى الله عنها : « رحم الله لبيداً حيث يقول :

ذهب الذين يعاش فى أكنافهم وبقيت فى خلف كجلد الأجرب

قالت عائشة : فكيف لو أدرك زماننا هذا . قال عروة : رحم الله عائشة ،

كيف لو أدركت زماننا هذا ... وهكذا تسلسل الأثر . ولا شك أن لبيداً وعائشة وعروة ، فمن بعدهم لا يعنون جميع الناس الذين كانوا بين ظهرانيهم ، بل يعنون الكثير منهم ، والغالب على أحوالهم ، وقد كانت عائشة وسط صحابة أجلاء مشهود لهم بالجنة متنزهين عن السوء والشبهات . فما قال أحد أنها تطعن فى سائر الناس ، وترميهم جميعا بسوء العشرة . هذا ، والله تبارك وتعالى أعلم ، وهو حسبى ونعم الوكيل .

الحديث الثالث والخمسون :

« إذا تخوف أحدكم السلطان فليقل : اللهم ربَّ السموات السبع وربَّ العرش العظيم ، كن لى جاراً من شر فلان - تسمى الذى تريد - ، وشر الجن والإنس وأتباعهم أن يفرطَ عَلَىَّ أحد منهم ، عز جارك ، وجل ثناؤك ، ولا إله غيرك » .

ضعيف . رُوِى من حديث ابن مسعود - من وجهين عنه - كلاهما ضعيف .

الوجه الأول : رواه الطبرانى فى « الكبير » (١٠/١٠٨) و« الدعاء » (١٠٥٦) من طريق جنادة بن سلم ، عن عبيد الله بن عمر ، عن عتبة بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه عن جده عنه به .

وإسناده ضعيف ، جنادة بن سلم هو ابن خالد بن جابر بن سمرة العامرى السوائى أبو الحكم الكوفى . وثقه ابن حبان وابن خزيمة ، وضعفه أبو زرعة . وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، ما أقربه من أن يترك حديثه ، عمد إلى أحاديث موسى بن عقبة فحدَّث بها عن عبيد الله بن عمر . وقال الساجى ، حدَّث عن هشام بن عروة حديثاً منكراً . وقال الأزدى : منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر ، أخاف أن لا يكون ضعيفا (كذا فى « التهذيب » (٥/١٣٦)، ولعل الصواب بدون : لا) وعنده عجائب . وقال الأستاذ بشار عواد فى حاشية

« تهذيب الكمال » (١٣٦/٥) : « هو ضعيف كما قال الحافظان أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان ، وهما أعلم به ، وضعفه الذهبى ، ولا أدرى كيف قال الحافظ ابن حجر : « صدوق له أغلاط » ... » .

قلت : والرجل فى عبيد الله العمرى - خاصة - صاحب مناكير ، وهذا من روايته عنه . والحديث من هذا الوجه ، قال الهيثمى (١٣٧/١٠) : « وفيه جنادة بن سلم وثقه ابن حبان وضعّفه غيره ، وبقية رجاله رجال الصحيح » . ونحوه فى (١٨٧/١٠) .

الوجه الثانى : رواه الطبرانى فى « الدعاء » (١٠٥٧) من طريق عبد الله بن صالح عن الليث عن عبد ربه بن سعيد وابن أبى فروة عن يونس بن عبد الله عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عنه مرفوعا به ، ولفظه : « **إذا تخوفت من أحد شيئاً فقل : اللهم رب السموات السبع ومن فيهن ورب العرش العظيم ، ورب جبريل وميكائيل وإسرافيل ، كن لى جاراً من فلان وأشياعه وأتباعه أن يفرطوا عَلَىَّ أو أن يطغوَا عَلَىَّ أبداً ، عز جارك ، وجل ثناؤك ، ولا إله إلا أنت ، ولا حول ولا قوة إلا بك** » . وهذا أيضا إسناد ضعيف ، عبد الله ابن صالح - هو الجهنى المصرى أبو صالح كاتب الليث ، صدوق كثير الغلط ثبت فى كتابه وكانت فيه غفلة كما فى « التقريب » (٣٣٨٨) ، وصحح الحافظ فى « هدى السارى » (ص ٤٣٤) رواية أهل الحذق عنه ، كابن معين والبخارى وأبى زرعة وأبى حاتم . وليس هذا منها . وله علة أخرى ، وهى الانقطاع . قال الحافظ المزى فى ترجمة عبيد الله بن عبد الله بن عتبة من « تهذيب الكمال » (ق ٨٨٠) : « روى عن .... وعم أبيه عبد الله بن مسعود ، مرسل » .

(والصحيح) عن ابن مسعود رضى الله عنه ، الوقف ، وصح نحوه عن ابن عباس رضى الله عنهما .

١ - أما عن ابن مسعود ، فرواه ابن أبى شيبة (٢٠٢/١٠-٢٠٣) -

واللفظ له – والبخارى فى « الأدب » (٧٠٧) من طرق عن الأعمش عن ثمامة ابن عقبة المخلمى عن الحارث بن سويد قال : قال عبد الله : « **إذا كان على أحدكم إمام يخاف تغطرسه وظلمه فليقل : اللهم ربَّ السموات وربَّ العرش العظيم ، كن لى جاراً من فلان وأحزابه وأشياعه ، أن يفرطوا عَلَىَّ وأن يطغوا ، عز جارك ، وجل ثناؤك ، ولا إله غيرك** » . قال ابن أبى شيبة : « إلا أن أبا معاوية زاد فيه : قال الأعمش : فذكرته لإبراهيم فحدَّث عن عبد الله بمثله ، وزاد فيه : **من شر الجن والإنس** » . وإسناداه صحيحان ، وإرسال إبراهيم عن ابن مسعود صححه بعض الأئمة ، لثبوت أنه كان لا يرسل عنه إلا ما سمعه من غير واحد من أصحابه .

تنبيه : وذكر الشيخ الجيلانى رحمه الله فى « فضل الله الصمد » (٢/١٧١-١٧٢) أحاديث كثيرة بألفاظ غير هذا – فى دعاء خوف السلطان – ما بين ضعيف واه ، أو مقطوع ، فلاحاجة إليها ، وحسبنا ثبوته عن صحابيين جليلين كما قدمنا . وقد قال : « وإن كانت طرقها ضعيفة فهى أحسن من التى لا أصل لها من السنة وآثار الصحابة والتابعين » اهـ . قلت : وأحسن من كل ذلك تتبع الثابت عن أصحاب النبى صلى الله عليه وآله وسلم تحرياً لصحة الإسناد واتصاله ، إلا أن لا نجد إلا المقاطيع كما فعل الإمام الطبرانى رحمه الله فى (باب : كيف التهنئة بالمولود) من كتابه « الدعاء » (ص ١٢٤٣-١٢٤٤) إذ أورد أثرين عن كلٍ من الحسن البصرى وأيوب السختيانى رحمهما الله لفظهما : « **جعله الله مباركاً عليك وعلى أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم** » ، وسأخرجهما فى محلهما المناسب إن شاء الله تعالى . ونظائر ذلك كثيرة فى صنيع الأئمة رحمهم الله . وإنما ذكرت هذا المثال لعموم الحاجة إليه مع اشتهار سواه عن الحسن رحمه الله مما لم يثبت عنه .

٢ – وأما عن ابن عباس رضى الله عنهما ، فقد روى البخارى أيضا (٧٠٨) وابن أبى شيبة (١٠/٢٠٣) عن أبى نعيم الملائى ، وكذا الطبرانى فى « الكبير »

(٣١٤/١٠) و « الدعاء » (١٠٦٠) وأبو نعيم (٣٢٢/١) من طريقه ، والخرائطى فى « مكارم الأخلاق » كما فى « المنتقى منه » للحافظ السلفى (٥٨٣) من طريق شبابة بن سوار ، قالا : حدثنا يونس بن أبى إسحاق عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « إذا أتيت سلطانا مهيباً تخاف أن يسطو عليك فقل : الله أكبر ، الله أعز من خلقه جميعا ، الله أعز مما أخاف وأحذر ، أعوذ بالله الذى لا إله إلا هو ، الممسك السموات السبع أن يقعن على الأرض إلا بإذنه ، من شر عبدك فلان وجنوده وأتباعه وأشياعه من الجن والإنس ، اللهم كن لى جاراً من شرهم ، جلَّ ثناؤك ، وعز جارك ، وتبارك اسمك ، ولا إله غيرك » . وإسناده حسن رجاله ثقات رجال الصحيح سوى يونس ، وهو مختلف فيه . قال الذهبى فى « السير » (٢٧/٧) : « ابناه أتقن منه » وهو حسن الحديث » . وحسَّن حديثه أيضا بإيراده فى « أسماء من تكلم فيه وهو موثق » (٣٨٩) . ونحوه قوله فى « الميزان » (٤٨٣/٤) : « قال ابن حزم فى « المحلى » : ضعَّفه يحيى القطان وأحمد بن حنبل جداً . قلت : بل هو صدوق ، ما به بأس ، ما هو فى قوة مسعر ولا شعبة ،... » . وقوله فى « المغنى » (٧٦٦/٢) و « الكاشف » (٣٠٣/٣) : « صدوق ... » . ونحوه قول الحافظ فى « التقريب » (٧٨٩٩) : « صدوق يهم قليلاً » .

(فهذان) الأثران تحفتان تكتبان بماء الذهب ، أهديهما إلى إخوانى وأحبابى وجميع المسلمين الصابرين المحتسبين ، ومعذرة إن كنت قد أخطأت – فى فترة سابقة – فى لفظ أثر ابن عباس ، فهكذا كان عالقاً بذهنى ﴿ **وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم** ﴾ صدق الرحمن الرحيم ، وبلغ رسوله الرؤوف الرحيم صلى الله عليه وآله وسلم ، ونحن على ذلك من الشاهدين .

تنبيه : (أما) ما رواه ابن السنى (٣٤٧) من طريق محمد بن الحارث – وهو الحارثى البصرى – حدثنا محمد بن عبد الرحمن البيلمانى عن أبيه عن

ابن عمر مرفوعا : « **إذا خفت سلطانا أو غيره ، فقل : لا إله إلا الله الحليم الكريم ، سبحان الله رب السموات السبع ورب العرش العظيم ، لا إله إلا أنت ، عز جارك ، وجل ثناؤك ، ولا إله غيرك** » . فإسناده واه جداً . الحارثى مختلف فيه وقد وهاه غير واحد ، وابن البيلمانى ضعيف جداً . وهاه ابن معين ، وقال البخارى والنسائى وأبو حاتم والساجى : منكر الحديث . وقال ابن حبان حدَّث عن أبيه بنسخة شبيها بمائتى حديث كلها موضوعة ، لا يجوز الاحتجاج به ، ولا ذكره فى الكتب إلا على جهة التعجب . وقال ابن عدى : وكل ما رُوى عن ابن البيلمانى ، فالبلاء فيه من ابن البيلمانى ، وإذا روى عن ابن البيلمانى محمد بن الحارث هذا ، فجميعاً ضعيفان ، محمد بن الحارث وابن البيلمانى ، والضعف على حديثهما بين .

وأبوه ، قال ابن حبان فى « الثقات » : لا يجب أن يعتبر بشىء من حديثه إذا كان من رواية ابنه ، لأن ابنه محمد بن عبد الرحمن يضع على أبيه العجائب وقال الدارقطنى : ضعيف ، لا تقوم به حجة . وقال الأزدى : منكر الحديث ، يروى عن ابن عمر بواطيل . وقال صالح جزرة : حديثه منكر ، ولا يُعرف أنه سمع من أحد من الصحابة إلاسُرَّق . قال الحافظ فى « التهذيب » (١٥٠/٦) : « قلت : فعلى مطلق هذا يكون حديثه عن الصحابة المسمين أولاً مرسلا عند صالح » اهـ قلت : ومنهم ابن عمر ، وعليه ، فهى علة رابعة . والله أعلم .

الحديث الرابع والخمسون :

« **إذا سألتم الله فسلوه الفردوس ، فإنه سِرُّ الجنة ، يقول الرجل منكم لراعيه : عليك بسر الوادى ، فإنه أمرعه وأعشبه** » .

ضعيف أو واهٍ . رُوِى من حديث العرباض بن سارية ، وأبى أمامة ببعضه .

أولاً : حديث العرباض : رواه البخارى فى « التاريخ الكبير » (١٤٦/٢/٢)

والبزار (٣٥١٢) - كلاهما مختصراً - والطبرانى (٢٥٤/١٨) والبيهقى فى « البعث » (٢٢٨) من طرق عن إسحاق بن إبراهيم بن زبريق ثنا عمرو بن الحارث عن عبد الله بن سالم عن الزبيدى عن عبد الرحمن بن أبى عوف عن سويد بن جبلة عنه به .

وهذا إسناد ضعيف جداً،وفيه الآتى :

١ - إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الحمصى - وهو ابن زبريق - ، مختلف فيه اختلافاً كثيراً . قال أبو حاتم : شيخ . وقال ابن معين : الفتى لا بأس به ، ولكنهم يحسدونه . وقال النسائى : ليس بثقة عن عمرو بن الحارث ، كما فى « تاريخ دمشق » (٧١٠/٢) وأطلق المزى فى « تهذيبه » (٣٧٠/٢) والذهبى فى « الميزان » (١٨١/١) أن النسائى قال : « ليس بثقة » ، فنبه عليه ، وعلى تداخل آخر فى كلام أبى حاتم وابن معين ، الدكتور بشار عواد جزاه الله خيراً فى حاشية « التهذيب » . وذكره ابن حبان فى « الثقات » . وقال أبو داود : ليس هو بشىء قال أبو داود : وقال لى ابن عوف (هو محمد الطائى الحمصى الحافظ) : ما أشك أن إسحاق بن إبراهيم ابن زبريق يكذب . وقال الذهبى - فى ترجمة شيخه فى « الميزان » (٢٥١/٣) : « وابن زبريق ضعيف » . وقال الحافظ فى « التقريب » (٣٣٠) : صدوق يهم كثيراً ، وأطلق محمد بن عوف أنه يكذب » .

٢ - شيخه عمرو بن الحارث ، وهو الزبيدى الحمصى . قال ابن حبان فى « الثقات » : « روى عنه إسحاق بن إبراهيم بن العلاء بن زبريق وأهل بلده . مستقيم الحديث » ، كذا قال . وقال الذهبى فى « الميزان » : « عن عبد الله ابن سالم فقط . وله عنه نسخة . تفرد بالرواية عنه إسحاق بن إبراهيم بن زبريق ، ومولاة له اسمها علوة ؛ فهو غير معروف العدالة ، وابن زبريق ضعيف » وقال فى « الكاشف » (٢٨١/٢) : « وثق » . وقال الحافظ فى « التقريب » (٥٠٠١) : « مقبول » يعنى لين الحديث حيث لم يتابع .

والحديث ، قال الهيثمى رحمه الله (١٠/١٧١) : « رواه الطبرانى ، ورجاله وثقوا » . وأورده فى (١٠/٣٩٨) – برواية البزار : « **إن سألتم الله فسلوه الفردوس** » ، وقال : « ورجاله ثقات » . وقال المناوى (١/٣٦٩) : « وبه – يعنى قولة الهيثمى : ورجاله وثقوا – يعلم أن رمز المؤلف لحسنة تقصير ، وحق الرمز لصحته ... » ثم تعقب على السيوطى عدم إيراده لفظ الطبرانى بتمامه . وذكر رواية البخارى : « **إذا سألتم الله فاسألوه الفردوس ، فإنه أوسط الجنة وأعلى الجنة وفوقه عرش الرحمن** » قلت : نعم ، هذا هو الصحيح بدون زيادة « **فإنه سر الجنة ، يقول الرجل منكم لراعيه** ... » إلخ .

وخالف الشيخ الألبانى – عفا الله عنه – منهجه الدقيق الذى عوَّدناه ، فقال فى « صحيح الجامع » (١/١٦٣) : « صحيح » وأحال على « مجمع الزوائد » – فى الموضعين – و « فيض القدير » .

ثانياً : حديث أبى أمامة :

رواه الطبرانى (٨/٢٩٤) وعنه – وعن غيره – أبو نعيم فى « صفة الجنة » (٤٣٨) والحاكم – مقتصراً على أوله – (٢/٣٧١) من طريق جعفر بن الزبير عن القاسم عنه مرفوعا ، ولفظه : « **سلوا الله الفردوس فإنها سُرَّة الجنة ، وإن أهل الفردوس ليسمعون أطيط العرش** » . وإسناده ضعيف جداً . قال الحاكم : « هذا حديث لم نكتبه إلا من هذا الإسناد ، ولم نجد بُداً من إخراجه » فتعقبه الذهبى بقوله فى « تلخيص المستدرك » : « قلت : جعفر هالك » والحديث عزاه الحافظ السيوطى فى « الدر » (٤/٢٥٤) إلى عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبى حاتم وابن مردويه . وقال الهيثمى فى « المجمع » (١٠/٣٩٨) : « رواه الطبرانى فى « الكبير » ، وفيه جعفر بن الزبير ، وهو متروك » .

(وصوابه) الوقف على أبى أمامة – بدون الزيادة المنكرة الأخيرة – وعلى الحارث الغامدى –رضى الله عنهما – بنحو من حديث العرباض .

١ – فقد روى هناد (٤٩) وابن أبى شيبة (١٣/١٤٨) عن وكيع ، والطبرى (١٦/٢٩) عن الهيثم أبى بشر ، وعبد الملك بن حبيب الأندلسى فى « وصف الفردوس » (٥٦) عن أسد بن موسى ، ثلاثتهم عن الفرج بن فضالة عن لقمان ابن عامر عن أبى أمامة – فى قوله تعالى : ﴿ **جنات الفردوس نزلا** ﴾ – ، قال : « الفردوس سرة الجنة » زاد ابن أبى شيبة : « وسط الجنة » .

وإسناده حسن رجاله كلهم موثقون ، وفرج بن فضالة – وهو الحمصى – فى أمره تفصيل يشبه ما فى : « إسماعيل بن عياش الحمصى » . وخلاصته أنه صدوق مستقيم الحديث فى أهل بلده ، له مناكير وبلايا عن غيرهم لاسيما يحيى ابن سعيد الأنصارى .

وقد أعل محققا « زهد هناد » و « صفة الجنة » أثر أبى أمامة ، بضعف الفرج هذا مطلقاً ، ولهما سلف فى ذلك عن بعض الأئمة ، لكن الأوجه التفصيل الذى ذهب إليه غير واحد من الأئمة :

١ – فقال الإمام أحمد فى رواية : ثقة . وفى أخرى : إذا حدَّث عن الشاميين فليس به بأس ، ولكنه حدَّث عن يحيى بن سعيد مناكير .

٢ – وقال أبو حاتم الرازى : صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به ، حديثه عن يحيى بن سعيد فيه إنكار ، وهو فى غيره أحسن حالاً » .

٣ – وقال البخارى : فرج بن فضالة أبو فضالة الشامى ، عن يحيى بن سعيد منكر الحديث . وقال فى ترجمة شيخه عبد الخبير بن قيس بن ثابت – وليس شاميا – : روى عنه فرج بن فضالة ، حديثه ليس بالقائم ، فرج عنده مناكير عن يحيى بن سعيد الأنصارى .

٤ – وقال مسلم فى الكنى : أبو فضالة فرج بن فضالة عن يحيى بن سعيد ، منكر الحديث .

٥ – وقال ابن مهدى : حدث عن يحيى بن سعيد أحاديث مقلوبة منكرة . وفى رواية قال : ... عن أهل الحجاز .

٦ – وقال أبو زرعة الرازى فى « أسامى الضعفاء ومن تكلم فيهم من المحدثين » (٢٧١) : « فرج بن فضالة ، عن يحيى بن سعيد العطار » (كذا فيه ، والصواب : عن يحيى بن سعيد الأنصارى ، والعطار لا مدخل له ههنا) .

٧ – وقال الساجى : الفرج بن فضالة الحمصى أبو فضالة ، منكر الحديث ، روى عن يحيى بن سعيد أحاديث مناكير .

٨ – وقال البرقانى : سألت الدارقطنى عن الفرج بن فضالة . قال : ضعيف . قلت : فحديثه عن يحيى بن سعيد الأنصارى قال محمد بن على عن على عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم : « **إذا عملت أمتى خمس عشرة خصلة** ... » قال : هذا باطل . قلت : من جهة الفرج ؟ قال : نعم ، قلت : يخرج هذا الحديث ؟ قال : لا . قلت : فحديثه عن لقمان بن عامر عن أبى أمامة ؟ فقال : هذا كأنه قريب ، يُخَرَّج .

قلت : فصنيع الأئمة المذكورين يدل على استنكارهم لحديثه عن يحيى بن سعيد خاصة – أو أهل الحجاز على قول ابن مهدى ، أو غير الشاميين على قول الإمام أحمد ، وليس بإطلاق . وكلام الإمام الدارقطنى رحمه الله نص فى حالتنا هذه ، لأنه مشى روايته عن لقمان عن أبى أمامة . وقد التقطت هذه الأقوال من بحث قام به أحد الإخوة الأفاضل ، بالقدر الذى يناسب هذا المقام ، ولم أزد عليه سوى قول أبى زرعة رحمه الله . وبالله التوفيق ، وهو أعلى وأعلم .

٢ – وروى القاضى عبد الجبار الخولانى فى « تاريخ داريا » (ص ٨٤) من طريق سليم بن عامر الكلاعى عن الحارث الغامدى (وقد أدرك الحارث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فقال سليم : سمعت الحارث يقول : « الفردوس سرة الجنة ، كقولك : عليك ببطن الوادى ، فإنه أسر ما هنالك

وأحسنه » وإسناده صالح . والله أعلم .

الحديث الخامس والخمسون :

« أعز أمر الله يُعِزَّك الله » .

موضوع . رواه الديلمى من حديث أبى أمامة . وحكم الشيخ الألبانى حفظه الله بوضعه استناداً إلى « فيض القدير » (١/٥٦٠) ، وفيه يقول الحافظ المناوى رحمه الله : « وفيه محمد بن الحسين السلمى الصوفى ، سبق عن الخطيب أنه وضاع ، والمأمون بن أحمد ، قال الذهبى : كذاب » .

قلت : الذى سبق فى « الفيض » (١/٤٩٤) ، قوله : « قال الذهبى عن الخطيب عن القطان : يضع الحديث » . فهذا من نقل الخطيب عن القطان – واسمه : محمد بن يوسف النيسابورى – ، وكلامه بتمامه – كما فى ترجمة السلمى من « تاريخ بغداد » (٢/٢٤٨) : « كان أبو عبد الرحمن السلمى غير ثقة ، ولم يكن سمع من الأصم إلا شيئاً يسيرا ، فلما مات الحاكم أبو عبد الله بن البيع ، حدث عن الأصم بتاريخ ابن معين وبأشياء كثيرة سواه ، قال : وكان يضع للصوفية الأحاديث » . قلت : ولم يوافقه الخطيب على هذه الاتهامات ، فقال عقب ذلك : « قدر أبى عبد الرحمن عند أهل بلده جليل ، ومحله فى طائفته كبير ، وقد كان مع ذلك صاحب حديث مجوداً ، جمع شيوخاً وتراجم وأبوابا ... » إلخ . بل أفرط الحافظ الخليلى رحمه الله ، فقال فى « الإرشاد » (٧٧٢) : « ثقة ، متفق عليه ، له معرفة بدقائق علوم الصوفية ، وله تصانيف فى ذلك لم يسبق إليها . سمع محمد بن يعقوب الأصم ، و ... ، و ... ، و ... وأقرانهم بنيسابور . وله معرفة بالحديث . جمع الأبواب ، والمقلين وغير ذلك . كثير السماع ... » . قلت : ولعل حكايته الاتفاق على توثيق السلمى من الأوهام التى أشار إليها الحافظ الذهبى رحمه الله بقوله فى « السير »

(٣٧٧/١٣) : « وللخليلي أوهام كثيرة فى كتابه ، كأنه أملاه من حفظه » .

أما الحافظ الذهبى رحمه الله ، فوصف السلمى فى « السير » (٢٤٧/١٧) بـ : « الإمام الحافظ المحدث » . وفى « التذكرة » (١٠٤٦/٣) بـ : « الحافظ العالم الزاهد شيخ المشايخ ... » حتى قال : « إلا أنه ضعيف » وحكى كلام الخطيب وقال – عقبه – : « قلت : ألف حقائق التفسير ، فأتى فيه بمصائب وتأويلات الباطنية ، نسأل الله العافية » حتى قال : « قد سأل أبا الحسن الدارقطنى عن خلق من الرجال سؤال عارف بهذا الشأن » . وقال فى « المغنى » (٥٧١/٢) : « تكلم فيه ، وما هو بالحجة » . ومما زاده الحافظ فى « اللسان » (١٤٠/٥–١٤١) ، قول الحاكم : « كان كثير السماع والحديث متقنا فيه ، من بيت الحديث والزهد والتصوف » . وقول السراج : « مثله إن شاء الله لا يتعمد الكذب » ... قال : « ونسبه إلى الوهم » .

قلت : فالرجل ضعيف لا يحتج بما يتفرد به ، وفى تصانيفه بلايا الذنب فيها لغيره ، كشيخه ابن شاذان فإنه متهم . أما المأمون بن أحمد – وهو الهروى – فهو الوضاع بحق . انظر « اللسان » (٧/٥–٨) .

(والصحيح) فى هذا الحديث ، وقفه على الحسن البصرى رحمه الله ، فقد وقفت له على ثلاث طرق عنه :

١ – فرواه ابن المبارك (٧٨) عن سفيان قال : قال رجل للحسن : أوصنى ، قال : أعز أمر الله يعزك الله . وإسناده منقطع .

٢ – ورواه عبد الله بن أحمد فى « زوائد زهد أبيه » (ص ٢٦٣) من طريق أبى كعب الأزدى قال : قال رجل للحسن رحمه الله : إنى أريد سفراً فزودنى . قال : « ابن أخى، أعِزَّ أمر الله حيث ماكنت يعزك الله عز وجل ». وإسناده حسن .

٣ – ورواه أبو نعيم (١٥٢/٢) من طريق ابن عيينة قال : ثنا أبو موسى

قال : سمعت الحسن يقول – وأتاه رجل ، فقال : إنى أريد السِنْد فأوصنى – قال : « حيث ما كنت فأعز الله يُعِزَّك » . قال : فحفظت وصيته ، فما كان بها أحدٌ أعزُّ منى حتى رجعت . وإسناده صحيح ، رجاله – فوق شيخ أبى نعيم وشيخه – على شرط البخارى . وأبو موسى اسمه إسرائيل بن موسى ، من ثقات أصحاب الحسن . قال البخارى وغيره : وكان نزل الهند . وقال الذهبى فى « الميزان » (٢٠٨/١) : نزيل السند . فظنى أنه يعنى نفسه بقوله : « سمعت الحسن يقول – وأتاه رجل ، فقال ... » إلخ ، ولهذا نظائر كثيرة فى الأحاديث ذكرت بعضها فى « تكميل النفع » (٢١) . فالقوم حرصوا على الموت ، فوهبت لهم الحياة . وحرصوا على إخفاء الأعمال وبغض الظهور ، فخلَّد ذكراهم التاريخ فى صحاف من نور ! وهذه أصح طرق أثر الحسن هذا ، وأشبعها لفظاً . فالحمد لله رب العالمين .

الحديث السادس والخمسون :

« اعمل لوجه واحد ، يكفك الوجوه كلها » .

ضعيف جداً . رُوِى من حديث أنس ، فرواه ابن عدى (٢٥١٣/٧) والسهمى فى « تاريخ جرجان » (ص ٣٩٢) – معلقاً – من وجهين عن نافع أبى هرمز عنه به .

قال فى « الضعيفة » (٨٢٣) – بعد عزوه للسهمى وحده – : « قلت : وهذا سند ضعيف جداً ، أبو هرمز هذا اسمه نافع بن هرمز . قال أبو حاتم : « متروك ، ذاهب الحديث » . وقال النسائى : « ليس بثقة » . واختلف فيه قول ابن معين ، فكذبه مرة ، وقال مرة : لا يكتب حديثه . وقال مرة : لا أعرفه . وقال مرة : ليس بشىء . والحديث أورده السيوطى فى « الجامع الصغير » من رواية ابن عدى والديلمى عن أنس . وتعقبه المناوى بقوله : « وفيه

أبو عبد الرحمن السلمى سبق أنه وضَّاع للصوفية ، ومحمد بن أحمد بن هارون قال الذهبى فى « الضعفاء » : متهم بالوضع . ونافع بن هرمز أبو هرمز ، قال فى « الميزان » : كذبه ابن معين . وتركه أبو حاتم وضعَّفه أحمد . انتهى . وبه يعرف أن سنده مهلهل بالمرة فكان ينبغى للمصنف حذفه » .

قلت : السلمى وابن هارون ليسا فى سند السهمى ، وكذا ابن عدى ، فإن الجرجانى رواه عنه فى أحد الموضعين المشار إليهما ، فآفة الحديث أبو هرمز هذا فقط ، وحينئذ فلا يصل الأمر إلى الحكم على الحديث بالوضع . والله أعلم » اهـ .

قلت : السلمى تقدم الكلام عنه فى الحديث قبل هذا ، وأنه لا يبلغ أمره أن يحكم على حديثه بالوضع . والحديث أورده أيضا الذهبى فى « الميزان » (٢٤٣/٤) فى جملة ما استنكر على نافع أبى هرمز – تبعا لابن عدى رحمه الله . (وقد صح) معناه عن أبى حازم سلمة بن دينار التابعى الجليل الزاهد رحمه الله ، فيما رواه أبو نعيم (٢٣٩/٣) من طريق الإمام أحمد رحمه الله : ثنا على بن عياش ثنا محمد بن مطرف ثنا أبو حازم قال : « لا يحسن عبد فيما بينه وبين الله تعالى إلا أحسن الله فيما بينه وبين العباد ، ولا يعور فيما بينه وبين الله تعالى إلا عور الله فيما بينه وبين العباد ، ولمصانعة وجه واحد أيسر من مصانعة الوجوه كلها ، إنك إن صانعت الله مالت الوجوه كلها إليك ، وإذا أفسدت ما بينك وبينه شنئتك الوجوه كلها » . وإسناده صحيح ، رجاله – فوق الإمام أحمد – على شرط البخارى رحمه الله .

(وروى) الشجرى فى « أماليه » (٢٢٢/٢) من طريق السلمى قال : سمعت محمد بن عبد الله الرازى يقول : سمعت أبا عثمان سعيد بن إسماعيل يقول : أيها المتصنع إلى الناس فـ هـ لا و فولا (كذا ، ولم أعرف صحتها) ،صانع وجهاً واحداً يقبل عليك بالوجوه كلها » . وهذا إسناد واه . شيخ السلمى هو

محمد بن عبد الله بن عبد العزيز بن شاذان أبو بكر ، وهو متهم كما قال الذهبى . وله ذكر فى آخر الحديث الخامس والأربعين من « التبييض » . وقد اضطررت إلى تقليب كتاب « طبقات الصوفية » للسلمى من أوله إلى آخره - بعد إذ لم أجد الأثر فى ترجمة أبى عثمان هذا منه ، ولا فى مواضع ذكر ذلك الرازى - ، بغرض عزوه إلى أصله وتصحيح اللفظة المتحرفة عند الشجرى فلم أجده فيه ، فلعله فى كتاب آخر للسلمى ، والله أعلم . والشغف بهذا العلم قد يحمل صاحبه على تكلف ما لا طائل وراءه أحيانا . وحسبُنا الوقوف على أصل صحيح للحديث عن ذاك التابعى الزاهد السُنِّى العالم بحق .

الحديث السابع والخمسون :

« الذين لا تزال ألسنتهم رطبة من ذكر الله يدخل أحدهم الجنة وهو يضحك » .

ضعيف . رُوِى من حديث أبى الدرداء وأبى ذر .

أولاً : حديث أبى الدرداء :

رواه أبو الشيخ فى « الثواب » عنه .

ثانياً : حديث أبى ذر :

رواه ابن شاهين فى « الترغيب فى الذكر » عنه ، كما فى « كنز العمال » (١/٤٢٧، ٤٤٠) ، ولم أطلع على إسناديهما ، ولكن جزم العلامة الألبانى حفظه الله بضعف المتن فى « ضعيف الجامع » (٥/٧٤) . والظاهر أن رفعه وهم من قبل بعض الرواة ، والخلط بين أبى الدرداء وأبى ذر أيضا وهم آخر وقفت له على عدة نظائر فى الأحاديث، فانظر - على سبيل المثال - الحديث الآتى برقم (٧١).

(وإنما) صح هذا عن أبى الدرداء - موقوفا عليه - كما رواه ابن أبى شيبة (١٠/٣٠٣، ١٣/٣٠٧) عن زيد بن الحباب ، والإمام أحمد فى « الزهد » (ص ١٣٦) وأبو نعيم (١/٢١٩، ٥/١٣٣) عن عبد الرحمن بن مهدى كلاهما

عن معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عنه به ، ولفظه : « **إن الذين لا تزال ألسنتهم رطبة بذكر الله ، يدخل أحدهم الجنة وهو يضحك** » . وهذا إسناد صحيح متصل على شرط مسلم ، والله أعلم .

الحديث الثامن والخمسون :

« **إن الله لا يهتك ستر عبد فيه مثقال ذرة من خير** » .

ضعيف جداً . رواه ابن عدى (٣/٩٩٠) من طريق الربيع بن بدر ، ثنا أيوب ، عن أبى قلابة ، عن أنس مرفوعا به ، وقال : « وهذا لم أره عن أيوب إلا من رواية الربيع عنه بهذا الإسناد عنه » . قلت : والربيع متروك كما فى « التقريب » (١٨٨٣) وتعقب المناوى فى « الفيض » (٢/٢٧٩) السيوطى – رحمهما الله – إذ أورد الحديث فى « جامعه » (١٨٣٦) من رواية ابن عدى ، بقوله – فى الربيع هذا – : « وقال ابن عدى : عامة ما يرويه لا يتابع عليه ، ثم ساق له هذا الخبر ، فما أوهمه صنيع المصنف من أن مخرجه رواه وأقره غير صواب » اهـ .

قلت : وأراه تعقبا ليس بالجيد ، فإن السيوطى عفا الله عنه يجتزىء بعزو الحديث إلى جماعة منهم ابن عدى فى « الكامل » – عن بيان ضعفه . نعم ، لو قال ابن عدى فى هذا الحديث بخصوصه : « هذا الحديث باطل » أو « منكر جداً » أو « أنكر ما رواه فلان » ونحو هذه الصيغ ، لكان هذا التعقب فى محله . وابن عدى لم يقل إلا ما قدمتُ عنه . ثم إنه لم يقل ما حكاه المناوى عنه إلا فى آخر ترجمة الربيع ، وبعد أن أورد له أحاديث هذا أحدها . ولفظه (٣/٩٩٢) : « وللربيع بن بدر غير ما ذكرت من الحديث ، وعامة حديثه ورواياته عمن يروى عنهم مما لا يتابعه أحد عليه » . وأورد السخاوى رحمه الله فى

« المقاصد » (٢٣٧) حديث : « **إن الله لا يهتك عبده أول مرة** » – وسقط ما قاله عنه كأنه لم يقف عليه والله أعلم – ، وقال : بل عند الديلمى فى « الفردوس » مما لم يسنده ولده عن أنس مرفوعا ... » فذكر هذا ، وفاته أنه مسند عند ابن عدى .

(والثابت) عن أيوب ، ما رواه ابن أبى شيبة (٥٤٧/١٣) عن عبد الوهاب الثقفى عنه عن كاتب أبى قلابة (كذا ، ولعل الصواب إن شاء الله : عن كتاب أبى قلابة) عن أبى إدريس قال : « لا يهتك الله ستر عبد فى قلبه مثقال ذرة من خير » ورواه عنه أبو نعيم (١٢٤/٥) ، فقال : « عن أبى قلابة » – حسبُ – ، وإسناده صحيح .

وأبو إدريس هو الخولانى ، واسمه عائذ الله بن عبد الله تابعى شامى ثقة مخضرم . ولد فى حياة النبى صلى الله عليه وآله وسلم – يوم حنين – ، وكان عالم الشام بعد أبى الدرداء . ثم وجدت الشيخ الألبانى يقول فى « الضعيفة » (٦٣١/٣) ومن أحاديث هذا الهالك – يعنى الربيع بن بدر – فذكره مرفوعا (١٤٣٩) .

الحديث التاسع والخمسون :

« إن الله عز وجل يقول : أنا الله لا إله إلا أنا ، ملك الملوك ، ومالك الملك ، قلوب الملوك بيدى ، وإن العباد أطاعونى حولت قلوب ملوكهم عليهم بالرأفة والرحمة ، وإن العباد عصونى حولت قلوب ملوكهم بالسخط والنقمة فساموهم سوء العذاب ، فلا تشغلوا أنفسكم بالدعاء على الملوك ، ولكن اشغلوا أنفسكم بالذكر والتضرع أكفكم ملوككم » .

ضعيف جداً . رواه الطبرانى فى « الأوسط » – كما فى « المجمع » – ، وعنه أبو نعيم (٣٨٩/٢) وكذا تمام فى « فوائده » (١/١٧٧/٦ من مجموع الظاهرية

رقم ٩٥) كما فى « الضعيفة » (٦٠٢) عن أبى عمرو المقدام بن داود قال : ثنا على بن معبد قال : ثنا وهب بن راشد عن مالك بن دينار عن خلاس بن عمرو عن أبى الدرداء مرفوعا . قال الشيخ الألبانى : « قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، المقدام بن داود ، قال النسائى : « ليس بثقة » . ووهب بن راشد هو الرقى . قال ابن عدى : « ليس حديثه بالمستقيم ، أحاديثه كلها فيها نظر » . وقال الدارقطنى : « متروك » . وقال ابن حبان : « لا يحل الاحتجاج به بحال » . وقال الهيثمى (٢٤٩/٥) : « رواه الطبرانى فى « الأوسط » وفيه وهب (الأصل : إبراهيم وهو تحريف) ابن راشد وهو متروك » . قلت : وتعصيب الجناية به وحده ليس بجيد ، لما علمت أن فى الطريق إليه المقدام (فى الأصل – خطأ – المقداد) بن داود ، وهو مثله فى الضعف » اهـ . قلت : وله علة ثالثة – يسيرة – وهى الانقطاع بين خلاس بن عمرو وأبى الدرداء . فإنى لم أرَ أحداً نص على رواية خلاس عنه ، وقد قال الإمام أحمد : « خلاس لم يسمع من حذيفة » ، وحذيفة توفى (٣٦) بعد أبى الدرداء بقليل ، وكذلك نفى الدارقطنى روايته عن عثمان وعلى ، ووفاة أبى الدرداء كانت آخر خلافة عثمان ، فالله أعلى وأعلم . وفى الجملة ، فخلاس ثقة ، وكان يرسل كما قال الحافظ رحمه الله فى التقريب » (١٧٧٠) .

(وإنما) صح هذا عن مالك بن دينار – وغيره – حكاية عن الإسرائيليات لا مسنداً عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم .

١ – ففى « الحلية » (٣٧٨/٢) من طريق موسى بن خلف ، وفيها (١٧٢/٦) من طريق صالح المرى كلاهما عنه قال : « قرأت فى بعض الحكمة : إنى أنا الله مالك الملوك ، قلوب العباد بيدى ، فمن أطاعنى جعلتهم عليه رحمة ، ومن عصانى جعلتهم عليه نقمة ، لا تشاغلوا بسب الملوك ، ولكن توبوا إلَىَّ أعطفهم عليكم » . وإسناده – من الوجه الأول – حسن ، وفى الثانى صالح المرى ، وهو متروك الحديث لكنه متابع كما ترى . ومالك بن دينار تابعى زاهد

ثقة ، معروف بالنظر فى صحف أهل الكتاب والرواية منها .

٢ - وروى ابن أبى شيبة (١٣/١٨٧، ٢٠٣) عن ابن نمير عن مالك بن مغول قال : « كان فى زبور داود : إنى أنا الله لا إله إلا أنا ، ملك الملوك ، قلوب الملوك بيدى ، فأيُّما قوم كانوا على طاعة ، جعلت الملوك عليهم رحمة ، وأيما قوم كانوا على معصية جعلت الملوك عليهم نقمة ، لا تشغلوا أنفسكم بسب[٣] الملوك ، ولا تتوبوا إليهم ، توبوا إلَىَّ أعطف قلوب الملوك عليكم » . وإسناده صحيح إلى مالك بن مغول ، وهو من أتباع التابعين ، كوفى ثقة ثبت .

الحديث الستون :

« إن من معادن التقوى تعلمك إلى ما قد علمت علم ما لم تعلم ، والنقص فيما قد علمت قلة الزيادة فيه ، وإنما يزهد الرجل فى علم ما لم يعلم ؛ قلة الانتفاع بما قد علم » .

ضعيف جداً . رواه ابن جميع فى « معجم شيوخه » (ص ٣٤٠) والخطيب (١/٤١٤) وعنه ابن الجوزى فى « العلل المتناهية » (١١٠) من طريق أبى مسلم الكجى قال : نبأنا مسور بن عيسى قال : نا القاسم بن يحيى قال : نا ياسين الزيات عن أبى الزبير عن جابر مرفوعا به . وقال ابن الجوزى : « هذا حديث لا يصح ، والمتهم به ياسين . قال يحيى : ليس حديثه بشىء . وقال النسائى : متروك الحديث » .

قلت : ورواه أيضا الطبرانى فى « الأوسط » بنحوه ، قال الهيثمى (١/١٣٦) : « وفيه ياسين الزيات ، وهو منكر الحديث » . وهو فى المطبوع (٣/٢٤٠) عن أبى مسلم الكجى به .

---

(٣) فى الموضع الأول من « المصنف » : « تسبب » وفى الثانى : « بسبب » ، ولعل الصواب ما أثبته ، فإنه موافق للفظ المتقدم ، ولمعنى الحديث المرفوع . فالله أعلم .

وقال الشيخ الألبانى فى « ضعيف الجامع » (٢/١٩٨-١٩٩) : « ضعيف جداً » . وأحال على « الضعيفة » (٣٢٠٥) . وله - سوى ياسين الزيات - علتان أخريان :

الأولى : أبو سعيد المسور بن عيسى المصرى ، ذكره المزى فى « تهذيب الكمال » (ق ١١١٨) ضمن الرواة عن القاسم بن يحيى ، وجهدت أن أقف له على ترجمة مستقلة ، فلم أستطع .

الثانية : عنعنة أبى الزبير - محمد بن مسلم بن تدرس المكى - عن جابر ، فإنه مدلس من المرتبة الثالثة عند الحافظ رحمه الله فى « طبقات المدلسين » (١٠١) .

تنبيه هام : قال ابن حبان رحمه الله فى ترجمة : « ياسين بن معاذ الزيات » من « المجروحين » (٣/١٤٢) : « ... وكان ممن يروى الموضوعات عن الثقات ، ويتفرد بالمعضلات عن الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج به بحال ، وكل ما وقع فى نسخة ابن جريج عن أبى الزبير من المناكير كان ذلك مما سمعه ابن جريج عن ياسين الزيات عن أبى الزبير ، فدلس عنه » اهـ . وفى معناه ما رواه ابن عدى (٧/٢٦٤٢) عن عبد الرزاق رحمه الله قال : « أهل مكة يقولون : إن ابن جريج لم يسمع من أبى الزبير ، إنما سمع من ياسين » . قلت : وهذا من قبيح تدليس ابن جريج عفا الله عنه - كما وصفه الإمام الدارقطنى رحمه الله وعليه ، فلا تصلح عنعنة ابن جريج عن أبى الزبير فى الشواهد والمتابعات لا سيما ما كان فى متنه ما ينكر ، لجواز أن يكون مما دلسه عن هذا الهالك ، أما ما حكاه عبد الرزاق عن أهل مكة فليس على إطلاقه فقد ثبتت جملة من الأحاديث صرح فيها ابن جريج بالسماع من أبى الزبير . والله أعلى وأعلم .

(والحديث) الذى نحن بصدد الكلام عنه ظاهر النكارة ، بل لا يقع على القلب صدوره من مشكاة النبوة أصلاً ، وإنما هو من كلام عون بن عبد الله

ابن عتبة بن مسعود التابعى الجليل رحمه الله تعالى ، كما رواه ابن أبى شيبة (٤٢٨/١٣) – واللفظ له – وأبو نعيم (٢٤٦/٤) من طريقين عن ابن عجلان عنه ، وأبو نعيم من طريق محمد بن قدامة سمعت سفيان الثورى يقول : قال عون : « إن من كمال التقوى أن تبتغى إلى ما قد علمت منها علم ما لم تعلم ، واعلم أن فيما علمت ترك ابتغاء الزيادة فيه ،وإنما يحمل الرجل على ترك ابتغاء الزيادة فيما قد علم ، قلة الانتفاع بما قد علم » . وإسناده – من الوجه الأول – صحيح ، وفى الثانى : محمد بن قدامة الجوهرى البغدادى – من شيوخ أبى يعلى الموصلى – واه ، وهاه ابن معين وأبو داود ، ولم أجد له رواية عن الثورى ، بل هو متأخر عن إدراكه أصلاً ، فلعل روايته للأثر عن الثورى – سماعاً – من تخليطه إن لم نقل سوى ذلك ! يؤيد ذلك أننى لم أجد للثورى رواية عن عون مع إدراكه لبعض أقرانه . فالله أعلم .

وهذا الكلام يحتمل صدوره عن التابعين فمن بعدهم ، فإنه بكلامهم أشبه . وهو أمر لا يدرك بالتمنى ولا بالتحلى ، وإنما بالجد والممارسة ، وفوق كل هذا وذاك ، ﴿ **قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا** ﴾ .

الحديث الحادى والستون :

« **إياكم وهاتين الكعبتين الموسومتين اللتين تزجران زجراً ، فإنهما من الميسر** » .

ضعيف . رُوِى من حديث ابن مسعود وأبى موسى وسمرة بن جندب وابن عباس ، ومن مرسل قتادة مختصراً بلاغا .

أولاً : حديث ابن مسعود :

رواه الإمام أحمد (٤٤٦/١) عن على بن عاصم ، وابن أبى الدنيا فى « ذم الملاهى » وعنه البيهقى (٢١٥/١٠) من طريق زياد بن عبد الله البكائى ، وابن عدى (٢٦١/١) من طريق سويد بن سعيد عن أبى معاوية ثلاثتهم عن إبراهيم

الهجرى عن أبى الأحوص به مرفوعا . وإسناده ضعيف ، إبراهيم الهجرى هو ابن مسلم أبو إسحاق الكوفى . قال الحافظ (٢٥٢) : « لين الحديث ، رفع موقوفات » . على أن الصحيح الثابت عنه وقفه أيضا . قال الإمام الدارقطنى رحمه الله فى كتابه الجليل « العلل » (س ٩٠٦) – حين سئل عن هذا الحديث – : « يرويه إبراهيم الهجرى وعبد الملك بن عمير عن أبى الأحوص ، فرفعه على بن عاصم عن إبراهيم . ورُوِى عن شعبة عن إبراهيم الهجرى مرفوعا . والصحيح موقوف . وكذلك رواه أصحاب الهجرى عن أبى الأحوص . وكذلك رواه عبد الملك بن عمير عن أبى الأحوص موقوفا » وكذلك قال الإمام البيهقى رحمه الله عقب الحديث : « رفعه البكائى عن إبراهيم ، وسويد عن أبى معاوية عن إبراهيم ، والمحفوظ موقوف » .ثم رواه من طريق جعفر بن عون – أحد الثقات الحفاظ – عنه به موقوفا ، وقال : « وكذلك رواه عبد الملك بن عمير وغيره (فى الأصل : وغيرهم) عن أبى الأحوص عن ابن مسعود موقوفا ».

« ثم وجدت فى « تلخيص المتشابه » (ص ٢٩٨) للخطيب من طريق ابن عقدة نا محمد بن عمرو بن مجزأة الجعفى ، نا أبى ، نا عبد الله بن جناب الجهنى ، قال : حدثنى مسعر ، عن عبد الملك بن عمير ، عن أبى الأحوص عن عبد الله ، قال : وحدثنى سفيان عن إبراهيم الهجرى ، عن أبى الأحوص ، عن عبد الله – رفعه أحدهما –: فذكره . وهذا لا يثبت عن مسعر وسفيان ، فإن ابن عقدة حافظ لكنه رافضى لا يوثق به ، وشيخه وأبوه لم أجد لهما ترجمة ، وليسا فى « جامع الرواة » للأردبيلى ، المختص برواة الشيعة . وابن جناب لم يذكر له الخطيب ولا ابن ماكولا (١٣٥/٢)راويا سوى عمرو بن مجزأة ، ولم أقف عليه فى كتب المتقدمين . وهذا غلط عليهما إن لم يكن متعمداً ، فقد صح عن سفيان عن عبد الملك عن أبى الأحوص به موقوفا . وصح عن مسعر عن عبد الملك عن أبى الأحوص مقطوعاً عليه ، وكلاهما سيأتى .

ثانياً : حديث أبى موسى : رواه الآجرى فى « تحريم النرد والشطرنج والملاهى » (١٣) وابن أبى حاتم فى « تفسيره » كما فى « ابن كثير »[٤] (٩١/٢ ط . التراث الإسلامى – حلب) من طريق هشام بن عمار عن صدقة ابن خالد عن عثمان بن أبى العاتكة عن على بن يزيد عن القاسم عن أبى أمامة عنه ، بلفظ : « **اجتنبوا هذه الكعاب الموسومة التى تزجر زجراً ، فإنها من الميسر** » .وإسناده ضعيف جداً . على بن يزيد متروك ، وهشام وعثمان فيهما مقال . وقال ابن أبى حاتم أيضا فى « العلل » (٢٩٧/٢–٢٩٨) : « سألت أبى عن حديث رواه هشام بن عمار ... » الخ قال أبى : هذا حديث باطل ، وهو من على بن يزيد ، وعثمان لا بأس به » .

ثالثاً : حديث سمرة : رواه الآجرى (١٦) من طريق عمران بن موسى ابن عبد الملك بن عمير عن عبد الملك عن حصين بن أبى الحر عنه به ، ولفظه : « **إياكم وهذه الكعاب الموسومة التى تزجر زجراً ، فإنهن من الميسر** » . وهذا إسناد ضعيف رجاله ثقات سوى عمران بن موسى هذا ، لم أقف له على ترجمة ، فهو علته . وقد رواه جمع من الثقات الأثبات وغيرهم عن عبد الملك موقوفا بإسناد سوى هذا . وقال الدارقطنى – عقب ما تقدم عنه – : « ورواه عمران ابن موسى بن عبد الملك بن عمير عن عبد الملك عن حصين بن أبى الحر عن سمرة رفعه ، قال ذلك عثمان بن أبى شيبة ، وهو وهم ، والمحفوظ حديث أبى الأحوص عن عبد الله » .

رابعاً : حديث ابن عباس : رواه الآجرى (١٧) والبيهقى من طريق نهشل ابن سعيد عن الضحاك عنه به . وإسناده ضعيف جداً ، نهشل هالك ، والضحاك روايته عن الصحابة منقطعة .

خامساً : مرسل قتادة : رواه ابن أبى شيبة (٥٤٧/٨) من طريق سعيد بن أبى عروبة عن قتادة قال : « بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن اللعب بالكعبين ، فقال : **إنها ميسر الأعاجم** ، قال : وكان قتادة يكره اللعب

---

(٤) لأن الجزء الثانى من الطبعة المصرية فقد منى ، ووجدت هذا بدلاً منه !

بكل شيء حتى يكره اللعب بالحصى » . قلت : وهذا – مع أنه شاهد قاصر – ضعيف مرسل أو معضل . وهو من شر المراسيل عندهم ، وكذا مراسيل الزهرى والحسن وعطاء وغيرهم ، فمنهم من كان يثق بكل أحد ويحمل عن كل ضرب ، ومنهم من كان لا يرسل إلا ما أخذه عن مجروح مرغوب عنه .

قال ابن أبى حاتم فى « مقدمة الجرح » (ص ٢٤٦) : « نا أحمد بن سنان الواسطى قال : كان يحيى بن سعيد القطان لا يرى إرسال الزهرى وقتادة شيئاً ، ويقول : هو بمنزلة الريح ، ويقول : هؤلاء قوم حفاظ كانوا إذا سمعوا الشيء عقلوه » . وقد شبه الذهبى رحمه الله فى ترجمة الزهرى من « السير » (٣٣٨/٥ – ٣٣٩) مرسل قتادة بمرسل الزهرى ، فحكى قول القطان : « مرسل الزهرى شر من مرسل غيره ، لأنه حافظ ، وكل ما قدر أن يسمى سمى وإنما يترك من لا يحب أن يسميه » ، فقال : « قلت : مراسيل الزهرى كالمعضل ، لأنه يكون قد سقط منه اثنان ، ولا يسوغ أن نظن به أنه أسقط الصحابى فقط ، ولو كان عنده عن صحابى لأوضحه ولما عجز عن وصله ، ولو أنه يقول : عن بعض أصحاب النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، ومن عد مرسل الزهرى كمرسل سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير ونحوهما ، فإنه لم يدرِ ما يقول ، نعم مرسله كمرسل قتادة ونحوه » اهـ فتأمل .

(ثم) وقفت عليه بعد ذلك موصولاً مختصراً عند الخرائطى فى « مساوىء الأخلاق » (٧٤٨) من طريق معمر عن قتادة عن أنس قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الكعبين » . فهذا – على اختصاره – معمر فى روايته عن قتادة مقال لابن معين ، فلا تقبل مخالفته لسعيد بن أبى عروبة أثبت الناس – هو وهشام الدستوائى – فى قتادة ، على أن فى الطريق إليه : سليمان بن عبيد الله أبا أيوب الرقى ، قال الحافظ (٢٥٩١) : « صدوق ليس بالقوى » ، فلعل الخطأ منه .

(فالصحيح) – كما تقدم عن الدارقطنى والبيهقى – وقف حديث الترجمة[٥] على ابن مسعود رضى الله عنه حَسْبُ ، وهنا نذكر وصل ما علقاه عن عبد الملك بن عمير عن أبى الأحوص عنه إن شاء الله ، فقد رواه عنه :

١ – سفيان الثورى عند الطبرى (٢٠٨/٢) والآجرى (١٩) وكذا ابن أبى شيبة (٥٤٩/٨) لكنه قرنه بمسعر الذى قَصَّر به ، فأوقفه على أبى الأحوص .

٢ – شعبة عند الطبرى .

٣ – هشيم عنده أيضا ، وصرح بالتحديث .

٤ – معتمر بن سليمان عند البخارى فى « الأدب » (١٢٧٠) والآجرى (١٨) . وهؤلاء جميعاً ثقات حفاظ ، والثلاثة الأول منهم بلغوا الغاية فى الإتقان .

٥ – يزيد بن أبى زياد الهاشمى الكوفى – وهو ضعيف حاشا ما رواه المتقدمون عنه – عند عبد الرزاق (٤٦٧/١٠) عن معمر فى « جامعه » ، والخرائطى فى « المساوىء » (٧٤٩) عن ابن فضيل عنه ، نحوه . ولفظ معمر : « **إياكم وزجراً بالكعبين ، فإنهما من الميسر** » . وجاء فى النسخة (ص) : « ورحوا » – بالراء – ، فأشكلت على الشيخ الأعظمى عفا الله عنه ، فقال فى حاشية « المصنف » : « كذا فى « ص » ولعله « دحوا » اهـ . قلت : وهذا منه عجيب ، فإنه عزاه للبيهقى موقوفا من طر إبراهيم الهجرى به ، بلفظ : « **اتقوا هاتين الكعبتين الموسومتين اللتين تزجران زجراً** ... » فلا أدرى ما الذى منعه من أن يجعلها : « **زجراً** » ؟! مع أن ذلك فى غاية الوضوح . ولو رجع إلى لفظ الطبرى لوجده :« **إياكم وهذه الكعاب التى تزجرون زجراً** » . وبعد ذلك فوجئت بالعلامة الألبانى حفظه الله يقول فى « حجاب المرأة المسلمة » (ص ١٠١) – بعد عزوه مرفوعا لأحمد والبيهقى عن ابن مسعود – :

---

(٥) ثم وجدت ابن عبد البر ذكره فى « التمهيد » (١٧٦/١٣–١٧٧) عن ابن وهب قال : وحدثنا جرير بن حازم ، عن الحسن بن عمارة (تصحفت إلى : الحسين) ، عن على ابن الأقمر ، عن مسروق بن الأجدع قال : قال ابن مسعود : فذكره بنحوه . وإسناده ضعيف جداً ، الحسن بن عمارة متروك كما فى « التقريب » (١٢٦٤) .

« ... والهجرى هذا ضعيف وقد ورد عنه موقوفا على ابن مسعود وأخرجه البيهقى أيضا وقال : « إنه المحفوظ » . قلت : لكن الظاهر أنه ورد من غير طريق الهجرى ، فقد أورده الهيثمى فى « المجمع » (١١٣/٨) باللفظ المذكور أعلاه وقال : « رواه أحمد والطبرانى ، ورجال الطبرانى رجال الصحيح » . والهجرى ليس من رجال الصحيح ، فدل على أن الطبرانى رواه من طريق غيره ، فتقوى الحديث به لا سيما وأن له شاهداً ، فقد جاء الحديث فى الكشاف وقال مخرجه الحافظ العسقلانى (١٨/٤ رقم ١٤٥) : « رواه ابن مردويه من حديث سمرة بن جندب ، ومن حديث أبى موسى الأشعرى نحوه ، ورواه أحمد والبخارى فى « الأدب المفرد » من وجهين عن أبى الأحوص عن عبد الله بن مسعود . قلت : هو عند البخارى (ص ١٨٤) من طريق عبد الملك عن أبى الأحوص موقوفا ، وهو عند أحمد من طريق الهجرى مرفوعا كما تقدم ، وصنيع الحافظ يوهم أنهما أخرجاه كلاهما موقوفا أو مرفوعا وليس كذلك . وبالجملة فالحديث حسن أو صحيح . والله أعلم » اهـ .

أقول : قلبت « مسند ابن مسعود » من « المعجم الكبير » من أوله إلى آخره ، فلم أجد فيه الحديث ، ولا أورده محققه حفظه الله فى مظانه من الفهرس : « إياكم ، اتقوا ، اجتنبوا » . ولم يعزه السيوطى فى « الدر » (٣١٩/٢) إلى الطبرانى فى أيٍ من « معاجمه » مرفوعا ، وإنما عزاه إليه فى « تفسيره » موقوفا . أما حديث ابن مردويه عن سمرة ، فقد رواه أيضا البيهقى فى « الشعب » كما فى « الدر » فلعل مخطوطته لم تكن فى متناول الشيخ وقتئذ . وقد علمت أنه لا يصلح شاهداً بحال ، فإنه – على ما فى إسناده من الجهالة – معلول بالمخالفة مع الوقف . وأما حديث أبى موسى ، فإسناده متيسر النظر فيه فى « ابن كثير » و « العلل » كما تقدم . وهو واه ، حكم أبو حاتم ببطلانه والمقصود أن الشيخ عفا الله عنه قد خالف – فى هذا الموضع – منهجه الدقيق الذى تعلمناه منه – جزاه الله عنا وعن سنة النبى صلى الله عليه وآله وسلم خيراً – ، فاعتمد على عزوٍ وإطلاقات ووسائط مما لا يحسن من مثله . وكان

فى إمكانه ومن اليسير عليه – إن شاء الله – أن يتحقق من أكثر هذه الطرق بنفسه ، ليجدها جميعاً ما بين ضعيف معلول ، أو واهٍ لا يعتبر به .

هذا ، وقد ثبت لَدَىَّ أن بعض الناقمين على الشيخ – متعنا الله بعمره وعلمه – قد فرح وشمت به لما وجد بعض تلاميذه (يقصدنى وأخى أبا إسحاق الحوينى حفظه الله) يخالفونه فى بعض الأشياء ، وذلك لما اطلع – فيما اطلع – على القسم الأول من هذا الكتاب – ولا سيما حديث تحريك الإصبع فى الصلاة خاصة – ، فأقول له : كلا وألف كلا ، إياك أن تخلط بين الأمور ، ولا يتداخلن عليك الفارق بين الحب والإعظام ، وبين الرغبة فى تحرى الحق والصواب . وإن للشيخ – عافاه الله – فى قلوبنا لمنزلةً يكل اللسان عن وصفها ، ونرجو أن نزداد كل يوم حباً له وإجلالاً لعظيم ما أجراه الله عز وجل على يديه من نعمة العلم والفهم والتدقيق . وحسبك أيضا أيها الشامت أن تعلم أنه لولا أن الله عز وجل سخر لنا هذا الرجل وكتاباته ، لظللنا حتى الساعة نعتمد على مثل رموز السيوطى – التى غشاها ما يغشى – وتصحيحات الحاكم وإطلاقات المنذرى والهيثمى بنحو : « رجاله ثقات » و « رجاله رجال الصحيح » ، والعراق بتضعيف الواهى والموضوع ، ولظللنا نضفى على ما فى « تقريب الحافظ » رحمه الله قدسية لا يغتفر المساس بها . أقول هذا مع استبشاع ما رمى به بعض مخالفى الشيخ حفظه الله الحافظ ابن حجر روَّح الله روحه بأنه مجرد ناقل فقط لأقوال الأئمة ! وليس من حقه الترجيح !! بل هو إمام كبير أحاط بالسُّنَّةِ كما وصفه شيخنا المطيعى رحمه الله غير مرة ، ولكن العصبية تفعل بأهلها الأفاعيل . فمن الحافظ وأمثاله من منصفى الأئمة نتعلم الإنصاف ونبذ العصبية لمذهب أو رأيٍ تلوى من أجله أعناق النصوص ، وُيغمض عما يدين رأى المخالف ، على مذهب ﴿ **ولا تقربوا الصلاة** ﴾ أو : ﴿ **فويل للمصلين** ﴾ دون إتمام الآية . نعوذ بوجه ربنا الكريم من الخذلان وترك الإنصاف والانتصاف عند اشتداد الحاجة إليهما .

الحديث الثانى والستون :

« **أيمن امرىءٍ وأشأمه بين لحييه** » يعنى لسانه .

ضعيف مُعَلٌّ بالوقف . رواه ابن حبان (٥٦٨٧) والطبرانى (٨٥/١٧) وابن عدى (٢٥٣١/٧) من طرق عن محمد بن المثنى حدثنا وهب بن جرير بن حازم قال : حدثنى أبى عن الأعمش عن خيثمة عن عدى بن حاتم رضى الله عنه مرفوعا به . وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الصحيح ، وفى وهب ابن جرير مقال يسير لا يضر لكن اختلف عليه فى هذا الحديث رفعاً ووقفاً. وخالفه ثقتان حافظان كل منهما أرجح منه على انفراده .

(أما) الاختلاف عليه ، فرواه ابن أبى الدنيا فى « الصمت » (٦٣) قال : حدثنا أبو بكر بن أبى النضر حدثنا وهب بن جرير به موقوفا . وأبو بكر هذا ثقة ، وثقه ابن حبان وابن مردويه وغيرهما ، لكن مخالفه – محمد بن المثنى أحفظ منه . وابن المثنى أطرى النقاد حفظه وإتقانه جداً ، ولم أرَ مغمزاً فيه سوى قول النسائى : « لا بأس به ، كان يغير فى كتابه » كذا فى « التهذيب » (٤٢٦/٩) ، وكذلك « تهذيب الكمال » (ق ١٢٦٥) . فلا أدرى أهو صواب ، أم الصواب : « لا يغير » ؟ والحديث قد عده ابن عدى فى جملة ما استنكر لوهب ابن جرير ، فلعله لم يطلع على الرواية الموقوفة عنه . فاحتمال أنه كان يرفعه تارة ويوقفه أخرى قائم وممكن ، واحتمال أنه غلط عليه – على بُعده – غير مستبدع .

(وأما) المخالفة ، فقد رواه ابن المبارك (٣٧٣) وابن أبى شيبة (٥٥٩/١٣) عن أبى أسامة حماد بن أسامة كلاهما عن جرير به موقوفا . وابن المبارك وأبو أسامة إمامان غاية فى الحفظ والإتقان ، فالأصح عن جرير بن حازم الوقف . والله أعلى وأعلم .

ملحوظة : قال محقق « الصمت » – الأخ نجم بن خلف العراقى حفظه الله – (ص ٢٢٧) : « وقد أخذ عدى بن حاتم – رضى الله عنه – هذا المعنى من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « **من يتوكل لى ما بين لحييه ورجليه ، أتوكل له الجنة** » ... » . قلت : وما يدريه أن عدياً رضى الله عنه أخذ هذا

المعنى من هذا الحديث بخصوصه ، وكيف يجزم بذلك – عفا الله عنه – بغير قرينة أو دليل ، مع أنه لعله لم يبلغ عدياً الحديثُ أصلاً ، وقد خفيت جملة من الأحاديث على الشيخين أبى بكر وعمر رضى الله عنهما كما هو معلوم ؟ مع العلم بأن عدياً لم يذكروه ضمن رواة هذا المتن عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم فيما أَحْسَب . وكان من الأولى له أن يقول : « لعله » أو : « كأنه » أو : « يحتمل » ونحوها من الصيغ غير الجازمة .

فإن كان – ولابد – تجشم رد قوله إلى أصله من السنة ، فالأحرى – عندى – أن يكون رضى الله عنه قد فهمه من حديثه عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم – فيما رواه الشيخان والترمذى – : « **ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه عز وجل ليس بينه وبينه ترجمان ، فينظر أيمن منه ، فلا يرى إلا ما قدم ، وينظر أشأم منه ، فلا يرى إلا ما قدم ، وينظر بين يديه ، فلا يرى إلا النار تلقاء وجهه ، فاتقوا النار ولو بشق تمرة ، فمن لم يجد ، فبكلمة طيبة** » فالله المستعان ، وهو – سبحانه – أعلى وأعلم .

الحديث الثالث والستون :

« **تم نورك فهديت فلك الحمد ، عظم حلمك فعفوت فلك الحمد ، فبسطت يدك فأعطيت فلك الحمد . ربنا وجهك أكرم الوجوه وجاهك أعظم الجاه وعطيتك أفضل العطية وأهنأها . تطاع ربنا فتشكر وتُعصى ربنا فتغفر ، وتجيب المضطر ، وتكشف الضر ، وتشفى السقم ، وتغفر الذنب ، وتقبل التوبة ، ولا يجزىء بآلائك أحد ، ولا يبلغ مدحتك قول قائل** » .

ضعيف جداً . رواه أبو يعلى (١/٣٤٤-٣٤٥) من طريق بشر بن منصور السليمى عن الخليل بن مرة عن الفرات بن سلمان قال : قال على : « ألا يقوم أحدكم فيصلى أربع ركعات ، ويقول فيهن ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ؟ » . فذكره . والحديث ، قال الهيثمى (١٠/١٥٨) : « رواه أبو يعلى ، والفرات لم يدرك علياً . والخليل بن مرة وثقه أبو زرعة وضعفه

الجمهور ، وبقية رجاله ثقات » اهـ .

قلت : الخليل واه ، قال البخارى : منكر الحديث . وقال أيضا : فيه نظر . وقال ابن حبان منكر الحديث وضعَّفه جماعة . وقال أبو حاتم : ليس بقوى فى الحديث ، هو شيخ صالح ، بابة بكر بن خنيس ، وإسماعيل بن رافع . وقال أبو الحسن الكوفى : ضعيف الحديث ، متروك . وقال أبو داود : قال أبو الوليد الطيالسى : خليل بن مرة ضالٌّ مضل . ووثقه ابن شاهين – تبعا لأحمد بن صالح المصرى – فلم يصيبا . أما أبو زرعة رحمه الله ، فلم يوثقه ، بل قال : شيخ صالح » ، فأثنى عليه فى دينه وعدالته ، ولم يتعرض لضبطه . أما أبو حاتم فقال مثل ذلك ، لكن صرح بضعفه فى الرواية . أما رواية الفرات ابن سلمان عن على ، فمعضلة ، فإنه يروى عن القاسم بن محمد وميمون بن مهران ، وهما لم يدركا علياً . وكانت وفاته سنة خمسين ومائة . قاله هلال ابن العلاء الرقى كما فى « اللسان » (٤/٤٣١) . وفرات ثقة ، وثقه الإمام أحمد وابن حبان ، وذكره ابن عدى فى « الكامل » (٦/٢٠٥١) ، وقال : « ولم أر المتقدمين صرحوا بضعفه ، وأرجو أنه لا بأس به لأنى لم أر فى روايته حديثا منكراً » . وقال أبو حاتم : « لا بأس به محله الصدق صالح الحديث » . فاعجب معى لقول محقق « مسند أبى يعلى » : « إسناده ضعيف لانقطاعه أولاً ، ولضعف الخليل بن مرة . والفرات بن سلمان لم أقع له على ترجمة » ! .

وبعد ، (فالثابت) إيقاف هذا الدعاء على علىٍّ رضى الله عنه – دبر الصلاة لا أثناءها – ، فقد روى ابن أبى شيبة (١٠/٢٢٩-٢٣٠) من طريق الثورى – واللفظ له – والطبرانى فى « الدعاء » (٧٣٤) من طريق إسرائيل وزهير وشعبة ، أربعتهم عن أبى إسحاق عن عاصم بن ضمرة عنه أنه كان يقول : « تم نورك فهديت فلك الحمد ، وعظم حلمك فعفوت فلك الحمد ، وبسطت يدك فأعطيت فلك الحمد ، ربنا وجهك أكرم الوجوه ، وجاهك خير الجاه ، وعطيتك أفضل العطية وأهنأها ، تطاع ربنا فتشكر ، وتعصى ربنا فتغفر ، تجيب المضطر ، وتكشف الضر ، وتشفى السقيم ، وتنجى من الكرب ، وتقبل

التوبة ، وتغفر الذنب لمن شئت ، لا يجزىء آلاءك أحد ، ولا يحصى نعماءك قول قائل – يعنى : يقول بعد الصلاة » . وإسناده حسن رجاله ثقات رجال الصحيح سوى عاصم بن ضمرة – وهو السلولى الكوفى صاحب على – فيه مقال لا يضر ، وهو صدوق كما قال الحافظ رحمه الله فى « التقريب » (٣٠٦٣) . وأبو إسحاق – عمرو بن عبد الله السبيعى – كان قد اختلط لكن سماع المذكورين عنه – سوى زهير بن معاوية كان قبل اختلاطه . واحتمال تدليسه أيضا مأمون برواية شعبة عنه ، فإنه كان يوقف شيوخه المدلسين على السماع ، وهو القائل لأهل الكوفة : « كفيتكم تدليس رجلين : الأعمش وأبى إسحاق » .

والأثر ، أورده المتقى الهندى فى « كنز العمال » (٢/٦٤٠) ، بزيادة : « اللهم » فى أوله ، وسائره بنحوه ، وعزاه إلى جعفر (يعنى الفريابى) فى « الذكر » وأبى القاسم إسماعيل بن محمد بن فضل فى « أماليه » فضم محقق « المصنف » زيادة : « اللهم » – من « الكنز » – إلى رواية ابن أبى شيبة ، فلم يُحسن . فائدة : وعبارة : « تطاع فتشكر ، وتعصى فتغفر » وردت أيضا فى حديث آخر لم يصح إسناده . وهو ما رواه الطبرانى فى « الكبير » (٨/٣١٦–٣١٧) من طريق فضال بن جبير عن أبى أمامة الباهلى قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أصبح وإذا أمسى دعا بهذه الدعوات : **اللهم أنت أحق من ذكر ، وأحق من عبد ، وأنصر من ابتغى ، وأرأف** (فى الأصل : **وأروف**) **من ملك ، وأجود من سئل** (فى الأصل : **سأل**) **وأوسع من أعطى ، أنت الملك لا شريك لك ، والفرد لا ند لك** (فى الأصل : **لا تهلك** ، والتصويب من « المجمع ») ، **كل شىء هالك إلا وجهك ، لن تطاع إلا بإذنك ، ولم تعص إلا بعلمك ، تطاع فتشكر ، وتعصى فتغفر ، أقرب شهيد وأدنى حفيظ** ... » الحديث . قال الهيثمى (١٠/١١٧) : « وفيه فضال بن جبير ، وهو ضعيف مجمع على ضعفه » . وفضال هذا ، قال الهيثمى

فى موضع آخر (٥٦/١) : « لايحل الاحتجاج به » ، وفى ثالث (١٦٨/٢) : « وهو ضعيف جداً » . وضعَّفه فى مواضع أخرى . وقد قال ابن عدى فى « الكامل » (٢٤٠٧/٦) : « ولفضال بن جبير عن أبى أمامة قدر عشرة أحاديث ، كلها غير محفوظة » . قلت : أخرجها كلها الطبرانى وزاد عليها واحداً ، وزاد الذهبى فى « الميزان » (٣٤٧/٣) آخر منكر جداً فى فضل على ، بإسناده إلى الطبرانى لكن قال فيه : « حُدِّثت » ، فالله أعلم .

الحديث الرابع والستون :

« **ثمن الجنة : لا إله إلا الله** » .

ضعيف . رُوِى من حديث أنس ، وعلى ، ومن مرسل الحسن .

أولاً : حديث أنس :

رواه ابن عدى (٢٣٤٧/٦) من طريق موسى بن إبراهيم – وهو المروزى – عن حماد بن زيد وعلى بن عاصم عن حميد عنه مرفوعا به . وموسى هذا هالك . وقال ابن عدى : « ولموسى بن إبراهيم هذا أحاديث غير ما ذكرت عن ثقات الناس ، وهو بَيِّن الضعف على رواياته وأحاديثه » . ورواه أيضا ابن مردويه كما فى « الجامع » (٣٥٦٠) . وفى « فردوس الأخبار » (٢٣٧٠) عن أنس أيضا : « **ثمن الجنة لا إله إلا الله ، وثمن النعمة الحمد لله** » وحكى محققاه (١٦٤/٢) أن الحافظ رحمه الله قال فى « تسديد القوس » : « أسنده عن أنس ، وهو عند ابن عدى » . وفيه أيضا (٢٢٣٣) عن أنس : « **التوحيد ثمن الجنة ، والحمد ثمن كل نعمة ، ويتقاسمون الجنة بأعمالهم** » . وحكى محققاه (١١٧/٢) عن الحافظ قوله : « أسنده عن أنس بن مالك » .

ثانياً : حديث على : رواه الشجرى (٤١/١-٤٢) مسلسلاً بآل البيت عنه مرفوعا : « **التوحيد ثمن الجنة ، والحمد لله وفاء شكر كل نعمة ، وخشية الله**

مفتاح كل حكمة ، والإخلاص ملاك كل طاعة » . وفيه أبو المفضل الشيبانى ، وهو رافضى متهم بسرقة الحديث والوضع للرافضة .

ثالثاً : مرسل الحسن : رواه عبد بن حميد فى « تفسيره » كما فى « الجامع » ، وضعفه الشيخ الألبانى فى « ضعيف الجامع » (٤٧/٣) وأحال على « الضعيفة » (٣٤٥٧) ، فلا أدرى أقتصر على قوله : « ضعيف » من أجل هذه الرواية المرسلة – لمجرد الإرسال – أم وقف عليه مرسلاً عند غير عبد بن حميد ، فإن « تفسيره » – حَسْب مبلغ علمى – مفقود . ولا آمن أن يكون فى إسناده علة أخرى سوى الإرسال ، وعلى كلٍ ، فرفعه خطأ .

(والصحيح) أنه من قول الحسن البصرى نفسه – رحمه الله – كما رواه الخطيب (٢٧٠/١،٧/٨٦-٨٧) من طريق بشر بن موسى حدثنا رَوْح بن عبادة حدثنا حبيب – يعنى ابن الشهيد – عنه به . وقال الخطيب : « لم يروِ بشر ابن موسى عن روح بن عبادة غير هذا الحديث » . وقال فى الموضع الآخر : « سمع من روح بن عبادة حديثاً واحداً » . وكذلك قال ابن أبى حاتم فى ترجمة بشر من « الجرح » (٣٦٧/٢) : « روى عن روح بن عبادة حديثاً واحداً » ، فالظاهر أنه يعنى هذا الأثر أيضا .

ورواه ابن أبى شيبة (٥٢٩/١٣) عن ابن علية وابن أبى عدى عن حبيب به ، بلفظ : « **لا إله إلا الله ثمن الجنة** » . وإسناده صحيح غاية ، وليس على شرطهما لنكتة ، فإن البخارى رحمه الله – وحده – روى لحبيب عن الحسن ، ومسلم رحمه الله – وحده – روى لابن علية عن حبيب كما فى « تهذيب الكمال » (٣٧٩/٥) . أما ابن أبى عدى ، فروى له النسائى فى « اليوم والليلة » عنه ، وروى الترمذى لروح بن عبادة عنه كما فى « التهذيب » أيضا . والله أعلى وأعلم . ولا يفوتنا أن نؤكد ما قررناه عند الحديث الحادى والخمسين أن المراد تضعيف لفظ بخصوصه ، وإلا فأحاديث دخول الجنة لمن قال : « لا إله إلا الله »

يعرفها العامة قبل الخاصة . وبالله التوفيق .

الحديث الخامس والستون :

« **جنتان من ذهب للمقربين** ، – أو قال : **للسابقين** – ، **وجنتان من وَرِقٍ لأصحاب اليمين** » .

ضعيف . رواه الطبرى فى « تفسيره » (٨٥/٢٧) عن على بن سهل ، والبيهقى فى « البعث » (٢٢٠) من طريق محمد بن أبى بكر كلاهما عن مؤمل ابن إسماعيل قال : ثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أبى بكر بن أبى موسى عن أبيه عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم . وعند الطبرى : « قال حماد : لا أعلمه إلا رفعه فى قوله : ﴿ **ولمن خاف مقام ربه جنتان** ﴾ قال : فذكره . وفى رواية البيهقى . « للسابقين » بغير تردد . ورفع هذا الحديث وهم من أوهام مؤمل التى يطول ذكرها – كما قال الإمام زكريا الساجى رحمه الله – ، فقد خالفه ثقتان حافظان عن حماد فأوقفاه . فقد روى الحاكم (٨٤/١) والبيهقى (٢١٩) من طريق آدم بن أبى إياس ، ثنا حماد بن سلمة عن ثابت البنانى وأبى عمران الجونى ، عن أبى بكر بن أبى موسى الأشعرى عن أبى موسى – فى قوله عز وجل : ﴿ **ولمن خاف مقام ربه جنتان** ﴾ ، قال : « جنتان من ذهب للسابقين ، وجنتان من فضة للتابعين » . وهذا لفظ البيهقى ، وقال عقبة : « وكذلك رواه عبد الصمد بن عبد الوارث ، عن حماد بن سلمة موقوفا ، ورواه مؤمل ... » إلخ . ثم رواه من طريق مرفوعا . وقال الحاكم : « هذا إسناد صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه هكذا ، إنما خرجا من حديث الحارث ابن عبيد وعبد العزيز بن عبد الصمد عن أبى عمران الجونى عن أبى بكر بن أبى موسى عن أبيه عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم : « **جنتان من فضة** ... » الحديث ، وليس فيه ذكر : « السابقين والتابعين » . وقال الذهبى : « على شرط م » .

ورواية عبد الصمد بن عبد الوارث – التى أشار إليها البيهقى – وصلها ابن أبى شيبة (٣٨٣/١٣) عنه عن حماد عن أبى عمران عن ابن أبى موسى عن أبيه : ﴿ **ولمن خاف مقام ربه جنتان** ﴾ ، قال : « جنتان من ذهب للسابقين ، وجنتان من فضة للتابعين » . ورواه موقوفا أيضا : عبد بن حميد وابن المنذر وابن مردويه كما فى « الدر المنثور » (١٤٦/٦) . وحكمه الرفع إذ لا مجال فيه للرأى . أما المرفوع ، فرواه أيضا ابن أبى حاتم وابن مردويه . والله أعلى وأعلم .

الحديث السادس والستون :

« **حببوا الله إلى عباده يُحِبَّكُم الله** » .

ضعيف . رواه الطبرانى (١٠٧/٨) من طرق عن بقية عن صفوان بن عمرو عن (وفى رواية : حدثنى) عبد الله بن بسر عن أبى أمامة مرفوعا به . وكذا الضياء المقدسى فى « المختارة » كما فى « الجامع » (٣٦٧٠) . وإسناده ضعيف ليست له علة سوى عنعنة بقية . وعبد الله بن بسر هو اليحصبى – لا غيره – ، ذكره الفسوى فى « الطبقة العليا من تابعى أهل الشام » فى « المعرفة » (٣٣٥/٢) وقال ابن أبى حاتم فى « الجرح » (١٣/٥) – باسم (عبد الله بن بشر) – : « روى عنه حريز بن عثمان » . قلت : وقد قال الإمام أبو داود : « جميع شيوخ حريز ثقات » . والله أعلم .

وقال الحافظ المناوى رحمه الله فى « الفيض » (٣٧٢/٣) : « وفيه عبد الوهاب بن الضحاك الحمصى فى الأصل : الحميصى) قال فى « الميزان » : « كذبه أبو حاتم ، وقال النسائى وغيره : متروك ، والدارقطنى : منكر الحديث ، والبخارى : عنده عجائب . ثم أورد له أوابد هذا منها » اهـ .

كذا قال ، وعبد الوهاب بن الضحاك قد تابعه ثقتان عن بقية عند الطبرانى ، هما : عبد الوهاب بن نجدة الحوطى ، والوليد بن عتبة – وهو أبو العباس

الأشجعى الدمشقى . وبنحو هذا تعقبه الشيخ الألبانى حفظه الله فى « الضعيفة » (١٢١٨) ، فقال – بعد أن ذكر روايتى عَبْدَى الوهاب عن بقية : « كذا وجدته فى جزء فيه أحاديث منقولة عن « معجم الطبرانى الكبير » مع أسانيدها فى « المجموع » (٦) . ثم رأيته هكذا « المعجم » نفسه (٧٤٦١) . ثم ساقه عقبه (٧٤٦٢) بإسناد آخر له عن بقية به . وعبد الوهاب بن نجدة ثقة ، فبرئت عهدة ابن الضحاك منه ، وتبين أن العلة من بقية وهو ابن الوليد ، فإنه مدلس وقد عنعنه ، وأن تعصيب المناوى العلة بعبد الوهاب غفلة منه عمن تابعه » .

وقال فى أول تخريج الحديث : « ومن طريقه – يعنى ابن الضحاك – رواه الطبرانى فى « الكبير » والضياء المقدسى فى « المختارة » كما فى « فيض القدير » فقد قال متعقبا على السيوطى : إلخ .

قلت : وهنا أمران :

الأول : أنه كان على الشيخ – حفظه الله – أن ينفى جزمه بأن الضياء رحمه الله روى الحديث أيضا من طريق ابن الضحاك هذا ، لأنه – إن كان رواه من طريق الطبرانى – وهو احتمال كبير – فقد تابعه عبد الوهاب بن نجدة فى الموضع الأول ، والوليد بن عتبة فى الثانى ، وإن كان رواه من غير طريقه ، فمعرفة راويه عن بقية – عنده – متوقفه على النظر فى إسناده ، والشيخ لم يذكر وقوفه عليه ، ولا المناوى بيَّن ذلك . ولا يظن بالحافظ الضياء رحمه الله – على تساهله أحيانا فى « المختارة » – أن يروى عن هذا المتهم وحده ، على الاحتمالات التى ذكرتها .

الثانى : أن قول الشيخ حفظه الله : « ثم ساقه عقبه – يعنى الطبرانى – بإسناد آخر له عن بقية به : وعبد الوهاب بن نجدة ثقة » يشعر بأنه لم يتبين له رجل فى هذا الإسناد الآخر ، بقرينة قوله : « وعبد الوهاب بن نجدة ثقة » دون تعرض للثقة الآخر الذى رواه عن بقية ، فإن الطبرانى رحمه الله قال : « حدثنا

محمد بن هارون بن محمد بن بكار الدمشقى ثنا الوليد بن عتبة ثنا بقية .. » إلخ . وسأجزم بأنه لم يعرف شيخ الطبرانى عند الحديث الثالث والسبعين بإذن الله عز وجل ، وهو ثقة معروف ذكره ابن حبان فى « الثقات »[٦] (١٥١/٩) – وهو قريب من طبقة شيوخه – وفى موضع ترجمته من النسخة الظاهرية لـ : « تاريخ دمشق » بياض ، وظنى أن له ترجمة جيدة – إن شاء الله – فيه . والمزى حريص على ذكره فى ترجمة شيوخه الدماشقة والحمصيين ، فذكره (٢٩/١٢) ضمن الرواة عن سليمان بن عبد الرحمن الدمشقى – وهو شيخه فى الحديث الذى أشرت إليه آنفا ، وذكره (ق ٠ ١٤٧) ضمن الرواة عن الوليد بن عتبة – شيخه ههنا . وذكره (١٤٨/٧) ضمن الرواة عن أبى اليمان الحكم بن نافع البهرانى الحمصى . والمتتبع لذلك يجد الكثير مما يضيق عنه هذا المقام[٧] .

(والذى) يعنينا أن الصحيح فى هذا الحديث الوقف على أبى أمامة الباهلى رضى الله عنه ، فقد رواه خالد بن مرداس فى « حديثه » (١/٣٠) كما فى « الضعيفة » وعنه ابن عساكر (٣٠١/٨) : ثنا إسماعيل بن عياش عن صفوان ابن عمرو عن عبد الله بن بسر اليحصبى قال : سمعت أبا أمامة الباهلى يقول : « حببوا الله إلى الناس يحببكم الله » .

قال الألبانى : « قلت : وهذا سند موقوف حسن بل صحيح ، فإن ابن عياش صحيح الحديث إذا روى عن الشاميين ، وهذا الحديث عنهم » .

قلت : ولإسماعيل فيه إسناد آخر مرفوع ، وهو ما رواه ابن أبى الدنيا فى

---

(٦) باسم : « محمد بن هارون بن محمد بن بكار بن هلال العاملى » ، وبين المحقق أن زيادة : « ابن هلال » زيدت من النسخة (مد) .

(٧) ومما تجدر الإشارة إليه أننى لم أجد الحديث فى « فهارس المجمع » ولا فى مظانه منه ، ولا ذكره المناوى أو الألبانى أو السلفى عن الهيثمى ، فالظاهر أنه فاته . والكمال لله وحده .

« الأولياء » (٤٣) : نا شجاع بن أشرس نا إسماعيل بن عياش عن أبى بكر ابن عبد الله عن ضمرة بن حبيب مرفوعا : « **حببوا الله عز وجل إلى الناس ، وحببوا الناس إلى الله ، يحببكم الله** » . وشجاع هذا ثقة ، وثقة ابن معين وأبو زرعة ، والإسناد ضعيف له علتان :

الأولى : الإرسال ، فإن ضمرة بن حبيب تابعى شامى ثقة .

الثانية : ضعف أبى بكر بن عبد الله – وهو ابن أبى مريم الغسانى الشامى ، قال الحافظ رحمه الله فى « التقريب » (٧٩٧٤) : « ضعيف ، وكان قد سُرِق بيته فاختلط » .

قلت : فكان يرفع كثيراً من آثار الصحابة والتابعين إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد تجمع لَدَىَّ أمثلة عديدة لذلك ، أذكر منها :

١ – هذا الأثر ، فقد رواه عبد الله بن بسر عن أبى أمامة موقوفا ، فرواه هو عن ضمرة بن حبيب مرسلا مرفوعا ، وزاد فى متنه .

٢ – وأثر يرويه جبير بن نفير عن شداد بن أوس رضى الله عنه قال : « ألا أخبرك بأول ذلك يرفع (يعنى رفع العلم) ؟ قلت : بلى ، قال : الخشوع حتى لا ترى خاشعا » . فرواه هو عن ضمرة أيضا مرسلا مرفوعا ، وقد خرجته ودفعت القول بثبوته عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى تخريج « الذل والانكسار للعزيز الجبار » المعروف بـ : « الخشوع فى الصلاة » للحافظ الكبير ابن رجب الحنبلى رحمه الله .

٣ – وأثر يرويه حريز بن عثمان عن خالد بن معدان رحمه الله قال : « إذا فتح لأحدكم باب خير فليسرع إليه ، فإنه لا يدرى متى يغلق عنه » . فروى هو عن حكيم بن عمير – مرسلا بنحوه – أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قاله ! .

٤ – وأثر يرويه جماعة عن أبى الدرداء قال : « إن من فقه الرجل رفقه

فى معيشته » ، فرواه هو عن ضمرة عن أبى الدرداء مرفوعا بنحوه .

٥ – وروى بلال بن أبى الدرداء عن أبيه قال : « **حبك الشىء يعمى ويصم** » ، فرواه هو عن خالد بن محمد عن بلال به مرفوعا . وسأخرج هذه الآثار – أو أكثرها – فى حينها بإذن الله ، وسيأتى أحدها فى هذا القسم (٩١) .

الحديث السابع والستون :

« **حسن السؤال نصف العلم** » .

منكر ، رُوِى من حديث ابن عمر ، وأنس ، وأبى أمامة .

أولاً : حديث ابن عمر :

رواه الطبرانى فى « مكارم الأخلاق » (١٤٠) والقضاعى فى « مسند الشهاب » (٣٣) والبيهقى فى « الشعب » وعنه ابن عساكر (١٧/٤٨٠) والعسكرى فى « الأمثال » وابن السنى والديلمى من طريقه كما فى « المقاصد » (١٤٠) من طرق عن هشام بن عمار عن مخيس بن تميم عن حفص بن عمر عن إبراهيم بن عبد الله بن الزبير عن نافع عنه مرفوعا ، ولفظه : « **الاقتصاد فى النفقة نصف المعيشة ، والتودد إلى الناس نصف العقل ، وحسن السؤال نصف العلم** » . وقال ابن أبى حاتم فى « العلل » (٢/٢٨٤) : « سألت أبى عن حديث رواه عن (كذا) هشام بن عمار عن المخيس بن تميم عن حفص ابن عمر عن إبراهيم بن عبد الله بن الزبير عن نافع عن ابن عمر ، .

قال أبى : هذا حديث باطل ، ومخيس وحفص مجهولان » . وقال الذهبى فى ترجمة مخيس فى « الميزان » (٤/٨٥) : « روى عنه هشام بن عمار خبراً منكراً » فذكر هذا الحديث .

وقال البيهقى : عقب الرواية الموقوفة – : « وقد روى هذا مسنداً بإسناد ضعيف » ثم رواه ابن عساكر من طريقه .

وقال الهيثمى (١/١٦٠) – بعد عزوه للطبرانى فى « الأوسط » :– « وفيه مخيس ابن تميم عن حفص بن عمر . قال الذهبى : مجهولان » .

وضعفه أيضا الألبانى فى « الضعيفة » (١٥٧) ولم يتعرض لطرقه الأخرى عن غير ابن عمر . وفى الإسناد أيضا هشام بن عمار ، وفيه مقال معروف . نعم ، تابعه أحمد بن سعيد الدمشقى – وكان صدوقا . قاله الخطيب – عند ابن النجار فى « ذيل تاريخ بغداد » (٣/٩٤–٩٥) لكن الإسناد إليه ما بين رجل لم يذكر فيه جرح أو تعديل أو رجل لم أهتد إليه . وللإسناد علة ثالثة سكتوا عنها جميعا ، فإن إبراهيم بن عبد الله بن الزبير – راويه عن نافع – قال الأزدى : منسوب إلى الكذب . وأورد له هذا الحديث . وقال – أيضا – عنده مناكير ووهم كما فى « اللسان » (١/٧٠) . ولم أجده فى غيره .

ثانياً : حديث أنس : وله عنه طريقان :

الأولى : عند العسكرى من حديث أبى بلال الأشعرى – كما فى « المقاصد » – والرامهرمزى فى « المحدث الفاصل » (٣٠٠) – مختصراً – من حديث يحيى بن سعيد العطار ، كلاهما عن عبد الله بن حكيم المدنى عن شبيب ابن بشر عنه رفعه : « **السؤال نصف العلم ، والرفق نصف المعيشة ، وما عال امرؤ فى اقتصاد** » . وأبو بلال والعطار ضعيفان لكن كل منهما متابع للآخر . وعبد الله بن حكيم هذا لم أظفر له بترجمة . وشبيب ضعيف ، وثقه ابن معين وقال البخارى : منكر الحديث ولينه أبو حاتم ، وذكره ابن حبان فى « الثقات » وقال : « يخطىء كثيراً » .

الثانية : عند العسكرى أيضا من حديث يونس بن عبيد عن الحسن عنه رفعه : « **رأس العقل بعد الإيمان بالله التودد إلى الناس ، وأهل التودد لهم درجة فى الجنة ، ونصف العلم حسن المسألة ، والاقتصاد فى المعيشة والرفق تكفى نصف المؤنة** » قال السخاوى : « فذكر حديثا » .

و لم يبين رحمه الله إسناده إلى يونس ، لكن رواه أبو نعيم فى « أخبار أصبهان » (١/٢١١-٢١٢) من طريق سمعان بن بحر العسكرى عن إسحاق بن محمد بن إسحاق عن أبيه عن يونس به نحوه . وتمامه : « **وركعتان من رجل ورع أفضل من ألف ركعة من مخلط ، وما تم دين إنسان قط حتى يتم عقله** » . وسمعان هذا اسمه : إسماعيل - وهو الزعفرانى - أبو على ، ترجم له أبو نعيم فى « أخبار أصبهان » (١/٢١١-٢١٢) ، وأبو الشيخ فى « الطبقات » (٣/٦٦ د. الكتب العلمية) وسكتا عنه . وقال الحافظ فى « اللسان » (١/٣٩٦) : « إسماعيل بن بحر العسكرى اتهمه البيهقى فى « شعب الإيمان » بحديث » . وشيخه هو : إسحاق بن محمد الضبى كما جاء منسوباً هكذا فى حديث أورده له أبو الشيخ بنفس الإسناد . وقال الحافظ أيضا (١/٣٧٤) : « إسحاق بن محمد العَمّى . (كذا ولعله متحرف من : الضبى ، فإن طبعة « اللسان » هذه سيئة الحال كثيرة التحريف) اتهمه البيهقى فى « شعب الإيمان » اهـ . قلت : والظاهر أنهما هذان ، وما أحراهما بالتهمة ، فإن هذا المتن بالغ النكارة لا سيما القطعة الأخيرة منه فى فضل العقل . وسوف أوردها بحول الله وقوته فى القسم الثانى من « تكميل النفع » ، يسر الله خروجه وإتمامه .

ثالثاً : حديث أبى أمامة : رواه الديلمى من جهة الحاكم ثم من حديث عمر ابن صبح عن يونس بن عبيد عن الحسن - أيضا - عنه رفعه : « **السؤال نصف العلم ، والرفق نصف المعيشة ، وما عال من اقتصد** » كما فى « المقاصد » . وعمر بن صبح هذا كذاب أقر بوضع الحديث ، انظر ترجمته فى « الميزان » (٣/٢٠٦-٢٠٧) وغيره .

وقال أبو حاتم : « الحسن عن أبى أمامة لا يجىء » كما فى « علل الحديث » (١/١٩٨) . ونحوه فى (١/٢١٠) ، لكنه قال : « لا يجىء هذا إلا من مسكين»- يعنى أبا فاطمة (فى الأصل : أبى مسكين) قلت : وابن صبح شر منه والمقصود أن الحديث لا يثبت رفعه عن يونس بن عبيد رحمه الله ، بل المحفوظ عنه روايته

عن ميمون بن مهران رحمه الله من قوله مقطوعا كما رواه ابن عساكر من طريق البيهقي وغيره ، وابن أبي الدنيا في « العقل وفضله » (٧١) - باختصار آخره - من طريق زيد بن الحباب ، وابن حبان في « روضة العقلاء » (ص ٦٥) والرامهرمزي (٣٠٢) من طريق عبد الله بن محمد بن أسماء - واللفظ لروايته - كلاهما عن مهدي بن ميمون عن يونس بن عبيد (تصحف عند ابن حبان إلى : موسى) عنه قال : « التودد إلى الناس نصف العقل ، وحسن المسألة نصف العلم ، واقتصادك في معيشتك يلقى عنك نصف المؤونة » . وإسناده صحيح رجاله كلهم ثقات أئمة. وميمون هو الجزري الرقي ، أبو أيوب تابعي جليل عابد فقيه .

(ورُوِي) أيضا عن ثلاثة من التابعين الأجلة ، هم : وهب بن منبه ، وسليمان بن يسار ، والحسن البصري رحمهم الله . قال ابن عبد البر رحمه الله في « جامعه » (١/٩٠) : « وروينا عن وهب بن منبه وسليمان بن يسار أنهما قالا : حسن المسألة نصف العلم ، والرفق نصف العيش » اهـ . ولم أكن وقفت على أثريهما ، ثم وجدت ابن أبي الدنيا روى في « إصلاح المال » (١٧٣) من طريق عبد المنعم بن إدريس عن أبيه عن وهب قال : « **التعدد نصف الكسب ، والتودد نصف العقل ، وحسن طلب الحاجة نصف العلم** » . وإسناده ضعيف جداً . عبد المنعم بن إدريس واه ، وكذبه أحمد وابن معين ، ورماه ابن حبان بالوضع . وأبوه ضعفه ابن عدي وغيره ، وتركه الدارقطني ، وتساهل ابن حبان فأورده في « الثقات » .

(أما) عن سليمان بن يسار ، فلم أقف عليه بلفظه ، ولكن روى الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (٤٨٦) - كما في « المنتقى منه » - من طريق يحيى ابن أيوب ، نا يحيى بن بكير قال : قال سليمان بن يسار : « تودد الناس واستعطافهم نصف الحلم » . فظني أن له بقية فيها ما علقه ابن عبد البر ، اختصرها الخرائطي أو بعض الرواة . ويحيى بن بكير - راويه عن سليمان -

لم أهتد إليه ، فأخشى أن يكون فى الإسناد تحريف ، فإن شيوخ الخرائطى لايمكن لأحدهم إدراك يحيى بن أيوب الغافقى بحال . قلت ذلك – ولم أشأ حذفه – ثم تفطنت إلى أن يحيى بن أيوب – شيخ شيخ الخرائطى – هو العلاف فإنه يروى عن يحيى بن عبد الله بن بكير ، ويروى عنه أحمد بن جعفر الخياش كما فى « تهذيب الكمال » (ق ١٤٨٩) . وعليه ، فالإسناد ضعيف لإعضاله . وقد روى الخرائطى فى هذا « المنتقى » عن أحمد بن جعفر ثلاث مرات – والعهدة على المفهرس – ، فى الأرقام (٦٤ ، ٣٠٨ ، ٤٨٦) ، وقال فى أولهما : « حدثنى أخى أحمد بن جعفر » ، ولم يقل : « أخى » فى الثالث ، فأدرج صانع الفهرس المواضع الثلاثة عند اسم : « أحمد بن جعفر » فى حرف الألف من فهرس أسماء شيوخ الخرائطى ، فأساء . فإنهما أثنان : السامرى أخو الخرائطى ، والخياش المصرى ، وكلاهما ترجم لهما الخطيب . ولولا أن المزى رحمه الله نسب الراوى عن يحيى بن أيوب العلاف : « خيَّاشا » لتعسر تعيينه والقطع به ، لكثرة المسمين بـ : « أحمد بن جعفر » ، فأنا لا أريد من المذكور – عفا الله عنه – أكثر من الرجوع إلى « تهذيب الكمال » لتعيين الراوى عن العلاف . وظنى أن أثر سليمان بن يسار هذا فى ترجمته من « تاريخ دمشق »، وهى مثبتة فى نسخة (أحمد الثالث) بتركيا كما فى مراجع ترجمته من حاشية « السير » (٤٤٤/٤) ، وساقطة من (الظاهرية) .

(وأما) عن الحسن ، فعلقه ابن قتيبة فى « عيون الأخبار » (٢٢/٣) عنه ، وفيه : « ومداراة الناس نصف العقل ، والقصد فى المعيشة نصف المؤونة » . ووصله ابن أبى الدنيا فى « الإصلاح » (١٧٤) من طريق يوسف بن الغرق عن شيخ له عنه . وإسناده ضعيف جداً . يوسف كذبه الأزدى وقال أبو على النيسابورى : منكر الحديث . وتساهل ابن حبان فوثقه أيضا . وشيخه مبهم لا يُدرى من هو .

ملحوظتان :

الأولى : أنه مما أستحثنى على إيراد حديث الترجمة أننى لما أطلعت أحد الإخوة الكرام على فكرة « تبيض الصحيفة » – وفيها هذا الحديث – فذكر لى أنه كان يظنه صحيحاً ، فهممت بإيراده فى القسم الأول منه ، لكن لم تتوافر لدَىَّ مادة تخريجه ، حتى أنى نسيت قائله ، وهذا من لطف ربى الخفى ، فقد يَسَّر الله عز وجل تجميع طرقه المرفوعة والموقوفة ، ورزق شركتنا المباركة كتاب ابن أبى الدنيا القيم « إصلاح المال » نعم ، وانكشف وهاؤه عن وهب والحسن ، فـ : (ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن) .

الثانية : أن الحديث بتمامه بقيت له طرق لم أتعرض لها ، وإنما كان مدار البحث حول قطعة : « **حسن السؤال نصف العلم** » وحدها . والله أعلم .

ثم وجدت فى « تاريخ دمشق » لأبى زرعة الدمشقى (٥٩٨) وعنه ابن عساكر (٦٤٥/٧) : « حدثنى محمود بن خالد قال : حدثنا مروان بن محمد أنه سمع سعيد بن عبد العزيز يقول : قال سليمان بن موسى : حسن المسألة نصف العلم » . وإسناده صحيح رجاله ثقات ، وسعيد ثقة إمام اختلط بأخرة ، لكنه هنا يحدث عن شيخه رأساً ، فلا يخشى من تغيره إن شاء الله .

الحديث الثامن والستون :

« **حلوة الدنيا مرة الآخرة ، ومرة الدنيا حلوة الآخرة** » .

ضعيف . رواه الإمام أحمد (٣٤٢/٥) وعنه الحاكم (٣١٠/٤) وعنه البيهقى فى « الشعب » (١٢٨/٣/٣) وابن أبى عاصم فى « الزهد » (١٥٨) والطبرانى فى « الكبير » (٢٩١/٣)[٨] و « مسند الشاميين » (٩٦٣) – كما قال محققه عن أبى عبيد الحضرمى – يعنى شُرَيحا – أن أبا مالك الأشعرى لما حضرته الوفاة ،

---

(٨) ولفظه فيه : « **حلوة الدنيا مرة الآخرة ، ومرة الآخرة حلوة الدنيا** » وهذا تكرار لا معنى له ، فلا أدرى من المتسبب فيه ؟ .

قال : « يامعشر الأشعريين ، ليبلغ الشاهد منكم الغائب ، إنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول : » . فذكره . وقال الحاكم : « صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبى قال الألبانى : « وهو كما قالا » . وقال الهيثمى (٢٤٩/١٠) : « رواه أحمد والطبرانى ، ورجاله ثقات » . وقال السلفى : « حديث صحيح . رواه أحمد (٣٤٢/٥) والحاكم (٣١٠/٤) والبيهقى وابن عساكر . وصححه الحاكم ووافقه الذهبى . وقال فى المجمع ... » إلخ ، ولم يشر إلى الإشكال الذى فى لفظ الطبرانى .

وقال محقق « زهد ابن أبى عاصم » الشيخ عبد العلى الأعظمى وَحْده : « شريح بن عبيد الحضرمى ، ثقة . قال ابن أبى حاتم (الصواب : عن أبيه ، أو : قال أبو حاتم) : روايته عن أبى مالك مرسلة ... » .

قلت : وفى جميع ما تقدم نظر ، لا سيما قول مصححيه . نعم ، رجاله ثقات كلهم ، لكن رواية شريح بن عبيد أبى عبيد الحضرمى ظاهرة الانقطاع . قال أبو حاتم – كما تقدم – : « شريح بن عبيد عن أبى مالك الأشعرى مرسل » كما فى « المراسيل » لابنه (رقم ٣٢٧ ب) . وذكر العلائى فى « جامع التحصيل » (٢٨٣) أبا مالك – فى صحابة آخرين – رواية شريح عنهم مرسلة . وفى ترجمة شريح من « تاريخ دمشق » (٦٣/٨) وحكاه الحافظ فى « التهذيب » (٣٢٨/٤-٣٢٩) : « وسئل محمد بن عوف فقيل له : هل سمع شريح بن عبيد عن أبى الدرداء ؟ فقال : لا . فقيل له : فسمع من أحد أصحاب النبى صلى الله عليه وآله وسلم ؟ فقال : ما أظن ذلك ، وذلك أنه لا يقول فى شيءٍ : سمعت ، وهو ثقة » . وأورد الحافظ أيضا قول الآجرى عن أبى داود : لم يدرك سعد ابن مالك ... حتى حكى قول ابن أبى حاتم عن أبيه : لم يدرك أبا أمامة ولا ... ولا ... ، وهو عن أبى مالك الأشعرى مرسل . ثم قال : « وإذا لم يدرك أبا أمامة الذى تأخرت وفاته ، فبالأولى أن لا يكون أدرك أبا الدرداء ، وإنى لكثير التعجب من المؤلف (يعنى : المزى) كيف جزم بأنه لم يدرك من سمى هنا (يعنى : سعداً والصعب بن حثامة وأبا ذر وكعب الأحبار) ، ولم يذكر

ذلك فى المقداد ، وقد توفى قبل سعد بن أبى وقاص وكذا أبو الدرداء وأبو مالك الأشعرى وغير واحد ممن أطلق روايته عنهم ، والله الموفق » يعنى بذلك قول المزى : « روى عن ثوبان وأبى الدرداء و ... وأبى مالك الأشعرى ... وروى عن سعد بن أبى وقاص والصعب بن جثامة وأبى ذر الغفارى وكعب الأحبار ، ولم يدركهم » . مع العلم بأن أبا مالك رضى الله عنه توفى سنة ثمانى عشرة كما فى « التقريب » (٨٣٣٦) أى قبل جميع الذين استثناهم المزى بكثير . وقد ذكر ابن عساكر (٦٤/٨) أنه وجدت شهادة شريح فى كتاب قضاء تاريخه سنة (١٠٨) وحكاه عنه الحافظ فى « التهذيب » أما الشيخ الألبانى حفظه الله ، فتارة كان يتنبه لهذا الانقطاع ويتعقب من أغفله ، وتارة لا . فمن أمثلة الأول ، أنه أورد فى « الضعيفة » (١٥١٠) حديث : « **إن الله أجاركم من ثلاث خلال** ... » الحديث ، من طريق شريح عن أبى مالك ، وقال : « قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ، لكنه منقطع بين شريح – وهو ابن عبيد الحضرمى المصرى (كذا ، والصواب : الحمصى أو : المقرائى) وأبى مالك الأشعرى ، فإنه لم يدركه كما حققه الحافظ فى « التهذيب » ، فكأنه ذهل عن هذه الحقيقة حين قال فى « بذل الماعون » (٢٥/١) : « وسنده حسن ؛ فإنه من رواية إسماعيل ابن عياش عن الشاميين ، وهى مقبولة » .

ومن أمثلة الثانى ، أنه أورد فى « الصحيحة » (٢٢٥) حديث : « **إذا ولج الرجل بيته ، فليقل** : ..... » وقال : « وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات ... وشريح هو ابن عبيد الحضرمى الحمصى ، ثقة ، فالسند كله شامى حمصى » . وقال فى « صحيح الجامع » (١٥٦/١) – تحت حديث : « **إذا أصبح أحدكم فليقل : أصبحنا وأصبح الملك لله رب العالمين ، اللهم إنى أسألك خير هذا اليوم : فتحه ، ونصره ، ونوره ، وبركته وهداه** ... » الحديث : « حسن » ، مع أنه من طريق شريح عن أبى مالك الأشعرى أيضا . وقد أرسلت إلى الشيخ رسالة مع الأخ على الحلبى أسأله عن تحسين هذا

الحديث ، وحديث خالد بن معدان عن أبى الدرداء مرفوعا : « **من صَلَّى عَلَىَّ حين يصبح عشراً وحين يمسى عشراً ، أدركته شفاعتى يوم القيامة** » لأننى كنت تابعت الشيخ على هذا التحسين - وحَسَّن الأول أيضا : ابن القيم وعبد القادر الأرنؤوط - ثم رجعت عنهما لتحققى من الانقطاع فى إسناديهما دون الاهتداء إلى ما يجبره ، فلم يجبنى أحد، ولا أدرى أوصلت الرسالة أصلاً إلى الشيخ أم لا ؟ .

(أما) الشيخ حمدى السلفى - عفا الله عنه - فصحح الحديث ، وجاء عند حديث : « **إذا ولج الرجل ...** » (٢٩٦/٣) ، فقال : « فإن صح سماع شريح من أبى مالك ، فالحديث صحيح » مع أن الشيخ الألبانى - وهو لا يكاد يخالف قوله - صححه كما تقدم . وترك - قبله - ثلاثة عشر حديثا، - وبعده - تسعة أحاديث بنفس الإسناد لم يذكر فيها هذا الاستثناء ، وإنما أعلها بمحمد بن إسماعيل بن عياش ، مع أن فى الإعلال به نظراً وتفصيلا ليس هذا محله . (ويعلم) الله عز وجل أننى - حتى وقتٍ قريبٍ جداً - كنت أعتقد صحة هذا الحديث لوقوفى على تصحيحه فى عدة مراجع ، حتى قدر تبارك وتعالى أن أقرأ تخريجه فى « الصحيحة » فإذا به مروى بهذا الإسناد ، ثم وجدته - بعد ذلك - موقوفا ، فاهتبلت الفرصة لإيراده فى هذه السلسلة المباركة إن شاء الله تعالى تنبيها للإخوان والأحباب وإفادة . نسأله تعالى التوفيق والقبول .

(فقد) صح من قول طاووس بن كيسان اليمامى التابعى الجليل رحمه الله ، صاحب ابن عباس - رضى الله عنهما - كما رواه ابن أبى شيبة (٥٣٧/١٣) - وعنه أبو نعيم(١٢/٤) -: « حدثنا يحيى بن أبى بكير(*) قال : حدثنا إبراهيم بن نافع عن ابن طاووس عن أبيه ، قال : « حلو الدنيا مُرُّ الآخرة ، ومر الدنيا حلو الآخرة » . وإسناده صحيح . والله أعلم .

(*) فى الأصل : « يحيى بن بكير » وهو خطأ صوابه : « ابن أبى بكير » .

الحديث التاسع والستون :

« **خذوا للرأس ماءً جديداً** » .

ضعيف جداً . رواه الطبرانى (٢/٢٦٠-٢٦١) من طريق أسد بن عمرو عن دهثم بن قران عن نمران بن جارية عن أبيه مرفوعا به . قال فى « الضعيفة » (٩٩٥) : « قلت : وهذا سند ضعيف جداً ، دهثم قال الحافظ ابن حجر : « متروك » . وقال الهيثمى فى « المجمع » (١/٢٣٤) : « رواه الطبرانى فى « الكبير » ، وفيه دهثم بن قران ضعفه جماعة ، وذكره ابن حبان فى « الثقات » . قلت : وذكره ابن حبان فى « الضعفاء » أيضا وقال (١/٢٩٠) : « كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير ، ويروى عن الثقات أشياءً لا أصول لها . قال ابن معين : لا يكتب حديثه » . قلت : وهذا معناه أنه متروك كما قال الحافظ ، وهو قول ابن الجنيد . ومثله قول أحمد : « متروك الحديث » . وقال النسائى : « ليس بثقة » . ونمران بن جارية مجهول لا يعرف كما قال الذهبى والعسقلانى ... » . وأسد بن عمرو - وهو البجلى الكوفى - مختلف فيه اختلافا كثيراً ، والأشبه أنه صدوق فى الحديث ، إنما طعنوا فيه من أجل الرأى .

(ويغنى) عن هذا الحديث ، حديث عبد الله بن زيد - فى صفة وضوء النبى صلى الله عليه وآله وسلم - ، وفيه : « **ومسح برأسه بماء غير فضل يديه** » . وهو حديث صحيح ، رواه مسلم وغيره . وفى رواية شاذة المتن : « فأخذ لأذنيه ماءً خلاف الماء الذى لرأسه » . وقد خرجهما الشيخ حفظه الله عقب الحديث المتقدم ، ولكن الأمر انقلب عليه ، فقال فى الرواية التى قرر وأثبت أنها محفوظة وأورد لها متابعات : « فهو شاهد قوى لرواية الجماعة يؤكد شذوذ رواية الثلاثة ، وعليه ، فلا يصلح شاهداً لهذا الحديث الشديد الضعف ، ولا نعلم فى الباب غيره ، على أنها لو كانت محفوظة لم تصلح شاهداً له ، لأنه أمر ، وهو بظاهره يفيد الوجوب بخلاف الفعل كما هو ظاهر ... » إلخ . هذا ، ولم أكن قد تفطنت لذلك إطلاقاً حين أردت أن أستعين بتخريج الشيخ لحديث

الترجمة ، فرأيت لزاماً عَلَيَّ أن أبين الأمر[٩] .

(وقد) صح هذا الكلام مقطوعاً على مصعب بن سعد رحمه الله ابن الصحابى الجليل سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه ، فيما رواه ابن أبى شيبة (٢١/١) وعبد الرزاق (١٠/٢) - واللفظ له - عن إسرائيل عن موسى بن أبى عائشة قال : سمعت مصعب بن سعد - وسأله رجل فقال : أتوضأ وأغسل وجهى وذراعى فيكفينى ما فى يدى لرأسى أو أحدث لرأسى ماءً ؟ - قال : « لا ، بل أحدث لرأسك ماءً » ولفظ ابن أبى شيبة - باختصار القصة - : « خذ لرأسك ماءً جديداً » . وأورد آثاراً فعلية عن جماعة من الصحابة . وروى عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : بفضل وجهك تمسح رأسك ؟ (كذا) . قال : لا ، ولكن أغمس يدى فى الماء وأمسح بهما ولا أنفضهما ، ولا أنتظر أن يجف الذى فيهما من الماء ، وإنى لحريص على بل الشعر » . وبالله التوفيق .

الحديث السبعون :

« رُبَّ معلم حروف أبى جاد ، دارس فى النجوم ، ليس له عند الله خلاق يوم القيامة »[١٠] .

---

(٩) ثم إن الشيخ استمر على هذا ، فبنى عليه تضعيف هذا الحديث الصحيح ، لحديث آخر حسَّنه عن الربيع بنت معوذ فى « صحيح أبى داود » وفى تحسينه نظر ليس هذا محله .

(١٠) وروى بحشل فى « تاريخ واسط » (ص ٢٠٦) عن قرة المزنى مرفوعا : « **تعلموا أبا جاد - ويل لعالم يجهل تفسير أبى جاد** » . وهذا باطل ، فيه الحسن بن شبيب ابن راشد المكتب ، قال ابن عدى : « حدث عن الثقات بالبواطيل ، و أوصل أحاديث هى مرسلة » ، عن محمد بن زياد وهو اليشكرى الطحان الميمونى الرقى ، كذاب يضع الحديث . ثم وجدت فى « فردوس الأخبار » (٢٠٦٨) عن ابن عباس مرفوعا : تعلموا : أبجد وتفسيرها ، وويل لعالم جهل تفسيرها . ألف : الله وإلى الله وحرف من أسماء الله ، والباء ، فبهاء الله ، والجيم فجنة الله ، والدال فدين الله » . وقال الحافظ فى «التسديد» : « أسنده عن ابن عباس » . وقال محققاه : « ذكره =

واه جدّاً ، كأنه موضوع . رواه الطبرانى (٤١/١١) من طريق خالد بن يزيد العمرى نا محمد بن مسلم نا إبراهيم بن ميسرة عن طاووس عن ابن عباس مرفوعا به . وجزم الألبانى حفظه الله بوضعه ، فقال فى « الضعيفة » (٤١٧) : « قلت : خالد هذا كذبه أبو حاتم ويحيى ، وقال ابن حبان : « يروى الموضوعات عن الأثبات » . وقال الهيثمى فى « المجمع » (١١٧/٥) بعد أن عزاه للطبرانى : « وفيه خالد بن يزيد العمرى ، وهو كذاب » . قلت : ومع ذلك فقد أورد حديثه هذا السيوطى فى « الجامع » ! وتعقبه المناوى بما نقلته عن الهيثمى . ثم قال : « ورواه عنه أيضا حميد بن زنجويه » اهـ . قلت : وعزاه – مع الطبرانى – للديلمى أيضا . فكأن العمرى هذا وقع له الحديث موقوفا ، فتعمد رفعه إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وإنما الصحيح وقفه .

(فقد) رواه الخرائطى فى « مساوىء الأخلاق » (٧٨١) والبيهقى فى « السنن » (١٣٩/٨) من طريق محمد بن يوسف الفريابى عن الثورى عن ابن طاووس عن أبيه عنه – فى قوم يكتبون أبا جاد[١١] وينظر فى النجوم – ، قال : « ما أرى لمن فعل ذلك عند الله تبارك وتعالى من خلاق » . وإسناده صحيح على شرط مسلم . والله أعلم .

= الكنانى فى تنزيه الشريعة المرفوعة بزيادة : فيها الأعاجيب (يقصدان : بعد : جهل تفسيرها) قال : لم يبين علته ، وفيه محمد بن يزيد (كذا والصواب : زياد كما فيه) اليشكرى ، ومن طريقه أيضا أخرجه ابن فنجويه فى كتاب المعلمين ، إلا أنه جعله من حديث أنس ٢٢٦/١ اهـ . قلت : فهذا من تلون ذاك الوضاع ، مرة يرويه عن قرة ، ومرة عن ان عباس ، ومرة عن أنس على أن راويه عنه – فى حديث قرة – هالك أيضا .

(١١) وأبو جاد ، من أبجد . وهى أولى الكلمات الست (أبجد ، هوز ، حطى ، كلمن ، سعفص ، قرشت ، التى جمعت فيها حروف الهجاء بترتيبها عند الساميين قبل أن يرتبها « نصر بن عاصم الليثى » الترتيب المعروف . أما (ثخذ ، ضظغ ، فحروفها فى أبجدية اللغة العربية . قاله محقق « تاريخ واسط » وأحال على « المعجم الوسيط » (١ : ١) .

الحديث الحادى والسبعون :

« الزهادة فى الدنيا ليست بتحريم الحلال ، ولا إضاعة المال . ولكن الزهادة فى الدنيا أن لا تكون بما فى يديك أوثق مما فى يدى الله ، وأن وأن تكون فى ثواب المصيبة إذا أنت أُصِبت بها أرغب فيها لو أنها أبقيت لك » .

ضعيف جداً . رُوِى من حديث أبى ذر وأبى الدرداء .

أولاً : حديث أبى ذر :

رواه الترمذى (٢٣٤٠) - واللفظ له - من طريق محمد بن المبارك الصورى ، وابن ماجه (٤١٠٠) وابن عدى (١٧٦٩/٥) من طريق هشام بن عمار قالا : ثنا عمرو بن واقد حدثنا يونس بن ميسرة بن حلبس عن أبى إدريس الخولانى عنه مرفوعا به . وزاد ابن ماجه : « قال هشام : قال أبو إدريس الخولانى : يقول : مثل هذا الحديث فى الأحاديث ، كمثل الإبريز فى الذهب » .

وقال الترمذى : « هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وأبو إدريس الخولانى اسمه : عائذ الله بن عبد الله. وعمرو بن واقد منكر الحديث» اهـ. قلت : وقال الحافظ (٥١٣٢) : « متروك » .

ثانياً : حديث أبى الدرداء :

رواه الطبرانى فى « الأوسط » وعنه أبو نعيم (٣٠٣/٩) : « حدثنا موسى ابن عيسى بن المنذر ثنا محمد بن المبارك ثنا عمرو بن واقد عن يونس بن ميسرة عن أبى إدريس الخولانى عنه مرفوعا بنحوه . وقال الهيثمى (٢٨٦/١٠) : « وفيه عمرو بن واقد وقد ضعفه الجمهور ، وقال محمد بن المبارك : كان صدوقاً ، وبقية رجاله ثقات » اهـ . قلت : وموسى بن عيسى بن المنذر - وهو الحمصى شيخ الطبرانى - واه . قال الحافظ رحمه الله فى « اللسان » (١٢٦/٦-١٢٧) : « وكتب النسائى عنه ، فقال : حمصى لا أحدث عنه شيئاً ، ليس هو شيئاً » . قلت : فكأن التخليط فى تسمية الصحابى من قِبَله هو ، فقد رواه الحافظ الدارمى رحمه الله عن محمد بن المبارك - عند الترمذى - فجعله من مسند

ك در كما تقدم . وهذا هو الأشبه ، وإلا فعمرو بن واقد هالك فى الضعف ، فلا يبعد من مثله أكثر من ذلك . وتعيين محل الخلل فى مثل هذه الحالة لا جدوى من ورائه ، فإن رفع الحديث وهم ، (وإنما) صح هذا الكلام من قول أبى مسلم الخولانى من رواية يونس بن حَلْبَس عنه ، ومن قول يونس نفسه أيضا .

١ – فرواه الإمام أحمد فى « الزهد » (ص ١٨) من طريق خالد بن صبيح حدثنا يونس بن حلبس قال : قال أبو مسلم الخولانى : « ليس الزهادة فى الدنيا بتحريم الحلال ولا إضاعة المال ، إنما الزهادة فى الدنيا أن تكون بما فى يدى الله أوثق مما فى يديك ، وإذا أصبت بمصيبة كنت أشدَّ رجاءً لأجرها وذخرها من أنها لو بقيت لك » . وإسناده صحيح رجاله كلهم ثقات . وخالد بن صبيح هو : خالد بن يزيد بن صالح بن صبيح أبو هاشم الدمشقى قاضى البلقاء ، ثقة من رجال « التهذيب » .

٢ – وروى ابن الأعرابى فى « الزهد وصفة الزاهدين » (ص ٢٠) وعنه البيهقى فى « الشعب » (١٥٦/٣/٢ ب) عن أبى داود الحرانى وفى (١٠٢/٣/٣أ) من طريق ابن أبى الدنيا كلاهما عن أبى مسلم الحرانى ، قال : حدثنا مسكين بن بكير ، عن محمد بن المهاجر ، عن يونس قال :« ليس الزهادة فى الدنيا بتحريم الحلال ، ولا بإضاعة المال ، ولكن الزهادة فى الدنيا أن تكون بما فى يد الله أوثق منك بما فى يدك ، وأن يكون حالك فى المصيبة ، وحالك إذا لم تصب بها سواء ، وأن يكون ذامك ومادحك فى الحق سواء » . وإسناده جيد رجاله ثقات ، وأبو مسلم الحرانى اسمه : الحسن بن أحمد بن أبى شعيب – من شيوخ مسلم – ومسكين بن بكير صدوق لكنه يخطىء فى حديث شعبة خاصة (انظر الحديث الخمسين من هذا الكتاب) . فإن لم يكن قَصَّر فى إسناده ، فالأثر ثابت من قول يونس بن ميسرة ومن روايته عن أبى مسلم . وهما من أجلة تابعى أهل الشام ، إلا أن أبا مسلم – واسمه : عبد الله بن ثُوَب – قديم ، رحل إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فلم يدركه .

(والحديث) – مرفوعا – ضعَّفه الألبانى جداً فى « ضعيف الجامع » (٣/٢٠١ – ٢٠٢) وأحال على « تخريج المشكاة » (٥٣٠١) . وقال ابن عبد ربه الأندلسى فى « العقد الفريد » (٢/٢٥٩) – كما كان مقيداً عندى وفطنت إليه بعدُ –: « العتبى يرفعه قال : قيل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : **ما الزهد فى الدنيا ؟ قال : أمَا إنه ما هو بتحريم الحلال ولا إضاعة المال ، ولكن الزهد فى الدنيا أن تكون بما فى يد الله أغنى منك بما فى يدلك** » . وهذا إسناد لا قيمة له ، معلق من أوله معضل فى آخره ، والعتبى أخبارى مشهور لم أجد فيه جرحا ولا تعديلا سوى قول الذهبى فى « السير » (١١/٩٦) : « وكان يشرب » .

الحديث الثانى والسبعون :

« الساكت عن الحق شيطان أخرس » .

لم أقف له على أصل صحيح ولا ضعيف عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، ولا موقوفاً على أحد من الصحابة أو التابعين ومتقدمى السلف رضوان الله عليهم ، ولا رأيت أحداً من المصنفين فى « الأحاديث المشهورة » تعرض له بنفى أو إثبات ، على الرغم من اشتهاره جداً فى أيامنا هذه . ومن طالع الصحف الجادَّة بانتظام وجد كثيراً من المقالات قد صُدِّر بها هذا الكلام ، وألصق بالنبى صلى الله عليه وآله وسلم إلصاقاً بصيغة الجزم ! سواء من أصحاب العمائم البيضاء أو غيرهم من أهل الفضل والصلاح ، ومن الذين يظن بهم أنهم على قدر من الثقافة الإسلامية والتميز العلمى .

نعم ، المصدر الوحيد الذى وجدت فيه هذا الكلام ، هو « الرسالة القشيرية » للإمام أبى القاسم القشيرى رحمه الله إذ قال (ص ٦٢ : باب الصمت) : « ... والسكوت فى وقته صفة الرجال، كما أن النطق فى موضعه من أشرف الخصال. سمعت الأستاذ أبا على الدقاق يقول : من سكت عن الحق ، فهو شيطان أخرس » .

وأبو على الدقاق هذا هو : « الحسن بن على بن محمد بن إسحاق بن

عبد الرحيم بن أحمد أبو على الدقاق الأستاذ الشهيد كما قال الحافظ الجليل عبد الغافر ابن إسماعيل الفارسى كما فى (المنتخب من السياق ترجمة ٤٨١) ، وقال : « لسان وقته ، وإمام عصره ، نيسابورى الأصل ، تعلم العربية ، وحصل علم الأصول ، وخرج إلى مرو ، وتفقه بها على الخضرى ، وبرع فى الفقه ، وأعاد على الشيخ أبى بكر القفال المروزى فى درس الخضرى . ولما استمع إلى ما يحتاج إليه من العلوم ، أخذ فى العمل ، وسلك طريق التصوف ، وصحب الأستاذ أبا القاسم النصراباذى ، وكان لا يستند على شيء كأنه يعود نفسه ترك الرفاهية ... » إلى أن قال : « توفى فى ذى الحجة سنة خمس وأربعمائة » . وأورده ابن الجوزى فى وفيات سنة (٤١٢) من « المنتظم » (٧/٨) ، وقال : « ...كان يعظ ويتكلم على الأحوال والمعرفة » ثم ساق له بعض أقواله وإشاراته . وقال الذهبى فى « العبر » (٢١٢/٢) – وفيات (٤٠٦) – : « الزاهد العارف شيخ الصوفية » وله تراجم أو ذكر فى كتب أخرى ذكرها مُحشى « المنتخب » ، منها : مرآة الجنان ، وطبقات الشافعية الكبرى ، وتبيين كذب المفترى – لابن عساكر – والشذرات والنجوم الزاهرة وتذكرة الحفاظ .

أقول : ولا عجب أن يُصير الناس كلام هذا الصوفى الزاهد وبعد قرابة ألف عام – حديثاً نبوياً ولا يملك أحدٌ أن يبرز له إسناداً أو يثبت له مصدراً من مصادر الحديث ، فقد افتريت على النبى صلى الله عليه وآله وسلم أحاديث شتى لا يعرف العلماء لها قائلاً – أصلاً – ولا إسناداً ، منها :

* خير الأسماء ما عبد وما حمد .
* الخير فِىَّ وفى أمتى إلى يوم القيامة .
* لو أحسن أحدكم الظن بحجر لنفعه !
* علماء أمتى كأنبياء بنى إسرائيل .
* المغرب جوهرة فالتقطوها .
* لو اطلعتم على الغيب لرضيتم بالواقع .
* قصوا اللحى ووفروا الشوارب !! إى والذى لا إله إلا هو .

* إن الله لا ينظر إلى الصف الأعوج .
* لا تسيدونى فى الصلاة .
* الكلام فى المسجد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب . والبعض يقول : كما تأكل البهيمة الحشيش .
* حالفنى الشباب وخالفنى الشيوخ .

وغيرها كثير كثير . وطائفة منها ، قد ذكرها العلماء المصنفون فى « الأحاديث المشتهرة على الألسنة » كالأئمة السخاوى والسيوطى والهيتمى المكى وابن الديبع والعجلونى وملا على القارى والفتنى وغيرهم . وكثير منها أيضا ظهر فى الآونة الأخيرة ، ولم يُرَ فى كتاب . نسأل الله السلامة . والأدهى والأمرّ أن بعض الخطباء وغيرهم ممن يعدون من دعاة السنة – يزعمون أن بعضها فى « البخارى » أو « مسلم » ! لا أدرى كيف ؟ فاللهم سلم سلم . وقد بلغنى عن أحدهم فى كلام له عن مسألة : « السيادة » : « حديث : **قولوا : اللهم صل على محمد** ...إلخ ، وحديث : **لا تسيدونى فى الصلاة** كلاهما فى « البخارى » ... » !!! .

وصدق المعصوم صلى الله عليه وآله وسلم حيث يقول : « **يقبض العلم ، ويظهر الجهل** ... » الحديث . وفى آخر : « **إن بين يدى الساعة لأياما ينزل فيها الجهل ، ويرفع فيها العلم ، ويكثر فيها الهرج** » . وما أحسن قول أحدهم : « وجدت جميع العلوم فى ازدياد إلا علم الدين ، فعلمت أنه المقصود فى الحديث » أو كما قال رحمه الله . ولقد صرنا فى زمان لا يدرى فيه كثير من المسلمين معنى : « سواك » و « خمار » !! ويظن أكثر منهم أن ركعتى راتبة العشاء البعدية هى هى ركعتا الشفع !! ولقد فهم بعض المساكين من كلام للإمام النووى فى القدح فى صحة زيادة : « **وبركاته** » فى التسليمة الأولى ، أن استعمالها يبطل الصلاة !! فلما ووجه بأن علماء آخرين صححوا الزيادة أصر ووقع فيهم ولم يرجع وزعم أنه متفقه فى الدين ، فلما امتحنه الأخ الناصح أن يبين له معنى كلمة : « سؤر » فى الفقه ، أجابه : هذه كلمة أنت اختلقتها من

عندك ، ولى كذا وكذا من السنين أتفقه أو قال : أصلى فلم أسمع بهذه الكلمة !!

« **يا حسرةً على العباد** » . اللهم انفعنا بما علمتنا ، وعلمنا بما ينفعنا ، وارزقنا علماً تنفعنا به . اللهم إنا نسألك علما نافعا ، ونعوذ بك من علم لا ينفع . آمين[١٢] .

الحديث الثالث والسبعون :

« **الصائم فى عبادة ما لم يغتب** » .

ضعيف ، رُوِى من حديث أبى هريرة ، وابن عباس ، وأنس ، وسلمان ابن عامر .

أولاً : حديث أبى هريرة :

رواه ابن عدى (١٩٢٢/٥) من طريق الحسين بن منصور (كذا) ، ثنا عبد الرحيم بن هارون أبو هشام الغسانى ثنا هشام بن حسان عن محمد (هو ابن سيرين) عنه به . وقال الدارقطنى فى « العلل » – وحكاه عنه ابن الجوزى

---

(١٢) وفاجأنى أحد الإخوة بأنه وجد حديث « **الساكت عن الحق شيطان أخرس** » فى « الجواب الكافى » للإمام ابن القيم رحمه الله ، وأنه فى « مسند الإمام أحمد » وأنه خرجه من سنتين أثناء تحقيقه للكتاب ، وأن علته إما : « باذام أبو صالح » أو الانقطاع ، وذلك بعد أن أريته ما سطرت عن هذا الحديث ، فنزل علَىَّ قوله كالصاعقة . فكلفت أحد الكرام بإحضار الكتاب ، فإذا ابن القيم يقول : (ص ١٣٦) – حكاية عن الشيطان أعاذنا الله منه – : « ثم يقول : قوموا على ثغر اللسان ، فإنه الثغر الأعظم ، وهو قبالة الملك ... » حتى قال : « ويكون لكم فى هذا الثغر أمران عظيمان ، لا تبالون بأيهم ظفرتم : أحدهما : التكلم بالباطل ، فإن المتكلم بالباطل أخ من إخوانكم ومن أكبر جندكم وأعوانكم . والثانى : السكوت عن الحق : فإن الساكت عن الحق أخ لكم أخرس كما أن الأول أخ ناطق ، وربما كان الأخ الثانى أنفع أخويكم لكم ، أما سمعتم قول الناصح : المتكلم بالباطل شيطان ناطق ، والساكت عن الحق شيطان أخرس ؟ ... » أسأل الله لى ولأخى هذا أن يغفر زلاتنا ، ويستر عوراتنا ، ويؤمن روعاتنا . إنه سميع عليم .

فى « العلل المتناهية » (٨٨٧) : « روى عبد الرحيم بن هارون ... » فذكره بزيادة : « مسلماً أو يؤذيه » قال : « ووهم فيه . والصحيح عن هشام عن حفصة عن أبى العالية من قوله غير مرفوع » . قلت : وعبد الرحيم متروك يكذب كما قال الدارقطنى كما فى « سؤالات البرقانى له » (٣١٥) . وأسنده أيضا الديلمى عن أبى هريرة كما فى « تسديد القوس » للحافظ رحمه الله . حكاه عنه محققا « الفردوس » (٣٦٤١) .

وقال المناوى فى « الفيض » (٢٣٢/٤) : « وفيه عبد الرحيم بن هارون . قال الذهبى فى الضعفاء : قال الدارقطنى : يكذب . والحسن بن منصور . قال ابن الجوزى فى العلل : غير معروف الحال وقال ابن عدى : حديث منكر » . قلت : لعل ابن الجوزى قال ذلك فى ابن منصور فى غير هذا الحديث ، فإنى لم أرَ فيه سوى كلام الدارقطنى المتقدم . ولفظ ابن عدى – بعد أن ساق لعبد الرحيم هذا سبعة أحاديث – : « وهذه الأحاديث التى ذكرتها يحدث بها عبد الرحيم ، عن ابن أبى رواد وهشام بن حسان وعطية ، وله غير ما ذكرت ، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلاما ، وإنما ذكرته لأحاديث رواها مناكير عن قوم ثقات » اهـ . قلت : والظاهر أنه لم يبلغه قول أبى حاتم الرازى رحمه الله : « هو مجهول لا أعرفه » كما فى « الجرح » (٣٤٠/٥) ، وفيه : « وكتب لأبى رحمه الله إبراهيم بن أورمة بخطه عن شيخ بسامرا يقال له إبراهيم بن جابر المروزى[١٣] عن عبد الرحيم بن هارون نحو ورقة ، فلم يأته ولم يسمع منه » اهـ . ثم وجدت : « الحسن بن منصور » فى « ذيل الميزان » (٢٩٥) : وأورد له الحديث من رواية ابن عدى ثم قال : « قال ابن القطان : الحسن بن منصور غير معروف الحال » .

---

(١٣) إبراهيم هذا ترجم له الخطيب (٥٢/٦) وأورد له عن عبد الرحيم حديثا منكراً رُوِى عن أبى الدرداء موقوفا . وحكى عن أحمد بن الحسين الصوف قوله : « وكان ثقة » .

ثانياً : حديث ابن عباس :

ذكره الديلمى – الأب – فى « الفردوس » (٣٦٤٢) بلفظ : « **الصائم فى عبادة من حين يصبح إلى حين يمسى ، إذا قام قام ، وإذا صلى صلى ، وإذا نام نام ، وإذا أحدث ، ما لم يغتب ، فإذا اغتاب خرق صومه** » .

وقال الحافظ فى « تسديد القوس » : « أسنده – يعنى ولده – عن ابن عباس » حكاه محققا « الفردوس » . وسكت عليه المناوى فى « الفيض » . وتفرد الديلمى مظنة الضعف أو الوهاء ، لا سيما وفى هذه الرواية من الزيادات ما ليس فى غيرها . فالله أعلم .

ثالثاً : حديث أنس :

ذكره فى « الفردوس » (٣٦٤٠) ، بلفظ : « **الصائم فى عبادة ، وإن كان نائماً على فراشه** » . وفى حاشيته عن « التسديد » : « أسنده من رواية موسى ابن جابان عن أنس » . وقال المناوى (٤/٢٣١) : « وفيه محمد بن أحمد بن سهيل ، قال الذهبى فى « الضعفاء » : قال ابن عدى : ممن يضع الحديث » اهـ . قلت ولفظه فى « الميزان » (٣/٤٥٥) : « قال ابن عدى : هو أبو الحسن المؤدب ، أصله واسطى ، كتبت عنه ، وهو ممن يضع الحديث » اهـ . وموسى ابن جابان لم أره إلا فى « الإكمال » (٢/١١) للأمير الحافظ ابن ماكولا رحمه الله ، وقال : « وموسى بن جابان ، حدث عن لقمان بن عامر ، حدَّث عنه ميسرة بن عبد ربه ، وميسرة غير ثقة ، ولا يعرف موسى بن جابان إلا به » اهـ . فلا أدرى أهو هذا أم لا ؟ .ثم وجدت فى « ذيل الميزان » (٢٤٣) : « جابان ، ويقال : موسى بن جابان . عن أنس بن مالك . قال الأزدى : متروك الحديث وروى له من حديث بقية ثنا محمد بن الحجاج ثنا جابان عن أنس مرفوعا : خمس خصال تفطر الصائم ... إلخ ، قال : « أورده صاحب الحافل ، وقال : بقية ومحمد بن الحجاج كان يجب أن يخرج الموصلى من عهدتهما » اهـ .

قلت : لا عيب لبقية سوى التدليس وقد صرح بالسماع من شيخه، وصرح شيخه بالسماع من جابان . وما أظنه أسقط أحداً بين جابان وأنس ، فإنه يدلس التسوية أحيانا .وشيخه هو الحمصى ، قال الأزدى -أيضا- «لا يكتب حديثه » كما فى « الميزان » (٣/٥١٠) .

رابعاً : حديث سلمان بن عامر :

رواه تمام فى « فوائده » (١٨/١٧٢-١٧٣): « أخبرنا أبو بكر يحيى بن عبد الله ابن الزجاج قال : ثنا أبو بكر محمد بن هارون بن محمد بن بكار بن بلال : ثنا سليمان بن عبد الرحمن : ثنا هاشم بن أبى هريرة الحمصى عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن سلمان بن عامر الضبى مرفوعا : « **الصائم فى عبادة ، وإن كان راقداً على فراشه** » .

كما فى « الضعيفة » (٦٥٣) . قال الشيخ الألبانى حفظه الله : « وهذا سند ضعيف ، يحيى الزجاج ومحمد بن هارون لم أجد من ذكرهما . وبقية رجاله ثقات غير هاشم بن أبى هريرة الحمصى ، ترجمه ابن أبى حاتم (٤/٢/١٠٥) ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا . قال : « واسم أبى هريرة : عيسى بن بشير » . وأورده فى « الميزان » وقال : « لا يعرف » . قال العقيلى : منكر الحديث » . ثم ذكره من رواية الديلمى عن أنس - بنحو ما تقدم - حتى قال : « وقد رواه عبد الله بن أحمد فى « زوائد الزهد » (ص ٣٠٣) من قول أبى العالية موقوفا عليه بزيادة . « **ما لم يغتب** » . وإسناده صحيح ، فلعل هذا أصل الحديث موقوف ، أخطأ بعض الضعفاء فرفعه . والله أعلم » اهـ .

قلت : هاشم بن أبى هريرة مختلف فيه ، فقد ذكره ابن حبان فى « الثقات »، (٧/٥٨٥،٩/٢٤٢) ، وقال فى الموضع الأول : « يروى عن ضمرة بن حبيب ، روى عنه عمرو بن الحارث » . وقال فى الثانى : « يروى عن أبيه وضمرة بن حبيب . روى عنه أهل الشام وسليمان بن عبد الرحمن الدمشقى » . ومع ذلك ، فالأقرب فى حقه ، قول العقيلى ، ولفظه - كما فى « الضعفاء الكبير » له (٤/٣٤٣) - : « عن أبيه ، عن يحيى بن سعيد ، منكر الحديث . وهو

وأبوه مجهولان بالنقل » اهـ . لكن أبوه ، قال أبو حاتم : « صالح ، يكتب حديثه » كما فى « الجرح » (٢٧٢/٦) ، وفيه : « عيسى بن بشر » . أما شيخ تمام – يحيى بن عبد الله بن الزجاج – ، فقد ترجم له ابن عساكر (١٤٧/١٨) ، وذكر روايته عن جماعة منهم : أبو بكر محمد بن هارون بن محمد بن بكار بن بلال ، وختم ترجمته بما رواه بإسناده إلى تمام أنا أبو بكر يحيى بن عبد الله بن الحارث بن الزجاج الشيخ الثقة بحديث ذكره (ولم يسق لفظه ولا بقية إسناده) .

(وأما) محمد بن هارون فهو ثقة معروف تكلمنا عنه عند الحديث السادس والستين بما يغنى عن أعادته ههنا . وبالله التوفيق .

(أما) موقوف أبى العالية الذى صححه الشيخ حفظه الله ، فالذى فى « الزهد » (ص ٣٠٣) : « حدثنا عبد الله بن مندل أنبأنا فضيل بن عياض عن هشام بن (كذا ، والصواب : عن) حفصة عن أبى العالية قال : » فذكره . وفى هذا الإسناد إشكال – عندى – ، فإنى لم أقف على راوٍ يدعى : « عبد الله ابن مندل » ، وإنما ذكر الحافظ المزى رحمه الله فى ترجمة عبد الله ابن الإمام أحمد من « تهذيب الكمال » (٢٨٧/١٤) – ضمن شيوخه – : « عبد الله بن صندل » ، وهذا لم أقف له على أثر فى مكان آخر . فالله أعلى وأعلم ، ويكون سقط من الإسناد قول القطيعى : « حدثنا عبد الله » كما يتكرر فى جميع الأسانيد . ثم وجدت الرجل فى « تعجيل المنفعة » (ص ٢٢٥) ، وتعقب الحافظ قول الحسينى إنه مجهول برواية جماعة عنه وإذن الإمام أحمد لابنه فى الكتابة عنه وعلى كلٍ ، (فالأثر) صحيح : قطعاً ، إذ رواه ابن أبى شيبة (٤/٣) من طريق سفيان الثورى – باختصار آخره – وعبد الرزاق (٣٠٧/٤) وهناد (١٢٠١) عن أبى أسامة ثلاثتهم عن هشام بن حسان عن حفصة عن أبى العالية به . زاد عبد الرزاق : « فكانت حفصة تقول : يا حبذا عبادة وأنا نائمة على فراشى . قال هشام : وقالت حفصة : الصيام جنة ما لم يخرقها صاحبها ، وخرقها الغيبة » . وإسناده صحيح غاية . وقول حفصة – بنت سيرين –الأخير رُوِى مرفوعا ولم

يثبت ، ولعلى أتعرض له فى موضع آخر إن شاء الله .

(وروى) عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين أن كعباً قال : « الصائم فى عبادة ما لم يغتب » . ورجاله ثقات لكنه منقطع[١٤] .

الحديث الرابع والسبعون :

« الصلاة خدمة الله فى الأرض ، فمن صلى ولم يرفع يديه فهى خداج . هكذا أخبرنى جبريل عن الله - عز وجل - بكل إشارة درجة وحسنة » .

ضعيف جداً . رواه الديلمى ، قال الحافظ : « أسنده عن ابن عباس » كما فى حاشية « الفردوس » (٥٦٣/٢) . وقال المناوى فى « الفيض » (٢٤٧/٤) : « وفيه أحمد بن على بن حسنويه شيخ الحاكم ، قال الذهبى : متهم بالوضع . وشبابة بن سوار أورده الذهبى فى « الضعفاء » وقال أحمد : كان داعية إلى الإرجاء . وورقاء اليشكرى لينه القطان » اهـ .

قلت : لا يُعَلُّ إلا بابن حسنويه هذا ، قال الذهبى فى « الميزان » (١٢١/١) : « قال الخطيب : لم يكن بثقة . قلت : قيل : حدث عمن لم يدركه كمسلم والقدماء . قال الحاكم : لو اقتصر على سماعاته الصحيحة كان أولى به . حدَّث عن جماعة أشهد بالله أنه لم يسمع منهم ، ولا أعلم له حديثاً وضعه ، ولا إسناداً ركبه » . وزاد الحافظ فى « اللسان » (٢٢٣/١) كلاما للحاكم قال فى آخره : « وهو فى الجملة غير محتج بحديثه » . ومما زاده قول الأصم : هذا الحسنوى يدعى أنه سمع معى من الربيع وابن عبد الحكم ، والله ما رأيته عندهما قط ولا رأيته بمصر ، وإنما رأيته بعد رجوعى من مصر . وقول حمزة السهمى : « وسألت أبا زرعة محمد بن يوسف الجرجانى الكشى عنه ، فقال : هو

---

(١٤) أما حديث : « **نوم الصائم عبادة** » فضعيف . انظر « فيض القدير » (٢٩٠/٦-٢٩١) و « تخريج الإحياء » (٦٦٧) و « ضعيف الجامع » (١٧/٦) .

كذاب » قلت : فالرجل ضعيف جداً – على أحسن أحواله – ، وياليتنى ظفرت بإسناد الديلمى كله ، فقد يكون فى الطريق إليه ما يوجب التوقف عن إلصاق البلاء به . أما الإعلال بشبابة بن سوار ، وورقاء بن عمر المدائنيين فغير جيد ولا صحيح ، فإنهما ثقتان حافظان ، قد يهمان فى الشىء بعد الشىء كسائر البشر ، وإنما تُكلم فى رواية ورقاء عن منصور خاصةً ، والمناوى – عفا الله عنه – لم يبين لنا عمن رواه . هذا ، وقد اختصر الحافظ كلام الحاكم فى شيخه ابن حسنويه ، فلينظر بتمامه فى « الأنساب » (٢/٢٢٢-٢٢٣) و « تاريخ دمشق » (٢/٢١-٢٢) .

(أما) هذا المتن ، ففيه صنعة ظاهرة ، وقوله : « فمن صلى و لم يرفع يديه فهى خداج » ، يذكرنى بحديث : « **من رفع يديه فى الصلاة ، فلا صلاة له** »! الذى وضعه أحد متعصبى الحنفية أخزاه الله . وقاتل الله العصبية والاحتراق اللذين صيَّرا كلام النبى صلى الله عليه وآله وسلم ألعوبة فى أيدى وأرجل هؤلاء الحمقى ، ومضغة فى أفواههم . على أن الإشارة فى الصلاة عند الركوع والرفع منه والقيام من التشهد الأول سنة ثابتة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، من أنكرها فكأنما أنكر الشمس فى رابعة النهار ، ومن تركها فاته خير كثير ، وحسبه مخالفته لقول النبى صلى الله عليه وآله وسلم : « **صلوا كما رأيتمونى أصلى** » . وقوله : « **من توضأ كما أمر ، وصلى كما أمر ، غفر له ما قَدَّم من عمل** » صححه ابن حبان .

(أما) الشطر الأول من هذا الحديث ، فإنما هو ثابت من قول ثابت بن أسلم البنانى التابعى الجليل الزاهد صاحب أنس رضى الله عنه ، فقد روى ابن نصر فى « تعظيم قدر الصلاة » (١٤) والبغوى فى « الجعديات » (١٤٣٣،١٤٣٤) – إلا أنه فرقه على الموضعين بتقديم وتأخير – وأبو نعيم (٢/٣٢٠) من طرق عن سيار عن جعفر بن سليمان قال : سمعت ثابتاً يقول : الصلاة خدمة الله فى الأرض ، ولو علم شيئاً أفضل من الصلاة ، ما قال : ﴿ **فنادته الملائكة وهو قائم يصلى فى المحراب** ﴾ . وإسناده حسن . ورواه ابن أبى حاتم فى « تفسيره » (٤٥٥ : آل عمران) من طريق عبد الله بن أبى بكر

المقدمى ، ثنا جعفر به نحوه . والمقدمى واهٍ . ورواه أيضا ابن المنذر – فى « تفسيره » – كما فى « الدر » (٢/٢١) .

و (أما) القطعة الأخيرة من الحديث ، فثبت معناها عن عقبة بن عامر الجهنى المصرى الصحابى الجليل رضى الله عنه ، فقد روى الطبرانى فى « الكبير » (١٧/٢٩٧) من طريق أبى عبد الرحمن المقرىء عن ابن لهيعة حدثنى ابن هبيرة أن أبا المصعب مشرح بن هاعان المعافرى حدَّثه أنه سمع عقبة بن عامر الجهنى يقول : « إنه يكتب فى كل إشارة يشيرها الرجل بيده فى الصلاة بكل إصبع حسنة أو درجة ». قال الهيثمى (٢/١٠٣): « وإسناده حسن » اهـ . وقد استدل به الإمام أحمد رحمه الله . انظر « التمهيد » (٩/٢٢٤–٢٢٥) وهو كما قال رحمه الله ، فإن أبا عبد الرحمن المقرىء – واسمه عبد الله بن يزيد – أحد العبادلة – وهم أشهر قدماء أصحاب ابن لهيعة الذين حدثوا عنه قبل أن يكثر الوهم فى حديثه ، وقبل احتراق كتبه على حد قول الحافظ الذهبى رحمه الله فى «تذكرة الحفاظ» (١/٢٣٨).

وقد صرح ابن لهيعة أيضا بالتحديث ، فزالت شبهة تدليسه فيما ذهب إليه ابن حبان رحمه الله ، وهو ما لم يتحرر لى بعد . فالله أعلى وأعلم .

الحديث الخامس والسبعون :

« طوبى لمن مات فى النأنأة » .

لا يعرف مرفوعا . ذكره الديلمى فى « الفردوس » (٣٧٤١) عن أبى بكر الصديق بزيادة : « قيل : وما النأنأة ؟ قال : جدة الإسلام وبدؤها » . وذكر محققاه عن الحافظ فى « تسديد القوس » أنه قال : « ابن ماجه عن أبى بكر الصديق » . وأن الديلمى – الابن – قال فى « المسند » : « هو من كلام أبى بكر الصديق رضى الله عنه » . قلت : وكلامه بتمامه – كما حكاه عنه المتقى الهندى فى « كنز العمال » (١١/٢٦٤) : « رواه ابن ماجه – ثنا على بن محمد والحسين بن إسحاق قالا : حدثنا وكيع عن إسماعيل بن أبى خالد عن طارق ابن شهاب عن أبى بكر – انتهى . قال : « وليس فى النسخ الموجودة الآن من

« سنن ابن ماجه » ولا ذكره أصحاب الأطراف ، فلعله فى بعض الروايات التى لم تصل إلى هذه البلاد أو فى غير « السنن » من تصانيف ابن ماجه كالتفسير وغيره » اهـ .

قلت : المتضح أن أبا منصور الديلمى حكم على الحديث الذى أورده والده – مرفوعا – ، بأنه من كلام الصديق رضى الله عنه – موقوفا عليه – ولم يذكر ذلك بإسناده هو ، ولكن عزاه لابن ماجه بالإسناد المذكور إلى أبى بكر . فإن ثبت عنه ، فهو إسناد صحيح غاية . ثم إنه لا إشكال فى خلو النسخ الموجودة من « سننه » منه ، لأنه أثر موقوف ليس من شرط الكتاب أصلا ، فالظاهر أنه فى تصنيف آخر له . والله أعلم .

(ثم)إنه قد تابع وكيعا على هذا الإسناد ، ثلاثة آخرون من الثقات الحفاظ فيما وقفت عليه ، هم :

١ – الإمام ابن المبارك فى « الزهد » (٢٨١) قال : أخبرنا إسماعيل بن أبى خالد به . وزاد : « فسألت طارقاً عن النأنأة ؟ قال : أراه عنى فى جدة الإسلام أو قال : بدء الإسلام » .

٢ – مروان بن معاوية الفزارى كما رواه أبو عبيد فى « غريب الحديث » (٦/٢) عنه به ، إلا أنه عنعنه . وهو قد رمى بالتدليس .

٣ – عبدة بن سليمان الكلابى الكوفى عند أبى نعيم (٣٣/١) من طريقه عن إسماعيل به ، ولفظه : « طوبى لمن مات فى النانات ، قيل : وما النانات ؟ قال : جدة الإسلام » . وإسناده جيد .

فائدة : قال أبو عبيد : « أما المحدثون فلا يهمزونه ؛ وقال الأصمعى : هى النأنأة – مهموزة ، ومعناها : أول الإسلام ؛ قال : « إنما سمى بذلك لأنه كان قبل أن يقوى الإسلام ؛ ويكثر أهله وناصره ، فهو عند الناس ضعيف ، وأصل النأنأة : الضعف ، ومنه قيل : رجل نأنأ – إذا كان ضعيفا ، وقال امرؤ القيس يمدح رجلاً :

لعمرك ما سعد بخُلّه آثم ولا نأنأ عند الحفاظ ولاحصر

قال أبو عبيد : ومن ذلك قول على رضى الله عنه لسليمان بن صرد – وكان تخلف عن يوم الجمل ثم أتاه بعد –، فقال له على : تنأنأت وتربصت وتراخيت ، فكيف رأيت الله صنع . قوله : تنأنأت – يريد : ضعفت واسترخيت . قال الأموى عبد الله بن سعيد : يقال : نأنأت الرجل – إذا نهنهته عما يريد وكففته عنه ، كأنه يعنى أنى حملته على أن ضعف عما أراد وتراخى . وقال غير هؤلاء من أهل العلم : إنما سمى أول الإسلام النأنأة لأنه كان والناس ساكنون هادئون لم تهج بهم الفتن ولم تشتت كلمتهم ، وهذا قد يرجع إلى المعنى الأول ، يقول : لم يقو التشتت والاختلاف والفتن ، فهو ضعيف لذلك » اهـ .

قلت : وأثر على المذكور ، ذكر مُحشى « الغريب » إسناده ، فقال : « قال : حدثنيه ابن مهدى عن أبى عوانة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر [عن أبيه] عن عبيد بن نضلة عن سليمان بن صرد . الحديث فى الفائق ٣/٦٠ » اهـ قلت : وهذا إسناد صحيح جليل . والله أعلم .

الحديث السادس والسبعون :

« غزوة فى البحر خير من عشر غزوات فى البر ، ومن أجاز البحر فكأنما أجاز الأودية كلها ، والمائد فيه كالمتشحط فى دمه » .

ضعيف ، رُوى من حديث عبد الله بن عمرو ، وأبى الدرداء ، وأبى أمامة ، وعائشة ، ومن مرسل علقمة بن شهاب القشيرى .

أولاً : حديث ابن عمرو :

رواه الحاكم (٢/١٤٣) – واللفظ له – وابن شاهين فى « الترغيب » (٤٣٦) والبيهقى فى « السنن » (٤/٣٣٤ –٣٤٥) و « الشعب » (٨/١٥١–١٥٢) وابن بشران فى « الأمالى » (٢٧/١١٧/١) – كما فى « الضعيفة » (١٢٣٠) –

من طرق عن عبد الله بن صالح حدثنى يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد عن عطاء بن يسار (وعند البيهقى : سعيد بن يسار) عنه به . وزاد غير الحاكم – فى أوله – : « **حجة لمن لم يحج خير من عشر غزوات ، وغزوة لمن قد حج خير من عشر حجج ، وغزوة ...** » الحديث .

وقال الحاكم : « هذا حديث صحيح على شرط البخارى ولم يخرجاه » . وقال الذهبى (خ) يعنى : « على شرط البخارى » . وقال المنذرى فى « الترغيب » (٥١٢/٢) : « وهو كما قال ، ولا يضر ما قيل فى عبد الله بن صالح ؛ فإن البخارى احتج به » . وقال المناوى فى « الفيض » (٣٧٤/٣) : « وسنده لابأس به » . وقال الشيخ الألبانى حفظه الله فى «صحيح الجامع» (٦٧/٤) : « صحيح » . وقال فى تخريج « فقه السيرة » (ص ٢٢٨) : « حديث صحيح . أخرجه الحاكم (١٤٣/٢) من حديث عبد الله بن عمرو ، وقال : « صحيح على شرط البخارى » ووافقه الذهبى . وهو كما قالا . وإعلال المناوى له تبعا لابن الجوزى بأن فيه خالد بن يزيد ، يروى الموضوعات عن الأثبات خطأ فاحش ، لأن خالداً هذا ، لا ذكر له فى سند الحديث عند الحاكم ، فالظاهر أنه عند غيره ممن خرج الحديث . وبعد وروده من طريق آخر صحيح ، لا يضره رواية أحد المتهمين له » اهـ .

قلت : يعنى ما رواه ابن حبان فى « المجروحين » (٢٨١/١) وعنه ابن الجوزى فى « العلل » (٩٤٩) من طريق خالد بن يزيد العمرى قال : نا الثورى عن يحيى بن سعيد عن عطاء بن[١٥] يسار عن عبد الله بن عمرو مرفوعا به . وقال ابن الجوزى : « هذا حديث لا يصح ، قال ابن حبان : خالد بن يزيد يروى الموضوعات عن الأثبات » .

قلت : والعجب من المناوى عفا الله عنه ، إذ حكى كلام ابن الجوزى –

---

(١٥) تصحفت عند ابن الجوزى إلى : « عطاء بن دينار » .

عند رواية الحاكم – فى « الفيض » (٤٠١/٤) . وقال – فى رواية الطبرانى والبيهقى من نفس الوجه – : « وسنده لا بأس به » كما تقدم . نعم ، العمرى كذاب[١٦] ، والثابت عن الثورى وقفه كما يأتى ، ولكن لم يتفرد برفعه وإن كان الرفع ضعيفا مرجوحاً . وقد تفطن الألبانى لضعف الحديث ، فقال فى « الضعيفة » – بعد أن أورد تصحيح الحاكم فمن بعده – : « وفى كل ذلك نظر ، فإن ابن صالح فيه كلام كثير ، وقد قال الحافظ فيه : « صدوق كثير الغلط ، ثبت فى كتابه ، وكانت فيه غفلة » . قلت : وصفه بأنه : « ثبت فى كتابه » ، فيه نظر . انظر للحافظ نفسه ، « هدى السارى » (ص ٤٣٤) و « التهذيب » (٢٥٩/٥-٢٦٠) .

أما محقق « الشعب » ، فقال : « إسناده : لا بأس به وفيه من لم نعرفه » ! يقصد ما وقع له من تسمية الراوى عن عبد الله بن صالح : « محمد بن عمرو » قال الراوى عنه : « يعنى ابن نافع » ومحمد هذا ذكره المزى ضمن الرواة عن عبد الله بن صالح (١٠٠/١٥) ونسبه : « المَعَدَّل » . وجاء فى « السنن » بنفس الإسناد : « محمد بن عمرو بن خالد » وهو الحرانى ، من شيوخ الطبرانى ، ولم أقف فيه على جرح ولا تعديل بل لم أعرف عنه سوى أن الطبرانى روى عنه فى « الصغير » وسائر « معاجمه » . فلعل قوله : « عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن يسار » وهم منه أو من غيره . فالله أعلم .

ثانيا : حديث أبى الدرداء :

رواه ابن ماجه (٢٧٧٧) وابن عدى (٢٣٩٩/٦) من طريق هشام بن عمار ، ثنا بقية عن معاوية بن يحيى ، عن ليث بن أبى سليم عن يحيى بن عباد عن أم الدرداء عن أبى الدرداء مرفوعا : « **غزوة فى البحر مثل عشر غزوات**

---

(١٦) والراوى عنه – أحمد بن عبد المؤمن المروزى نزيل مصر مختلف فيه ، فوثقه ابن حبان . وقال ابن يونس : رفع أحاديث موقوفة . وقال مسلمة : ضعيف جدا . وسكت عنه ابن أبى حاتم ، لكن إلصاق البلاء بالعمرى أولى .

فى البر ، والذى يسدر فى البحر كالمتشحط فى دمه فى سبيل الله » . قال الحافظ البوصيرى فى « مصباح الزجاجة » (٣٩٧/٢) : « هذا إسناد ضعيف لضعف معاوية بن يحيى وشيخه ليث بن أبى سليم » .

وقال الشيخ الألبانى : « وهذا إسناد واهٍ مسلسل بالعلل :

الأولى : ليث بن أبى سليم ، وكان اختلط .

الثانية : معاوية بن يحيى ، وهو الصدفى ، ضعيف .

الثالثة : بقية ، وهو ابن الوليد ، وكان يدلس عن الضعفاء والمجهولين » اهـ .

قلت : يؤخذ عليهما – رحمهما الله – معاً أمر اشتركا فيه ، وهو الجزم بأن معاوية بن يحيى هو الصدفى ، كما صرح به الألبانى ، وهو مقتضى إطلاق البوصيرى أيضا ، وإنما هو أبو مطيع الأطرابلسى المُوَثَّق لأمور :

الأول : أن الإمام ابن عدى إنما أورده فى ترجمته من « الكامل » .

الثاني : أن الحافظ المزى رحمه الله ذكر فى ترجمة ليث من « التهذيب » (ق ١١٥٥) رواية أبى مطيع عنه ، وذكر فى ترجمة أبى مطيع (ق ١٣٤٨) روايته عن ليث ولم يفعل ذلك فى الصدفى .

الثالث : أن الصدفى ذكر له المزى خمسة شيوخ فقط – على سبيل الحصر – ليس الليث أحدهم .

وأخص الشيخ الألبانى عفا الله عنه بملاحظتين :

الأولى : سكوته عن هشام بن عمار – على خلاف عادته – ، أما البوصيرى فلا تثريب عليه لأنه يمشيه .

الثانية : إعلال الإسناد بعنعنة بقية ، وقد صرح عند ابن عدى بالتحديث ، وشيخه ثقة . وكان من اليسير على الشيخ حفظه الله – بوسائل شتى – أن يعلم أن ابن عدى قد روى الحديث أيضا . نعم ، احتمال تسوية بقية قائم ، لكن الشيخ لا يقصد إلا تدليس الإسناد .

ثالثاً : حديث أبى أمامة :

رواه أيضا ابن ماجه (٢٧٧٨) والطبرانى (٨/٢٠٠-٢٠١) من طريق قيس بن محمد الكندى ثنا عفير بن معدان الشامى عن سليم بن عامر عنه مرفوعا ، ولفظه : « **شهيد البحر مثل شهيدى البر ، والمائد فى البحر كالمتشحط فى دمه فى البر . وما بين الموجبتين كقاطع الدنيا فى طاعة الله ، وإن الله عز وجل وكل ملك الموت لقبض الأرواح ، إلا شهيد البحر ، فإنه يتولى قبض أرواحهم** ... » الحديث .

قال البوصيرى : « هذا إسناد ضعيف : عفير بن معدان المؤذن ضعفه أحمد وابن معين ودحيم وأبو حاتم والبخارى والنسائى وغيرهم » .

وقال الألبانى فى « الإرواء » (١١٩٥) - وقد ضعفه جداً - : « وهذا إسناد فيه علتان :

الأولى : عفير بن معدان ، قال ابن أبى حاتم (٣٦/٢/٣) عن أبيه : « ضعيف الحديث ، يكثر الرواية عن سليم بن عامر عن أبى أمامة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم بالمناكير ، ما لا أصل له ، لا يشتغل بروايته » . وأورده الذهبى فى « الضعفاء » وقال : « مجمع على ضعفه ، قال أبو حاتم : لا يشتغل به » . قلت : وبه أعله البوصيرى فى « الزوائد » (ق ١٧٣/١) ، وخفيت عليه العلة التالية : والأخرى : قيس بن محمد الكندى لم يوثقه أحد سوى ابن حبان ، ومع ذلك فقد أشار إلى أنه لا يحتج به لا سيما فى روايته عن عفير فقال : « يعتبر حديثه من غير روايته عن عفير بن معدان » اهـ .

رابعاً : حديث عائشة :

رواه سعيد بن منصور فى « سننه » (٢٤٠٠) عن أبى الحريش القصار قال : أنا ابن أبى ليلى عن رجل عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : لو كنت رجلاً لم أجاهد إلا فى البحر، وذلك أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول: «**من أصابه ميد فى البحر كالمتشحط فى دمه فى البر**». وهذا إسناد ضعيف فيه:

١ - أبو الحريش القصار ، لم أرَ أحداً ذكره سوى السمعانى رحمه الله ، فقال : عند نسبةً « القصار » من « أنسابه » (٥/٥٠٧) : « هذه النسبة إلى قصَارة ، والمشهور بها : أبو حريش القصار » . فلم يذكر عن اسمه ولا حَاله شيئاً . نعم ، ترجم أبو أحمد الحاكم فى « الكنى » (ق ١٢٦ ب - ١٢٧ أ) لأبى الحريش من روايته عن زيد بن محمد العمرى ، ورواية محمد بن الحسن الأسدى عنه ، فلا أدرى أهو القصار . أم لا ؟ .

٢ - وابن أبى ليلى هو محمد بن عبد الرحمن القاضى الكوفى ، صدوق سيء الحفظ جداً كما فى « التقريب » (٦٠٨١) .

٣ - وشيخه - الراوى عن عائشة - مبهم لا يُدرى من هو .

خامساً : مرسل علقمة بن شهاب القشيرى :

رواه عبد الرزاق (٥/٢٨٦) عن عبد القدوس عنه مرفوعا : « **من لم يدرك الغزو معى فليغز فى البحر ، فإن أجر يوم فى البحر كأجر شهر فى البر ، وإن القتل فى البحر كالقتلين فى البر ، وإن المائد فى السفينة كالمتشحط فى دمه ...** » الحديث .

وإسناده واه جداً ، عبد القدوس هو ابن حبيب الكلاعى ، وهو متهم بالكذب ، وعلقمة وثقه ابن حبان ، وروى عنه أيضا ابنه محفوظ وسعيد بن عبد العزيز . وقد رواه ابن المبارك فى « الجهاد » (١٩٦) وعنه ابن عساكر (١١/٧٩٨) وابن أبى شيبة (٥/٣١٤) عن وكيع كلاهما عن سعيد عن علقمة بغير هذا السياق ، وليس فيه : « **المائد فى السفينة كالمتشحط فى دمه** » فهى منكرة من حديث علقمة مع ضعفه وإرساله .

(أما) الروايات الموقوفة ، فقد ثبت الأثر - بنحوه - عن عبد الله بن عمرو ، وكعب الأحبار ، ورُوِى أيضا عن مجاهد .

١ - أثر ابن عمرو ، وقد جاء من وجهين عن عطاء بن يسار عنه الأول :

علقه البيهقى عن الثورى ، ووصله عبد الرزاق (٢٨٥/٥) وابن أبى شيبة (٣١٥/٥) عنه عن يحيى بن سعيد قال : أخبرنى مُخبر عن عطاء عنه قال : « **غزوة فى البحر أفضل من عشر غزوات فى البر ، ومن جاز البحر فكأنما جاز الأودية** (زاد ابن أبى شيبة والبيهقى : **كلها**) ، **والمائد فى السفينة ، كالمتشحط فى دمه** » . وهو عند ابن أبى شيبة بهذا الإسناد مفرقاً على موضعين ، فقال فى الأول : « عن يحيى بن سعيد عمن سمع عطاء بن يسار » وفى الثانى : « أخبرنى محرز (كذا ، والصواب : مخبر) عن عطاء بن يسار » ورجاله ثقات رجال الصحيح سوى الراوى عن عطاء ، فإنه مبهم . وذكره ابن عبد البر فى « التمهيد » (٢٣٨/١) عن ابن وهب قال : أخبرنى عمرو بن الحارث عن يحيى ابن سعيد عن عطاء به ، بإسقاط الواسطة – كالرواية المرفوعة . ورواية الثورى أصح بلا ريب . والله أعلم .

الثانى : رواه سعيد بن منصور (٢٣٩٥) عن ثقتين عن أبى حازم عن عطاء به . ولفظه : « غزوة فى البحر تعدل عشراً فى البر ، والمائد فى البحر كالمتشحط فى دمه فى البر » . وإسناده صحيح ، فزيادة : « ومن جاز البحر فكأنما جاز الأودية كلها » تظل على ضعفها ، لانتفاء شاهد لها فى هذه الرواية الصحيحة .

٢ – أثر كعب : رواه سعيد (٢٣٩٩) عن إسماعيل بن عياش عن عمرو بن مهاجر عن أبيه عن تبيع عنه قال : « إذا وضع الرجل رجله فى السفينة خلَّف خطاياه خلف ظهره كيوم ولدته أمه ، والمائد فيه كالمتشحط فى دمه فى سبيل الله ، والصابر فيه كالملك على رأسه التاج » . وإسناده حسن . والظاهر أنه – وسابقه – متلقى من صحف أهل الكتاب ،فإن ابن عمرو رضى الله عنهما صح عنه أنه أصاب زاملتين من صحفهم يوم اليرموك ، فكان يحدث بها .

٣ – أثر مجاهد : رواه عبدالرزاق عن ابن جريج قال : قال مجاهد : « غزوة

فى البحر تعدل عشراً فى البر ، والمائد فى البحر كالمتشحط بدمه فى سبيل الله » . وإسناده منقطع ، ابن جريج قال البرديجى : « لم يسمع من مجاهد إلا حرفاً واحداً » كما فى « التهذيب » (٤٠٥/٦) .

تنبيهان : الأول : قوله – فى رواية غير الحاكم لحديث ابن عمرو – : « **حجة لمن لم يحج خير من عشر غزوات ، وغزوة لمن قد حج خير من عشر حجج** » . لم أستوف طرق هذه اللفظة ، لأن المقصد الأصلى كان متعلقاً بلفظ الترجمة وحده .

الثانى : أن ما رواه الحميدى (٣٤٩) وأبو داود (٧/٢) وعنه البيهقى (٣٣٥/٤) وابن عبد البر وغيرهم من طريق مروان بن معاوية الفزارى ثنا هلال بن ميمون الرملى ، عن يعلى بن شداد ، عن أم حرام ، عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « **المائد فى البحر الذى يصيبه القىء له أجر شهيد ، والغرق له أجر شهيدين** » . ولفظ الحميدى : « ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، **غزاة البحر ، للمائد أجر شهيد ، وللغرق أجر شهيدين** ، قالت : فقلت : يا رسول الله ، ادع الله أن يجعلنى منهم ، قال : **اللهم اجعلها منهم** . فغزت البحر فلما ركبت دابتها فسقطت فماتت » . فرواته ثقات ، لكن يغلب على الظن عدم اتصاله ، فإن يعلى بن شداد بن أوس من الثالثة كما فى « التقريب » (٧٨٤٣) – وهى طبقة أواسط التابعين . وأم حرام رضى الله عنها استشهدت فى خلافة عثمان سنة سبع وعشرين ، فهى قديمة الوفاة ، ثم إن لها حديثاً فى الغزو فى البحر – متفق عليه – بغير هذا اللفظ . وأظن أبا حاتم رحمه الله تكلم فى هلال بن ميمون من أجل روايته للحديث بهذا السياق ، فقال ابنه عبد الرحمن : « سألت أبى عن هلال بن ميمون الفلسطينى ، فقال : ليس بالقوى ، يكتب حديثه » كما فى « الجرح » (٧٦/٩) .

بلى ، وثقه ابن معين وابن حبان ، وقال النسائى : ليس به بأس . والرجل

مقل – فيما يظهر – فتفرده بهذه اللفظة المخالفة للثابت عن أم حرام رضى الله عنه ، يوجب التوقف عن حديثه هذا ، مع مراعاة ما فى اتصاله من النظر . والله أعلم .

الحديث السابع والسبعون :

« **قَنَت فى صلاة الصبح ، قال** (القائل : أنس) : **فسمعْتُه يدعو فى قنوته على الكفرة . قال : وسمعته يقول : « واجعل قلوبهم كقلوب نساء كوافر »** .

منكر . رواه البزار (٥٥٨) وأبو يعلى (٧/٢٦٨-٢٦٩) – واللفظ له – من طريق حماد بن زيد ، والطحاوى فى « شرح معانى الآثار » (١/٢٤٤) – مختصراً – من طريق الحارث بن عبيد ، حدثنا حنظلة بن عبد الله السدوسى عن أنس رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم . فذكره .

وقال البزار : « لا نعلمه بهذا اللفظ عن أنس إلا من حديث حنظلة » . وقال الهيثمى فى « كشف الأستار » : « قلت : القنوت فى « الصحيح » خلا الدعاء » . وقال فى « المجمع » (٢/١٣٩) : « رواه أبو يعلى والبزار ، وفيه حنظلة بن عبد الله (فى الأصل : عبيد الله) السدوسى ، ضعفه أحمد وابن المدينى وجماعة ، ووثقه ابن حبان » .

قلت : والصواب قول الجمهور . قال على بن المدينى : سمعت يحيى بن سعيد – وذُكِر حنظلة السدوسى – ، فقال : قد رأيته وتركته على عمد . قلت ليحيى : كان قد اختلط ؟ قال : نعم . وقال الميمونى عن الإمام أحمد : ضعيف الحديث . وقال الأثرم : سألت أبا عبد الله عن حنظلة السدوسى ، فقال : حنظلة – ومد بها صوته – ثم قال : ذاك منكر الحديث ، يحدث بأعاجيب ، حدَّث عن أنس ، قيل : يا رسول الله : أينحنى بعضنا لبعض ، وعن أنس : أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان يدعو فى القنوت ، وعن شهر عن

ابن عباس ، كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فى الفجر . وضعَّفه . وقال ابن معين : تغير فى آخر عمره . وقال أيضا : ضعيف . وفى رواية ابن الدورقى عنه : ليس حديثه بشيء . وقال أبو حاتم : ليس بقوى . وقال النسائى : ضعيف . وتناقض ابن حبان ، فذكره أيضا فى « المجروحين » (٢٦٧/١) ، وقال : « اختلط بأخرة حتى كان لا يدرى ما يحدث ، فاختلط حديثه القديم بحديثه الأخير ، تركه يحيى القطان » .

(ثم) وجدت للحديث لفظا آخر عن حنظلة ، فرواه الحارث بن أبى أسامة (زوائده : ١٧٥) حدثنا العباس بن الفضل ثنا عبد الوارث عنه عن أنس قال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة قنت بعد الركوع . فكان من دعائه : « **اللهم عذب كفرة أهل الكتاب الذين يحادون رسلك ، ويصدون عن سبيلك ، وألقِ بينهم العداوة والبغضاء** » . والعباس بن الفضل – شيخ الحارث – هو البصرى العبدى الأزرق ، وهو هالك . قال البخارى وأبو حاتم : ذهب حديثه . وقال ابن معين : كذاب خبيث . وضعَّفه ابن المدينى جداً . وتساهل ابن حبان ، فأدخله فى « الثقات » (٥١٠/٨-٥١١)،وقال : « يخطىء ويخالف » . ثم وجدته من حديث شعبة عن حنظلة عن أنس عند الخطيب (١٧٣/٨) بلفظ : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهراً بعد الركوع يدعو على هؤلاء » . والمتن ثابت ، واستغربه الخطيب من حديث شعبة عنه ، وفيه الكديمى وهو متهم .

(والصحيح) – فى هذا الحديث – وقفه على يحيى بن وثاب التابعى الثقة الجليل – رحمه الله – كما رواه ابن أبى شيبة (٤٤٣/١٠) عن أبى معاوية عن الأعمش عنه ، قال : سمعته يقول فى قنوته : « **اللهم عذب كفرة أهل الكتاب . اللهم اجعل قلوبهم على قلوب نساءٍ كوافر** » . وإسناده صحيح . ورواية الأعمش عن يحيى فى « الأدب المفرد » و« جامع الترمذى » و« سنن ابن ماجه ». كما فى ترجمة سليمان بن مهران الأعمش من « تهذيب الكمال » (٨٠/١٢).

(وقوله) – فى رواية الحارث –: « **اللهم عذب كفرة أهل الكتاب** ... » إلخ .

ثابت أيضا عن الفاروق عمر رضى الله عنه فى قنوته كما رواه عبد الرزاق (٣/١١٠-١١١) وابن أبى شيبة (٢/٣١٤-٣١٥) والطحاوى (١/٢٤٩-٢٥٠) والبيهقى (٢/٢١٠-٢١١) من طرق أكثرها صحيح - مطولة ومختصرة - ، أسوق اثنتين منها :

الأولى : رواية عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرنى عطاء أنه سمع عبيد ابن عمير يأثر عن عمر بن الخطاب فى القنوت أنه كان يقول : « اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ، والمسلمين والمسلمات ، وألف بين قلوبهم ، وأصلح ذات بينهم ، وانصرهم على عدوك وعدوهم . اللهم العن كفرة أهل الكتاب الذين يكذبون رسلك ، ويقاتلون أولياءك ، اللهم خالف بين كلمتهم ، وزلزل أقدامهم ، وأنزل بهم بأسك الذى لا ترده عن القوم المجرمين . بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثنى عليك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك . بسم الله الرحمن الرحيم . اللهم إياك نعبد ، ولك نصلى ونسجد وإليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ونخاف عذابك ، إن عذابك بالكفار ملحق[١٧] » اهـ .

الثانية : روايته أيضا عن معمر عن على بن زيد بن جدعان عن أبى رافع قال : صليت خلف عمر بن الخطاب الصبح فقنت بعد الركوع ، قال : فسمعته يقول : اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثنى عليك ولا نكفرك ، ونؤمن بك ونخلع ونترك من يفجرك ، اللهم إياك نعبد ، ولك نصلى ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد ، ونرجو رحمتك ونخاف عذابك ، إن عذابك بالكفارين (وفى النسخة ص : بالكفار) ملحق . اللهم عذب الكفرة ، وألق فى قلوبهم الرعب ، وخالف بين كلمتهم ، وأنزل عليهم رجزك وعذابك ، اللهم عذب كفرة

---

(١٧) آثرت لفظ عبد الرزاق لأن ابن جريج صرح بالتحديث عن عطاء ، فقد رواه ابن أبى شيبة - مختصراً - والبيهقى من طريقه ، ولم يصرح عندهما .

أهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك ، ويكذبون رسلك ، ويقاتلون أوليائك ، اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ، والمسلمين والمسلمات ، وأصلح ذات بينهم ، وألف بين قلوبهم ، واجعل فى قلوبهم الإيمان والحكمة ، وثبتهم على ملة نبيك ، وأوزعهم أن يوفوا بالعهد الذى عاهدتهم عليه ، وانصرهم على عدوك وعدوهم إله الحق . واجعلنا منهم » وعلى بن زيد بن جدعان ضعيف كما فى « التقريب » (٤٧٣٤) لكنه ثابت من مجموع طرقه .

وقد قال الإمام النووى رحمه الله فى « الأذكار » (ص ٤٩) : « قال أصحابنا : وإن قنت بما جاء عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان حسناً ، وهو أنه قنت فى الصبح بعد الركوع فقال : » فذكره بنحو الرواية الثانية . ثم قال : « واعلم أن المنقول عن عمر رضى الله عنه : « اللهم عذب كفرة أهل الكتاب » ، لأن قتالهم فى ذلك الزمان كان مع كفرة أهل الكتاب ، وأما اليوم فالاختيار أن يقول : « عذب الكفرة » ، فإنه أعم . وقوله : نخلع : أى نترك ، وقوله : يفجرك ، أى : يلحد فى صفاتك ، وقوله : نحفد - بكسر الفاء -، أى : نسارع ، وقوله : الجِدّ - بكسر الجيم - ، أى : الحق ، وقوله : ملحق بكسر الحاء على المشهور ، ويقال : بفتحها ، ذكره ابن قتيبة وغيره وقوله : ذات بينهم أى : أمورهم ومواصلاتهم ، وقوله : والحكمة ، هى كل مانع من القبيح ، وقوله : وأوزعهم : أى : ألهمهم ، وقوله : واجعلنا منهم ، أى : ممن هذه صفته ...» إلخ .

قلت : وكذلك قال البيهقى (٢/٢١١) : « وروينا عن أبى عمرو بن العلاء أنه كان يقرأ فى دعاء القنوت : إن عذابك بالكفار ملحق - يعنى بخفض الحاء » . وكذلك قال ابن الأثير رحمه الله فى « النهاية » (٤/٢٣٨) - مادة (لحق) - : « فى دعاء القنوت « إن عذابك بالكفار مُلحق » الرواية بكسر الحاء : أى من نزل به عذابك ألحقه بالكفار . وقيل : هو بمعنى لاحق ، لُغةً فى لَحَق . يقال : لحقته وألحقته بمعنًى ، كتبعته وأتبعته . ويروى بفتح الحاء

على المفعول : أى أن عذابك يُلْحَق بالكفَّار ويصابون به » اهـ . وفيه رَدٌّ على الذين لا تستسيغ أذواقهم وعقولهم رواية اللفظة بكسر الحاء ، تعللاً بأن : « المُلحِق » هو الله عز وجل ! .

(وقد) ورد دعاء عمر مرفوعا من طريق ضعيفة ومرسلة ، ففى « مراسيل أبى داود » (٨٩) و « سنن البيهقى » (٢/٢١٠) من طريق معاوية بن صالح ، عن عبد القاهر ، عن خالد بن أبى عمران قال : بينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعو على مضر إذ جاءه جبريل ، فأومأ إليه أن اسكت ، فسكت ، فقال : يا محمد ، إن الله لم يبعثك سبابا ولا لعانا ، وإنما بعثك رحمة ، ولم يبعثك عذابا ﴿ **ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يعذبهم فإنهم ظالمون** ﴾ قال : ثم علمه هذا القنوت : **اللهم إنا نستعينك** ... » الحديث ، حتى قوله : « **ملحق** » . وهذا إسناد ضعيف له علتان :

الأولى : جهالة عبد القاهر ، وهو ابن عبد الله ، ويقال : أبو عبد الله . قال الحافظ (٤١٤٣) : « مجهول » .

الثانية :الإرسال ، بل الإعضال فى غالب الأمر ، فإن خالد بن أبى عمران – وهو أبو عمر التجيبى التونسى قاضى إفريقية – ، لم يذكر له المزى فى « التهذيب » (٨/١٤٢) رواية عن أحد من الصحابة سوى عبد الله بن الحارث ابن جزء ، وسائر حديثه عن التابعين أمثال سالم بن عبد الله بن عمر ، وسليمان ابن يسار وعروة وعكرمة ونافع وغيرهم . نعم ، ذكر روايته عن عبد الله بن عمر ، لكن قال : « ولم يسمع منه »[١٨] .

---

(١٨) وهى رواية ابن المبارك (٤٣١) وعنه الترمذى (٣٥٠٢) وغيره عن يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن زحر عن خالد عن ابن عمر مرفوعا بدعاء القيام من المجلس وهى رواية مرجوحة ، فقد رواه بكر بن مضر – وهو ثقة ثبت – عن ابن زحر ، ورواه ابن لهيعة عن خالد ، وأبو صالح عن الليث عن خالد به – بإثبات نافع بين خالد وابن عمر ، وهو الصحيح . ويحيى بن أيوب صدوق حسن الحديث ، له بعض الأوهام =

والثابت فى نزول هذه الآية : ما رواه البخارى (٤٥٥٩) من طريق سالم ابن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رفع رأسه من الركوع فى الركعة الآخرة من الفجر يقول : « **اللهم العن فلانا وفلانا وفلانا** » بعدما يقول : « **سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد** » فأنزل الله ﴿ **ليس لك من الأمر شيء** - إلى قوله - **فإنهم ظالمون** ﴾ . وروى أيضا (٤٥٦٠) من طريق الزهرى عن سعيد بن المسيب وأبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أراد أن يدعو على أحد أو يدعو لأحد قنت بعد الركوع ، فربما قال ، إذا قال : « **سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد** » : « **اللهم أنج الوليد بن الوليد ، وسلمة بن هشام ، وعياش بن أبى ربيعة . اللهم اشدد وطأتك على مضر واجعلها سنين كسنى يوسف** » يجهر بذلك . وكان يقول فى بعض صلاته فى صلاة الفجر : « **اللهم العن فلانا وفلانا** - لأحياء من العرب - حتى أنزل الله ﴿ **ليس لك من الأمر شيء** ﴾ الآية . وقد أورد الحافظ ابن كثير رحمه الله هذين الحديثين - بنحوهما - وغيرهما عند تفسير آل عمران (٩٩) من « تفسيره » (١/٤٠٢-٤٠٣) وذكر عقب ذلك مناسبة أخرى لنزول الآية ، فانظره إن شئت .

ملاحظات مختصرة :

الأولى : أن القنوت فى النوازل من السنن المؤكدة عند أهل الحديث وجمهور الفقهاء .

الثانية : أنه لا يختص بصلاة الصبح وحدها ، فقد ثبت ذلك - كما رأيت - وثبت أيضا فى الصبح والظهر والعشاء . فعله أبو هريرة ثم قال : « لأنا أشبهكم صلاةً برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » . وثبت أيضا فى الصبح والمغرب .

= والمناكير . والله أعلم .

رواه مسلم وغيره عن البراء . وثبت فى الصلوات الخمس جميعها . رواه أبو داود والدارقطنى وغيرهما عن ابن عباس ، وإسناده جيد .

الثالثة : أن قنوت عمر – رضى الله عنه – يسمى الشطر الثانى منه : السورتين – سورتى الخَلع والحَفد – قال ميمون بن مهران رحمه الله : « فى قراءة أبى بن كعب : اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثنى عليك ولا نكفرك ، ونخلع ونترك من يفجرك . اللهم إياك نعبد ولك نصلى ونسجد وإليك نسعى ونحفد . نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك بالكفار ملحق » . وكذلك قال حماد بن سلمة رحمه الله : قرأنا فى مصحف أبى بن كعب : اللهم إنا نستعينك ... الأثر بنحوه . وأخرج ابن نصر عن ابن إسحاق قال : قرأت فى مصحف أبى بن كعب بالكتاب الأول العتيق : بسم الله الرحمن الرحيم قل هو الله أحد – إلى آخرها – بسم الله الرحمن الرحيم قل أعوذ برب الفلق – إلى آخرها – بسم الله الرحمن الرحيم قل أعوذ برب الناس – إلى آخرها – بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ... الأثر وبوب على ذلك وغيره كثير ، الإمام السيوطى رحمه الله فى « الدر » : (ذكر ما ورد فى سورة الخلع وسورة الحفد) (٦/٤٢٠:٤٢٢) فانظره . وللقنوت بالسورتين شأن عظيم عند كثير من السلف كما تراه فى مصنفى ابن أبى شيبة وعبد الرزاق و « قيام الليل » لابن نصر مع ما أحلنا عليه القارىء من نقول السيوطى . وبالغ بعض أهل الحديث فى شأنه ، فقال عبد الله بن داود الخريبى الكوفى – رحمه الله – : « من لم يقنت به بالسورتين ، فلا يصلى خلفه » كما فى « بداية المجتهد » لابن رشد رحمه الله (١/٩٦).

الرابعة : أن الدعاء فى قنوت النازلة لا يكون بالتشهى ، ولا كيفما اتفق ، بل باتباع الوارد الثابت – قدر الاستطاعة – ويتضمن لزاما الدعاء لقوم والدعاء على آخرين . لقول أبى هريرة فى حديث البخارى المتقدم ، وفى رواية ابن حبان : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقنت فى صلاة الصبح إلا أن يدعو لقوم أو يدعو على قوم » . ولقول أنس رضى الله عنه : « أن النبى

صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يقنت إلا إذا دعى لقوم أو دعى على قوم » . قال صاحب « التنقيح » : « وسند هذين الحديثين صحيح ، وهما نص فى أن القنوت مختصٌ بالنازلة » . وصححهما أيضا الحافظ رحمه الله فى « الدراية » . انظر « الضعيفة » (٣/٣٨٧-٣٨٨) .

الخامسة : أن قنوت عمر رضى الله عنه ، ورد عن غيره من الصحابة كعثمان وعلى بأسانيد لا تثبت .

(وبعد) فإن مما يؤسف له أن كثيراً من الناس لا يفطنون - ومنهم من ينكر أن يكون المسلمون فى نازلة الآن ! والنوازل قد حاقت بالعالم الإسلامى أجمع ، فلم تكد بقعة منه تسلم . والمستمسكون بحبل الله ينالهم النصيب الأوفى من العذاب والتنكيل والتشريد والاعتقال والإبادة كما لا يخفى على أحد .

فالدعاء لهؤلاء المستضعفين من المسلمين فى السجود وقيام الليل والقنوت من أجلهم من أدنى الواجبات التى بمقدور الجميع أن يقدمها لهم فهى أخف على النفوس التى يضن أصحابها أن يشروها لبارئها تبارك وتعالى ظفراً بجواره فى جنة الخلد ، فماذا بقى إذاً لم نبخل به ؟! وقد قال المعصوم صلى الله عليه وآله وسلم : « **إنما ينصر الله هذه الأمة بضعيفها ، بصلاتهم ودعوتهم وإخلاصهم** » . **وقال** : « **ابغونى فى ضعفائكم فإنما ترزقون وتنصرون بضعفائكم** » . والمشاهد أن المسلمين الآن قد ألهتهم مطالب الحياة وتحصيل الدنيا والسعى من أجلها ، واللهو واللعب فيها - بل قد أُلهوا عمداً بناء على تخطيط خبيث كما يعلم الفطناء - عن التفكير فى فك رقابهم - أولاً - واستنقاذ إخوانهم المنكوبين بالدعاء والدعوة والبذل ، فمتى نفلح ونحن لا نعيش إلا من أجل أنفسنا ؟ نسأل الحق تعالى أن يرزقنا الإيثار والكد لصالح هذا الدين والقنوت من أجل المعذبين المزلزلين فى أرجاء الأرض من أجل العقيدة وفى سبيل الحق العلى الكبير . آمين .

الحديث الثامن والسبعون :

« كان يَدَّهِنُ بالزيت غير المقتت عند الإحرام » .

منكر . رُوِى من حديث ابن عمر وابن عباس من نفس الوجه .

أولاً : حديث ابن عمر :

رواه الإمام أحمد (٢/٢٥،٢٩،٥٩،٧٢،١٤٥) وأبو عبيد فى « الغريب » (١/٢٢٦-٢٢٧) وابن أبى شيبة (الجزء المفقود ص ٣٩٨) والترمذى (٩٦٢) من طرق عن حماد بن سلمة عن فرقد السبخى عن سعيد بن جبير عنه مرفوعا به . وعند أبى عبيد : « عن الحسن أو سعيد بن جبير » . وقال الترمذى : « هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث فرقد السبخى عن سعيد بن جبير ، وقد تكلم يحيى بن سعيد فى فرقد السبخى ، وروى عنه الناس » . وكذلك أورده الذهبى فى « الميزان » (٣/٣٤٦) فى جملة ما استنكر عليه . وهو ضعيف ، ضعفه الجمهور ، ووثقه ابن معين - فى رواية - وتكلم فيه فى عدة روايات عنه . وقال الحافظ فى « التقريب » (٥٣٨٤) : « صدوق عابد لكنه لين الحديث كثير الخطأ » .

ثانياً : حديث ابن عباس :

رواه أبو نعيم (٣/٤٩) والبيهقى (٥/٥٨) من طريقين عن حماد بن سلمة به ، عن ابن عباس . وقال البيهقى : « ورواه الأسود بن عامر شاذان عن حماد ابن سلمة عن فرقد عن سعيد عن ابن عمر » . قلت : كأنه يجعل الاختلاف فيه من أبى سلمة الخزاعى - راويه عن حماد عنده - ، وهو ثقة حافظ إمام ، والأشبه أنه ممن دونه ، فقد رواه الإمام أحمد - فى أحد المواضع المذكورة - عنه عن حماد كرواية الجماعة . أما راويه عن حماد عند أبى نعيم ، فهو مسلم ابن إبراهيم الفراهيدى ، رواه من ثلاث طرق عنه ، فجعله أيضا من مسند

ابن عباس ، ومسلم ثقة حافظ لكن الوهم لاينفك عنه بشر، لا سيما والجادة هى رواية ابن جبير عن ابن عباس ، ثم وجدته فى « الأخلاق » لأبى الشيخ (ص ١٥٠) من طريق مسلم عن حماد به على الصواب . على أن الحمل على فرقد أولى لأنه ضعيف كما تقدم .

(والصحيح) عن سعيد بن جبير وقف الحديث على ابن عمر رضى الله عنهما ، فقد رواه ابن أبى شيبة أيضا عن وكيع قال : ثنا سفيان عن منصور عن سعيد بن جبير عنه : « أنه كان يدهن بالزيت عند الإحرام » . وإسناده صحيح غاية ، وهو على شرطهما . ثم وجدته اليوم عند البخارى (١٣٥٧) – بزيادة – ، فرواه عن محمد بن يوسف (وهو الفريابى) حدثنا سفيان عن منصور عن سعيد بن جبير قال : « كان ابن عمر رضى الله عنهما يدهن بالزيت » فذكرته لإبراهيم (القائل : منصور) قال : ما تصنع بقوله ؟ حدثنى الأسود عن عائشة رضى الله عنها قالت : « كأنى أنظر إلى وبيص الطيب فى مفارق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو محرم » .

ثم روى (١٥٣٩) من طريق الإمام مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عنها قالت : « كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لإحرامه حين يحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت » . وهو فى « الموطأ » (٣٢٨/١) وقال الحافظ فى « الفتح » (٤٦٥/٣) – عند قوله فى الأثر : « يدهن بالزيت » : « أى عند الإحرام بشرط أن لا يكون مطيباً ، كما أخرجه[١٩] الترمذى من وجه آخر عنه مرفوعا ، والموقوف عنه أخرجه ابن أبى شيبة وهو أصح ، ويؤيده ما تقدم فى كتاب الغسل من طريق محمد بن المنتشر أن ابن عمر قال : « لأن أطلى بقطران أحبُّ إلَىَّ من أن أتطيب ثم أصبح محرما » . وفيه إنكار عائشة عليه ، وكان ابن عمر يتبع فى ذلك أباه فإنه كان يكره استدامة الطيب بعد الإحرام كما سيأتى ، وكانت عائشة تنكر عليه ذلك . وقد روى سعيد بن منصور من طريق عبد الله

---

(١٩) واستدل على هذا الشرط – عفا الله عنه – دون أن يبين ضعف رواية الترمذى وإعلالها بفرقد مع مخالفته للثقات . فقد يفهم البعض من قوله : « وهو أصح » أنها ثابتة .

ابن عبد الله بن عمر أن عائشة كانت تقول : « لا بأس بأن يمس الطيب عند الإحرام » قال : فدعوت رجلاً وأنا جالس بجنب ابن عمر فأرسلته إليها وقد علمت قولها ولكن أحببت أن يسمعه أبى ، فجاءنى رسولى فقال : إن عائشة تقول : لا بأس بالطيب عند الإحرام فأصب ما بدالك . قال : فسكت ابن عمر . وكذا كان سالم بن عبد الله بن عمر يخالف أباه وجده فى ذلك لحديث عائشة ، قال ابن عيينة : « أخبرنا عمرو بن دينار عن سالم أنه ذكر قول عمر فى الطيب ثم قال : قالت عائشة » فذكر الحديث ، قال سالم : سنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أحق أن تتبع » . وقال – فى قول إبراهيم لمنصور : « فقال : ما تصنع بقوله » يشير إلى ما بينته ، وإن كان لم يتقدم إلا ذكر الفعل ، ويؤخذ منه أن المفزع فى النوازل إلى السنن وأنها مستغنى بها عن آراء الرجال وفيها المقنع » . وانظر شرحه – رحمه الله – لحديث عائشة ، وجوابه عن شبهات المخالفين له وتأويلاتهم حتى (ص ٤٦٧) . وانظر أيضا روايات شتى لحديث عائشة فى « جامع الأصول » لابن الأثير الجزرى رحمه الله (٣/٣١:٣٥) بتعليقات الشيخ عبد القادر الأرنؤوط حفظه الله . وانظر أيضا « التمهيد » للحافظ ابن عبد البر (١٩/٢٩٦ : ٣٠٩) .

الحديث التاسع والسبعون :

« لأن أمشى على جمرة أو سيف ، أو أخصف نعلى برجلى ، أحبُّ إلَىَّ من أن أمشى على قبر مسلم ، وما أبالى أوسط القبور قضيت حاجتى أو وسط السوق » .

ضعيف . رواه ابن ماجه (١٥٦٧) من طريق المُحَارِبِّى ، عن[٢٠] الليث

---

(٢٠) هكذا بالعنعنة عنده ، وجاء فى « مصباح الزجاجة » : « حدثنا الليث بن سعد » . وما أراه صوابا .

ابن سعد ، عن يزيد بن أبى حبيب ، عن أبى الخير مرثد بن عبد الله اليزنى ، عن عقبة بن عامر مرفوعا به . وهو فى « الجامع الصغير » (٧٢٠٧) مرموزاً له بالضعف ، وهو الحق ، صح الرمز عن الإمام السيوطى أم لم يصح ، فهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات رجال الصحيح ، لكن عبد الرحمن بن محمد المحاربى مدلس ، وقد عنعنه . وقد أورده الحافظ رحمه الله فى « طبقات المدلسين » (٨٠) فى المرتبة الثالثة ، وقال : « وصفه العقيلى بالتدليس » . وقال فى « التقريب » (٣٩٩٩) : « لا بأس به وكان يدلس ، قاله أحمد » .

قلت : والأعدل فى حقه قول الحافظ الذهبى رحمه الله فى « الكاشف » (١٦٣/٢) : « ثقة يغرب » ، فإنه أشبه بمجموع كلام النقاد فيه . ولكن الذى يخشى أن يكون قد دلسه عن مجروح مرغوب[٢١] عنه، و لم يسمعه هو من الليث ، فإن طريق : « الليث بن سعد عن يزيد بن أبى حبيب عن أبى الخير مرثد بن عبد الله اليزنى عن عقبة بن عامر رضى الله عنه » ، مذكور عند أهل العلم بالحديث فى : « أصح الأسانيد » ، وخَصَّه بعضهم بالمصريين . فيبعد – بعد ذلك – أن يكون هذا الحديث من صحيح حديث الليث رحمه الله ثم يرغب عنه الشيخان ، بل الأئمة الثلاثة : أبو داود والنسائى والترمذى ، بل ابن حبان فى « صحيحه » والحاكم فى « مستدركه » ، بل الإمام أحمد فى « مسنده » ، بل الطبرانى فى « معجمه الكبير » – مع أنه جمع فيه أحاديث عقبة ، فأَوْعَى ! وبعد ذلك يتفرد به ابن ماجه فى « سننه » وهى أدنى الكتب الستة مرتبة ، وأكثرها ضعيفاً . وغرائب ومناكير . أما احتمال فواته جميع الأئمة المتقدم ذكرهم ، فهو من البُعد بمكان ! نعم ، صحح الحديث غير واحد جرياً على ظاهر حال رجاله .

---

(٢١) ومن أجل التدليس ، أورد له العقيلى فى « الضعفاء » (٣٤٧/٢–٣٤٨) حديثين أولهما رواه عن معمر ، فأنكر الإمام أحمد أن يكون سمع منه ، واستفظع الحديث . والثانى عن عاصم الأحول ، واحتمل أن يكون المحاربى قد دلسه عن سيف بن محمد – ابن أخت سفيان – ، وكان كذابا .

١ – فقال الحافظ المنذرى رحمه الله فى « الترغيب » (٤/٧٢١) : « رواه ابن ماجه بإسناد جيد » .

٢ – وقال الحافظ البوصيرى رحمه الله فى « مصباح الزجاجه » (١/٥١٢) : « هذا إسناد صحيح رجاله ثقات : محمد بن إسماعيل (يعنى ابن سمرة شيخ ابن ماجة) وثقه أبو حاتم والنسائى وابن حبان ، وباقى رجال الإسناد على شرط الشيخين ، فقد احتجا بجميع رواته . ولم يتفرد به محمد بن إسماعيل بن سمرة ، فقد رواه أبو يعلى الموصلى فى « مسنده » : حدثنا حفص بن عبد الله أبو عمر الحلوانى حدثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربى ، فذكره بزيادة . وله شاهد من حديث أبى هريرة رواه مسلم والنسائى وابن ماجه . ورواه مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى من حديث أبى مرثد الغنوى » اهـ .

قلت : الحديثان المذكوران فى الجلوس على القبر لا المشى عليه ، ولا يشهدان لسائر الحديث .

أما حديث أبى هريرة ، فلفظه عند مسلم (٣/٦٢) : « **لأن يجلس أحدكم على جمرة فتُحرِق ثيابه ، فتخلص إلى جلده ، خير له من أن يجلس على قبر** » .

وأما حديث أبى مرثد ، فلفظه عنده : « **لا تجلسوا على القبور ، ولا تصلوا إليها** » . وفى رواية : « **لا تصلوا إلى القبور ، ولا تجلسوا إليها** » . ولفظ الحديثين فى « السنن » بنحو هذا أيضا . والشيخان – وإن احتجا برجال هذا الإسناد باستثناء شيخ ابن ماجه – إلا أنهما لم يخرجا للمحاربى[٢٢] عن الليث

---

(٢٢) ثم اكتشفت أنهما لم يحتجا به . قال الحافظ فى « الهدى » (ص ٤٣٩) : « ليس له فى البخارى سوى حديثين متابعة قد نبهنا على أحدهما فى ترجمة زكريا بن يحيى أبى السكين وعلى الثانى فى ترجمة صالح بن حيان . وروى له الجماعة » . قلت : لم أجد له سوى حديث واحد رواه له مسلم فى « البيوع » (٥/٤٤–٤٥) متابعة أيضا . فالله أعلم .

ابن سعد شيئاً . والله أعلم .

٣ - وقال الشيخ الألبانى حفظه الله فى « صحيح الجامع » (٦/٥) : « صحيح » وقال فى « أحكام الجنائز » (ص ٢٠٩) : « رواه ابن أبى شيبة (٢٢٣/٤) وابن ماجه ... » كذا قال ، وسيأتى أنه عند ابن أبى شيبة موقوفا على عقبة ، لا مرفوعا كما يفهم من ظاهر صنيعه عفا الله عنه .

أما فى « الإرواء » (٦٣) - فأورد إسناد ابن ماجه كله وقال : « وهذا سند صحيح رجاله كلهم ثقات ، والمحاربى اثنان : عبد الرحمن بن محمد ، وابنه عبد الرحيم ، وهو المراد هنا . وكلاهما ثقة إلا أن الأب وصفه أحمد بالتدليس . والحديث قال المنذرى فى « الترغيب » (١٨٩/٤) : « إسناده جيد » . وقال البوصيرى فى « الزوائد » : « إسناده صحيح » اهـ[٢٣] وفيه أمور :

الأول : أن عطفه رواية ابن ماجه على رواية ابن أبى شيبة يوهم أن الحديث عندهما معاً مرفوعا أو موقوفاً ، وليس الأمر كذلك . وهو عَين ما أخذه على الحافظ ابن حجر رحمه الله عند كلامه على حديث : « **إياكم وهاتين الكعبتين** » ... » المتقدم فى الرقم (٦١) ، وتقدم لذلك وهم مماثل عند حديث : « **الجنة حرام على كل فاحش أن يدخلها** » المخرج فى القسم الأول من الكتاب (٢٠) .

الثانى : قوله : « والمحاربى اثنان عبد الرحمن بن محمد وابنه عبد الرحيم ، وهو المراد هنا » . ولا أدرى ما حجته فى ترجيح أن المحاربى المراد فى هذا الإسناد هو عبد الرحيم الابن لا عبد الرحمن الأب مع أن كل الدلائل تشير إلى ضد ذلك ، فمنها :

---

(٢٣) ثم وجدت الحافظ الذهبى رحمه الله رواه فى ترجمة المحاربى من « السير » (١٣٨/٩) من طريق على بن حرب الموصلى عنه ، وقال : « إسناده صالح » اهـ فهذا دليل على أنه معروف بتفرده بهذا الحديث .

* أن نسبة المحاربى إذا أطلقت لتبادر إلى الأذهان أنه : « عبد الرحمن بن محمد » وهو أشهر من ابنه بكثير عند المحدثين .

* وأن محمد بن إسماعيل بن سمرة – شيخ ابن ماجه – وعبد الرحيم بن عبد الرحمن المحاربى رغم تباعد سنتى وفاتيهما إلا أن كليهما من العاشرة . ومن المستبعد عادة أن يكون الرجل وشيخه من طبقة واحدة .

* وأن الناظر فى ترجمة ابن سمرة من « تهذيب الكمال » (ق ١١٧٤) يجد أن الحافظ المزى رحمه الله ذكر روايته عن عبد الرحمن المحاربى لا ابنه .

* وأنه فى ترجمة عبد الرحيم (ق ٨٢٨) لم يذكر له رواية عن الليث ، ولا رواية لابن سمرة عنه .

* وأنه فى ترجمة الليث بن سعد (ق ١١٥٣) لم يذكر لعبد الرحيم رواية عنه .

* وأن الحافظ ابن حجر رحمه الله قال فى ترجمة عبد الرحيم من « التهذيب » (٣٠٧/٦) : « وعنه البخارى . وروى ابن ماجه عن أبى كريب عنه ، وأبو بكر بن أبى شيبة ... » فذكر جماعة على وجه الاستقصاء ، لم يذكر فيهم ابن سمرة .

* وأن الحافظ البوصيرى رحمه الله – بصدد بيان أن ابن سمرة لم يتفرد به عن شيخه – قال : « ... فقد رواه أبو يعلى الموصلى فى « مسنده » : حدثنا حفص بن عبد الله أبو عمر الحلوانى حدثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربى ، فذكره بزيادة » كما تقدم عنه .

فكأن الشيخ – حفظه الله – استبعد أن يروى عبد الرحمن المحاربى (وهو من التاسعة ، توفى ١٩٥) عن الإمام الليث (من السابعة،توفى ١٧٥) مع قصر المدة بين وفاتيهما ، فاكتفى بذلك . والحق أن أمر مراعاة الوفيات غير مطرد ، فإن الشيخ قد يُعَمَّر فتتقارب سنة وفاته من سنى وفيات الرواة عنه . فالعبرة بالطبقات ، وأن يكون بين الرجل وشيخه طبقتان فى المعتاد ، والأمر ههنا كذلك . على أن الشيخ – حفظه الله – قد توقف عن تصحيح حديث

فيه عنعنة المحاربى ، وقال : « فلا أقل من أن يصلح للاستشهاد به » كما فى « الصحيحة » (٤٦٩) . وصدق عفا الله عنه .

وبعد ، (فالثابت) – إن شاء الله – أن هذا الحديث إنما هو من قول عقبة ابن عامر رضى الله عنه موقوفا عليه – لا من حديثه عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم – كما رواه ابن أبى شيبة (٣٣٨/٣) بإسناد كالشمس عن شبابة (وهو ابن سوار المدائنى) عن الليث به ، ولفظه : « **لأن أطأ على جمرة أو على حد سيف حتى يخطف** (كذا) **رجلى أحب إلَىَّ من أن أمشى على قبر رجل مسلم . وما أبالى أفى القبور قضيت حاجتى أم فى السوق بين ظهرانيه والناس ينظرون** » . ثم أعاده (٣٣٩/٣) مختصراً ، مقتصراً على الشطر الثانى . وهذا إسناد صحيح متصل ليس فيه شبهة انقطاع أو تدليس ، وشبابة رجحه الحافظ رحمه الله فى « التقريب » (٢٧٣٣) على المحاربى إذ قال فيه : « ثقة حافظ ، رمى بالإرجاء » بينما قال فى المحاربى : « لا بأس به » التى لا تفيد أكثر من أن من قيلت فيه حسن الحديث ، مع أرجحية قول الذهبى فيه كما تقدم والإسناد على شرط مسلم ، فقد أخرج – رحمه الله – لشبابة عن الليث كما فى « تهذيب الكمال » (٣٤٤/١٢) ، فإن كان احتجاجا ، فهو كما ذكرت . فهذا ما أدانى إليه حبى وشغفى وفَهمى لهذا العلم الشريف فإنما احتكمت إلى قواعده وأصوله ، وإذا ظهر لطالب علم صغير مثلى ما خفى على هؤلاء الشُمّ العوالى ، فكان ماذا ؟! اللهم إن كان هذا حقاً فبفضلك وحدك لا شريك لك . وإن كانت الأخرى فإنى أتوب إليك لا إلى فلان وفلان ، فلك الملك ، ولك الحمد .

الحديث الثمانون :

« **للمؤمن أربعة أعداء : مؤمن يحسده ، ومنافق يبغضه ، وشيطان يضله ، وكافر يقاتله** » .

ضعيف جداً . رُوِى من حديث أبى هريرة – من وجهين عنه – ، وابن عمر ، وأنس بنحوه بزيادة .

أولاً : حديث أبى هريرة :

الوجه الأول : رواه الديلمى من طريق صخر بن محمد الحاجبى أبى حاجب حدثنا خالد الواسطى عن حصين بن عبد الرحمن عن أبى وائل عنه مرفوعا به . أفاده محققا « الفردوس » (٣٦٧/٣) وصخر هذا هالك . قال الخليلى وابن طاهر : كذاب . وقال ابن عدى : حدَّث عن الثقات بالبواطيل . وقال الدارقطنى : متروك الحديث . وقال – فى موضع آخر – : يضع الحديث على مالك والليث ونظرائهما من الثقات . وبنحو ذلك قال الحاكم وأبو نعيم والنقاش . والحديث ، قال فى « ضعيف الجامع » (٢٩/٥) : « ضعيف جداً » . وأحال على « فيض القدير » . وفيه (٢٩٢/٥–٢٩٣) : « وخالد الواسطى مجهول ، وحصين بن عبد الرحمن ، قال الذهبى : نسى وشاخ . وقال النسائى : تغير » . قلت : خالد هو ابن عبد الله ثقة حافظ[٢٤]، فالمناوى رحمه الله ذهب وهمه إلى خالد بن يزيد الواسطى الذى قال فيه أبو حاتم : مجهول ، وليس هو الراوى عن حصين .

الوجه الثانى : رواه تمام فى « فوائده » (الروض البسام : ٢١) من طريق السرى بن عاصم : نا إبراهيم بن هراسة – وكان يحيى بن معين يقول : ثقة – نا أبو معشر المدنى عن سعيد بن أبى سعيد المقبرى عنه مرفوعا به ، ولفظه : « **المؤمن موكل به أربعة : منافق يؤذيه ، وفاسق يبغضه ، وكافر يقاتله ، وشيطان يكيده** » . قال محققه – حفظه الله –: « هذا حديث موضوع ، السرى بن عاصم كذبه ابن خراش ، وقال ابن معين : يسرق الحديث . واتهمه النقاش (لسان الميزان : ١٢/٣) ، وإبراهيم تركه البخارى ، وأبو حاتم

---

(٢٤) وهو ممن سمعوا من حصين قبل تغيره كما نص عليه الحافظ فى « الهدى » (ص ٤١٧) .

والنسائى ، وكذبه أبو داود والعجلى (اللسان : ١/١٢١-١٢٢) . ولم أرَ من ذكر توثيق ابن معين له ، وأظنه من أكاذيب السرى ، والحديث لا ينفك عن وضع أحدهما . وأبو معشر اسمه ، نجيح بن عبد الرحمن ، ضعيف كما فى التقريب ، والقاسم (يعنى ابن موسى بن الحسن بن موسى شيخ شيخَىْ تمام) ذكره الخطيب فى « تاريخه » (١٢/٤٣٥) ولم يحك فيه جرحا ولا تعديلا » اهـ .

قلت : وأعاد ترجمته أيضا فى (١٢/٤٤٤) . وترجم له ابن عساكر (١٤/٣٧٤-٣٧٥) ووهم الخطيب فى جعله اثنين . وترجم له أيضا أبو الشيخ فى « الطبقات » (٣/٧٧) وأبو نعيم فى « أخبار أصبهان » (٢/١٥٩-١٦٠) إلا أن أبا الشيخ رحمه الله سماه : « القاسم بن محمد بن الحسن بن موسى » . وهو هو . والظاهر أنه صدوق لكثرة شيوخه والرواة عنه ، وتعدد رحلاته ، ووصف أبى محمد عبد الله بن أحمد بن جعفر الفرغانى فى « تاريخه » إياه بقوله : « وكان من أهل العلم ، قد كتب عنه بالشام والجبل وديار ربيعة ومضر ... » إلخ ، كما حكاه عنه ابن عساكر . والله أعلم .

ثانياً : حديث ابن عمر :

قال الحافظ العراقى رحمه الله فى ترجمة : « أحمد بن محمد السماعى » من « ذيل الميزان » (١٥١) : « ...وروى أحمد بن نصر بهذا الإسناد (يعنى : عن موسى بن عيسى بن يزيد بن حميد عنه عن عمران بن زياد عن أبى قرة موسى بن طارق عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعا : للمؤمن أربعة أعداء ... » الحديث . قال الدارقطنى : هذا باطل » . وذكر له الحافظ رحمه الله فى « اللسان » (١/٣٠٢-٣٠٣) حديثا آخر - أورده العراقى أيضا - عن السماعى بهذا الإسناد ، وقال : « قال الدارقطنى فى « الغرائب » : هذا منكر باطل لا يصح عن مالك ولا عن أبى قرة . والسماعى وعمران بن زياد مجهولان » اهـ .

ثالثاً : حديث أنس :

علقه السمرقندى فى « تنبيه الغافلين » (ص ٢٢٥) ، فقال : « وللمؤمن أيضا أعداء سوى الشيطان كما روى أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : المؤمن بين خمس شدائد : مؤمن يحسده ، ومنافق يبغضه ، وعدو يقاتله ، وشيطان يضله ، ونفس تغويه » . وقال الحافظ العراقى : « رواه أبو بكر بن لال فى « مكارم الأخلاق » من حديث أنس بسند ضعيف » . وقال ابن السبكى فى « طبقات الشافعية » (٣٣٣/٦) : « لم أجد له إسناداً » ، كما فى « تخريج الإحياء » (٢٤٥٠) . قلت : بل إسناده ضعيف جداً، فقد ذكره المتقى الهندى فى « كنز العمال » (١٦١/١) بنحوه ، بلفظ : « وكافر يقاتله ، ونفس تنازعه ، وشيطان يضله » ، وقال : « رواه ابن لال عن أبان عن أنس » . وأبان هو ابن أبى عياش البصرى العبدى ، وهو متروك كما فى « التقريب » (١٤٢) ، وكان شعبة يرميه بالكذب . ولا نأمن أن يكون فى الطريق إليه من هو مثله أو شر منه . فهذا مثال للأحاديث الواهية الكثيرة التى أجمل الحافظ العراقى – رحمه الله – فيها القول .

(والثابت) وقف هذا الحديث على أبى أمامة – صُدَىّ بن عجلان – الباهلى رضى الله عنه – كما رواه الفريابى فى « صفة النفاق » (٦٩) من طريق أسد ابن موسى الأموى ، وابن عساكر (٣٠١/٨) – واللفظ له – من طريق عمار ابن عبد الجبار المروزى قالا : حدثنا الفرج بن فضالة عن لقمان بن عامر أنه سمع أبا أمامة الباهلى يقول : « المؤمن فى الدنيا بين أربعة : بين مؤمن يحسده ، ومنافق يبغضه ، وكافر يقاتله ، وشيطان قد توكل به » . وإسناده حسن . والفرج مستقيم الحديث فى الشاميين خاصة . راجع الحديث المتقدم فى الرقم (٥٤) ففيه تفصيل فى هذا الأمر .

(وروى) الرافعى رحمه الله فى « التدوين » (٤١٦/٣) من طريق أبى معين

الرازى الحافظ ثنا صفوان بن صالح ثنا هشام بن يزيد قال : « يغدو المؤمن بين أربعة : كافر يجاهده ، ومؤمن يحسده ، ومنافق يبغضه ، وشيطان يضله » . وهشام هذا كأنه شامى ، لكننى لم أجد له ترجمة حتى الساعة ، ولم يذكره الحافظ المزى ضمن شيوخ صفوان بن صالح الدمشقى فى « التهذيب » ، ومظنة ترجمته « تاريخ دمشق » لكن أكثر التراجم المبدوءة بحرف « الهاء » واقعة فى الجزء الساقط من النسخة الظاهرية الموجودة حالياً . ولعله مرَّ عَلَيَّ عن هشام هذا فى غير « التدوين » . فالله أعلى وأعلم .

الحديث الحادى والثمانون :

« لم يزل أمر بنى إسرائيل معتدلاً حتى نشأ فيهم المولدون أبناء سبايا الأمم ، فقالوا بالرأى فضلوا وأضلوا » .

ضعيف . رُوِى من حديث عبد الله بن عمرو ، وواثلة بن الأسقع ، وأبى هريرة ، وعائشة .

أولاً : حديث ابن عمرو ، من ثلاث وجوه عنه :

الأول : من رواية هشام بن عروة عن أبيه عنه به . رواه البزار (١٦٦) من طريق قيس بن الربيع عن هشام به ، وقال : « لا نعلم أحداً قال : عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن عمرو الإقيس ، ورواه غيره مرسلاً » . قلت : كأنه – رحمه الله – يعنى : موقوفا ، فقد وجدت لذلك نظائر فى كلام غير واحد من الأئمة منهم البخارى وابن النجار وكذلك يستخدمون لفظة : « موصول » بمعنى : « مرفوع » . انظر آخر الحديث الحادى والخمسين عن أبى حاتم الرازى . وستأتى روايتان إحداهما موقوفة على ابن عمرو ، والأخرى على عروة من رواية جمع من الثقات وغيرهم عن هشام عنه به . وقيس بن الربيع ضعيف ، قال الحافظ رحمه الله فى « التقريب » (٥٥٧٣) : « صدوق تغير لما كبر ، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدَّث به » . وقال الهيثمى

(١/١٨٠) : « رواه البزار ، وفيه قيس بن الربيع ، وثقه شعبة والثورى ، وضعفه جماعة . وقال ابن القطان : هذا إسناد حسن » . قلت : بل ضعيف أو واهٍ . الثانى : من رواية الأوزاعى عن عبدة بن أبى لبابة عنه . رواه ابن ماجه (٥٦) : « حدثنا سويد بن سعيد ثنا ابن أبى الرجال عن عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعى ... » فذكره وهذا إسناد ضعيف له ثلاث علل :

الأولى : ضعف سويد بن سعيد ، قال الحافظ (٢٦٩٠) : « صدوق فى نفسه إلا أنه عمى فصار يتلقن ما ليس من حديثه ، فأفحش فيه ابن معين القول » . ويستثنى من هذا الإطلاق ، رواية أبى زرعة الرازى عنه ، وكل من ثبت أنه كان يتتبع أصوله . وكان الإمام أحمد ينتخب لابنه عبد الله من حديثه . فما هو حُجة ولا مُطَّرح بإطلاق . والله أعلم .

الثانية : الاختلاف فى شيخه عبد الرحمن بن أبى الرجال . فوثقه أحمد وابن معين وغيرهما . وقال البرذعى : قلت - يعنى لأبى زرعة - : حارثة وعبد الرحمن ابنا أبى الرجال ؟ فقال : عبد الرحمن أشبه ، وحارثه واهٍ ، وعبد الرحمن أيضا يرفع أشياء لا يرفعها غيره . وقال أبو داود : ليس به بأس . وقال أيضا : أحاديث عمرة يجعلها كلها عن عائشة . وقال أبو حاتم : صالح ، هو مثل عبد الرحمن بن زيد بن أسلم[٢٥] . وقال ابن حبان فى « الثقات » : « ربما أخطأ » . وقال الحافظ (٣٨٥٨) : « صدوق ، ربما أخطأ » .

الثالثة : الانقطاع . قال الحافظ المزى رحمه الله فى « تحفة الأشراف » (٦/٣٦٠) : « عبدة بن أبى لبابة أبو القاسم الكوفى - نزيل دمشق - ، عن

---

(٢٥) مع العلم بأن أبا حاتم قال فى ابن زيد بن أسلم : « ليس بقوى الحديث ، كان فى نفسه صالحاً وفى الحديث واهيا ، ضعفه على بن المدينى جداً » كما فى « الجرح » (٥/٢٣٣-٢٣٤) . وختم ابنه الترجمة بقوله : « سئل أبى عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وعبد الرحمن بن أبى الرجال ، فقال : عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أحبُّ إلَىَّ من ابن أبى الرجال » اهـ فتأمل .

عبد الله بن عمرو - ولم يلقه » . ثم ذكر له هذا الحديث . ووهم الحافظ البوصيرى عند إعلاله الحديث ، فقال فى « مصباح الزجاجة » (١/٥٤) : « هذا إسناد ضعيف لضعف ابن أبى الرجال (فى الأصل : أبى الرجال) واسمه حارثة ابن محمد بن عبد الرحمن » اهـ فإن الذى فى الإسناد أخوه عبد الرحمن ، وهو الذى يروى عن الأوزاعى ويروى عنه سويد . أما سويد ، فإنه يحسن حديثه إلا أنه فى موضع قال : إسناده حسن إن كان سويد حفظه . وفى آخر قال: إسناده حسن فإن سويداً لم يتفرد به .

الثالث : من رواية نوح بن دراج عن هشام بن عروة عن محمد بن عبد الله ابن عمرو عن أبيه مرفوعا . رواه الطبرانى عن سعيد بن عبدويه الصفار عن محمد بن حسان الضبى عن نوح به . قاله محققا « الفردوس » (٣/٥٠٠) جزاهما الله خيراً . ولا أدرى كيف اطلعا على إسناده ، فإن أحاديث ابن عمرو - خاصة - وقعت فى القسم المفقود من « المعجم الكبير » ، فلعل الديلمى هو الذى عزاه للطبرانى بهذا الإسناد ، أو لعله فى « المعجم الأوسط » أو غيره ، فالله أعلم . أما الديلمى - الأب - ، فعزاه إلى واثلة ، وسيأتى فى محله . وإسناده - من هذا الوجه - ضعيف جداً ، نوح بن دراج - وهو النخعى الكوفى القاضى - قال الحافظ (٧٢٠٥) : « متروك وقد كذبه ابن معين » . وشيخ الطبرانى ترجم له الخطيب (٩/٩٧-٩٨) برواية ثلاثة عنه - أحدهم الطبرانى - ، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا .

ثانياً وثالثاً : حديث واثلة وأبى هريرة - من وجهين عنه - فحديث واثلة رواه ابن بطة فى « الإبانة » (٨٠٠) عن أبى صالح محمد بن أحمد بن ثابت قال: نا أبو جعفر محمد بن صالح بن ذريح قال : نا جبارة بن المغلس قال : نا حماد ابن يحيى الأبح قال : نا مكحول عنه مرفوعا بلفظ : « **لم يزل أمر بنى إسرائيل مستقيما حتى كثرت فيهم أولاد السبايا ، فقاسوا ما لم يكن بما كان ، فضلوا وأضلوا** » وإسناده ضعيف جداً . ابن بطة ضعيف كما قال الحافظ الذهبى،

وشيخه ترجم له الخطيب (٢٨٤/١) فلم يورد فيه جرحا ولا تعديلا ، ولم يذكر له راويا سواه وجبارة واهٍ كان يقبل التلقين . (وقد) خولف ، فرواه الخطيب فى « الفقيه والمتفقه » (١٧٩/١) من طريق محمد بن أحمد بن يحيى العطشى – وهو ثقة مأمون – نا محمد بن صالح بن ذريح ، نا جبارة ، نا حماد ابن يحيى قال : حدثنى الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة ، وابن حزم فى « الإحكام » (٢٢٠/٦) من طريق الحافظ الآجرى عن محمد بن الليث عن جبارة به أيضا . ولفظه : « **تعمل هذه الأمة برهة بكتاب الله ، ثم تعمل برهة بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم تعمل بعد ذلك بالرأى ، فإذا عملوا بالرأى ضلوا** » . وإسناده واه من أجل جبارة أيضا . والخلل البَيِّن – فى الإسناد والمتن – إن لم يكن منه ، فلا ينفك عن ابن بطة أو شيخه ، فالله أعلم .

والوجه الثانى عن أبى هريرة – ودلنى عليه الشيخ السيد صقر حفظه الله ، محقق « المعرفة » للبيهقى ، – هو ما رواه الدارقطنى فى « سننه » (١٤٦/٤) من طريق مروان بن سالم عن الكلبى عن أبى صالح عنه مرفوعا بلفظ : « **إنما هلكت بنو إسرائيل حين حدث فيهم المولدون أبناء سبايا الأمم ، فوضعوا الرأى ، فضلوا** » . وإسناده واه جداً ، كأنه موضوع : ومروان بن سالم هو الغفارى الجزرى ، متروك ، ورماه الساجى وغيره بالوضع كما فى « التقريب » (٦٥٧٠) وشيخه الكلبى هو محمد بن السائب بن بشر أبو النضر الكوفى المفسر المشهور ، متهم بالكذب ورمى بالرفض كما فيه (٥٩٠١) وأبو صالح – هنا – هو باذام مولى أم هانىء ، قال الحافظ (٦٣٤) : « ضعيف يرسل » ولا شك أن الحمل فى هذا الحديث على أحد الرجلين دُونَه .

رابعاً : حديث عائشة : رواه الخطيب فى « الفقيه » (١٨٠/١) من طريق عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة عن هشام عن أبيه عنها ، ولفظه : « **ما هلكت بنو إسرائيل حتى كثر فيهم المولدون أبناء سبايا الأمم ، فأخذوا فى**

دينهم بالمقاييس ، فهلكوا وأهلكوا » . وعبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة هالك ! قال أبو حاتم : « هو متروك الحديث ، ضعيف الحديث جداً » . وقال ابن حبان : « كان ممن يروى الموضوعات عن الأثبات ، ويأتى عن هشام بن عروة ما لم يحدث به هشام قط ، لا يحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه » .

ثم وجدت محقق « الإبانة » ذكر أن الهروى رواه فى « ذم الكلام » من حديث عروة بن الزبير عن أبيه مرفوعا (ق ١/١١) وكذا رواه نصر المقدسى فى « الحجة » (ص ٥٨) . ولم يتكلم على إسناده بشىء . وما أراه إلا من نفس البابة . والله أعلى وأعلم .

(أما) الروايات الموقوفة ، فصح عن عروة بن الزبير ، ورُوِى عن عبد الله ابن عمرو ، وعمر بن عبد العزيز ، والحسن البصرى بمعناه . ولنبدأ بأثر الصحابى :

١ – فقد رواه ابن أبى شيبة (١٥/١٧٧) عن وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عنه به . وإسناده صحيح على شرطهما ، ولكن أخشى أن يكون وهماً ، فقد رواه جماعة من الثقات وغيرهم عن هشام به ، فلم يجاوزوا عروة كما يأتى بإذن الله . وأيضا روى جماعة من الثقات عن وكيع بهذا الإسناد مرفوعا بحديث : « **إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من الناس ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ، حتى إذا لم يُبق عالماً اتخذ الناس رؤساء جهالاً ، فسئلوا ، فأفتوا بغير علم ، فضلوا وأضلوا** » . من هؤلاء :

١ – الإمام أحمد رحمه الله فى « مسنده » (٢/١٩٠) ، وهذا لفظه .

٢ – أبو ثور إبراهيم بن خالد الكلبى الفقيه عند ابن حزم فى « الإحكام » (٦/٢١٠) .

٣ – الحافظ أبو خيثمة زهير بن حرب فى « العلم » (١٢١) ، وعنه مسلم فى « صحيحه » (٨/٦٠) مقرونا بابن أبى شيبة نفسه ، فلا أدرى أكان وكيع

يرويه تارة مرفوعا ، وتارة موقوفا باللفظ المتقدم ، أم هو ممن دون الحافظ ابن أبى شيبة ؟ الله أعلم .

٢ – أثر عروة : رواه عنه ابنه هشام ، وأبو الأسود محمد بن عبد الرحمن ابن نوفل المعروف بـ : « يتيم عروة » . ورواه عن هشام :

١ – سفيان بن عيينة عند ابن عبد البر فى « الجامع » (١٣٨/٢) والبيهقى فى « المدخل » (٢٢٢) و « معرفة السنن والآثار » (١١١/١) والخطيب فى « تاريخه » (٣٩٤/١٣-٣٩٥) . وقد ذكر ابن عيينة عقبه – عند الخطيب – كلاما يسىء إلى الإمام أبى حنيفة رحمه الله وغيره ، آثرت الإمساك عنه .

٢ – يحيى بن أيوب الغافقى المصرى عند ابن عبد البر (١٣٦/٢) . وهو صدوق حافظ ، ربما وهم .

٣ – إسماعيل بن عياش الحمصى – عند الخطيب – ، وهو ضعيف فى غير الشاميين لكنه متابع كما ترى .

٤ – على بن مسهر عند الدارمى (٥٠/١) لكنه أدخل : « محمد بن عبد الرحمن بن نوفل » بين هشام وأبيه ، ولم ينفرد بذلك ، بل توبع عليه من غير رواية هشام ، فرواه عبد الله بن وهب عن سعيد بن أبى أيوب عن محمد قال : سمعت عروة بن الزبير يقول : فذكره بنحوه . وهذه عند ابن حزم (٢٢٣/٦) . والحاصل أن الأثر صحيح ثابت من طريقيه عن عروة رحمه الله ، ويشبه أن يكون قد تلقاه من الإسرائيليات ، فالله أعلم .

٣ – أثر عمر بن عبد العزيز رحمه الله : رواه البيهقى فى « المعرفة » (١١٠/١) من طريق الإمام الشافعى رحمه الله ، قال : سمعت عبد الله بن المؤمل المخزومى يحدث عن عمر بن عبد الرحمن بن مُحَيْصن ، عن عمر بن عبد العزيز أنه قال : فذكره بنحوه . وإسناده ضعيف ، المخزومى قال الحافظ (٣٦٤٨) : « ضعيف الحديث » .

٤ – أثر الحسن رحمه الله : قال ابن عبد البر (١٣٧/٢) : « وروى الحسن ابن واصل عن الحسن قال : إنما هلك من كان قبلكم حين تشعبت بهم السبل وحادوا عن الطريق ، فتركوا الآثار وقالوا فى الدين برأيهم ، فضلوا وأضلوا » . وإسناده – مع كونه معلقاً – واه ، الحسن بن واصل هو ابن دينار أبو سعيد التميمى أحد الهلكى . قال البخارى : تركه يحيى وعبد الرحمن وابن المبارك ووكيع . وقال ابن معين وأبو داود : ليس بشىء . وقال أبو حاتم : متروك الحديث كذاب . وقال النسائى : ليس بثقة ولا يكتب حديثه .

(وبعد) فأقر بأن اجتماع هذه الطرق لى إنما هو من فضل الله تبارك وتعالى – وَحْدَهُ – عَلَىَّ ، متبرءاً من كل حول وقوة لى . والله لولا الله ما أهتدينا لولاه ما صمنا ولا صلينا ومن ظن بأخٍ له مسلمٍ غير الحق ، فالله تعالى حسيبه ، وهو معامل كل امرىء بما يستحق ، وأسأله تعالى أن يرزقنى لسانا صادقا ، وقلبا سليما . ربِّ تقبل توبتى ، واغسل حوبتى ، وأجِب دعوتى ، واهد قلبى ، وسدد لسانى ، واسلل سخيمة قلبى . اللهم اجعلنى خيراً مما يظنون ، ولا تؤاخذنى بما يقولون ، واغفر لى ما لا يعلمون .

الحديث الثانى والثمانون :

« ليس بحكيم من لم يعاشر بالمعروف من لابد له من معاشرته ، حتى يجعل الله عز وجل له من ذلك مخرجاً » .

ضعيف . رُوِى من حديث أبى فاطمة الإيادى ، ومن مرسل محمد بن الحنفية .

أولاً : حديث أبى فاطمة :

رواه ابن الأثير رحمه الله فى « أُسد الغابة » (٢٤٢/٦) عن محمد بن أبى بكر المدينى (وهو الحافظ أبو موسى) بإسناده إلى عثمان بن سعيد الدارمى ،

أخبرنا محمد بن بكار ، أخبرنا عنبسة بن عبد الرحمن ، عن أبى عمران الجونى عنه به . وإسناده واه جداً . عنبسة بن عبد الرحمن هو ابن عنبسة بن سعيد الأموى ، متروك ، رماه أبو حاتم بالوضع كما فى « التقريب » (٥٢٠٦) . فلعله من وضعه ، فإن المعروف أنه أثر مقطوع كما يأتى فى محله . ولو صح إسناده إلى أبى فاطمة هذا لما دل على صحة صحبته ، فإنه لم يصرح بسماعه من النبى صلى الله عليه وآله وسلم . ولم أرَ الحافظ رحمه الله أورده فى الأقسام الأربعة من « كنى الإصابة » ، فالله أعلم .

وقال الحافظ السخاوى رحمه الله فى « المقاصد » (٩١٢) : « وقد علم له الديلمى فى الهامش : أبو فاطمة الإيادى المصرى (كذا) » . قال الشيخ الغمارى فى حاشيته : « يعنى أنه مروى من حديث أبى فاطمة ، لكن لم نقف عليه » ! وقال المعلق على « آداب البيهقى » : « أخرجه الحاكم فى « تاريخه » والبيهقى فى « السنن » عن أبى فاطمة الإيادى مرفوعا ... » كذا قال ، وإنما رمز السيوطى للحديث فى « جامعه » (٧٥٩٣) : « هب » ، وهو رمز البيهقى فى « شعب الإيمان » كما يعلم طالب العلم المبتدىء . وبيَّن الحافظ المناوى (٣٦٤/٥) أن البيهقى رواه من طريق الحاكم مصرحا به ، فكان العزو إليه أولى ، وحكى عن الثانى قوله : « لم نكتبه إلا بهذا الإسناد ، وإنما نعرفه عن محمد ابن الحنفية من قول الحاتم » . كذا فى « الفيض » ، ولم أفهم معنى اللفظة الأخيرة ، فإن كان صوابها « الخاتم » ، وكان معناها أن الحديث معروف عن ابن الحنفية عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم مرسلا ، فسيأتى أن رفع الحديث وهم ، وما أظن يخفى على الحاكم أن خلقاً من الثقات قد رَووه عن ابن المبارك بسنده إلى أبن الحنفية مقطوعا وقد رواه هو كذلك كما يأتى فى كلام للذهبى ، فالظاهر أنه يرجح الرفع مطلقاً ، وإن كان الإعلال بالوقف أو الإرسال أظهر من الشمس فى كبد السماء : وهو مذهب تبناه بعض المبتدئين فى أيامنا هذه ، فالله المستعان .

ثانياً : مرسل محمد بن الحنفية : رواه الحاكم – فى تاريخه – وعنه الديلمى كما فى « المقاصد » و « حاشية الفردوس » (٤٥٣/٣) قال الديلمى : « أخبرناه أحمد بن خلف رحمه الله كتابةً قال : حدثنا الحاكم حدثنا محمد بن صالح بن هانىء حدثنا أبو سعيد الحسين بن عبد الصمد (الصواب : الحسن) حدثنا عبد الله بن إبراهيم الشنقاصى (الصواب : الشيبانى ، كما فى المقاصد) حدثنا ابن المبارك حدثنا الحسن بن عمرو ... (بياض لعل محله : الفقيمى) عن منذر الثورى عن محمد بن الحنفية رضى الله عنه قال : قال (فى الأصل : قال ، ثلاث مرات) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : الحديث » . وهذا إسناد ضعيف لإرساله ، وعبد الله بن إبراهيم الشيبانى – راويه عن ابن المبارك – لم أجد له ترجمة ، ولعل الحاكم ترجم له فى « تاريخ نيسابور » ، والحسن بن عبد الصمد صحح له الحاكم بعض أحاديث فى « المستدرك » ، ولم أجده فى موضع آخر ، إلا أن يكون فى التاريخ المذكور أيضا . فالله أعلم . ولا ريب أن رفع هذا الكلام وهم ممن دون ابن المبارك ، فإن الثابت عنه بهذا الإسناد وقفه على ابن الحنفية ، وقد رواه عنه هكذا :

١ – الحسن بن عرفة فى « جزئه » (١٦) ومن طريقه ابن المقرىء فى « معجمه » (٣٣٥) والخطابى فى آخر « العزلة » (ص ٢٤٠–٢٤١) والبيهقى فى « الآداب» (٢٢٤) وابن عساكر (٧٣١/١٥–٧٣٢) وابن النجار فى « ذيل تاريخ بغداد » (١٤٦/٣) والذهبى فى « السير » (١١٧/٤) و « معجم الشيوخ » (٤٠٥) ، وقال : « رواه الحاكم فى « تاريخ بلده » عن الخطابى عن الصفار ، فوقع بدلاً عالياً » .

٢ – الحسين بن الحسن المروزى عند ابن عساكر (٧٣١/١٥) ولم أره فى « الزهد » .

٣ – بشر بن محمد السختيانى المروزى عند البخارى فى « الأدب » (٨٨٩).

٤ – محمد بن حميد الرازى عند أبى الشيخ كما علقه عنه الديلمى ، وكذا ابن أبى الدنيا فى « الحلم » (٨٧) .

٦،٥ – أحمد بن جميل المروزى وداود بن عمرو الضبى البغدادى عند ابن أبى الدنيا .

٧ – عبيد الله بن محمد بن عائشة عند أبى نعيم (١٧٥/٣) .

٨ – أحمد بن منيع عند أبى نعيم أيضا (١٦٢/٨) ، وزاد قول ابن المبارك – عَقِبه – : « هذا مثلى ومثلكم » .

٩ – عمرو بن زياد الباهلى الثوبانى عند الحكيم الترمذى وعنه الديلمى ، وزاد : « قال ابن المبارك : يوم سمعت ذلك الحديث صمت ذلك اليوم وتصدقت بدينار . قال ابن المبارك : لولا هذا الحديث ما جمعنى الله وإياكم على حديث » . والباهلى هذا وضَّاع ، وكأنه يريد أن يظهر براعته فى الوضع والسجع ، وأبى أن يسعه ما وسع الناس ! وإسناد هذا الأثر صحيح غريب ، تفرد به ابن المبارك – كما هو بَيِّن – ، وقال عنه السخاوى : « قال شيخنا : والموقوف هو المعروف » . وقال الحافظ العلائى : « هذا – يعنى المرفوع – إنما هو من كلام ابن الحنفية » كما فى « الفيض » . والله أعلى وأعلم .

الحديث الثالث والثمانون :

« **ليس على المرأة إحرام إلا فى وجهها** » ، ولفظ أكثرهم : « **ليس على المرأة حرم ...** » الحديث .

منكر . رواه العقيلى (١١٦/١) والطبرانى فى « الكبير » (٣٧٠/١٢) و « الأوسط » وابن عدى (٣٤٩/١) و عنه وعن غيره البيهقى (٤٧/٥) والخطيب (٩/٧–١٠) من طرق عن عبد الله بن رجاء ثنا أيوب بن محمد

أبو الجمل (زاد فى رواية : ثقة) ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعا به . وإسناده ضعيف ، أيوب هذا ، قال العقيلى : « يهم فى بعض حديثه » . وقال ابن عدى : « لا أعلمه يرفعه عن عبيد الله غير أبى الجمل هذا » . وقال البرقانى (شيخ الخطيب) : « قال الدارقطنى : لم يرفعه غير أبى الجمل وكان ضعيفاً ، وغيره يرويه موقوفا » . وقال البيهقى : « وأيوب بن محمد أبو الجمل ضعيف عند أهل العلم بالحديث ، فقد ضعفه يحيى بن معين وغيره . وقد روى هذا الحديث من وجه آخر مجهول عن عبيد الله بن عمر مرفوعا ، والمحفوظ موقوف » . وقال الهيثمى (٣/٢١٩) : « رواه الطبرانى فى « الكبير » و « الأوسط » ، وفيه أيوب بن محمد اليمامى ، وهو ضعيف » .

قلت : وله عن ابن عمر – موقوفا – طريقان :

الأولى : عند البيهقى من طريق هشام بن حسان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عنه ، ولفظه : « إحرام المرأة فى وجهها ، وإحرام الرجل فى رأسه » وقال : « هكذا روى الدراوردى وغيره موقوفا على ابن عمر » . وعند العقيلى من طريق سعيد بن منصور عن ابن عيينة عن عبيد الله به ، بلفظ : « الذقن من الرأس فلا تغطه . وقال : إحرام المرأة فى وجهها ، وإحرام الرجل فى رأسه » . وعلقه ابن حزم فى « المحلى » (٧/٩٢) عن سعيد بن منصور به . وإسناده صحيح .

الثانية : قال ابن حزم (٧/٩١) : « روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا عبد العزيز بن عبد الله بن أبى سلمة الماجشون عن محمد بن المنكدر قال : رأى ابن عمر امرأة قد سدلت ثوبها على وجهها – وهى محرمة –، فقال لها : اكشفى وجهك ، فإنما حرمة المرأة فى وجهها » . وإسناده صحيح أيضا .

وليس فى ذلك إيجاب كشف المحرمة لوجهها أمام الرجال بحال . قال ابن حزم رحمه الله : « مسألة : ولا بأس أن يغطى الرجل وجهه بما هو ملتحف به أو بغير ذلك ولا كراهة فى ذلك ، ولا بأس أن تسدل المرأة الثوب من

على رأسها على وجهها . أما أمر المرأة ، فلأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنما نهاها عن النقاب ؛ ولا يسمى السدل نقاباً ، فإن كان البرقع يسمى نقاباً لم يحل لها لباسه . وأما اللثام فإنه نقاب بلا شك فلا يحل لها ، وقد قال الله تعالى : ﴿ **وقد فصل لكم ما حرم عليكم** ﴾ ، وقال رسول الله صلى الله على وآله وسلم : « **إذا نهيتكم عن شيء فدعوه** » ، وقال تعالى : ﴿ **ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه** ﴾ . فصح أن ما لم يفصل لنا تحريمه فمباح ، وما لم ينه عنه فحلال ، وبالله تعالى التوفيق . وقد صح فى ذلك خلاف . روينا من طريق الحجاج ... فذكر ما تقدم . قال : « وصح خلاف هذا عن غيره كما روينا عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر أن أسماء بنت أبى بكر الصديق كانت تغطى وجهها وهى محرمة . وعن وكيع عن شعبة عن يزيد الرشك عن معاذة العدوية قالت : سئلت عائشة أم المؤمنين : ما تلبس المحرمة ؟ فقالت : لا تنتقب ، ولا تلثم ، وتسدل الثوب على وجهها . وعن عثمان أيضا كذلك ، فكان المرجوع فى ذلك إلى ما منع منه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقط . وأما الرجل ... » إلخ ، فكان مما ذكره – رحمه الله – : « ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء عن ابن عباس أنه قال : المحرم يغطى ما دون الحاجب ، والمرأة تسدل ثوبها من قبل قفاها على هامتها » . وبالله التوفيق ، وهو تعالى أعلى وأعلم .

الحديث الرابع والثمانون :

« **ليس من مات فاستراح بميت ، إنما الميت ميت الأحياء** » .

ضعيف جداً . رواه الطوسى الرافضى فى « أماليه » (ص ٣١٦) من طريق أبى عبد الله محمد بن على بن خلف البلخى ، والديلمى فى « مسند الفردوس » – كما فى حاشيه « الفردوس » (٣/٤٦٦) – واختصرت بعض إسناده – من طريق محمد بن على بن الحسين الجباخانى حدثنا الحسن بن علاء بن القاسم الدهان

حدثنا مكى بن إبراهيم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .. فذكره . وقد قال الديلمى - قبل ذلك - : « كان النبى صلى الله عليه وآله وسلم يتمثل أحيانا بأبيات هذا أحدها ، وربما قاله من غير تعمد للشعر فجاء موزوناً . أخبرناه أبو إسحاق المراغى ... » . فذكره . وهذا إسناد ضعيف جداً ، كأنه موضوع على مكى ابن إبراهيم رحمه الله ، ففيه :

١ - الحسن بن العلاء بن القاسم الدهان ، قال الحافظ رحمه الله فى « اللسان » (٢/٢٢١) : « عن يزيد بن هارون . وعنه محمد بن على بن الحسين ابن الفرج البلخى . أشار أبو عثمان الصابونى فى كتاب « المائتين » إلى كذبه (فى الأصل : كتبه) ، وقد ذكرت ذلك فى ترجمة الراوى عنه » .

٢ - محمد بن على بن خلف البلخى ، والظاهر أنه : « الجباخانى » الذى فى إسناده الديلمى ، فإن اسمه : « محمد بن على بن الحسين (فى اللسان : الحسن ، والتصويب منه فى الموضع الذى أشار إليه الحافظ) بن الفرج بن خلف ابن عبد الله بن .... البلخى كما فى « اللسان » (٥/٣١٦) وكذا الأنساب (٢/١٤) - إلا أنه أسقط خلفاً من اسمه - ، وقال : « الجباخانى البلخى الحافظ ، من جباخان بلخ ... » حتى قال : « وكان يحفظ ، غير أن الثقات تكلموا فيه ، ولم يكن فى الحديث بذاك ... » . ثم حكى كلاما للحاكم يقول فى آخره : « والغالب على رواياته المناكير » . وقال الحافظ « ... قال أبو عثمان الصابونى أول الجزء الثالث من كتاب « المائتين » بعد أن أورد عن كامل (يعنى الراوى عنه) بهذا السند حديثاً صحيحاً من يزيد فصاعداً : إنما أخرجه شيخنا فى « فوائده » عن شيخه هذا عن شيخه لأنه لم يجده عالياً من طريق يزيد إلا من هذا الوجه ، وفى حالهما نظر » اهـ .

قلت : وهذا ما أومأ إليه الحافظ فى ترجمة « الحسن بن العلاء » ، لكنه

أفرد : « محمد بن على بن الحسين البلخى بترجمة مستقلة فى (٥/٣٠٣-٣٠٤) وذكر فيها كلام الحاكم وغيره ، وأورد له حديثاً من مناكيره ، قال عقبه : « قال الذهبى فى « التجريد » : هذا موضوع » . قلت : فأيا كان الأمر ، فكلاهما - إن كانا اثنين - مطعون فيه .

وهذا التردد منى فى كون : « المحمدين » واحداً أو اثنين كاد يلفتنى عن إيراد هذا الحديث أصلاً ، لكن شاء الله عز وجل لى الإقدام ، والنتيجة فى خاتمة الأمر واحدة ، وبقيت علة .

٣ - وهى عنعنة ابن جريج - مع براءته من هذا الحديث فى غالب الظن -، فإنه مدلس قبيح التدليس كما قال الحافظ الدارقطنى رحمه الله ، وقد ذكرنا شيئاً من هذا عند الحديث الستين . أما روايته عن عطاء بن أبى رباح بصيغة : « قال عطاء » - خاصة - فتدل على السماع كما صرح هو بذلك[٢٦] .

(والحديث) أورده محقق « فوائد ابن الصواف » (ص ٦٣) - فى الحاشية - وعزاه للطوسى ، قال : « وإسناده فيه نظر ، وهو بهذا اللفظ بيت شعر مشهور لعدى بن الرعلاء الغسانى (الخزانة ١٨٧/٤ وحماسة ابن الشجرى ٥١/ كما قال صاحب حاشية الحيوان للجاحظ ٥٠٧/٦) اهـ .

(والصحيح) أن الذى كان يتمثل بهذا البيت هو الحسن بن أبى الحسن البصرى التابعى الجليل الزاهد شيخ الإسلام رحمه الله ، وقد تعددت إليه الأسانيد بذلك :

١ - فروى ابن أبى شيبة (٥١٧/٨) عن ابن فضيل عن عاصم (وهو الأحول) قال : ما سمعنا الحسن يتمثل ببيت من شعر قط إلا هذا البيت :

---

(٢٦) فقد روى عنه يحيى بن سعيد ، قال : « إذا قلت : قال عطاء ، فأنا سمعته منه ، وإن لم أقل سمعت » . قاله أبو بكر بن أبى خيثمة حدثنا إبراهيم بن عرعرة عن يحيى به ، كما فى « التهذيب » (٤٠٦/٦) . وإسناد هذا الأثر صحيح .

فذكره ، ثم قال : « وصدق والله ، إنه ليكون حيا وهو ميت القلب » . وإسناده صحيح . وهذا إخبار من عاصم – عفا الله عنه – بمبلغ علمه ، وإلا فقد روى ابن أبى شيبة (٨/٥٢٤) عن ابن فضيل – أيضا – عن ابن شبرمة قال : سمعت الحسن يتمثل بهذا البيت :

يسر الفتى ما كان قدم من تُقى إذا عرف الداء الذى هو قاتله

وإسناده صحيح أيضا ، والمتتبع قد يجد آثاراً عن الحسن سوى هذا .

٢ – وروى عبد الرزاق (٣/٢٢٠) عن معمر قال : أخبرنى من سمع الحسن يقص ، يقول فى قصصه : « صدق الذى يقول : فذكره » . وإسناده ضعيف لإبهام شيخ معمر .

٣ – ورواه أبو نعيم (٢/١٤٣) – فى آخر أثر طويل جداً – من طريق أبى عبيدة سعيد بن زربى قال : سمعت الحسن يعظ أصحابه ، يقول : إن الدنيا دار عمل ، من صحبها بالبغض لها والزهادة فيها سعد بها ونفعته صحبتها ... » إلى أن قال : ثم قال : فذكره . وسعيد بن زربى واهٍ . والعمدة على الطريق الأولى .

فائدة جليلة : روى أبو نعيم (١/٢٧٤–٢٧٥) من طريق عبد الرزاق ثنا بكار بن عبد الله حدثنى خلاد بن عبد الرحمن أن أبا الطفيل حَدَّثه أنه سمع حذيفة يقول : يا أيها الناس ، ألا تسألونى ؟ فإن الناس كانوا يسألون رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن الخير ، وكنت أسأله عن الشر ، ألا تسألون عن ميت الأحياء ؟ فقال[٢٧] إن الله تعالى بعث محمداً صلى الله عليه وآله وسلم فدعا الناس من الضلالة إلى الهدى، ومن الكفر إلى الإيمان ، فاستجاب له من استجاب ، فحيىَ بالحق من كان ميتا ، ومات بالباطل من كان حيا . ثم ذهبت

(٢٧) كذا فى « الحلية » بدون جواب القوم .

النبوة ، فكانت الخلافة على منهاج النبوة ، ثم يكون مُلكاً عضوضا ؛ فمن الناس من ينكر بقلبه ويده ولسانه ، والحقّ استكمل . ومنهم من ينكر بقلبه ولسانه كافاً يده ، وشعبةً من الحق ترك . ومنهم من ينكر بقلبه كافاً يده ولسانه ، وشعبتين من الحق ترك . ومنهم من لا ينكر بقلبه ولسانه ، فذلك ميت الأحياء » . وإسناده قوى متصل ، وفيه – من اللطائف الإسنادية – صحابيان يروى أحدهما عن الآخر . ورواه مختصراً ابن أبى شيبة (١٥/١٧٢-١٧٣) وأبو بكر الشافعى فى « الغيلانيات » (٤١٥) وابن الصواف فى « فوائده » (الجزء الثالث : ٢٢) والبيهقى فى « الشعب »(٣/٣/٨٧ ا)من طريق سفيان عن حبيب بن أبى ثابت عن أبى الطفيل قال : « سئل حذيفة : ما ميت الأحياء ؟ قال : الذى لا ينكر بيده ولا لسانه ولا قلبه » . ورجاله ثقات لكن حبيباً مدلس من المرتبة الثالثة عند الحافظ فى « طبقات المدلسين » (٦٩) ، ولكن تقبل عنعنته خاصة فيما رواه عمن أدركهم – بواسطة – ، كروايته عن طاووس وسعيد ابن جبير عن ابن عباس ، ومجاهد عن ابن عمر – على سبيل المثال – ، فقد أدرك ابنا عباس وعمر رضى الله عنهم ، فلو أراد أن يدلس لأسقط الواسطة وقد قال شيء من ذلك الحافظ رحمه الله فى موضع لا أستحضره الآن وكذلك رواية شعبة عنه ، وعن شيوخه المدلسين جُملةً ، محمولة على السماع ، فإنه – رحمه الله – كان لا يقبل من شيوخه تدليساً ، بل كان – فى غالب الأمر – يوقفهم على السماع كما هو مقرر فى محاله من كتب الرجال . وبالله التوفيق ، وهو – سبحانه – أعلى وأعلم .

الحديث الخامس والثمانون :

« **ما أدركت الصفقة حياً مجموعاً ، فهو من مال المشترى** » .

ضعيف ، مُعَلٌّ بالوقف والمخالفة فى الإسناد .

قال ابن أبى حاتم – رحمهما الله – فى « علل الحديث » (٣٩٤/١) : « سألت أبى عن حديث رواه حاتم بن إسماعيل عن الأوزاعى عن الزهرى عن سالم عن أبيه عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم : فذكره (وتصحفت : « حيا » إلى : « جما ») . قال أبى : هذا خطأ ، إنما هو الزهرى عن حمزة ابن عبد الله عن أبيه » اهـ . قلت : ولم أقف على الحديث من طريق حاتم بن إسماعيل – ولا غيره – مرفوعاً فى مكان آخر . وحاتم ثقة حافظ ، أشار الإمام أحمد رحمه الله إلى بعض اللين فيه ، فقال أبو بكر الأثرم عنه : حاتم بن إسماعيل أحبُّ إلى من الدراوردى ، زعموا أن حاتماً كان فيه غفلة ، إلا أن كتابه صالح . وكذلك ابن المدينى رحمه الله بقوله : « روى عن جعفر – يعنى ابن محمد – أحاديث مراسيل ، أسندها » . وقد خالفه جماعة عن الأوزاعى فى هذا الحديث، فأوقفوه ، ورواه غير الأوزاعى عن الزهرى ، فأوقفه أيضا .

وقد علق البخارى رحمه الله فى « صحيحه » (٩٠/٣) الحديث – موقوفا على ابن عمر – ، فقال : « باب إذا اشترى متاعا أو دابة فوضعه عند البائع أو مات قبل أن يقبض ،وقال ابن عمر رضى الله عنهما : « ما أدركت الصفقة حياً مجموعاً ، فهو من المبتاع » . ووصله الحافظ رحمه الله فى « تغليق التعليق » (٢٤٢/٣–٢٤٣) من طريق الوليد بن مسلم ، ثنا الأوزاعى ، ومن طريق محمد ابن كثير عن الأوزاعى عن الزهرى عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه به ، وقال : « لفظ الوليد ، تابعه يونس ، عن الزهرى : أخرجه ابن وهب فى « جامعه » عنه ، وهذا موقوف صحيح الإسناد » . ومن طريق الوليد بن مسلم ، رواه الدارقطنى (٥٣/٣–٥٤) . ومن طريق ابن وهب رواه الطحاوى فى « شرح معانى الآثار » (١٦/٤) ، ورواه أيضا بشر بن بكر عن الأوزاعى به . وجميع هذه الأسانيد صحيحة سوى طريق محمد بن كثير – وهو المصيصى – فإنه ضعيف ، لكنه متابع . وأما الخلاف الفقهى فى المسألة ، فقد بسطه الحافظ أيضا فى « الفتح » (٤١٣/٤) ، فليطالعه من شاء . والله أعلى وأعلم .

الحديث السادس والثمانون :

« ما أمعر حاج قط » .

ضعيف . رُوِى من حديث ابن المنكدر – من طرق عنه – عن جابر ، ومن مرسل ابن المنكدر .

أولاً : حديث جابر :

رواه البزار (١٠٨٠) من طريق أبى عاصم – الضحاك بن مخلد النبيل – والبيهقى فى « الشعب » (٧٤/٨) من طريق شريك كلاهما عن محمد بن أبى حميد عن محمد بن المنكدر عنه به ، وزاد البيهقى[٢٨] : « فقيل لجابر : ما الإمعار ؟ قال : ما افتقر » . وقال : « محمد بن أبى حميد ضعيف » . وقال البزار : « تفرد به محمد بن أبى حميد ، وعنده أحاديث لا يتابع عليها ، لا أحسب ذلك من تعمده ، ولكن من سوء حفظه ، فقد روى عنه أهل العلم » .

قلت : وقد اختلف فيه على شريك ، فقد أورد الشيخ الألبانى حفظه الله الحديث فى « الضعيفة » (٢٠٠٠) ، وقال : « ضعيف . رواه الطبرانى فى « الأوسط » (٢/١١٠/١) عن شريك عن محمد بن زيد عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله مرفوعا ، وقال : « لم يروه عن ابن المنكدر إلا محمد ابن زيد » . قلت : وهو محمد بن زيد بن المهاجر بن قنفذ وهو ثقة ، لكن الراوى عنه شريك هو ابن عبد الله القاضى ضعيف لسوء حفظه ، ولذلك أخرج له مسلم متابعة ، فلا تغتر بقول من أطلق فقال : « ورجاله رجال الصحيح »، كالمنذرى (١١٤/٢) ، والهيثمى (٣٠٨/٣)[٢٩] ومن قلدهما كالمناوى والغمارى ،

---

(٢٨) والظاهر أنها أيضا عند الطبرانى فى « الأوسط » ، فقد ذكرها المنذرى والهيثمى بعد عزو الحديث له وللبزار .

(٢٩) لفظهما – رحمهما الله – : « رواه الطبرانى فى « الأوسط » والبزار ، ورجاله رجال الصحيح » فإن كانا يقصدان رجال البزار ، فهو أولى بالتعقب ، فإن ابن أبى حميد – =

فإنه ذكر الحديث فى « كنزه » ولم يتفرد به محمد بن زيد ، فقد أخرجه ابن عساكر (٥/٣٢٧/٢) من طريق محمد بن خالد بن عثمة : نا عبد الله بن محمد ابن المنكدر عن أبيه به . وعبد الله بن محمد بن المنكدر لم أجد له ترجمة ، ولم يذكره الحافظ فى الرواة عن أبيه ، وإنما ذكر ابنيه يوسف والمنكدر فقط . وفى الطريق إليه جماعة لا يعرفون . وعلى بن أحمد بن زهير التميمى . قال الذهبى : « ليس يوثق به » اهـ .

قلت : فهذه الطريق واهية ، وما قبلها ضعيفة ، ومحمد بن أبى حميد – فى الأولى – ضعفه شديد كما بينته فى القسم الأول من الكتاب (٢٣) . وليت الشيخ – حفظه الله – ذكر لنا راويه عن شريك عند الطبرانى ، فإن فى أمر شريك شيئاً من التفصيل وليس هو ضعيفاً بإطلاق .

قال ابن حبان رحمه الله فى « الثقات » (٦/٤٤٤) : « وكان فى آخر أمره يخطىء فيما يروى ، تغير عليه حفظه ، فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا منه بواسط ليس فيه تخليط ، مثل يزيد بن هارون وإسحاق الأزرق ، وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيرة » . وقال الحافظ فى « التهذيب » (٤/٣٣٧) : « وقال العجلى – بعد ما ذكر أنه ثقة – إلى آخره : وكان صحيح القضاء ، ومن سمع منه قديما فحديثه صحيح ، ومن سمع منه بعد ما ولى القضاء ، ففى سماعه بعض الاختلاط » . ولم أجده بهذا السياق فى « ثقات العجلى » ولا فى « تاريخ بغداد » أو غيره ، فالله أعلم .

وقال صالح جزرة : صدوق ، ولما ولى القضاء اضطرب حفظه . وقال أبو داود : سمعت أحمد بن حنبل يقول : إسحاق – يعنى الأزرق – وعباد بن العوام ويزيد كتبوا عن شريك بواسط من كتابه ، كان قدم عليهم فى حفر نهر .

= على وهائه – ليس من رجال الصحيح ، بل روى له الترمذى وابن ماجه . وإن كانا يقصدان الطبرانى ، فمتعقب بكلام الشيخ .

قال : كان شريك رجلاً له عقل ، فكان يحدث بعقله ، فقال أحمد : سماع هؤلاء أصح عنه ، قيل : إسحاق الأزرق ثقة ؟ فقال : إى والله ثقة » . كما فى « تاريخ بغداد » (٦/٣٢٠-٣٢١) .

وقال البغوى فى « الجعديات » (٢٥٢٢) : « حُدِّثت عن أبى نعيم ، قال : ما كتبت عن شريك بعد ما ولى القضاء إلا حديثاً واحداً » .

قلت : وراوى الحديث عند البيهقى هو سعيد بن سليمان الواسطى ، وهو - وإن لم ينص عليه الإمام أحمد خاصةً - لكن لا شك أن رواية الواسطيين[٣٠] عن شريك أصح من رواية الكوفيين ، فأخشى أن تكون رواية شريك عن محمد ابن زيد لا عن محمد بن أبى حميد من رواية من سمع منه بعد تغير حفظه وتوليه القضاء ، أو يكون شيخ الطبرانى فيه من شيوخه - غير القليلين - الذين لا يُعرف فيهم جرح ولا تعديل . و« المعجم الأوسط » موجود كله الآن لكن البحث فيه متعذر جداً لأننى لا أعرف عمن رواه ، فنظرة إلى ميسرة . فلو صح أحد الاحتمالين المذكورين ، تكون هذه الرواية معلولة لا يعتد بها فى الاقتصار على تضعيف الحديث .

وهناك ملاحظة أخرى على كلام الألبانى حفظه الله ، أعنى قوله : « وعبد الله بن محمد بن المنكدر لم أجد له ترجمة » . وهو معذور فى ذلك ، فإن عبد الله هذا مقل جداً ، لذلك لم يذكره كبير أحد . قال الحافظ مسعود بن على السجزى فى « سؤالاته للحاكم » (٣٢٦) - رحمهما الله - : « وسمعته يقول : قد حَدَّث من ولد محمد بن المنكدر ثلاثة ، يوسف ، وعبد الله ، والمنكدر ،

---

(٣٠) إلا أن يزيد بن هارون - خاصةً - يتوقف فى روايته عن شريك ، فقد روى الخطيب فى « الكفاية » (ص ٥١٥) عنه : قدمت الكوفة فما رأيت بها أحداً إلا وهو يدلس ، إلا مسعر بن كدام وشريكا . وفى إسناده أبو الفتح الأزدى لكنه يمشى فى مثل ذلك . والظاهر أن يزيداً سمع منه أيضا بالكوفة ولا ندرى أكان قد ولى القضاء أم لا ، فالله أعلم .

وعبد الله أعزهم حديثا » . وأحال محققه – جزاه الله خيراً – على « طبقات ابن سعد » (القسم المتمم لتابعى أهل المدينة : ١٨٨) ، وفى هذه الصفحة ترجمة محمد بن المنكدر (٧٢) ، وفيها : « محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهُدَيْر بن عبد العزى بن عامر بن الحارث بن حارثة بن سعد بن تيم بن مُرَّة ، وأمه أم ولد ، ويكنى أبا عبد الله[٣١]، فولد محمد بن المنكدر : عمر ، وعبد الملك، والمنكدر، وعبد الله، ويوسف، وإبراهيم، وداود لأم ولد ... » إلخ .

ثانياً : مرسل محمد بن المنكدر : رواه الفاكهى فى « أخبار مكة » (٨٧٣) من طريق ابن أبى عدى عن محمد بن أبى حميد – أيضا – عنه مرفوعاً مرسلا . فإن كان أبن أبى عدى – وهو ثقة حافظ وثقوه ، وقال أبو حاتم – مرة – : « لا يحتج به » . وهذه ذكرها الذهبى فى « الميزان » (٦٤٧/٣) ، فإن كان حفظه هكذا ، فالاختلاف من ابن أبى حميد ، ولم يصب فى رفعه لا مرسلا ولا موصولا ، (فالصحيح) إيقافه على محمد بن المنكدر نفسه – رحمه الله – كما رواه ابن أبى شيبة (٩٦/٤) ، قال : « نا ابن عيينة عن ابن المنكدر قال : ما أمعر حاجٌّ قط . يعنى : ما افتقر » . وهذا إسناد جليل صحيح على شرط الشيخين ، وابن عيينة من أجل الرواة عن ابن المنكدر ، وهو عالم به وبغيره من الحجازيين . قال ابن مهدى : « كان أعلم الناس بحديث أهل الحجاز » . كما فى « التهذيب » (١٢١/٤) . وابن المنكدر تابعى فاضل ومن خيار التابعين . قال ابن عيينة عنه : « كان من معادن الصدق ويجتمع إليه الصالحون ، ولم يدرك أحد أجدر أن يقبل الناس منه إذا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منه » . وقال ابن حبان : « كان من سادات القراء ، لا يتمالك البكاء إذا قرأ

---

(٣١) هذه الكنية تنبه المطلع عليها إلى أن له ولداً اسمه : « عبد الله » ولكن ما شاء الله كان . وفى هذه المسألة من العبرة أنه « لا يصح الاكتفاء فى إثبات الرواة أو نفيهم بما يورده الحافظ المزى رحمه الله فى شيوخ كل راوٍ والرواة عنه من « تهذيب الكمال » ، فقد فاته الكثير الكثير .

احدّ حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » . وقال الذهبى فى « السير » (٣٥٣/٥) : « الإمام الحافظ القدوة ، شيخ الإسلام أبو عبد الله القرشى التيمى المدنى ... » .

الحديث السابع والثمانون :

« ما بر أباه من شد إليه الطرف » .

ضعيف جداً . رواه ابن عدى (١٣٨٧/٤) وعنه البيهقى فى « الشعب » (٣/١/ق ١٢ ب - ١٣أ) والخرائطى فى « مساوىء الأخلاق » (٢٥٤) والطبرانى فى « الأوسط » - كما عزاه إليه الديلمى فى « المسند » (ق : ٢١٩) كما فى حاشية « الفردوس » (٣٧٠/٤) بزيادة : « بالغضب »[٣٢]، من طريق صالح بن موسى الطلحى حدثنا معاوية بن إسحاق عن عائشة بنت طلحة عن عائشة رضى الله عنها مرفوعا به . وإسناده ضعيف جداً كما فى « ضعيف الجامع » (٨٨/٥) ، فقد قال الهيثمى فى « المجمع » (١٤٧/٨) : « وفيه صالح بن موسى ، وهو متروك » . ورواه أيضا ابن مردويه كما فى « الجامع الصغير » (٧٨٥٤) .

(والصحيح) عن معاوية بن إسحاق إيقافه على عروة بن الزبير - رحمه الله ورضى عن أبيه - ، كما رواه ابن أبى شيبة (٣٥٥/٨) وهناد فى « الزهد » (٩٧٥) كلاهما عن وكيع ، والخرائطى (٢٥٣) ، وعنه ابن عساكر (٥٨٢/١١) من طريق الفريابى والمحاربى ثلاثتهم عن سفيان الثورى عن معاوية عنه به ، ولفظه : « ما بر والده من شد إليه الطرف » . وإسناده صحيح . (ووقع فى إسناد الخرائطى اختصار وبياض صوبته من « تاريخ دمشق ») .

---

(٣٢) فى إسناد الطبرانى - بهذه الزيادة - : شيخه : « الهيثم بن خالد المصيصى » ، ضعفه الدارقطنى ، وسكت عليه الهيثمى . وليست الزيادة فى رواية الآخرين ، ولا فى الأثر الموقوف .

وقد رواه ابن حبان فى « الثقات » (٢٧/٨) من طريق شعيب بن حرب عن الثورى ، فأوقفه عليه . وإسناده صحيح . فإما أن يكون شعيب أو أحد ممن دونه قَصَّر به ، أو أن الثورى رحمه الله كان يسنده إلى عروة تارة ، ويذكره من قِبَل نفسه أخرى ، فالله أعلم . وفى معناه ما رواه ابن أبى شيبة (٣٥٣/٨) عن ابن علية عن عمارة أبى سعيد ، قال : « قلت للحسن : إلى ما ينتهى العقوق ؟ قال : أن تحرمهما وتهجرهما وتحد النظر إلى وجه والديك ، يا عمارة ! كيف البر لهما ؟ » . وإسناده صحيح . ورواه عبد الله بن الإمام أحمد فى « زوائد الزهد » (ص ٢٦٣) من طريق حزم – وهو ابن أبى حزم القطعى عن عمارة بنحوه – بزيادة ونقص – وفى آخره : « قال : أما علمت أن نظرك فى وجه والديك أو والدتك عبادة ؟ » . وإسناده صحيح أيضا .

تنبيه : أما حديث : « من أحزن والديه فقد عقهما » ، فكذب موضوع ، رواه الخطيب فى « جامعه » (١٦٩٩) عن على مرفوعا ، وفيه : محمد بن محمد ابن الأشعث الكوفى ، وهو رافضى يضع الحديث . وضع كتابا كاملاً بأسانيد مسلسلة بآل البيت ، سماه « السنن » ، وقد ذكرت له حديثا فى حاشية «البدائل» (٥١/١). وسأعيد ذكره عند الحديث السادس والتسعين بإذن الله.

و لم يطلع العلامة الألبانى حفظه الله على إسناده ، فقال فى « ضعيف الجامع » (١٥٢/٥) : « ضعيف » ، استناداً إلى قاعدة الحافظ السيوطى رحمه الله فى ضعف كل ما تفرد به جماعة من المخرجين ، منهم الخطيب فى « جامعه » ، فلزم التنبيه .

الحديث الثامن والثمانون :

« من اقتراب الساعة أن ترفع الأشرار ، وتوضع الأخيار ، ويفتح القول ، ويخزن العمل ، ويُقرأ بالقوم المثناة ليس فيهم أحد ينكرها . قيل :

وما المثناة ؟ قال : ما اكتتبت سوى كتاب الله عز وجل » .

ضعيف . رواه الحاكم (٤/٥٥٤) من طريق هشام بن عمار ثنا يحيى بن حمزة حدثنى عمرو بن قيس السكونى قال : كنت مع أبى الفوارس (كذا ، ولعل الصواب : مع أبى فى الوفد كما فى الرواية الأخرى له) وأنا غلام شاب ، فرأيت الناس مجتمعين على رجل .قلت : من هذا ؟ قالوا : عبد الله بن عمرو ابن العاص ، فسمعته يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : فذكره ، وهذا إسناد لين ، رجاله كلهم ثقات سوى هشام بن عمار ، وهو صدوق مقرىء كبر فصار يتلقن فحديثه القديم أصح ، كما فى « التقريب » . قلت : ويستثنى من ذلك رواية الإمام البخارى ومن سمعوا منه قبل ذلك . وراويه عند الحاكم هو إبراهيم بن يوسف الهسنجانى - وهو ثقة حافظ توفى ٣٠١ - فيبعد أن يكون متقدم السماع من هشام ، والله أعلم . والحديث رواه أيضا الطبرانى فى « الكبير » بنحوه ، وقال الهيثمى (٧/٣٢٦) : « ورجاله رجال الصحيح » . قلت : وأحاديث ابن عمرو وقعت فى القسم المفقود من « المعجم » ، ولكن يغلب على الظن أنه رواه من طريق هشام بن عمار أيضا ، فإنه من شيوخ البخارى كما تقدم .

(وقد) خالف هشاماً جماعة من الثقات ، فأوقفوه على عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما ، وهم : الإمام الأوزاعى ، وإسماعيل بن عياش ، ومعاوية بن صالح الحضرمى ، ومحمد بن حمير .

١ - فقد روى الحاكم (٤/٥٥٤-٥٥٥) - عقب ما تقدم - من طريق محمد ابن كثير الصنعانى ثنا الأوزاعى عن عمرو بن قيس السكونى قال : « خرجت مع أبى فى الوفد إلى معاوية فسمعت رجلاً يحدث الناس ، يقول : « إن من أشراط الساعة أن ترفع الأشرار وتوضع الأخيار ، وأن يخزن الفعل والعمل ويظهر القول ، وأن يقرأ بالمثناة فى القوم ليس فيهم من يغيرها أو ينكرها. فقيل:

وما المثناة ؟ قال : ما اكتتبت سوى كتاب الله عز وجل » .

قال : فحدثت بهذا الحديث قوما ، وفيهم إسماعيل بن عبيد الله ، فقال : أنا معك فى ذلك المجلس ، تدرى من الرجل ؟ قلت : لا . قال : عبد الله بن عمرو » .

وقال : « هذا حديث صحيح الإسنادين جميعاً ، ولم يخرجاه ». وقال الذهبى : « صحيح » . قلت : بل محمد بن كثير المصيصى صدوق كثير الغلط كما فى « التقريب » ، لكن المتابعات الآتية تؤكد صحة روايته إن شاء الله تعالى .

٢ – ورواه أبو عبيد فى « الغريب » (٢/٣٢٨-٣٢٩) ، قال : « حدثناه إسماعيل بن عياش قال : حدثنى عمرو بن قيس السكونى ... » فذكره . وإسناده صحيح .

٣ – ورواه ابن أبى شيبة (١٥/١٦٥-١٦٦) عن زيد بن الحباب قال : أخبرنا معاوية بن صالح قال : أخبرنى عمرو بن قيس الكندى ... فذكره وإسناده جيد ، ومعاوية ثقة حافظ .

٤ – ورواه نعيم بن حميد فى « الفتن » (٦٧٦) من طريق محمد بن حمير عن عمرو بن قيس به أفاده محقق « المصنف » جزاه الله خيرا . وابن حمير صدوق . فظهر من مجموع هذه الطرق ، أن رواية هشام بن عمار – على لينها – مُعَلَّةٌ بالوقف . والله أعلى وأعلم .

فائدة : قال أبو عبيد – عقب هذا الأثر – : « فسألت رجلاً من أهلم العلم بالكتب الأول قد عرفها وقرأها عن المثناة ، فقال : إن الأحبار والرهبان من بنى إسرائيل بعد موسى وضعوا كتاباً فيما بينهم على ما أرادوا من غير كتاب الله تبارك وتعالى ، فسموه بالمثناة ، كأنه يعنى أنهم أحلوا فيه ما شاءوا وحرموا

فيه ما شاءوا على خلاف كتاب الله تبارك وتعالى . فبهذا عرفت تأويل حديث عبد الله بن عمرو أنه إنما كره الأخذ عن أهل الكتب (كذا) لذلك المعنى ، وقد كانت عنده كتب وقعت إليه يوم اليرموك ، فأظنه قال هذا لمعرفته بما فيها ، ولم يرد النهى عن حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسنته ، وكيف ينهى عن ذلك ، وهو أكثر الصحابة حديثاً عنه ؟ » اهـ . والله والمستعان ، ولا حول ولا قوة إلا به .

الحديث التاسع والثمانون :

« من استرضى فلم يرضَ فهو شيطان ، ومن استغضب فلم يغضب فهو حمار » .

لا أصل له مرفوعا . قال الحافظ السخاوى فى « المقاصد » (١٠٧٩) : « ليس فى المرفوع ، وإنما هو فيما أورده البيهقى فى « الشعب » من جهة جعفر ابن محمد الصادق قال : من لم يغضب عند التقصير ، لم يكن له شكر عن المعروف ، ومن طريق الربيع ، وفى « مناقب الشعب » (كذا) من جهة أحمد ابن سنان كلاهما عن الشافعى من قوله بزيادة : « ومن استغضب فلم يغضب فهو حمار » . وذكره عنه الشوكانى رحمه الله فى « الفوائد المجموعة » (ص ٢٩٥) باختصار الكلام عن طرقه .

وقال الشيخ ملا على القارى فى « المصنوع » (٣١٠) : « من كلام الشافعى » . وذكره العلامة محمد الأمير الكبير المالكى فى « النخبة البهية » (٣٧٧) وقال : « وفى رواية جبان » . وقال : « ليس بحديث ، بل من قول الشافعى » . قلت : رواه البيهقى فى « مناقب الشافعى » (٢٠٢/٢) من طريق أحمد بن محمد بن الحسين المصرى عن الربيع به . ورواه ابن عساكر (٣٢/١٥) من طريق البيهقى أيضا – بإسناد آخر – عن أبى بكر بن إسحاق عن الزبير

ابن عبد الواحد عن محمد بن عن الربيع به (كذا فى النسخة الظاهرية ببياض فى اسم أبى الراوى عن الربيع) وفى الطريق الأولى : أحمد بن محمد بن الحسين المصرى ، ترجم له الذهبى فى « السير » (١٥/٥٤١:٥٤٣) ، فقال : « الشيخ الكبير ، مسند وقته ، أبو الفوارس أحمد بن محمد بن الحسين بن السندى ، المصرى الصابونى ... » حتى قال : « وهو صدوق فى نفسه . وليس بحجة ، وقد أدخل عليه حديث باطل فرواه » . ثم روى بإسناده إليه عن محمد بن حماد الطهرانى عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن عروة عن عائشة مرفوعا : « **النظر إلى وجه علِىٍّ عبادة** » .

وقال : « فهذا أدخل على أبى الفوارس » . وقال فى « الميزان » : « صدوق إن شاء الله ، إلا أنى رأيته قد تفرد بحديث باطل عن محمد بن حماد الطهرانى كأنه أدخل عليه ». وقال فى « العبر » (٢/٨٠): « وفيها – يعنى سنة ٣٤٩–: أبو الفوارس الصابونى ، ... الثقة المُعَمَّر ، مسند ديار مصر ... » .

وقال الحافظ فى « اللسان » (١/٢٩٦) : « وكان ينبغى ذكر ذلك الحديث ليُجتنب ، وسأبحث عنه إن شاء الله ، ثم رأيت عن المالينى أن ابن المنذر قال : هو كذاب . فأورد (كذا) له الدارقطنى فى « غرائب مالك » حديثاً رواه عن العباس بن العباس بن الفضل بن عون التنوخى عن سوادة بن إبراهيم الأنصارى عن مالك عن نافع عن ابن عمر فى تجاوز الله عن الخطأ والنسيان ، الحديث ، وقال عقبه : لا يصح ، ومن دون مالك ضعفاء . قلت : مات فى شوال سنة تسع وأربعين وثلاث مائة ، وقد جاوز المائة ... » إلخ .

قلت : فالرجل غير ثقة ، على أنه قد توبع عند ابن عساكر إلا أن اسم متابعه لم يأت كاملاً كما تقدم ، وقد ذكرالحافظ المزى فى « تهذيب الكمال » (٩/٨٨) ثلاثة من المحمدين يروون عن الربيع ما منهم إلا ثقة حافظ هم : أبو إسماعيل الترمذى – محمد بن إسماعيل – والأصم– محمد بن يعقوب –

والرويانى – محمد بن هارون –، فأرجو أن يكون أحدهم . كذلك ذكر ابن عساكر (٦/٣٤٠) فى ترجمة الزبير بن عبد الواحد جماعة من شيوخه المحمدين منهم : محمد بن إسحاق بن خزيمة ومحمد بن إسحاق السراج ومحمد بن الحسن ابن قتيبة العسقلانى وغيرهم ممن يحتمل أن يكون لهم رواية عن الربيع . وأياً كان الأمر ، فقد تابع الربيعَ : أحمد بن سنان – وهو الواسطى أحد الثقات الحفاظ – كما تقدم عن السخاوى رحمه الله .

وقد صحح الحافظ ابن حجر رحمه الله نسبة هذا الأثر إلى الإمام الشافعى رحمة الله عليه ، إذ عقد الفصل السابع من كتابه « توالى التأسيس » فى سياق شيء من بليغ كلامه نظماً ونثراً . وقال : « ذكر شيء من منثور كلامه » . قال : « وهو كثير لو جمع لكان جزءاً كبيراً ، وقد اقتصرت منه على ما ساقه الآبرى ، وأبو نعيم ، والبيهقى بأسانيدهم الثابتة إليه محذوف الأسانيد » ، فذكره (ص ١٣٦) .

أما رواية : « ومن استغضب فلم يغضب فهو جبان » ، فلم أقف عليها بعد ، ولا وجدت أحداً أشار إليها سوى الأمير المالكى ، فلعلها من تزيدات وتحريفات العامة فى عصره بعد أن جعلوها حديثاً ، فَرَدَّ هو ذلك ، والله أعلى وأعلم .

الحديث التسعون :

« **من صلى صلاة فى جماعة ، فقد ملأ نحره عبادة** » .

لا يعرف مرفوعا . ذكره الغزالى رحمه الله فى « الإحياء » (١/١٤٨) كحديث ، قال العراقى : « لم أجده مرفوعا ، وإنما هو من قول سعيد بن المسيب ، رواه محمد بن نصر فى كتاب « الصلاة » اهـ .

قال الزبيدى : « قلت : ووجدت فى « العوارف » ما نصه : ومن أقام

الصلوات الخمس فى جماعة ، فقد ملأ البر والبحر عبادة . وقال ابن السبكى فى « طبقات الشافعية » (٦/٢٩٤) : « لم أجد له إسناداً » اهـ . كما فى « تخريج الإحياء » (٣٧٦) .

(أما) الموقوف على سعيد بن المسيب ، فقد رواه ابن نصر (٣٤٩) : « حدثنا يحيى بن يحيى ... » ، والحكيم الترمذى فى « أسرار الصلاة » (ص ٤٥) : « حدثنا صالح بن محمد ... » ، وأبو نعيم (٢/١٦٢) من طريق قتيبة بن سعيد ثلاثتهم قالوا : ثنا عطاف بن خالد عن (وعند الحكيم : حدثنا) عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد به ، واختلفت ألفاظهم ، فلفظ ابن نصر : « من حافظ على الصلوات الخمس ، فقد ملأ اليدين والنحر من عبادة الله » .

ولفظ الحكيم : « من صلى الخمس فى جماعة ، فقد ملأ البرين والبحرين عبادة » .

ولفظ « الحلية » : « من حافظ على الصلوات الخمس فى جماعة ، فقد ملأ البر والبحر عبادة » . وإسناده حسن ، رجاله كلهم موثقون ، وفى عطاف وابن حرملة كلام لا ينزل حديثهما عن مرتبة الحُسن سوى ما استنكر عليهما ، وسيأتى مزيد كلام عند الحديث التاسع والتسعين إن شاء الله . والله أعلم .

الحديث الحادى والتسعون :

« من فتح له باب خير فلينتهزه ، فإنه لا يدرى متى يغلق عنه » .

ضعيف . رواه ابن المبارك فى « الزهد والرقائق » (١١٧) وعنه الإمام أحمد فى « الزهد » أيضا (ص ٣٩٤) : أخبرنا أبو بكر بن أبى مريم الغسانى ، قال : حدثنا حكيم بن عمير ، أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : فذكره .

وهذا إسناد ضعيف له علتان :

الأولى : الإرسال ، فإن حكيم بن عمير - وهو أبو الأحوص الحمصى - تابعى . وهو صدوق كما قال الحافظ الذهبى فى « الكاشف » (٢٤٩/١) ، ومثله فى « التقريب » (١٤٧٦) ، وزاد : « يهمُ »[٣٣] .

الثانية : ضعف ابن أبى مريم واختلاطه . انظر الحديث المتقدم فى الرقم (٦٦) ، ووعدنا هناك بإيراد هذا الحديث له .

وله طريق أخرى موصولة عن حذيفة ، فقد عزاه المتقى الهندى رحمه الله فى « كنز العمال » (٩٧١/١٥) إلى ابن شاهين من طريق عبد الله بن أبان بن عثمان بن خليفة بن أوس عن أبيه عن جده عنه به . وعبد الله وأبوه وجده لم أجد لأحدهم ترجمة ولا ذكر ، والذين بين ابن شاهين وبينهم يحتاج إلى النظر فيهم ، لعل فيهم ضعيفاً أو متروكاً ، ولم أجد الحديث فى « الترغيب فى فضائل الأعمال » له ، فالله أعلم .

(والصحيح) أن هذا من كلام خالد بن معدان الكلاعى الحمصى - التابعى الجليل العابد - كما رواه الإمام أحمد فى « الزهد » (ص ٣٨٤) وعنه أبو نعيم (٢١١/٥) عن أبى المغيرة حدثنا حريز عنه به ، ولفظه : « إذا فتح لأحدكم باب خير ، فليسرع إليه ، فإنه لا يدرى متى يغلق عنه » . وإسناده صحيح . والله أعلى وأعلم .

الحديث الثانى والتسعون :

« من قتل حية ، فكأنما قتل كافراً » .

---

(٣٣) ولم أرَ من وصفه بضعف ولا وهم . فقد قال أبو حاتم : لا بأس به . وذكره ابن حبان فى « الثقات » . وكذلك ابن خلفون . وقال ابن سعد : « كان معروفا قليل الحديث » . وقال ابن عساكر : « بلغنى أن محمد بن عوف سئل عن الأحوص بن حكيم ، فقال : ضعيف ، وأبوه شيخ صالح » . انظر « الجرح » (٢٠٦/٣) و « تهذيب الكمال » (٢٠٠/٧) و « التهذيب » (٤٥٠/٢) .

ضعيف . رُوِى من أربعة أوجه عن ابن مسعود ، كلها ضعيف أو معلول .

الوجه الأول :

رواه الطيالسى (٣١٥) والإمام أحمد (١/٣٩٤-٣٩٥، ٤٢١) وابن أبى شيبة (٥/٤٠٥) وأبو يعلى (٩/٢٢١) وعنه ابن حبان فى « المجروحين » (٣/١٥٠) - بإسناد آخر - والطبرانى (١٠/١٣٠) من طرق عن داود بن أبى الفرات عن محمد بن زيد عن أبى الأعين العبدى عن أبى الأحوص قال : بينما ابن مسعود يخطب ذات يوم فإذا هو بحية تمشى ، فقطع خطبته ثم ضربها بقضيبه حتى قتلها ، ثم قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : من قتل حية ، فكأنما قتل رجلاً مشركاً قد حَلَّ دمه » . وإسناده ضعيف جداً ، أبو الأعين العبدى ، قال الحافظ فى « تعجيل المنفعة » (ص ٤٦٤-٤٦٥) : « ضعفه يحيى بن معين . وقال أبو حاتم : مجهول وقال ابن حبان : كان يأتى بأشياء مقلوبة ، لا يجوز الاحتجاج به » .

قلت : لفظه فى « المجروحين » : « كان ممن يأتى بأشياء مقلوبة وأوهام معمولة ، كأنه تعمدها ، لا يجوز الاحتجاج به ، وهو الذى روى عن أبى الأحوص ... » فذكر الحديث ، حتى قال : « فى نسخة كتبناها عنه بهذا الإسناد ، ما لشىء منها أصل يرجع إليه » . ومحمد بن زيد مختلف فيه ، قواه أبو حاتم وذكره ابن حبان فى « الثقات » . وذكره الدارقطنى فى « الضعفاء » (٤٦٩) ساكتا عنه ، فهو عنده متروك . وفى رواية ابن أبى خيثمة عن ابن معين ، قال - عن أبى الأعين -: « ضعيف ، ولا يعرف » كما فى « الجرح » (٩/٣٣٥) فالبلاء لا ينفك عن أحدهما . والله أعلم .

الوجه الثانى :

رواه البزار (١٢٢٩) من طريق شريك عن أبى إسحاق عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال :

« **من قتل حية ، فكأنما قتل كافراً** » . وفى إسناده شريك ، تقدم الكلام فيه فى الحديث السادس والثمانين . وهذا من رواية يزيد بن هارون عنه ، وهى متوقف فيها كما تقدم . ولو مُشِّيت ، فقد خالف شريكا رجل من أثبت الناس فى أبى إسحاق السبيعى ، وهو حفيده إسرائيل[٣٤] كما يأتى .

وقال البزار : « لا نعلم روى أبو إسحاق عن القاسم عن أبيه عن ابن مسعود إلا هذا » . ورواه أبو داود (٦٥٣/٢) والطبرانى (٤١٠/٩) من طريق إسحاق الأزرق عن شريك به ، بلفظ آخر ، وهو : « **اقتلوا الحيَّات كلهن ، فمن خاف ثأرهن فليس منى** » وإسحاق أصح حديثاً عن شريك من يزيد بن هارون ، ومن أعلمهم بشريك . وهذا إسناد رجاله ثقات – كما قال الهيثمى –، والمتن صحيح له طرق . ولكن سيأتى عن ابن عبد البر ما يقضى عليه بالنسخ .

الوجه الثالث :

رواه البزار (١٢٣٠) من طريق عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن منصور عن حبيب بن أبى ثابت عن عبدة – يعنى ابن أبى لبابة – عن زر عنه مرفوعا : « **من قتل حية أو عقرباً ، فقد قتل كافراً** ، أو : **فكأنما قتل كافراً** » . ورجاله ثقات لكن حبيباً كثير التدليس والإرسال ، وقد عنعنه . وقد تقدم شىء عنه فى الحديث الرابع والثمانين . وقد خولف عبيد الله بن موسى عن إسرائيل فى إسناده – مع الوقف – ، وخولف إسرائيل عن منصور أيضا كما يأتى وأجمل الهيثمى القول فى هذه الطرق ، فقال (٤٦/٤) : « رواه أحمد وأبو يعلى والبزار بنحوه والطبرانى فى « الكبير » مرفوعا وموقوفاً ، قال البزار فى حديثه ، وهو مرفوع : **من قتل حية أو عقرباً** ، وهو فى موقوف الطبرانى . ورجال البزار

---

(٣٤) اختلف فى تقديم إسرائيل على شريك فى أبى إسحاق ، فلم أشأ حكاية الخلاف لأن المقام لا يحتمله ،مع ملاحظة أن الذين قدموا شريكا راعوا قدم سماعه من أبى إسحاق – حسب – مع علمهم بتغير حفظ شريك ، فكأن إطلاقهم مقيد بما حدَّث به فى الصحة . والله أعلى وأعلم .

رجال الصحيح » .

الوجه الرابع :

رواه الخطيب (٢/٢٣٤) من طريق فضالة بن الفضل التميمى قال : نبأنا أبو داود الحفرى عن الثورى عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله مرفوعا : « **من قتل حية ، فكأنما قتل كافراً** » . وفى رواية بالإسناد : « **قتل كافراً** » وقال الخطيب : « هكذا روى فضالة بن الفضل عن أبى داود مرفوعا . ورواه سلم بن جنادة عن أبى داود موقوفا ، لم يذكر فيه النبى صلى الله عليه وآله وسلم » اهـ .

قلت : وفضالة ، قال أبو حاتم : صدوق . ووثقه النسائى وابن حبان ، ولكن قال : « ربما أخطأ » . وهذا مما أخطأ فيه ، فقد خالفه سلم بن جنادة ، وهو ثقة ربما خالف كما فى « التقريب » (٢٤٦٤) ، والإمام الحافظ الثبت أبو بكر بن أبى شيبة ، فأوقفاه على ابن مسعود رضى الله عنه .

(فالصحيح) فى هذا الحديث الوقف عليه ، وثبت أيضا عن علقمة ومجاهد . وله عن ابن مسعود خمس طرق :

الأولى : عند ابن أبى شيبة (٥/٤٠٣) عن أبى معاوية عن الأعمش عن إبراهيم[٣٥] عنه ، قال : « من قتل حية ، قتل كافراً » . وإسناده صحيح جداً

---

(٣٥) ورواه مغيرة عن إبراهيم عنه ، بلفظ : « اقتلوا الحيات كلها إلا الجان الأبيض الذى كأنه قضيب فضة » عند أبى داود (٢/٦٥٥) وعنه ابن عبد البر فى « التمهيد » (١٦/٣٠) . وإسناده ضعيف ، مغيرة ثقة ، لكنه كثير التدليس عن إبراهيم وقد عنعنه . ولذلك ضعفه الإمام أحمد فى إبراهيم خاصةً . وأعله الحافظ المنذرى رحمه الله بغير علته ، فقال فى « مختصر السنن » (٨/١١٠) : « هذا منقطع . إبراهيم لم يسمع من ابن مسعود » . وقال ابن عبد البر : « وقد روى عن ابن مسعود فى هذا الباب قول غريب حسن » فساقه بإسناده إلى أبى داود .

وإرسال إبراهيم عن ابن مسعود أصح من إسناده . وقد تعرضت لهذه المسألة فى الحديث الحادى والثلاثين من الكتاب .

الثانية : عنده أيضا (٤٠٥/٥) عن أبى داود الحفرى عن الثورى عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عنه قال : فذكره . وإسناده صحيح ، وقد أخرج مسلم لأبى داود الحفرى – واسمه : عمر بن سعد الكوفى – عن الثورى ، فإن كان احتجاجا فهو على شرطه . وهو الراجح عن أبى داود .

الثالثة : عند الطبرانى من طريق إسرائيل عن أبى إسحاق عن القاسم عن أبيه عنه ، قال : « من قتل حية أو عقربا ، قتل كافرا » . ورواه أيضا من طريق أبى نعيم ثنا المسعودى عن القاسم قال : قال عبد الله ، فذكره بنحوه . وأسقط : « عن أبيه » من إسناده .

الرابعة : عند عبد الرزاق (٤٣٦/١٠) عن معمر فى « جامعه » عن بعض الكوفيين أن ابن مسعود قال : « من قتل حية ، فكأنما قتل كافراً ، ومن قتل عقرباً فكأنما قتل كافرا » . وإسناده ضعيف ، فيه جهالة وانقطاع .

الخامسة : عند ابن عبد البر فى « التمهيد » (٢٣/١٦) من طريق ابن وضاح قال : ثنا محمد بن قدامة قال : ثنا جرير عن منصور عن حبيب بن أبى ثابت عن زر بن حبيش عنه ، قال : « من قتل حية أو عقرباً ، قتل كافرا » . وفيه عنعنة حبيب بن أبى ثابت . وقد رُوِى عن حبيب مرفوعا ، بإدخال عبدة بن أبى لبابة بينه وبين زر كما تقدم . وإسرائيل – فى غير أبى إسحاق – غيره أثبت منه . والله أعلم .

(وأما) عن علقمة ، فرواه ابن أبى شيبة (٤٠٤/٥) عن وكيع عن سفيان عن أبى قيس عنه قال : « ما يضر أحدكم قتل حية أو قتل كافراً ، إلا الذى كأنه مَيْل ، فإنه جِنُّها » وإسناده حسن .

(وأما) عن مجاهد ، فرواه أيضا عن ابن علية عن ابن أبى نجيح عنه ،

قال : « من قتل حية ، فقد قتل عدواً كافراً » . وإسناده صحيح . رجاله رجال الشيخين ، فإن كانا احتجا بهذا الإسناد ، فهو على شرطهما .

‹ فائدة :

قال الحافظ أبو عمر بن عبد البر رحمه الله فى « التمهيد » (١٦/٢٣:٣٠) : « اختلف العلماء فى قتل الحيات جملة ، فقال منهم قائلون : تقتل الحيات كلها فى البيوت والصحارى ، فى المدينة وغير المدينة – لم يستثنوا منها نوعا ولا جنسا ، ولا استثنوا فى قتلهن موضعاً ؛ وسنذكر اختلافهم فى إذنها بالمدينة وغيرها فى باب صيفى – إن شاء الله . ومن حجتهم حديث عبد الله ابن مسعود ، عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم – أنه قال : فذكره وغيره مرفوعا . قال : « ومن حجتهم أيضا ما مضى من الأحاديث فيما سلف فى هذا الباب فى قتل الحية فى الحل والحرم » ثم ذكر أثر ابن مسعود – مرفوعا وموقوفا – وأحاديث أخرى . قال : « قالوا : ففى هذه الأحاديث قتل الحيات جملة : ذى الطفتين وغيره وكذلك الأحاديث التى قبلها لم يخص شيئاً دون شىء . وقال آخرون : لا يقتل من الحيات ما كان فى البيوت بالمدينة خاصة إلا أن ينذر ثلاثا ، وما كان فى غيرها فيقتل فى البيوت وغير البيوت – ذا الطفتين كان أو غيره . ومن حجتهم حديث أبى سعيد الخدرى من رواية صيفى عن أبى السائب عن أبى سعيد عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : **إن نفراً من الجن بالمدينة أسلموا ، فإذا رأيتم أحداً منهم فحذروه ثلاثة أيام ، ثم إن بدا لكم بعد ذلك فاقتلوه** . وروى أبو حازم عن سهل بن سعد عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم نحوه بمعناه . ومن حديث سهل بن سعد أيضا عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : **إن لهذه البيوت عوامر ، فإذا رأيتم منها شيئاً فتعوذوا منه ، فإن عاد فاقتلوه** . وهذا يحتمل أن يكون إشارة إلى بيوت المدينة – وهو الأظهر، ويحتمل أن يكون إلى جنس البيوت – والله أعلم ؛

وسيأتى ذكر حديث أبى سعيد الخدرى ، وحديث سهل بن سعد فى تخصيص حيات المدينة بالإذن فى باب صيفى من هذا الكتاب – إن شاء الله . وقال آخرون : لا تقتل حيات البيوت بالمدينة ولا بغيرها حتى تؤذن ، فإن عادت قتلت ، ومن حجتهم ... » فذكر حديث أبى ليلى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن حيات البيوت ، فقال : **إذا رأيتم منهن شيئاً فى مساكنكم فقولوا : أنشدكم**[٣٦] **العهد الذى أخذ عليكم سليمان أن تؤذونا ، فإن عدن فاقتلوهن** . قال : « فلم يخص فى هذا الحديث بيوت المدينة من غيرها، وهو – عندى – محتمل للتأويل ، والأظهر فيه العموم . وقال آخرون : لا تقتل ذوات البيوت من الحيات بالمدينة أو بغير المدينة ، واحتجوا بظاهر حديث أبى لبابة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه نهى عن قتل الجنان التى فى البيوت – لم يخص بيتا من بيت ، ولا موضعا من موضع ، ولم يذكر الإذن فيهن . وقال الآخرون : يقتل من حيات البيوت ، ذو الطفتين والأبتر – خاصة بالمدينة وغيرها من المواضع دون إذن ولا إنذار ، ولا يقتل من ذوات البيوت غير هذين الجنسين من الحيات . واحتجوا بما حدثناه ... » فذكر بإسناده إلى الإمام مالك ، عن نافع عن أبى لبابة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن قتل الجنان التى تكون فى البيوت ، إلا أن يكون ذا الطفتين والأبتر ، فإنهما يخطفان البصر ، ويطرحان ما فى بطون النساء . قال : « ومن حديث نافع عن سائبة – مثل هذا سواء ، وسيأتى فى موضعه من كتابنا هذا – إن شاء الله . وحدثنا ... » فذكر بإسناده إلى الإمام أحمد قال : محمد بن جعفر ، قال : حدثنا شعبة ، عن عبد ربه ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أنه كان يأمر بقتل الحيات كلها ، فقال له أبو لبابة : أما بلغك أن رسول الله

---

(٣٦) الحديث رواه من طريق أبى داود ، وهو عنده بلفظ : « أنشدكن العهد الذى أخذ عليكن نوح ، أنشدكن العهد ... » الحديث . وفى إسناده ابن أبى ليلى ، وهو صدوق سيء الحفظ جداً .

صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن قتل ذوات البيوت ، وأمر بقتل ذى الطفتين والأبتر ؟ قال : « هذا نص رواية القعنبى فى المتن ، ورواية ابن وهب فى الإسناد ، وقد أجمع العلماء على جواز قتل حيات الصحارى صغارًا كن أو كباراً أى نوع كان الحيات ؛ وأما قتلهن فى الحرم فقد مضى فيما سلف من كتابنا هذا – وبالله توفيقنا » . قال : « ترتيب هذا الأحاديث كلها المذكورة فى هذا الباب وتهذيبها ، استعمال حديث أبى لبابة والاعتماد عليه ، فإن فيه بياناً لنسخ قتل حيات البيوت ، لأن ذلك كان بعد الأمر بقتلها جُملة ،وفيه استثناء ذى الطفتين والأبتر ، فهو حديث مفسر لا إشكال فيه لمن فهم وعلم – وبالله التوفيق . ومما يدلك على ذلك أن ابن عمر كان قد سمع من النبى – عليه السلام – الأمر بقتل الجنان جملة ، فكان يقتلهن حيث وجدهن حتى أخبره أبو لبابة أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم نهى بعد ذلك عن قتل عوامر البيوت منهن ، فانتهى عبد الله بن عمر ، ووقف عند الآخر من أمره صلى الله عليه وآله وسلم على حسبما أخبره أبو لبابة ، وقد بان ذلك فى رواية أسامة بن زيد وغيره عن نافع – على حسبما تقدم فى الباب . وحدثنا .. » فذكر بإسناده إلى أبى داود حديث سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : اقتلوا الحيات وذا الطفتين والأبتر ، فإنهما يلتمسان البصر ، ويسقطان الحبل . قال : وكان عبد الله يقتل كل حية وجدها ، فأبصره أبو لبابة أو زيد بن الخطاب – وهو يطارد حية – فقال : إنه قد نهى عن ذوات البيوت . وحدثنا ... » فذكر طريقا أخرى إلى سفيان عن الزهرى عن سالم به . قال : « قال سفيان : كان الزهرى يشك فيه زيد أو أبو لبابة » . قال : « هو أبو لبابة صحيح – لم يشك فيه نافع وغيره ، وقد رواه بكير (تصحف إلى بكر) ابن الأشج عن سالم ، فاستثنى من ذوات البيوت ذا الطفتين والأبتر ، وهو موافق لرواية عبد ربه بن سعيد ، عن نافع ، عن ابن عمر . ولرواية القعنبى ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ؛ وهو الصواب فى هذا الباب ، وعليه يصح

ترتيب الآثار فيه – والحمد لله . وقد روى عن ابن مسعود فى هذا الباب قول غريب حسن ... » فذكر ما تقدم من رواية مغيرة عن إبراهيم عنه . وانظر حديث صيفى الذى أشار إليه مراراً فى نفس الجزء (ص ٢٥٧:٢٧٠) ، ففيه فوائد طيبة وآثار عجيبة هذا ، وقد فسر – رحمه الله – ذا الطفتين والأبتر بقوله – قبل حكايته الخلاف فى المسألة رأسا – : « يقال إن ذا الطفتين حنش يكون على ظهره خطان أبيضان ، ويقال : إن الأبتر : أفعى . وقيل إنه حنش أبتر كأنه مقطوع الذنب ، وقال النضر بن شميل : الأبتر من الحيات : صنف أزرق مقطوع الذنب ، لا تنظر إليه حامل إلا ألقت ما فى بطنها – والله أعلم » .

الحديث الثالث والتسعون :

« من نسى شيئاً من نسكه أو تركه ، فليهرق دماً » .

ضعيف . رواه ابن حزم – كما فى « اللسان » (٢٢٢/١) و « التلخيص » (٢٤٤/٢) من طريق على بن الجعد عن ابن عيينة عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعا به . قال الحافظ : « وأعله بالراوى عن على بن الجعد : أحمد بن على بن سهل المروزى ، فقال : إنه مجهول ، وكذا الراوى عنه : على ابن أحمد المقدسى ، قال : هما مجهولان » اهـ . ثم إنه – رحمه الله – ذهل عن ذلك ، فأعاد الحديث فى « التلخيص » (٢٧٥/٢) ، وقال : « هذا لم أجده مرفوعا ، وقد تقدم من قول ابن عباس فى باب المواقيت » اهـ .

قلت : والحديث ليس فى « المحلى »، بل فى كتاب آخر لابن حزم ، وذلك ، لجملة أمور :

الأول : أننى تصفحت (كتاب الحج) من « المحلى » – من أوله إلى آخره – فلم أجده مرفوعا ، بل ذكره فى موضع واحد منه (٢٥٦/٧) موقوفا ، فقال :

« فإن ذكروا ما روى عن ابن عباس والنخعى أن من ترك من نسكه شيئاً فليرق دماً ، قلنا : أنتم أول من خالف ذلك لأنكم تجعلون فى أكثر ذلك صدقة لا دماً ، ولا عجب أعجب ممن يحتج بشىء يراه حقاً ، ثم هو أول مخالف له .. » إلخ .

الثانى : أن صَاحبىْ كتاب « تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم ابن حزم جرحاً وتعديلاً » أوردا : « أحمد بن على بن سهل المروزى » (٦) ، فأحالا على « اللسان » (٢٢٢/١) ، ولم يذكرا موضع ذكره من « المحلى » ، وهذا يدل على أنهما لم يجداه فيه .

الثالث : أن فى إسناد الحديث أيضا : على بن الجعد – وهو الجوهرى أحد الحفاظ الأثبات – ، وقد لينه ابن حزم (٢٢٦/٥) ، فقال : « على بن الجعد ليس بالقوى » ، فلو كان الحديث فى « المحلى » لكان الظاهر أن يعله به ابن حزم أيضا فى غير الموضع الأول بطبيعة الحال .

(أما) إعلال ابن حزم الحديث بعلى بن أحمد المقدسى فلا غبار عليه ، فإنى لم أجد للمقدسى هذا ترجمة فيما بين يَدَىَّ من كتب الرجال ، وفات الحافظ إيراده فى « اللسان » مع أنه حكى تجهيل ابن حزم له كما تقدم . أما تجهيله لأحمد ابن على بن سهل ، فهو بناء على عادته فيمن لا يعرفهم – كما قال الحافظ فى بعض من جهلهم ابن حزم ، كابن حسنويه فى الحديث الرابع والسبعين – وإلا فالرجل ترجم له الخطيب فى « تاريخ بغداد » (٣٠٤/٤) ، وقال : « روى عنه عبد الله بن جعفر بن الورد المصرى ، و .. ، و ... ، و ... ، و ... أحاديث مستقيمة » . فالبلية – فى رفع هذا الحديث – ممن دون على بن الجعد ، فقد رواه عن سفيان الثورى – لا سفيان بن عيينة – موقوفا ، لا مرفوعا كما يأتى . ولعل هذا المقدسى – أو غيره – وجدا الأثر عن على عن سفيان ، فظنه ابن عيينة ، ثم رفعه وهماً أو عمداً ، فالله أعلم ، وهو – تعالى – حسيبنا .

(والصحيح) إيقاف الحديث على ابن عباس رضى الله عنهما ، كما رواه جماعة من الثقات الأثبات – وغيرهم – عن أيوب عن سعيد بن جبير عنه به ، وهم :

١ – الإمام مالك رحمه الله فى « الموطأ » (١/٤١٩) ، ولفظه : « **من نسى من نسكه شيئاً أو تركه ، فليهرق دماً** » . قال أيوب : « لا أدرى ، قال : ترك ، أو : نسى » . ورواه البيهقى (٥/١٥٢) من طريق ابن بكير عن مالك ، وفيه : « قال مالك : لا أدرى قال : ترك أم نسى » .

قلت : إن كان ابن بكير تفرد بذلك ، فسماعه للموطأ مطعون فيه ، لأنه كان برواية حبيب كاتب مالك ، وهو كذاب مخلط ، وإنما هذا قول أيوب – شيخ الإمام مالك – كما تقدم من رواية يحيى بن يحى عن مالك .

٢ – ويحيى بن سعيد .

٣ – وإسماعيل بن أمية .

٤ – وابن جريج ، ثلاثتهم عند الدارقطنى (٢/٢٤٤) من طريق أبى صالح كاتب الليث نا يحيى بن أيوب عنهم به . وأبو صالح ضعيف – على تفصيل للحافظ فى أمره – ، ولا بأس به فى الشواهد .

٥ – وسفيان الثورى ، علقه عنه الدارقطنى والبيهقى فى « سننيهما » ، ووصله عنه على بن الجعد ، وعنه أبو القاسم البغوى فى « الجعديات » (١٨٢٥) .

٦ – وعبيد الله بن عمر العمرى ، الحافظ الثبت .

٧ – وأخوه عبد الله ، وهو لين الحديث – كلاهما عند الدارقطنى . والأثر – من رواية مالك والثورى – صحيح على شرط الشيخين . والله أعلى وأعلم .

الحديث الرابع والتسعون :

« **المؤذن أملك بالأذان ، والإمام أملك بالإقامة** » .

منكر . رُوِى من حديث أبى هريرة ، وابن عمر .

أولاً : حديث أبى هريرة :

رواه ابن عدى فى « الكامل » (١٣٢٧/٤) من طريق يحيى بن إسحاق ، ثنا شريك عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « **المؤذن أملك بالأذان ، والإمام أملك بالإقامة ، اللهم أرشد الأئمة ، واغفر للمؤذنين** » . وقال : « وهذا – بهذا اللفظ – لا يروى إلا عن شريك من رواية يحيى بن إسحاق عنه ، وإنما رواه الناس عن الأعمش بلفظ آخر هو قوله : « **الإمام ضامن ، والمؤذن مؤتمن ، اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين** » اهـ . قلت : فهو معدود فى مناكير شريك بهذا اللفظ ، وأومأ البيهقى إلى عدم صحته ، فقال فى « سننه » (١٩/٢) – عقب روايته موقوفا على على بن أبى طالب – : « ورُوى عن شريك عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعا ، وليس بمحفوظ » اهـ .

ثانياً : حديث ابن عمر : قال الحافظ رحمه الله فى « التلخيص » (٢٢٢/١) – بعد الإشارة إلى حديث أبى هريرة وقول البيهقى فيه –: « ورواه أبو الشيخ من حديث أبى الجوزاء عن ابن عمر ، وفيه معارك بن عباد وهو ضعيف ، ورواه البيهقى عن على موقوفاً ، وقد أخرج مسلم من حديث جابر ابن سمرة : « كان بلال يؤذن إذا دحضت الشمس ، ولا يقيم حتى يخرج النبى صلى الله عليه وآله وسلم » اهـ . وعزاه السيوطى فى « الجامع » (٩١٣٥) – وتبعه الهندى فى « الكنز » (٦٩٤/٧) – إلى أبى الشيخ فى كتاب « الأذان » عن أبى هريرة لكن زاد الهندى من « الإكمال » عزوه إلى أبى الشيخ عن ابن عمر بلفظ : « المؤذن أحق... » . وقال المناوى (٢٥٠/٦) : « رمز لحسنه .

ينظر فى قول الشيخ : « عن أبى هريرة » فإن الحافظ ابن حجر ذكر أن أبا الشيخ خرجه من طريق أبى الجوزاء عن ابن عمر ، قال : « وفيه معارك ابن عباد (تصحفت إلى : مبارك) ضعيف ، وذكر أن الذى رواه عن أبى هريرة ابن عدى ، ويحتمل أن أبا الشيخ خرجه عن صحابيين لكنى لم أره . ورواه البيهقى عن على موقوفا. قال: ورفعه غير محفوظ . وقال الذهبى : بل لا يصح ».

قلت : ومعارك[٣٧] ضعيف جداً . قال البخارى : منكر الحديث . وأورده الدارقطنى فى « الضعفاء » (٥٣٦) ساكتا عنه ، فهو متروك عنده وعند البرقانى وابن حمكان . وقال الإمام أحمد : لا أعرفه . وقال أبو زرعة : واهى الحديث . وقال أبو حاتم : أحاديثه منكرة . وحكى أحمد بن الحسن الترمذى أنه ذكر حديثه فى الجمعة ، فقال له أحمد بن حنبل : استغفر ربك . أما ابن حبان ، فخالف كل هؤلاء وأورده فى « الثقات » (١٩٨/٩) ، وقال : « يخطىء ويهم » والحديث ، قال الشيخ الألبانى فى « ضعيف الجامع » (٣/٦) : « ضعيف » .

(والصحيح) وقف الحديث على على رضى الله عنه ، فقد رواه ابن أبى شيبة (٤١٤/١) من طريق سفيان عن منصور عن هلال بن يساف عن أبى عبد الرحمن أو هلال عن سعد بن عبيدة عن أبى عبد الرحمن قال : قال على : فذكره . وإسناده صحيح ، وهذا التردد لا يضر ، فإن الإسناد صحيح متصل فى الحالتين ، لا سيما وقد رواه عبد الرزاق (٤٧٦/٢) عن الثورى عن منصور عن هلال عن أبى عبد الرحمن به - بغير تردد - ، وأفاد فائدة ليست عند ابن أبى شيبة ، فقال عقبه : « قال سفيان : يعنى : يقول الإمام للمؤذن : تأخر حتى أتوضأ أو أصلى ركعتين » . ووافق شعبة رحمه الله أيضا رواية عبد الرزاق عن الثورى ، فقد رواه البيهقى من طرق عنه عن منصور قال : سمعت هلال

---

(٣٧) سماه بعضهم : « معارك بن عبد الله » ، وهو القيسى البصرى .

ابن يساف يحدث عن أبى عبد الرحمٰن السلمى عن على رضى الله عنه : فذكره الله أعلى وأعلم .

الحديث الخامس والتسعون :

« النساء على ثلاثة أصناف : صنف كالعر - وهو الجرب - وصنف كالوعاء تحمل وتضع ، وصنف ودود ولود مسلمة تعين زوجها على إيمانه ، وهى خير له من الكنز » .

منكر . رواه الرامهرمزى فى « الأمثال » (١١١) ، وتمام فى « الفوائد » (٢/٢٠٦) - كما فى « الضعيفة » (٧١٤) - كلاهما من طريق عبد الله بن دينار عن عطاء بن أبى رباح عن جابر مرفوعا به ، وقال تمام : « عبد الله بن دينار هو الحمصى » . قال الشيخ الألبانى حفظه الله : « قلت : وهو ضعيف كما جزم به الحافظ فى « التقريب » تبعا لغير واحد من الأئمة ، ومنهم أبو حاتم ، فقد قال ابنه فى « العلل » (٢/٣١٠) بعد أن ساق الحديث : « وقال أبى : هذا حديث منكر ، عبد الله بن دينار منكر الحديث » . بل قال الدارقطنى : « ضعيف لا يعتبر به » اهـ . قلت : كلام أبى حاتم - بتمامه - : « هذا حديث منكر . قلت : (القائل ابنه عبد الرحمن) : ممن إنكاره ؟ قال : من عبد الله ابن دينار هو منكر الحديث يحدث عنه إسماعيل بن عياش أحاديث مسندة لا يعرفها منكرة ومنقطع عن كعب لا يضبط » كذا ، والصواب - إن شاء الله - . « لا نعرفها » ، أما بقية العبارة فلا تخلو من خلل . والحديث أيضا ذكره الديلمى فى « فردوس الأخبار » (٧١٧٥) ، وعزاه لجابر رضى الله عنه .

(والصحيح) وقفه على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه - بأطول من هذا - كما رواه ابن أبى شيبة (٤/٣٠٩-٣١٠) - واللفظ له - من طريق شيبان بن عبد الرحمن ، وعمر بن شبة فى « أخبار المدينة » (٢/٧٧١-٧٧٢)

من طريق سفيان الثورى كلاهما عن عبد الملك بن عمير عن زيد بن عقبة عن سمرة بن جندب عنه قال : « النساء ثلاثة : امرأة هينة لينة عفيفة مسلمة ودود ولود ، تعين أهلها على الدهر ، ولا تعين الدهر على أهلها ، وقل ما يجدها ، ثانية : امرأة عفيفة مسلمة إنما هى وعاء للولد ليس عندها غير ذلك ، ثالثة : غلٌّ قَمِلٌ يجعلها الله فى عنق من يشاء ، ولا ينزعها غيره . الرجال ثلاثة : رجل عفيف مسلم عاقل يأتمر فى الأمور إذا أقبلت ويسهب ، فإذا وقعت فرج[٣٨] منها برأيه . ورجل عفيف مسلم ليس له رأى ، فإذا وقع الأمر أتى ذا الرأى والمشورة فشاوره واستأمره ، ثم نزل عند أمره ، ورجل حائر بائر لا يأتمر رشداً ، ولا يطيع مرشداً » (صوبها المحقق إلى : جائر حائر ، وذكر أنها (حائر) فى النسخة : س ، وفى الأصل . يابر ، وفى رواية ابن شبة وابن قتيبة : حائر بائر ، فهى الأشبه ، والله أعلم . وقال محقق « عيون الأخبار » : « يقال : رجل حائر بائر : ضال تائه لا يتجه لشىء » اهـ قلت : فهو تعبير معروف ، والله أعلم . وإسناده صحيح ، رجاله رجال الصحيح سوى زيد بن عقبة ، وهو ثقة من رجال الثلاثة . وقد وراه ابن أبى الدنيا فى « الأشراف » – كما فى « الكنز » (٢٦٣/١٦) وعنه – وعن البغوى أيضا – ابن عساكر (١٣٨/١٣) كلاهما عن أبى نصر التمار عن عبيد الله ابن عمرو – وهو الرقى – عن عبد الملك به ، بإسقاط سمرة من إسناده . والصحيح الراجح ما اجتمع عليه الثورى وشيبان .

نعم ، عبيد الله بن عمرو الرقى ثقة حافظ ، لكنه دون هذين . فقد جاء فى كلام بعض الحفاظ ما يفهم منه أنه قد يَهِمُ أحياناً. قال ابن سعد رحمه الله

---

(٣٨) قال محقق « المصنف » : « وقع فى الأصل : فرح ، وفى س : يخرج ، والصواب ما أثبتناه » . قلت : وفيه : « برائه » وصوبته من سائر الروايات إلى : « برأيه » . وهو كذلك بقرينة سائر السياق . والله أعلم .

فى « الطبقات الكبرى » (١٨٢/٢/٧) : « وكان ثقة صدوقاً كثير الحديث ، وربما أخطأ ، وكان أحفظ من روى عن عبد الكريم الجزرى ... » . والأثر ذكره ابن قتيبة فى « غريب الحديث » (٢٧٥/١) – بنحوه – ، وقال : « كان سفيان بن عيينة يروى هذا الحديث عن عبد الملك بن عمير . وحدثنيه عبد الرحمن عن عمه عن شيخ من بنى العنبر ، أنه قال : كان يقال ، وذكر الكلام كله ، ولم يروه عن عمر » اهـ .

قلت : وهذا أيضا لا يقدح فى ثبوته عن عمر ، ولعل هذا الشيخ المبهم قد بلغه هذا الأثر فرواه على ما بلغه . وعبد الرحمن هو ابن عبد الله بن قريب ، ذكره ابن حبان فى « الثقات » (٣٨١/٨) . وعمه هو عبد الملك بن قريب الأصمعى النحوى المشهور . وعنه علقه ابن قتيبة فى كتاب آخر له هو « عيون الأخبار » (٢/٤) . ولم أقف على أثر عمر عن ابن عيينة موصولاً ، فإن كان كرواية سفيان وشيبان ، فهو مما يؤكد أن الرقى رحمه الله قد قَصَّر فى إسناده . وممن رواه أيضا عن عمر : الخرائطى فى « مكارم الأخلاق » ، ولم أره فى « المنتقى منه » للحافظ السلفى رحمه الله ، والبيهقى فى « شعب الإيمان » كما فى « الكنز » . ولعل الله عز وجل ييسر لى إيراد هذا الأثر وتوضيح بعض من معانيه فى « فضل المرأة الصالحة » عما قريب بإذنه تعالى .

الحديث السادس والتسعون :

« نهى أن تلقى النواة على الطبق الذى يؤكل منه الرطب أو التمر » .

ضعيف على أحسن أحواله . رواه الشيرازى فى « الألقاب » عن على كما فى « الجامع الصغير » (٩٥٦١) مرموزاً له بالضعف ، وقال فى « ضعيف الجامع » (٢٢/٦-٢٣) : « ضعيف » . وأخشى أن يكون حال هذا الحديث أسوأ من ذلك ، فقد وضع غلاة الرافضة على على وآل بيته رضى الله عنهم

الآلاف المؤلفة من الأحاديث والآثار ، حتى أن أحد جهالهم ، واسمه : « محمد ابن محمد بن الأشعث أبو الحسن الكوفى » وضع كتاباً كاملاً سماه « السنن » ، وقد روى عنه ابن عدى ، وقال فيه (٦/٢٣٠٣) : « مقيم بمصر ، كتبت عنه بها ، حمله شدة ميله إلى التشيع إلى أن أخرج لنا نسخة قريباً من ألف حديث عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جده إلى أن ينتهى إلى على والنبى صلى الله عليه وآله وسلم كتاب كتاب (كذا ، ولعل الصواب : كتب كتابا) يخرجه إلينا بخط طرى على كاغد جديد فيها مقاطيع وعامتها مسندة مناكير كلها أو عامتها فذكرنا روايته هذه الأحاديث عن موسى هذا لأبى عبد الله الحسين بن على بن الحسن بن على بن عمر بن على ابن الحسين بن على بن أبى طالب – وكان شيخاً من أهل البيت بمصر ، وهو أخ الناصر وكان أكبر منه – ، فقال لنا : كان موسى هذا جارى بالمدينة أربعين سنة ما ذكر قط أن عنده شيئاً من الرواية لا عن أبيه ولا عن غيره » . وقد تقدمت الإشارة إلى هذا الرجل عند آخر الحديث السابع والثمانين ، فأخشى أن يكون قد أدخل هذا الحديث فى « سننه »!! أو يكون عن طريق أشباهه ونظرائه .

وقد بدأت دلالة هذا الحديث تشيع بين الشباب – خاصَّةً – ويكثر تساؤلهم عنه .

(وإنما) وقفت على معناه عن أنس رضى الله عنه – من قوله – كما رواه البيهقى فى « سننه » (٧/٢٨١) من طريق الحافظ أبى أمية الطرسوسى نا سعيد ابن سليمان نا عباد بن العوام عن حميد عنه : « أنه كان يكره أن يضع النوى مع التمر على الطبق » . وإسناده جيد ، رجاله كلهم ثقات محتج بهم فى « الصحيحين » ، سوى أبى أمية – واسمه : محمد بن إبراهيم بن مسلم – ، وهو صدوق حافظ حَدَّث بمصر بأحاديث من حفظه ، فوهم فيها . وراويه عنه هنا : هو الحافظ أبو العباس الأصم النيسابورى . نعم ، دخل الأصم مصر ، لكن لا دليل قاطع على أنه قد سمع أبا أمية فيها. وقد نص الحافظ الذهبى رحمه الله

فى « السير » (٤٥٣/١٥) على جماعة سمع منهم الأصم بمصر ، ليس فيهم أبو أمية الطرسوسى . فالله أعلى وأعلم . والأثر لم يعقب عليه البيهقى رحمه الله إلا بقوله : « هذا موقوف » .

فائدة : وروى أبو الشيخ فى « الأخلاق » (ص ١٧٧) من حديث شعبة عن يزيد بن خمير قال : سمعت عبد الله بن بسر يقول : دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فأتاه أبى بتمر وسويق ، فجعل يأكل التمر ، ويلقى النوى على ظهر إصبعيه ، ثم يلقيه » . يعنى السبابة والوسطى . قلت : وهو حديث صحيح ، أصله عند مسلم وأبى داود والترمذى مطولا . انظر « جامع الأصول » (٣٩٧/٧-٣٩٨) و « تحفة الأشراف » (٥٢٠٥) .

الحديث السابع والتسعون :

« نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يشرب بنفس واحد ، وقال : ذاك شراب الشيطان » .

ضعيف جداً . رواه ابن عدى (٩٢٤/٣) من طريق خارجة بن مصعب السرخسى عن جهضم بن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا به . وهذا إسناد ضعيف جداً ، خارجة متروك ، وكان يدلس عن الكذابين ، ويقال : إن ابن معين كذَّبه ، كما فى « التقريب » (١٦١٢) .

(وفى) الباب أيضا : ما رواه الترمذى (١٨٨٥) والطبرانى فى « الكبير » (١٦٦/١١) من طريق أبى فروة الرهاوى - يزيد بن سنان الجزرى - عن الزهرى عن ابن لعطاء بن أبى رباح (ولم يذكره الطبرانى) عن أبيه عن ابن عباس مرفوعا : « **لا تشربوا واحداً كشرب البعير ، ولكن اشربوا مثنى وثلاث ، وسموا إذا أنتم شربتم ، واحمدوا إذا أنتم رفعتم** » .

وقال محقق « المعجم » - الشيخ حمدى السلفى فك الله أسره - : « ورواه الترمذى ١٩٤٧ وقال : غريب . وضعَّفه الحافظ فى « الفتح » (٩٣/١٠) . قلت : لأن فى إسناده ابن أبى فروة وهو متروك » اهـ .

كذا قال ، وأنما هو : أبو فروة – واسمه يزيد بن سنان كما تقدم – وقد ضعَّفه الجمهور ، وقال النسائى : متروك . وقال البخارى – وحده –: مقارب الحديث . أما ابن أبى فروة المجمع على تركه ، فاسمه : إسحاق بن عبد الله بن أبى فروة الأموى المدنى

وصنيعه – عفا الله عنه – يدل على أنه لم ينظر فى كلام الترمذى بنفسه ، وإلا لوجده يقول : « حدثنا أبو كريب . حدثنا وكيع عن يزيد بن سنان الجزرى ... » حتى قال : « هذا حديث غريب ، ويزيد بن سنان الجزرى هو أبو فروة الرهاوى » ! يؤكد ذلك أنه ليس فى كلامه المتقدم أدنى إشارة إلى الاختلاف بين روايتى الترمذى والطبرانى فى إثبات ابن عطاء وحذفه . هذا ، ووكيع أثبت من الفضل بن موسى السينانى – راويه عند الطبرانى –، وعليه فعلته الثانية أن ابن عطاء لم يُسَمَّ ، فإن كان يعقوب فهو ضعيف . ولذلك قال الحافظ رحمه الله فى « التقريب » (٨٤٨٢) : « ابن عطاء ، شيخ لأبى فروة ، كأنه يعقوب ، وإلا فمجهول » .

وهذا الحديث من الأحاديث القليلة الضعيفة فى كتاب « رياض الصالحين » للإمام أبى زكريا النووى روَّح الله روحه . ومتنه أيضا منكر لمعارضته لحديث صحيح يجيز الشرب مرة واحدة ، وهو ما رواه الإمامان مالك وأحمد ، وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم – كلهم عن مالك – من طريق أبى المثنى الجهنى قال : « كنت عند مروان بن الحكم ، فدخل عليه أبو سعيد الخدرى ، فقال له مروان بن الحكم : أسمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه نهى عن النفخ فى الشرب ؟ فقال له أبو سعيد : نعم ، فقال له رجل : يا رسول الله إنى لا أروى من نفس واحد ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : **فأبن القدح عن فيك ثم تنفس** ، قال : فإنى أرى القذاة فيه ، قال : **فأهرقها** » .

وقد خرجه الشيخ الألبانى فى « الصحيحة » (٣٨٥) واقتصر على تحسينه لأن أبا المثنى هذا جَهَّله ابن المدينى ، ووثقه ابن معين وابن حبان وروى عنه ثقتان . وصحح الحديث أيضا الذهبى والنووى والمناوى .

أقول : عدم معرفة ابن المدينى له – حيث قال : « مجهول ، لا أعرفه » – لا يعارض قول هؤلاء الذين عرفوه ووثقوه وصححوا حديثه – وفيهم إمام الجرح والتعديل أبو زكريا يحيى بن معين رحمه الله – ، ولا يُنزل حديثه من مرتبة الصحة – لو لم يقل ابن المدينى ما قال – إلى الحسن . ولا تندرج هذه الحالة – قطعاً – تحت قاعدة : « من طبيعة الراوى المختلف فيه أن يكون حسن الحديث » . بل إما أن يرجح جانب التوثيق باعتبار أن الموثقين عندهم زيادة علم خفيت على المُجَهِّل ، وإما أن تقوم قرينة على صحة اتصاف الراوى بالجهالة ، بأن يتفرد ابن حبان وحده – مثلاً – بإدخاله فى « الثقات » مع أنه لم يرو عنه سوى واحد ، ولم يظهر له سوى حديث أو حديثين يصعب على النقاد تبين مدى موافقته للثقات المعروفين من خلالهما . نعم ، لو قال المخالفون للمجهل : إن هذا الراوى : لا بأس به ، أو صالح الحديث ، أو صدوق يهم أحيانا ، ونحو هذه الصيغ المشعرة بخفة الضبط ، أو حسن حديثه إمام معتبر ، فلا مناص من القول بأنه : « حسن الحديث » حَسْب . والله أعلى وأعلم .

(ثم) إن الشيخ نفع الله به قد ذكر فائدتين لحديث أبى سعيد هذا ، ثانيهما : « جواز الشرب بنفس واحد ، لأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر على الرجل حين قال : « إنى لا أروى من نفس واحد » ، فلو كان الشرب بنفس واحد لا يجوز لبينه صلى الله عليه وآله وسلم له ، ولقال له مثلاً : « وهل يجوز الشرب من نفس واحد ؟! » . وكان هذا أولى من القول له : « **فأبن القدح** .. » ، لو لم يكن ذلك جائزاً ، فدل قوله هذا على جواز الشرب بنفس واحد ، وأنه إذا أراد أن يتنفس تنفس خارج الإناء . وهذا ما صرح به حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : فذكر حديث : « **إذا شرب أحدكم فلا يتنفس فى الإناء ، فإذا أراد أن يعود ، فليُنَحِّ الإناء ، ثم ليعد ، إن كان يريد** » . خرجه فى الرقم (٣٨٦) وحَسَّنه . وأورد عن الحافظ رحمه الله فى « الفتح » كلاما متيناً جداً عمن جوَّز الشرب بنفس واحد ، فانظره هناك .

(وختاما) ، فقد صح حديث الترجمة من قول عكرمة أبى عبد الله البربرى

مولى ابن عباس رضى الله عنهما ، وهو تابعى إمام من أئمة التفسير والفقه رحمه الله ، كما رواه عبد الرزاق (٤٢٦/١٠) عن معمر عن خالد الحذاء عنه ، قال : « لا تشربوا نفسا واحداً ، فإنه شراب الشيطان » . وإسناده صحيح . وهذا أمر لا يطلع الله عز وجل عليه إلا نبياً ، ولو كان الأمر كذلك لبينه رسولنا المعصوم صلى الله عليه وآله وسلم ، ولورد إلينا بإسناد مقبول إن شاء الله ، كيف وقد صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم خلافه ، وهو ما ينبغى أن يدين به كل مسلم عقل عن الله أمره ونهيه و « إذا جاء نهر الله ، بطل نهر معقل » . وبالله التوفيق .

الحديث الثامن والتسعون :

« لا تكن أول من يدخل السوق ولا آخر من يخرج منها، فإنها معركة – أو قال : مربض الشيطان ، وبها رايته » . وفى رواية : **« لا تكن أول من يدخل السوق ولا آخر من يخرج منها ، ففيها باض الشيطان وفرخ »** .

ضعيف . رُوِى مرفوعا من ثلاث طرق عن أبى عثمان النهدى عن سلمان .

الأولى : عند ابن أبى عاصم فى « الأوائل » (١٧٤) – مختصراً – والطبرانى فى « الكبير » (٢٥٢/٦) وابن حبان فى المجروحين (١٠١/٣–١٠٢) من طريق أبى الربيع الحارثى ثنا يزيد بن سفيان بن عبد الله بن رواحة ثنا سليمان التيمى عن أبى عثمان به ، باللفظ الأول . وفى هذا الإسناد يزيد بن سفيان بن عبد الله ابن رواحة . قال فى « الميزان » (٤٢٦/٤) : « له نسخة منكرة . تكلم فيه ابن حبان . حدث عنه عبيد الله بن محمد الحارثى . فمن مناكيره : عن التيمى ، عن أبى عثمان النهدى ، عن سلمان : » فذكر حديثا قلت : ولفظ ابن حبان فى « المجروحين » (١٠١/٣) : « يروى عن سليمان التيمى بنسخة مقلوبة ، روى عنه عبد الله (والصواب : عبيد الله) بن محمد الحارثى ، لا يجوز الاحتجاج

به إذا انفرد لكثرة خطئه ومخالفته الثقات فى الروايات » ثم أرود له ثلاثة أحاديث هذا أولها .

وقال العقيلى (٣٨٤/٤) : « عن سليمان التيمى ، ولا يتابع على حديثه ، ولا يعرف بالنقل ، والحديث يروى من غير هذا الوجه بخلاف هذا اللفظ » فذكر له حديثا رابعا فى فضل أهل فارس . والحديث ، قال الهيثمى (٧٧/٤) : « رواه الطبرانى فى « الكبير » وفى الرواية الأولى (وهى الآتية) القاسم بن يزيد ، فإن كان الجرمى فهو ثقة ، وبقية رجاله رجال الصحيح ، وفى الثانية يزيد بن سفيان ، وهو ضعيف » . قلت : ليس هو الجرمى - كما يأتى - فالجرمى من طبقة ابن فضيل (التاسعة) ، بل توفى قبله بسنة .

الثانيه : عند الطبرانى (٢٤٨/٦) والخطيب (٤٢٦/١٢) من طريق القاسم ابن يزيد بن كليب ثنا محمد بن فضيل عن عاصم عن أبى عثمان به ، باللفظ الثانى . وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات سوى ابن كليب هذا ، وقد ترجم له الخطيب برواية جماعة عنه ، ولم يذكر سوى قول عبد الله بن أبى سعد - أحد الرواة عنه - : « كان شيخ صدق من الأخيار » . قلت : ولم أجد فيه توثيقا فى مكان آخر ، إلا أن ابن الجزرى رحمه الله ذكره فى « غاية النهاية » (٢٥/٢) ، وذكر كلاما يتعلق كله بالقراءات. فالقلب لا يطمئن لاعتماد الثناء المتقدم لأمور :

الأول : أن قوله : « كان شيخ صدق » ، لا يلزم منه أن يكون الرجل صدوقاً أو حتى : محله الصدق ، بالمعنى الاصطلاحى الذى يستوجب تحسين حديثه ، لجواز أن يكون المراد التصديق المتعلق بالعدالة وحدها .

الثانى : أن ابن أبى سعد هذا - وإن قال الخطيب (٢٦/١٠) : « وكان ثقة صاحب أخبار وآداب وملح » - لكنه لم يذكر ما يستدل به على كونه من أهل النقد للرجال ، ولا ذكره الحافظ الذهبى رحمه الله فى كتابه « ذكر من

يعتمد قوله فى الجرح والتعديل » . فتفرد مثله بذلك ، مع سكوت أئمة آخرين عن ابن كليب – وفيهم بغاددة – كصالح جزرة وابن حبان والنسائى والدارقطنى وغيرهم – يجعل فى القلب من ذلك شيء ، فالظاهر أن الرجل من أئمة القراءات ليس له كبير حديث يحكم به له أو عليه .

الثالث : وما هو – أيضا – من أصحاب ابن فضيل المعروفين به ، كالإمام أحمد وإسحاق بن راهويه وأبى خيثمة وابن أبى شيبة وأبى سعيد الأشج ونحوهم ، فأين كان هؤلاء من هذا الحديث المرفوع ، وهل يجوز أن يفوت جميعهم ، ويتفرد به سواهم مثل ابن كليب ؟

الرابع : ولو سلمنا أن ابن كليب حفظه عن محمد بن فضيل ، فقد خالف ابن فضيل عبدة بن سليمان – وهو أثبت منه أطلق جميع الأئمة توثيقه – فرواه عن عاصم الأحول به موقوفا . وهو الأولى والأوفق لرواية الحافظين الثبتين : سليمان التيمى ، وعوف الأعرابى . والله أعلم .

الثالثة : عند ابن ماجه (٢٢٣٤) من طريق عبيس بن ميمون ثنا عون العقيلى عن أبى عثمان به ، ولفظه : « من غدا إلى صلاة الصبح غدا براية الإيمان ، ومن غدا إلى السوق غدا براية إبليس ». وإسناده– على ما فيه من قصور واختلاف – ضعيف جداً ، عبيس[٣٩] بن ميمون واه . قال ابن معين : ضعيف . وقال مرة : ليس بشيء . وقال الفلاس : صدوق كثير الخطأ والوهم ، متروك . وقال أبو داود : ضعيف . وقال أيضا : ترك حديثه . وقال النسائى : ليس بثقة . وقال أبو أحمد الحاكم : متروك الحديث . وقال أبو نعيم : روى المناكير ، لا شيء وعون العقيلى – وهو ابن أبى شداد مختلف فيه . فوثقه ابن معين

---

(٣٩) تصحف اسمه فى « التقريب » و « تهذيب التهذيب » إلى « عبيدة بن ميمون » ، وجاء فى « تهذيب الكمال » على الصواب ، وكذا « الميزان » و « المغنى » و « الكاشف » و « السير ».

وابن حبان وأبو داود مرة ، وضعفه أخرى . والأشبه توثيقه ، والله أعلم .

والحديث قال البوصيرى رحمه الله فى « مصباح الزجاجة » (١٨٧/٢) : « هذا إسناد فيه عبيس بن ميمون ، وهو متفق على تضعيفه » . (إلى عيسى ، تصحف وجاء على الصواب فى طبعة أخرى) . وهو منكر ، فقد أورد الحافظ المزى رحمه الله فى « تهذيب الكمال » (ق ٩٠٠) عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : « سألت أبى عن حديث حدثناه خلف بن هشام البزار قال : حدثنا عبيس بن ميمون عن ثابت البنانى عن أنس ... وعن عبيس بن ميمون عن عون بن أبى شداد عن أبى عثمان النهدى عن سلمان ... فذكره . قال أبى : هذه كلها مناكير » . ورواه المزى بإسناده من طريق البغوى عن خلف بن هشام البزار عنه به ، بلفظ : « من غدا إلى صلاة الصبح أعطى ربع الإيمان ، ومن غدا إلى السوق أعطى راية إبليس ، وهو أول من يغدو وأول من يروح » . وقال الحافظ المناوى (١٨٣/٦) : « وفيه عبيس بن ميمون . قال فى « الكاشف » . ضعفه ابن معين وغيره » . (تصحفت عبيس إلى : عنبس) .

وقال الشيخ الألبانى فى « ضعيف الجامع » (٢٢٢/٥) : « ضعيف » ، وعزاه إلى تحقيق « المشكاة »[٤٠] (٦٤٠) . وباللفظ الثانى رواه الطبرانى أيضا (٢٥٥/٦) من طريق خلف بن هشام البزار ثنا عبيس به ، بلفظ : « وهو مع أول من يغدو .. » الحديث . وقال الهيثمى : « قلت : روى ابن ماجه بعضه - رواه الطبرانى فى « الكبير » ، وفيه عبيس بن ميمون وهو ضعيف متروك » .

(والصحيح) وقف الحديث - باللفظين الأولين - على سلمان رضى الله عنه . وله ثلاث طرق عن أبى عثمان عنه أيضا :

---

(٤٠) وقال هناك : « وإسناده واه جدا ، فيه عبيس بن ميمون ، قال البخارى وغيره : منكر الحديث . وقال ابن حبان : يروى عن الثقات الموضوعات توهماً . فمن العجائب قوله فى « المرقاة » (٤١٤/١) : وسنده حسن اهـ .

الأولى : عند هناد (٦٧٥) : « حدثنا عبدة عن عاصم عن أبى عثمان ... » فذكره بلفظ : « لا تكن أول أهلها دخولا ، ولا آخرهم منها خروجا ، فإنها حيث باض الشيطان وفرخ » يعنى السوق .

الثانية : عند الإمام أحمد فى « الزهد » (ص ١٥٠) ومسلم فى « صحيحه » (١٤٤/٧) والبيهقى فى « الشعب » (٨٤/٣/٣أ-ب) من طرق عن سليمان التيمى حدثنا أبو عثمان به ، ولفظه : « لا تكونن إن استطعت أول داخل السوق ولا آخر من يخرج منها ، فإنها معركة الشيطان ، وبها يركز رايته » .

ملحوظة : ووهم العلامة الشبلى الحنفى رحمه الله ، فقال فى « آكام المرجان » (ص ٢١٠) : « روى مسلم من حديث سلمان ، قال صلى الله عليه وآله وسلم: » فذكره ، وإنما هو عنده موقوف ، ولذلك أورده الحافظ رحمه الله فى كتابه : « الوقوف على ما فى صحيح مسلم من الموقوف » (١٥٨) .

الثالثة : عند ابن أبى شيبة (٣٣٨/١٣) عن أبى أسامة ، ورواه عباس الدورى عن سعيد بن عامر الضبعى - كما فى « الآكام » - كلاهما عن عوف - وهو ابن أبى جميلة الأعرابى - عن أبى عثمان به ، ولفظه : « إن السوق مبيض الشيطان ومفرخه ، فإن استطعت أن لا تكون أول من يدخلها ولا آخر من يخرج منها فافعل » .

فهذا صحيح ثابت عن سلمان رضى الله عنه بلا ريب ، ولا يلزم من ذلك أن يكون مرفوعا حكماً ، فلم يزل - رضى الله عنه - يحدث عن الإسرائيليات ، فالله أعلم عمن تلقاه . وقوله هذا لعله يعارض بقول النبى صلى الله عليه وآله وسلم : « **اللهم بارك لأمتى فى بكورها** » ، وغيره من الأحاديث والآثار التى تحث على التبكير فى طلب الرزق والكد فى تحصيله طلباً للعفاف وصون ماء الوجه عن السؤال وامتثالاً لأمره تعالى بالانتشار فى الأرض والمشى فى مناكبها والأكل من رزقه سبحانه ، وهذا كان واقع النبى صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه معه ومن بعده فى ممارستهم التجارة والاحتراف ،

وما قصة سعد رضى الله عنه – فى نزول المهاجرين على إخوانهم الأنصار وقوله : « دلونى على السوق » – من أحدٍ ببعيد . ولم يزل المحدثون والفقهاء وغيرهم يباشرون هذه المهن والتجارات ، فنجد منهم : البزاز ، والبزار ، واللحام ، والحداد ، والصيرفى ، والقفال ، والطيالسى ، والعطار ، والجمَّال ، والصواف ، والفَرَّاء ، والقواريرى ، والنقاش ، والقنَّاد ، والكحال ، والنبال ، والنحاس ، والنخاس ، والورَّاق ، والوزَّان والسراج ... إلخ . ومن آثارهم فى ذلك قول أبى قلابة لأيوب السختيانى – رحمهما الله – : « الزم السوق ، فإن الغنى من العافية » . وفى رواية : « فإن أعظم العافية الغنى عن الناس » . وفى رواية : « كان أبو قلابة يحثنى على السوق والضيعة والطلب من فضل الله – عز وجل – وكان محمد (يعنى ابن سيرين) يحثنى على التزويج » .

وعن إسحاق بن يسار (والد محمد بن إسحاق رحمهما الله) أنه كان يمر بالبزازين ، فيقول : « الزموا تجارتكم ، فإن أباكم إبراهيم عليه السلام كان بزازاً » . وقال أبو بكر المروزى : سمعت رجلاً يقول لأبى عبد الله (يعنى الإمام أحمد رحمه الله) : إنى فى كفاية ، فقال : « الزم السوق تصل به الرحم وتعود به » . وقال : وسمعت أبا عبد الله يقول : قد أمرتهم – يعنى ولده – أن يختلفوا إلى السوق ، وأن يتعرضوا للتجارة . وقال : قد روى عن عائشة رضى الله عنها عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم – أنه قال : « **إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه** »[٤١] . وقال الفضل بن زياد : سمعت أبا عبد الله يأمر بالسوق ، ويقول : « ما أحسن الاستغناء عن الناس » . انظر « الحث على التجارة والصناعة والعمل » للحافظ أبى بكر الخلال الحنبلى رحمه الله (ص ٢٥ : ص ٢٩) . وقد تعمدت إيراد ما فيه الحث على لزوم السوق خاصة ، من أجل هذا الحديث المنكر . والله أعلم .

---

(٤١) الحديث صحيح ، انظر « صحيح الجامع » (١٥٦٦) و « الإرواء » (١٦٢٦) ، فالإمام أحمد لم يقصد تضعيفه بقوله : « روى » ، كيف وهو يستدل به لكلامه ؟ .

الحديث التاسع والتسعون :

« يا ابن عمر : دينك دينك ، إنما هو لحمك ودمك ، فانظر عمن تأخذ ، خذ عن الذين استقاموا ولا تأخذ عن الذين مالوا » .

منكر . رواه ابن عدى (١/١٥٥) ، وعنه – وعن غيره – الخطيب فى « الكفاية » (ص ١٩٥) – وهذا لفظه – من طريقين عن المبارك مولى إبراهيم ابن هشام المرابطى قال : ثنا العطاف بن خالد عن نافع عن ابن عمر مرفوعا به ، ولفظ ابن عدى عنه ، قال : « خرجت يوما ، فإذا أنا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائماً ، فدنوت منه ودنا منى ، ووضع يده على عاتقى وغمزنى غمزة وقلت : هوهو (كذا) ، قال : **يا ابن عمر لا يغرنك ما سبق لأبويك من قبل ، فإن العبد لو جاء يوم القيامة بالحسنات كأمثال الجبال الرواسى يظن أنه لا ينجو من أهوال ذلك اليوم ، يا ابن عمر دينك دينك إنما هو لحمك ودمك ، وانظر** ... » الحديث .

وكان شيخى المطيعى رحمة الله عليه يذكره بلفظ : « يا ابن عباس ، دينك دينك ، فإنه (أو : فإنما هو ، لا أتذكر جيداً) لحمك ودمك » . وكان يثبته فى مجلة « الاعتصام » عند مقاله النافع : « ليس حديثا » و : « ليس صحيحا » . ولم أقف عليه بهذا اللفظ ، فالله أعلم .

والحديث أورده الشيخ الألبانى حفظه الله فى « الضعيفة » (١١٢٦) ، وقال – عقب عزوه للخطيب – : « قلت : وهذا إسناد ضعيف ، العطاف هذا مختلف فيه ، وقد أورده الذهبى فى « الضعفاء » وقال : « وثقه أحمد وغيره ، وقال أبو حاتم : ليس بذاك » . وقال الحافظ فى « التقريب » : « صدوق يهم » . والمبارك مولى إبراهيم بن هشام المرابطى لم أجد له ترجمة » اهـ .

قلت : عطَّاف وثقه وقواه كثير من الأئمة ، وغمزه الإمام مالك ، ولينه أبو حاتم – كما تقدم عنه – وأخذ بعضهم عليه أحاديث عن نافع عن ابن عمر

لم يتابع عليها ، أحدها البلاء فيه من غيره . وليست فيها هذه الغرابة والنكارة التى فى متن هذا الحديث ، فالرجل صدوق يهم كما قال الحافظ رحمه الله لكنه لا يحتمل هذا المتن ، والبلاء - عندى - من راويه عنه ، وقد أعيانى البحث عنه دون جدوى . ويغلب على الظن أن لو كان هذا من صحيح حديث العطاف ، ما فات مشاهير كبار أصحابه كقتيبة بن سعيد ، وسعيد بن منصور ، وأبى اليمان الحمصى ، وأبى عامر العقدى ، وسعيد بن أبى مريم ، ونحوهم . ولخرجه الأئمة المشهورون فى مسانيدهم وسننهم ومعاجمهم ، ولما تفرد به مثل ابن عدى - رحمه الله - عن هذا النكرة . والله أعلى وأعلم .

(أما) عبارة : « دينك دينك ، فإنما هو لحمك ودمك » فثابته عن الحسن البصرى رحمه الله من وجوه عنه ، بعضها صحيح أو جيد .

١ - فقد روى الفريابى فى « صفة النفاق » (٤٩) من طريق وهب بن جرير حدثنا أبى أنه سمع الحسن يقول : « إنما كان الناس ثلاثة نفر : مؤمن ، ومنافق ، وكافر ... » الأثر بطوله ، وفيه : « يا ابن آدم ، دينك دينك ، فإنما هو لحمك ودمك ، فإن تسلم فيالها من راحة ، ويالها من نعمة . وإن كانت الأخرى فنعوذ بالله ، فإنما هى نار لا تطفأ ، وحجر لا يبرد ، ونفس لا تموت » . وإسناده صحيح .

٢ - وروى الإمام أحمد فى « الزهد » (ص ٢٨٢ - ٢٨٣) من طريق القاسم بن فائد عن الحسن قال : « ابن آدم ، دينك دينك ، فإنما هو لحمك ودمك ، فإن يسلم لك دينك يسلم لك جسمك ودمك ، وإن تكن الأخرى ... » فذكره بنحوه . والقاسم روى عنه جمع ، ولم أرَ فيه جرحا ولا تعديلاً .

٣ - وروى أبو نعيم (١٤٣/٢) من طريق طالوت بن عباد قال : ثنا عبد المؤمن بن عبيد الله عن الحسن قال : يا ابن آدم عملك عملك ، فإنما هو لحمك

ودمك ، فانظر على أى حال تلقى عملك ، إن لأهل التقوى علامات يعرفون بها ، صدق الحديث ، والوفاء بالعهد ، وصلة الرحم ، ورحمة الضعفاء ... » حتى قال : « يا ابن آدم ، بع دنياك بآخرتك تربحهما جميعاً ، ولا تبيعن آخرتك بدنياك فتخسرهما جميعاً » . وإسناده جيد .

٤ – وروى أيضا (١٤٥/٢) من طريق يزيد بن هارون قال : قال أبو عبيدة : قال الحسن : رحم الله امرأً عرف ثم صبر ثم أبصر فبصر ... » حتى قال : « يا ابن آدم ، دينك دينك ، فإنه هو لحمك ودمك . إن يسلم لك دينك يسلم لك لحمك ودمك ، وإن تكن الأخرى فنعوذ بالله ... » فذكر نحواً من الطريقين الأوليين . وأبو عبيدة هو الناجى بكر بن الأسود العابد ، وهو واهٍ .

(ووالله) لوددت أن أنقل ما صح من هذه الألفاظ بتمامها لولا مخافة التطويل والمشقة المترتبة عليه ، فإن كلمات ومواعظ الحسن البصرى – خاصةً – لها جلالة وعليها إشراق ، بحيث تستحق الاعتناء بها ، والتفرغ لجمعها ، وبالله التوفيق .

الحديث المتمم مائـة :

« يا جامع الناس ليوم لا ريب فيه ، إن الله لا يُخلف الميعاد ، اجمع بينى وبين كذا وكذا » .

واه جداً ، أحسبه موضوعاً . رواه ابن النجار فى « ذيل تاريخ بغداد » (١٧/٣–١٨) من طريق أبى العز أحمد بن عبيد الله بن كادش أنبأ أبو على الحسن ابن أحمد بن البناء بقراءتى عليه ، قال : سمعت أبا الحسن على بن إبراهيم المالكى يقول : سمعت شيخنا أبا الحسين بن شمعون وأبا إسحاق الطبرى يقولان : سمعنا جعفر بن محمد الخلدى يقول : « كان لى خاتم قد ورثته عن أبى ، فعبرت

دجلة فمددت يدى لأغرف من الماء ، فسقط الفص فغمنى ، فذكرت حديثاً روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه من قرأ هذه الآية على شيء ضاع منه رده الله عليه ، فقرأتها ويدى فى الماء ، فإذا الفص بين أصابعى ، والآية : ﴿ **ربنا إنك جامع الناس ليوم لا ريب فيه . إن الله لا يُخلِفُ الميعاد** ﴾ . اللهم يا جامع الناس ليوم لا ريب فيه ، إنك لا تخلف الميعاد ، اجمع بينى وبين خاتمى ، إنك على كل شيء قدير » . وأورده السيوطى رحمه الله عند تفسير الآية من « الدر » (٩/٢) - بمعناه - وعزاه إلى ابن النجار . وهذا إسناد فيه علل :

الأولى : الإعضال ، فإن جعفراً الخلدى بينه وبين النبى صلى الله عليه وآله وسلم مفاوز تنقطع فيها أعناق المطى .

الثانية : عدم تبين حال على بن إبراهيم المالكى - الذى ذكر ابن النجار الحديث فى ترجمته - ولم يبين من حاله فى الحديث شيئاً ، ولم أجده فى مكان آخر .

الثالثة : اتهام أبى العز[٤٢] بن كادش ، واسمه : أحمد بن عبيد الله بن محمد ابن عبيد الله السلمى العكبرى . قال ابن النجار : كان ضعيفاً فى الرواية ، مخلطاً كذابا لا يحتج به ، وللأئمة فيه مقال . وقال السمعانى : كان ابن ناصر يسيء القول فيه . وقال عبد الوهاب الأنماطى : كان مخلطاً . وقال السمعانى - أيضا - : سمعت ابن ناصر يقول : سمعت إبراهيم بن سليمان يقول : سمعت أبا العز ابن كادش يقول : وضعتُ حديثاً على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأقر عندى بذلك . وقال عمر بن على القرشى : سمعت أبا القاسم على بن الحسن الحافظ يقول : قال لى ابن كادش : وضع فلان حديثاً فى حق

---

(٤٢) انظر ترجمته فى « الميزان » (١١٨/١) و « اللسان » (٢١٨/١) و « السير » (٥٥٨/١٩ : ٥٦٠) و « المنتظم » (٢٨/١٠) .

على ، ووضعت أنا فى حق أبى بكر حديثاً ، بالله أليس فعلت جيدا ؟ . قال الذهبى : « قلت : هذا يدل على جهله ، يفتخر بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » . وأورد قول ابن النجار : رأيت له كتابا سماه : « الانتصار لرتم القحاب » فيه أشعار ، فيقول : أنشدتنى المغنية فلانة ، وأنشدتنى ستوت المغنية بأوانا[٤٣]، وقد قرأه عليه ابن الخشاب » . هذا ، وقول الحافظ الذهبى رحمه الله فى « الميزان » : « أقر بوضع حديث وتاب وأناب » ، لا يلزم منه قبول حديثه – بعد التوبة – وإنما أمره إلى الله عز وجل ، وحديثه كله مردود كما هو مقرر فى كتب « المصطلح » – بخلاف الكاذب فى كلام الناس . ثم ما يؤمننا أنه لم يضع أحاديث أخرى لم يبح بها لأحد ، وأن هذا ليس منها ؟ فهذا لا ينفك من وضعه عمداً ، أو تخليطا وسهوا .

(فالثابت) عن جعفر الخلدى إيقافه على بعض مشايخه من الصوفية ، فقد روى الخطيب (٧/٢٢٨-٢٢٩) من طريق إبراهيم بن أحمد الطبرى (يلاحظ أنه هو أبو إسحاق الطبرى راويه عن الخلدى فى الحديث مقرونا بغيره) حدثنا جعفر الخلدى قال : ودعت فى بعض حجاتى المزين[٤٤]الكبير الصوفى، فقلت : زودنى شيئاً . فقال : إن ضاع منك شيء ، أو أردت أن يجمع الله بينك وبين إنسان فقل : يا جامع الناس ليوم لا ريب فيه ، إن الله لا يخلف الميعاد ، اجمع بينى وبين كذا وكذا ، فإن الله يجمع بينك وبين ذلك الشيء ، أو ذلك الإنسان بتلك . فجئت إلى الكتانى الكبير الصوفى فودعته ، وقلت : زودنى شيئاً ، فأعطانى فصاً عليه نقش كأنه طلسم ، وقال : إذا اغتممت فانظر إلى هذا ، فإنه يزول غمك ، قال : فانصرفت فما دعوت الله بتلك الدعوة فى شيء إلا استجيب ، ولا رأيت الفص وقد اغتممت إلا زال غمى ، فأنا ذات يوم قد

---

(٤٣) قال مُحشى « السير » : « أوانا : بليدة كثيرة البساتين والشجر نزهة من نواحى دجيل بغداد ، قال ياقوت : وكثيراً ما يذكرها الشعراء الخلعاء فى أشعارهم » اهـ .

(٤٤) فى « تاريخ بغداد » : « المرينى » ، وهو خطأ صححته من « الأنساب » وغيره .

توجهت أعبر إلى الجانب الشرقى من بغداد ، حتى هاجت ريح عظيمة وأنا فى السميرية ، والفص فى جيبى ، فأخرجته لأنظر إليه ، فلا أدرى كيف ذهب منى ، فى الماء أو فى السفينة ، أو ثيابى ؟ فأغتممت لذهابه غماً عظيماً ، فدعوت بالدعوة وعبرت ، فمازلت أدعو الله بها يومى وليلتى ومن غدٍ وأياما . فلما كان بعد ذلك أخرجت صندوقاً فيه ثيابى لأغير منها شيئاً ، ففرغت الصندوق فإذا بالفص فى أسفل الصندوق ، فأخذته وحمدت الله على رجوعه » اهـ . وإسناده إلى جعفر الخلدى جيد . وذكره السهروردى فى « عوارف المعارف » (ص ١٢٦) بمعناه مختصراً جداً . والمزين الكبير الصوفى – الذى علم جعفراً الدعاء – ذكره الحافظ السمعانى – رحمه الله – فى نسبة : « المزين » من « الأنساب » (٢٨١/٥) ، فقال : « واشتهر بهذا الاسم أبو الحسن على بن محمد الصوفى المعروف بالمزين ، من أهل بغداد ، صحب سهل بن عبد الله التسترى والجنيد بن محمد وبنان الحمال ، وكان يقال له : المزين الكبير ، وكان صاحب عبادة واجتهاد وتعبد . وكان يقول : (الكلام من غير ضرورة مقت من الله للعبد) . أقام بمكة مدة مجاوراً إلى أن مات فيها فى سنة ثمان وعشرين وثلاث مائة » . وترجم له أيضا الخطيب (٧٣/١٢) والسلمى فى « طبقات الصوفية » (ص ٣٨٢:٣٨٥) والذهبى فى « السير » (٢٣٢/١٥) وغيرهم ، فلم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلا .

أما الكتانى الكبير الصوفى ، فترجم له أيضا السمعانى (٣٢/٥) والخطيب (٧٤/٣:٧٦) وأبو نعيم فى « الحلية » (٣٥٧/١٠) والسلمى (ص ٣٧٣:٣٧٧) والذهبى (٥٣٣/١٤:٥٣٥) وغيرهم ، فلم يذكروا أيضا ما يدل على حاله

(وفى) القصة المتقدمة أمور يجب على المسلم المعتصم بحبل ربه ، المستمسك بسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ألا يمر عليها مر الكرام ، منها :

١ – أن الأذكار المخصوصة فى مناسبات مخصوصة ، لا تتلقى إلا

بتوقيف[٤٥] من معصوم وهو النبى صلى الله عليه وآله وسلم وغيره من الأنبياء صلوات الله عليهم ، وهذا أمر مفتقد فى هذه الحكاية ، أما الحديث فهيهات أن يصح مثله ! .

٢ – أن الخاتم الذى أعطاه الكتانى للخلدى – وعليه نقش كأنه طلسم –، أشبه ما يكون بالأحجبة والرقى الشركية غير الشرعية ، ولذلك حرم العلماء الرقيا بما يتضمن ألفاظاً غير مفهومة المعنى لاحتمال أن تكون شركاً أو كفراً كسَبِّ الله عز وجل أو الاستغاثة بالجن والشياطين ووصفهم بما لا يجوز إلا لله تعالى .

٣ – وكذلك إرشاده إلى أن يفزع إلى هذا الخاتم المطلسم إذا أصابه غم ، من الأمور التى لا يخفى فسادها وعدم مشروعيتها ، فإن النبى صلى الله عليه وآله وسلم لم يدع صغيرة ولا كبيرة مما يُصلح دين المسلم ودنياه إلا وأمر بها حتى : « الخراءة » كما قال اليهود لعنة الله عليهم لسلمان الفارسى رضى الله عنه ، وصح عنه صلى الله عليه وآله وسلم غير حديث يتضمن أذكار الكرب والهم والغم وما شاكل ذلك . وعلمنا صلى الله عليه وآله وسلم ألا نفزع فى جميع ما يعترينا إلا إلى الكبير المتعال ، فلا أدرى أين كانت عقول هؤلاء القوم ، وكيف يقبل جعفر بن محمد بن نصير الخلدى المحدث الثقة مثل هذه التُّرهات ، فيا سبحان الله !!، فالعداوة والنفرة بين التصوف وطلب العلم قديمة ، ولبعض القوم عبارات يذمون فيها طلب العلم والتزوج ، ويلحقونهما بالدنيا المنهى عن حُبها والحرص عليها ، ومن طالع كتب الرجال والتراجم وجد فلاناً دفن كتبه ، وآخر أحرق أحاديثه ، وثالثاً أغرقها فى الماء ، بدعوى أنها تشغل عن الله عز وجل، وتصد عن عبادته زعموا ، ومع ذلك لم يصبر كثير منهم على تحديث الناس بكلام

---

(٤٥) أو محمول على أنه أُخِذَ بتوقيف كدعاء ابن مسعود وابن عباس عند خوف السلطان ، المتقدم فى الحديث الثالث والخمسين . والله أعلم .

سيد الناس صلى الله عليه وآله وسلم حتى وقعوا فى الغلط والوهم ، بل والكذب عليه صلى الله عليه وآله وسلم ، ففتحوا على أنفسهم باب شر وفتنة كانوا فى غنى عنه . نعوذ بالله أن يحكمنا غير هدى النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وأن يكون هوانا تبعا لغير ما جاء به المعصوم صلى الله عليه وآله وسلم ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

تنبيه هام : كنت قد أوردت نحواً من حديث الترجمة فى القسم الأول من كتاب « إليدائل المستحسنة » (٢٤) ونفيت وقوفى له على أصل ، سوى قول الإمام ابن القيم رحمه الله فى « الوابل الصيب » : « وقد قيل .. » فذكره بنحوه ، دون عزوه لقائل . لكن بمضى الأيام والليالى وجدته موقوفا فى ترجمة جعفر الخلدى من « تاريخ بغداد » ، ثم مرفوعا فى « ذيله » ، فأستغفر العفو الغفور من تقصير لم أتعمده ، وخطأ لم أقصده ، وأسأله أن يرزقنى الأناة والتثبت وحسن البحث والتنقيب ، ويهدينى إلى الصواب الذى فيه ما يحبه ويرضاه . إنه سميع عليم .

تم بحمد الله القسم الثانى من
« تبييض الصحيفة بأصول الأحاديث الضعيفة »
فالحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٠٠٣	– المقدمة .
٠٠٣	– خطبة الحاجة ، وإبداء السرور بتقديم القسم الثانى من «التبييض » لمحبى هذا العلم الشريف ، والحرص على اتباع قواعده ، واهتمام العلماء به شكراً للنعمة وأداء لواجب التبيين – والإشارة إلى فضل أهل العلم وأياديهم ، وأن منزلتهم لا تدانى خلافاً لمن ظن أنه كأحدهم ، وأن هذا غرور ناشىء عن ترك التأدب بآداب المتعلمين ، والتحلى بالظواهر قبل التخلى عن الآفات والرذائل . وأهمية تزكية النفوس والإزراء عليها . والإشارة إلى تأخر صدور هذا القسم مع الشروع فيه فى وقت مبكر . وإيراد حديثين فيه يتعلقان بالنساء مراعاة للأخوات الكريمات والدعاء للناشر الفاضل لإقباله على هذه الكتابات وتبنيها دون غيره .
	* ***الحديث الحادى والخمسون*** : –
	« أتدرى لم مشيت بك هذه المشية ؟ قلت : الله ورسوله أعلم ، قال : ليكثر عدد خطاك فى طلب الصلاة » .
٠٠٦	– بيان نكارته مرفوعا ، من أجل الضحاك بن نبراس راويه عن ثابت عن أنس ، ومتابعة محمد بن ثابت له على الرفع ، وترجيح جمع من الأئمة وقفه .
٠٠٧	– محاولة محقق « فضائل ابن شاهين » تقوية الحديث من وجهيه مع الرواية الموقوفة عند الطبرانى ، وبيان ما فى ذلك من المؤاخذات .
٠٠٩	– لفظة أخرى للحديث عند الحارث فى « مسنده » فيها داود بن المحبر وأبان .
٠١٠	– بيان صحة الحديث موقوفا على زيد بن ثابت من طرق عن ثابت البنانى ، ومن طريق حميد عن أنس عنه ، وإيراد بعض الآثار فى معناه ،

واستدراك قول أبى حاتم فى رواية محمد بن ثابت وترجيح وقفه .

* **الحديث الثانى والخمسون : -**

« احترسوا من الناس بسوء الظن » .

٠١٢ - بيان إعلاله من الطريق الأولى بعنعنة بقية والانقطاع - حَسْبُ - ، وأن إعلاله بمعاوية بن يحيى الصدفى وهم وقع فيه غير واحد . وأن الذى فى الإسناد هو أبو مطيع الأطرابلسى - من وجوه -، وبيان شدة ضعفه من طريق أبان عن أنس .

٠١٤ - تصحيح وقفه على مطرف بن عبد الله بن الشخير ، وعدم ثبوته عن عمر بن الخطاب والحسن البصرى ، والإشارة إلى سقوط حديث **« الحزم سوء الظن »** مرفوعا وموقوفا ، وبيان أنه محكى من كلام العرب .

٠١٦ - استنكار الشيخ الألبانى لمعنى حديث الترجمة ، وتوجيه معناه عن جمع من الأئمة كابن حبان والخطابى وابن حجر والمناوى ، وتعقيب أخير للعبد الفقير .

* **الحديث الثالث والخمسون : -**

« إذا تخوف أحدكم السلطان فليقل : اللهم رب السموات السبع ، ورب العرش العظيم ، كن لى جاراً من شر فلان ... » الحديث .

٠٢٠ - بيان ضعفه من وجهين عن ابن مسعود مرفوعا ، وصحة وقفه عليه وكذا ابن عباس بنحوه ، والتعليق على كلام للشيخ الجيلانى فى « شرح الأدب المفرد » .

٠٢٣ - تنبيه على حديث آخر فى دعاء خوف السلطان عن ابن عمر ، وبيان شدة ضعفه من وجوه .

* الحديث الرابع والخمسون : -

« إذا سألتم الله فسلوه الفردوس ، فإنه سِرُّ الجنة ، يقول الرجل منكم لراعيه : عليك بسر الوادى ، فإنه أمرعه وأعشبه » .

٠٢٤ - بيان شدة ضعفه ، واعتماد الألبانى فى تصحيحه على قول الهيثمى : « رجاله ثقات » ، وتصحيح المناوى بناءً عليه . ووهائه أيضا من حديث أبى أمامة ، وتصويب وقفه عليه - باختصار -، وعلى الحارث الغامدى بنحو اللفظ الأول ، وتحقيق حال : « الفرج بن فضالة الحمصى » عن جماعة من الأئمة تصريحاً أو إيماءً .

* الحديث الخامس والخمسون : -

« أعِزَّ أمر الله يعزك الله » .

٠٢٩ - بيان وضعه من أجل مأمون بن أحمد الهروى ، وخطأ اعتماد المناوى القول بأن السلمى وضَّاع ، وتحقيق ضعفه فقط عن الحافظ الذهبى .

٠٣٠ - تصحيح وقف الحديث على الحسن البصرى ، وإيراده عنه من ثلاث طرق .

* الحديث السادس والخمسون : -

« اعمل لوجه واحد ، يكفك الوجوه كلها » .

٠٣١ - بيان شدة ضعفه من أجل نافع أبى هرمز ، وإعلال المناوى الحديث بعلتين سواه اقتصار على إسناد الديلمى ، وبيان ما فيه .

٠٣٢ - تصحيح معناه عن أبى حازم سلمة بن دينار ، وروده بنحوه عن أبى عثمان الزاهد بإسناد واه .

* الحديث السابع والخمسون : -

« الذين لا تزال ألسنتهم رطبة من ذكر الله ، يدخل أحدهم الجنة وهو يضحك » .

٠٣٣ - جزم الألبانى بضعفه مرفوعا من حديث أبى الدرداء وأبى ذر ، واستظهار أنه وهم من بعض الرواة ، وتصحيح إيقافه على أبى الدرداء رضى الله عنه .

* الحديث الثامن والخمسون : -

« **إن الله لا يهتك ستر عبد فيه مثقال ذرة من خير** » .

٣٤. - بيان شدة ضعفه من أجل الربيع بن بدر ، وتعقب المناوى على السيوطى بما لا يلزمه ، وعزو السخاوى الحديث للديلمى مما لم يسنده ولده ، وهو مُسنَدٌ فى « الكامل » وبيان صحة وقفه على أبى إدريس الخولانى .

* الحديث التاسع والخمسون : -

« **إن الله عز وجل يقول : أنا الله لا إله إلا أنا ، ملك الملوك ، ومالك الملك ، قلوب الملوك بيدى** ... » الحديث .

٣٥. - بيان شدة ضعفه من وجهين عن الألبانى ، واستظهار علة ثالثة له . وتصحيح وقفه على مالك بن دينار ومالك بن مغول حكاية عن الإسرائيليات .

* الحديث الستون : -

« **إن من معادن التقوى تعلمك إلى ما قد علمت علم ما لم تعلم ، والنقص فيما قد علمت قلة الزيادة فيه** ... » الحديث .

٣٧. - بيان شدة ضعفه بياسين الزيات ، واستدراك علتين أخريين على ابن الجوزى والهيثمى . وتنبيه هام على تدليس ابن جريج عن أبى الزبير ، وأن بينهما ياسين هذا .

٣٨. - استنكار أن يكون هذا المتن من كلام النبوة ، وتصحيح وقفه على عون ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود رحمه الله . والإشارة إلى أن ملكة تذوق الحديث تنال بالجد والممارسة ، لا بالتمنى والتحلى .

* الحديث الحادى والستون : -

« **إياكم وهاتين الكعبتين الموسومتين اللتين تزجران زجراً ، فإنهما من الميسر** ».

٣٩. - بيان عدم ثبوت رفعه من حديث ابن مسعود وأبى موسى وسمرة وابن عباس ، وأنها ما بين ضعيف معلول ، أو واهٍ ساقط .

٠٤١ – إيراد شاهد قاصر عن بلاغات قتادة ، وبيان ما فى مراسيل الزهرى وقتادة من المقال ، ورواية موصولة عن أنس فى إسنادها لين .

٠٤٣ – تصحيح وقف الحديث على ابن مسعود – كما رجح الدار قطنى ثم البيهقى وبيان طرقه سوى ما تقدم .

٠٤٣ – بيان ما فى استشكال الأعظمى للفظة فى رواية عبد الرزاق لا تخفى على أحد ، وما فى تقوية الألبانى للحديث فى « الحجاب » استناداً إلى بعض الوسائط وإطلاقات الأئمة .

٠٤٥ – الإشارة إلى شماتة بعض الناقمين على الألبانى لمخالفة بعض محبيه من طلبة العلم له ، وتوضيح حقيقة هذا الأمر ، وبيان منزلة الشيخ فى القلوب ، وأياديه على هذا العلم وأهله .

* ***الحديث الثانى والستون*** : –

« **أيمن امرىء وأشأمه بين لحييه** » .

٠٤٦ – بيان إعلاله بالوقف – مع ثقة رجاله – ، وأن ابن عدى استنكره – مرفوعا – على وهب بن جرير بن حازم ، وأن الرواة اختلفوا عليه رفعا ووقفا .

٠٤٦ – تصحيح وقفه على عدى بن حاتم رضى الله عنه ، وتعقيب على تعليق لمحقق « الصمت » حفظه الله .

* ***الحديث الثالث والستون*** : –

« **تم نورك فهديت فلك الحمد ، عظم حلمك فعفوت فلك الحمد** ... » الدعاء بطوله .

٠٤٧ – بيان شدة ضعفه من وجهين ، وعدم معرفة محقق « مسند أبى يعلى » للفرات ابن سلمان ، وهو ثقة معروف .

٠٤٨ – ثبوت هذا الدعاء موقوفا على على رضى الله عنه – بعد الصلاة – لا فيها كما يقرر هذا الحديث ، وذكر حديث آخر لا يصح ، فيه عبارة : « تطاع فتشكر ، وتعصى فتغفر » .

* ***الحديث الرابع والستون :*** –

« ثمن الجنة لا إله إلا الله » .

٥٠ – بيان شدة ضعفه عن أنس وعلى ، واقتصار الألبانى على تضعيفه من أجل مرسل الحسن فى « تفسير عبد بن حميد » .

٥١ – تصحيح وقفه على الحسن نفسه ، والإشارة إلى أن المقصود ضعفه بلفظ مخصوص ، لا عموم الأحاديث فى استحقاق دخول الجنة بكلمة التوحيد .

* ***الحديث الخامس والستون :*** –

« جنتان من ذهب للمقربين ، أو قال : للسابقين ، وجنتان من ورق لأصحاب اليمين » .

٥٢ – بيان ضعفه بمؤمل بن إسماعيل ، وأنه من أوهامه التى يطول ذكرها ، وتصحيح وقفه على أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه . وإشارة الحاكم إلى اتفاق الشيخين على حديث آخر له بغير هذا اللفظ .

* ***الحديث السادس والستون :*** –

« حببوا الله إلى عباده ، يحبكم الله » .

٥٣ – بيان ضعفه بعنعنة بقية وحدها ، وإعلال المناوى الحديث بعبد الوهاب بن الضحاك مع أنه تابعه عن بقية ثقتان عند الطبرانى نفسه .

٥٤ – تنبيه الألبانى على ذلك فى « الضعيفة » مع ذكر أمرين يتعلقان بكلامه عن الحديث .

٥٥ – تصحيح وقفه على أبى أمامة عن الألبانى ، وذكر طريق أخرى مرسلة فيها أبو بكر بن أبى مريم ، وذكر أمثلة لتخليطه ورفعه كثيراً من الموقوفات والمقاطيع بنفس المَخْرَج أو بغيره .

* ***الحديث السابع والستون :*** –

« حسن السؤال نصف العلم » .

٥٧ – بيان نكارته من حديث ابن عمر ، وحكم أبى حاتم الرازى ببطلانه ،

والكلام على طريقيه عن أنس وأبى أمامة الباهلى .

٠٦٠ – تصحيح وقفه على ميمون بن مهران ، ووروده أيضا عن جماعة من التابعين وبيان ما فى أسانيده إليهم . وذكر الدافع على إيراد هذا الحديث ، وأن التخريج يخص هذه اللفظة دون سائره . واستدراكه أيضا من قول سليمان ابن موسى الأشدق .

* ***الحديث الثامن والستون*** : –

« حلوة الدنيا مرة الآخرة ، ومرة الدنيا حلوة الآخرة » .

٠٦٢ – تصحيح جماعة من الأئمة للحديث ، وتفطن محقق « زهد ابن أبى عاصم » – وحده – لإعلاله بالانقطاع بين شريح بن عبيد وأبى مالك الأشعرى .

٠٦٣ – إيراد كلام العلماء حول هذا الانقطاع ، وبيان أن الألبانى – حفظه الله – كان أحيانا يتفطن له ، والظروف الدافعة لإيراد هذا الحديث هنا . وبيان صحة وقفه على طاووس .

* ***الحديث التاسع والستون*** : –

« خذوا للرأس ماءً جديداً » .

٠٦٦ – بيان شدة ضعفه عن الألبانى ، وإيراد حديث فعلى صحيح فى معناه ، ورواية شاذة له ، واشتباه الأمر على الشيخ بعد تقريرهما ، وما بناه على ذلك .

٠٦٧ – بيان صحة وقفه على مصعب بن سعد بن أبى وقاص ، والإشارة إلى آثار فى معناه ، وأثر لعطاء فى ذلك .

* ***الحديث السبعون*** : –

« رُبَّ معلم حروف أبى جاد ، دارس فى النجوم ، ليس له عند الله خلاق يوم القيامة » .

٠٦٨ – بيان وهائه جداً ومقاربته للوضع ، وجزم الألبانى بوضعه ،والإشارة فى الحاشية إلى حديث مثله يعارضه ! .

٠٦٨ - تصحيح وقف الحديث على ابن عباس عند الخرائطى والبيهقى .

* ***الحديث الحادى والسبعون :*** -

« الزهادة فى الدنيا ليست بتحريم الحلال ، ولا إضاعة المال ، ولكن الزهادة فى الدنيا ... » الحديث » .

٠٦٩ - بيان شدة ضعفه من حديث أبى ذر وأبى الدرداء ، وأن مدارهما على عمرو ابن واقد أحد الهلكى وبيان ما فيه .

٠٧٠ - تصحيح وقفه على أبى مسلم الخولانى ويونس بن حلبس التابعيين الشاميين . واستدراك طريق مرفوعة معضلة عن العتبى ؛ وبيان ما فيها .

* ***الحديث الثانى والسبعون :*** -

« الساكت عن الحق شيطان أخرس » .

٠٧١ - نفى الوقوف له على أصل صحيح أو ضعيف مرفوع أو موقوف عن أحد من متقدمى السلف مع اشتهاره جداً .

٠٦١ - بيان أنه من كلام أبى على الدقاق الزاهد - من مشايخ الصوفية -، ونبذة عن ترجمته من بعض الكتب .

٠٧٢ - الإشارة إلى ما افترى على النبى صلى الله عليه وآله وسلم من كلام لم يوقف له على أصل ولا قائل مع التمثيل . واستدراك ذكر ابن القيم له فى « الجواب الكافى » على لسان الشيطان يخاطب أتباعه .

* ***الحديث الثالث والسبعون :*** -

« الصائم فى عبادة ما لم يغتب » .

٠٧٤ - بيان وهائه من حديث أبى هريرة وأنس ، وبيان ما فى رواية ابن عباس ، وضعفه من حديث سلمان بن عامر من « الضعيفة » مع التعقيب على بعض الأمور .

٠٧٨ - بيان صحته من قول أبى العالية الرياحى ، وورووه عن كعب الأحبار بإسناد منقطع ، والإشارة فى الحاشية إلى ضعف حديث : « نوم الصائم عبادة » .

* ***الحديث الرابع والسبعون*** : –

« الصلاة خدمة الله فى الأرض ، فمن صلى ولم يرفع يديه فهى خداج ... » الحديث .

٠٧٩ – بيان شدة ضعفه من رواية الديلمى عن ابن عباس ، وأهم ما قيل فى : « ابن حسنويه » شيخ الحاكم ، وما فى إعلال المناوى الحديث أيضا بشبابة وورقاء الثقتين الحافظين ! .

٠٨٠ – نقد لمتن الحديث ، وأنه يشبه بعض ما وضعه المتعصبة للمذاهب فى مسألة رفع اليدين فى الصلاة ، وبيان أنها سنة لا يجوز إنكارها .

٠٨٠ – بيان ثبوت الشطر الأول للحديث عن ثابت البنانى ، ومعنى الثانى عن عقبة ابن عامر ، واستدلال الإمام أحمد به ، والاحالة على « التمهيد » .

* ***الحديث الخامس والسبعون*** : –

« طوبى لمن مات فى النأنأة » .

٠٨١ – بيان أن الديلمى الأب – جعله حديثا فى « الفردوس » ، وعزو ابنه الحديث إلى ابن ماجه موقوفا على الصديق ، وتعليق المتقى الهندى فى « الكنز » على هذا العزو .

٠٨٢ – بيان صحة وقفه على الصديق رضى الله عنه من عدة طرق عن إسماعيل ابن أبى خالد عن طارق بن شهاب عنه ، وشرح الإمام أبى عبيد للفظه : « النأنأة » ، فى « غريب الحديث » له .

* ***الحديث السادس والسبعون*** : –

« غزوة فى البحر خير من عشر غزوات فى البر ، ومن أجاز البحر فكأنما أجاز الأودية كلها ، والمائد فيه كالمتشحط فى دمه » .

٠٨٤ – بيان ضعف الحديث بعبد الله بن صالح المصرى ، وإيراد ابن الجوزى له فى « الواهيات » من طريق أخرى فيها كذاب ، وتبعه المناوى . وتصحيح الألبانى للحديث فى تخريج « فقه السيرة » ، ورجوعه عن ذلك فى « الضعيفة » .

٠٨٦ – بيان ضعف حديث أبى الدرداء ، وإعلال البوصيرى والألبانى له بغير علته ، وسكوتهما عن هشام بن عمار فى إسناده .

٠٨٧ – وهاء حديث أبى أمامة ، وتحقيق جيد له من « الإرواء » .

٠٨٧ – ضعف حديث عائشة من ثلاثة وجوه ، ووهاء مرسل علقمة بن شهاب القشيرى جدا ، لتفرد عبد القدوس بن حبيب بلفظه .

٠٨٨ – ثبوت الحديث موقوفا على ابن عمرو – بأخصر منه – وكعب الأحبار ، وورود عن مجاهد بسند منقطع .

٠٩٠ – تنبيهان يتعلق أحدهما بلفظ الترجمة ، والثانى بحديث آخر فى الباب لا يصح إسناده لانقطاعه ، ومخالفته لفظ « الصحيحين » عن أم حرام .

* ***الحديث السابع والسبعون*** : –

« قنت فى صلاة الصبح ، قال : فسمعته يدعو فى قنوته على الكفرة . قال : وسمعته يقول : واجعل قلوبهم كقلوب نساء كوافر » .

٠٩١ – بيان أنه من مناكير حنظلة السدوسى ، ورجحان قول الجمهور فى تضعيفه واختلاف قولى ابن حبان فيه .

٠٩٢ – إيراد لفظة أخرى أوهى إسناداً من « مسند الحارث » . وثالثة صحيحة المتن ، لكن فى إسنادها الكديمى .

٠٩٢ – تصحيح وقفه على يحيى بن وثاب – أحد التابعين –، وإيراد روايتين لقنوت عمر رضى الله عنه ، وضعفه مرفوعا مرسلا ، وإيراد الثابت فى نزول آية : **﴿ ليس لك من الأمر شىء ﴾** ، مع ملاحظات مختصرة تتعلق بقنوت النوازل . وخاتمة فى استحثاث المسلمين على الدعاء والقنوت من أجل إخوانهم المستضعفين فى بقاع الأرض .

* ***الحديث الثامن والسبعون*** : –

« كان يدهن بالزيت غير المقتت عند الإحرام » .

٠٩٩ – بيان أن رفعه من مناكير فرقد السنجى ، واختلاف الأسانيد عليه فى تسمية الصحابى .

١٠٠ – تصحيح وقفه على ابن عمر عند البخارى وابن أبى شيبة ، وأن ترك التطيب عند الإحرام كان مذهبا له أنكرته عليه عائشة وحاجَّته بالسنة ، وكذلك خالفه ابنه سالم ، من « الفتح » . والإحالة على شرح حديث عائشة فيه ، وإلى رواياته فى « جامع الأصول » . والخلاف فى المسألة أيضا فى « التمهيد » .

* ***الحديث التاسع والسبعون*** : –

« لأن أمشى على جمرة أو سيف ، أو أخصف نعلى برجلى ، أحبُّ إلَىَّ من أن أمشى على قبر مسلم ، وما أبالى أوسط القبور قضيت حاجتى أو وسط السوق » .

١٠١ – بيان ضعفه بعنعنة المحاربى – فإنه يدلس –، واستبعاد أن يتفرد ابن ماجه – دون الأئمة – بإسناد من أصح الأسانيد ، ويرغب عنه سائرهم أو يفوت جميعهم .

١٠٢ – إيراد أقوال من صحح الحديث أو قواه من الأئمة ، وتحقيق أن المحاربى ليس من شرط « الصحيح » ، وما فى كلام الألبانى فى « أحكام الجنائز » و « الإرواء » من النظر من وجوه .

١٠٦ – تصحيح وقف المتن على عقبة بن عامر نفسه بإسناد كالشمس ، وترجيح شبابة بن سوار على المحاربى فى الحفظ والإتقان .

* ***الحديث الثمانون*** : –

« للمؤمن أربعة أعداء : مؤمن يحسده ، ومنافق يبغضه ، وشيطان يضله ، وكافر يقاتله » .

١٠٧ – بيان وضعه من طريقيه عن أبى هريرة ، وبيان ما فى إعلال المناوى إحداهما بخالد الواسطى وحصين بن عبد الرحمن .

١٠٨ – بطلانه أيضا من حديث ابن عمر عن الدارقطنى .

١٠٩ – بيان ضعفه جداً من حديث أنس ، وما فى اقتصار الحافظ العراقى على تضعيفه .

١٠٩ – ثبوت وقفه على أبى أمامة الباهلى ، ووروده عن هشام بن يزيد ، وعدم الوقوف على ترجمة له .

* ***الحديث الحادى والثمانون*** : –

« لم يزل أمر بنى إسرائيل معتدلاً حتى نشأ فيهم المولدون أبناء سبايا الأمم ، فقالوا بالرأى فضلوا وأضلوا » .

١١٠ – بيان ضعف طرقه الثلاث عن ابن عمرو ، ووهاء ثالثهما . ووهائه أيضا من حديث واثلة وأبى هريرة بجبارة بن المغلس فيهما – واختلف عليه –، وطريق أخرى عن أبى هريرة فيها متهمان ووهائه أيضا عن عائشة ، ووروده عن الزبير ، وسكوت محقق « الإبانة » عنه ، واستظهار ما فيه .

١١٤ – وروده عن ابن عمرو موقوفا بإسناد على شرطهما ، وبيان ما يخشى منه ، وتصحيح وقفه على عروة من وجهين عنه ، ووروده عن عمر بن عبد العزيز والحسن وما فى إسناديهما . وخاتمة فى إرجاع الفضل فى تجميع هذه الطرق إلى الله وحده ، والتحذير من ظن السوء بالمسلمين .

* ***الحديث الثانى والثمانون*** : –

« ليس بحكيم من لم يعاشر بالمعروف من لابد له من معاشرته حتى يجعل الله عز وجل له من ذلك مخرجاً » .

١١٦ – بيان ضعفه الشديد من حديث أبى فاطمة الإيادى ، وكلام الأئمة وغيرهم حوله .

١١٨ – ضعفه من مرسل ابن الحنفية وبيان أنه وهم على ابن المبارك وإيراد تسع روايات عنه بالإسناد موقوف على ابن الحنفية من قوله ، وترجيح بعض الأئمة لذلك .

* ***الحديث الثالث والثمانون*** : –

« ليس على المرأة إحرام إلا فى وجهها » .

١١٩ – بيان أنه من مناكير أيوب أبى الجمل ، وإعلال العقيلى وابن عدى والدارقطنى

والبيهقى والهيثمى الحديث به .

١٢٠ – تصحيح وقفه على ابن عمر من طريق نافع وابن المنكدر عنه ، وسوق ألفاظهما . وبيان أن ابن عمر تفرد – أيضا – بهذه المسألة وخالفه عثمان وعائشة وأسماء وابن عباس ، من « المحلى » ، وبيان أن المنهى عنه إنما هو النقاب وما فى حكمه .

* ***الحديث الرابع والثمانون*** : –

« ليس من مات فاستراح بميت ، إنما الميت ميت الأحياء » .

١٢١ – بيان ضعفه جداً من وجوه ثلاثة ، واستظهار أن : « محمد بن على بن خلف البلخى » – فى إسناد الطوسى – هو هو : « محمد بن على بن الحسين الجباخانى » عند الديلمى . وبيان أن هذا بيت شعر لعدى بن الرعلاء الغسانى عن محقق « فوائد ابن الصواف » .

١٢٣ – تصحيح ثبوته عن الحسن البصرى ، وأنه هو الذى كان يتمثل به ، وبيان الطرق إليه فى ذلك . وفائدة جليلة عن حذيفة فى معنى : « ميت الأحياء » ، وفيه مراتب إنكار المنكر ، ومراحل ما بعد النبوة ، والكلام عن تدليس حبيب بن أبى ثابت وأنه ليس مردوداً بإطلاق .

* ***الحديث الخامس والثمانون*** : –

« ما أدركت الصفقة حياً مجموعاً ، فهو من مال المشترى » .

١٢٥ – بيان ضعفه وإعلاله بالوقف والمخالفة فى الإسناد ، وأن حاتم بن إسماعيل ثقة حافظ لكن فى حفظه بعض اللين . وسرد روايات الحفاظ الذين خالفوه بإيقافه على ابن عمر ، وثبوته أيضا عن غير الأوزاعى عن الزهرى موقوفا ، عن « تغليق التعليق » للحافظ مع الزيادة فى تخريجه ، والإحالة – فى الخلاف فى المسألة – على « فتح البارى » .

* ***الحديث السادس والثمانون*** : –

« ما أمعر حاجٌ قط » .

١٢٧ – تضعيفه جداً من حديث ابن المنكدر عن جابر ، والاختلاف فيه على شيخ

شريك النخعى عن ابن المنكدر ، وإيراد بعض طرقه من « الضعيفة » .

١٢٨ – بيان أن شريكاً ليس ضعيفاً بإطلاق ، بل لبعض الأئمة تفصيل فى أمره ، مع بعض ملاحظات على ما فى « الضعيفة » .

١٣٠ – تضعيفه جداً أيضا من مرسل ابن المنكدر لنفس العلة المتقدمة ، وتصحيح إيقافه على ابن المنكدر نفسه بإسناد على شرطهما ، وإيراد بعض عبارات الثناء على ابن عيينة ومحمد بن المنكدر .

* ***الحديث السابع والثمانون*** : –

« ما بر أباه من شد إليه الطرف » .

١٣١ – بيان ضعفه الشديد بصالح بن موسى الطلحى ، وتصحيح وقفه على عروة ابن الزبير ، وإيقاف بعضهم الأثر على الثورى ، راويه عن معاوية بن إسحاق عن عروة .

١٣٢ – أثر صحيح عن الحسن فى معناه ، وتنبيه على بطلان حديث : « من أحزن والديه فقد عقهما » واقتصار الألبانى على تضعيفه أخذاً بعزو السيوطى إياه للخطيب فى « جامعه » .

* ***الحديث الثامن والثمانون*** : –

« من اقتراب الساعة أن ترفع الأشرار ، وتوضع الأخيار ، ويفتح القول ، ويخزن العمل ، ويقرأ بالقوم المثناة ليس فيهم أحد ينكرها . قيل : وما المثناة ؟ قال : **ما اكتتبت سوى كتاب الله عز وجل »** .

١٣٣ – بيان ضعفه بهشام بن عمار – على تفصيل فى أمره –، ومخالفة جماعة من الثقات له أوقفوه على ابن عمرو . وفائدة عن الإمام أبى عبيد فى معنى : « المثناة » .

* ***الحديث التاسع والثمانون*** : –

« من استرضى فلم يرض فهو شيطان ، ومن استغضب فلم يغضب فهو حمار » .

١٣٥ – بيان أنه لا أصل له فى المرفوع عن جماعة من الأئمة ، وأنه من قول الإمام

الشافعى رحمه الله ، والأسانيد فى ذلك .

١٣٦ – خفاء حال أبى الفوارس الصابونى المصرى على الحافظ الذهبى ، واستدراك الحافظ عليه فى « اللسان » وجزمه فى « توالى التأسيس » بثبوت الأثر عن الشافعى .

* ***الحديث التسعون :*** –

« من صلى صلاة فى جماعة ، فقد ملأ نحره عبادة » .

١٣٧ – نفى العراقى وابن السبكى الوقوف عليه مرفوعا ، وجزم الأول بأنه من قول سعيد بن المسيب . وبيان حُسنه موقوفا على ابن المسيب عند ابن نصر وغيره بألفاظ متفاوتة .

* ***الحديث الحادى والتسعون :*** –

« من فتح له باب خير فلينتهزه ، فإنه لا يدرى متى يغلق عنه » .

١٣٨ – بيان ضعفه بالإرسال ، وبابن أبى مريم ، وذكر طريق أخرى عن حذيفة فيها جماعة لا تعرف لهم تراجم .

١٣٩ – تصحيح وقفه على خالد بن معدان التابعى الشامى العابد .

* ***الحديث الثانى والتسعون :*** –

« من قتل حية ، فكأنما قتل كافراً » .

١٤٠ – تضعيفه مرفوعا من أربعة وجوه عن ابن مسعود ، ما بين ضعيف ومعلول .

١٤٢ – تصحيح وقفه على ابن مسعود ، وإيراد خمس طرق فى ذلك ، وثبوته أيضا عن علقمة ومجاهد .

١٤٤ – اختلاف العلماء فى قتل الحيات كلها عن « التمهيد » .

* ***الحديث الثالث والتسعون :*** –

« من نسى شيئاً من نسكه أو تركه ، فليهرق دما » .

١٤٧ – بيان ضعفه مرفوعا فيما حكاه الحافظ عن ابن حزم ، وبيان أن الحديث فى كتاب آخر له سوى « المحلى » ، وتعقب ابن حزم فى تجهيل أحد رواته بما ذكره الخطيب عنه .

١٤٩ – تصحيح وقفه على ابن عباس رضى الله عنهما ، وسرد رواته عن أيوب عن ابن جبير عنه بذلك .

* ***الحديث الرابع والتسعون*** : –

« المؤذن أملك بالأذان ، والإمام أملك بالإقامة » .

١٥٠ – بيان ضعفه من حديث أبى هريرة ، وإنكاره على شريك القاضى بهذا اللفظ عن ابن عدى وإيماء البيهقى أيضا إلى عدم صحته .

١٥٠ – بيان وهائه من حديث ابن عمر ، وكلام الأئمة فى : « معارك بن عباد القيسى » ، وما قاله الحافظ والمناوى عن الحديث .

١٥١ – تصحيح وقفه على علي رضى الله عنه ، وإيراد فائدة عند عبد الرزاق فى تفسير شيخه الثورى للأثر .

* ***الحديث الخامس والتسعون*** : –

« النساء على ثلاثة أصناف : صنف كالعر – وهو الجرب –، وصنف كالوعاء تحمل وتضع ، وصنف ودود ولود مسلمة تعين زوجها على إيمانه ، وهى خير له من الكنز » .

١٥٢ – بيان نكارته عن « الضعيفة » نقلاً عن أبى حاتم الرازى ، وإعلاله بعبد الله ابن دينار الحمصى .

١٥٢ – تصحيح وقفه على عمر رضى الله عنه بنحوه ، بزيادة فى المتن . وذكر علة للأثر غير قادحة فى اتصال إسناده ، وكلام لابن قتيبة لا يقدح فى ثبوته .

* ***الحديث السادس والتسعون*** : –

« نهى أن تلقى النواة على الطبق الذى يؤكل منه الرطب أو التمر » .

١٥٤ – بيان تضعيف الألبانى له تبعا لرمز السيوطى له بالضعف ، واحتمال أن يكون إسناده أسوأ من مجرد الضعف لكثرة ما وضعه الرافضة على علي وآل بيته – خاصة – مع التمثيل بأحدهم .

١٥٥ – ثبوت معناه عن أنس عند البيهقى فى « السنن » ، وبيان أن ما فى أبى أمية الطرسوسى الحافظ من مقال لا يؤثر ههنا وفائدة تتعلق بالسنة فى إلقاء النوى .

* ***الحديث السابع والتسعون*** : –

« نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يشرب بنفس واحد ، وقال : ذاك شراب الشيطان » .

١٥٦ – بيان شدة ضعفه بخارجة بن مصعب السرخسى ، وذكر حديث آخر فى الباب عند الترمذى والطبرانى ، فى إسناديه اختلاف ، وفى متنه نكارة لمخالفته لأحاديث صحيحة .

١٥٧ – بيان ما فى اقتصار الألبانى على تحسين حديث جواز الشرب بنفس واحد ، وأن الراوى المختلف فى تجهيله وتوثيقه لا يكون حسن الحديث – حَسْب –، وإيراد إحدى الفائدتين اللتين ذكرهما عقبه ، وحديث آخر حسنه ، والإحالة فى المسألة على « الفتح » .

١٥٨ – ثبوت الحديث من قول عكرمة ، وبيان مخالفته للثابت عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم .

* ***الحديث الثامن والتسعون*** :–

« لا تكن أول من يدخل السوق ، ولا آخر من يخرج منها ، فإنها معركة – أو قال : مربض الشيطان ، وبها رايته » . وفى رواية : **« لا تكن أول من يدخل السوق ولا آخر من يخرج منها ، ففيها باض الشيطان وفرخ »** .

١٥٩ – بيان نكارته من طريق يزيد بن سفيان – راويه عن سليمان التيمى – ، وما فى طريقه الأخرى عن محمد بن فضيل من النظر .

١٦١ – بيان شدة ضعفه ونكارته بلفظ ابن ماجه : « من غدا إلى صلاة الصبح غدا براية الإيمان ، ومن غدا إلى السوق غدا براية إبليس » .

١٦٢ – تصحيح وقفه – باللفظين الأولين – على سلمان الفارسى رضى الله عنه ، وطرقه بذلك . وبيان معارضة المتن لأحاديث صحيحة ، ولهدى السلف رضوان الله عليهم فى حثهم على لزوم السوق للاستغناء عن الخلق .

* ***الحديث التاسع والتسعون*** :–

« يا ابن عمر ، دينك دينك ، إنما هو لحمك ودمك ، فانظر عمن تأخذ ، خذ عن الذين استقاموا ، ولا تأخذ عن الذين مالوا » .

١٦٥ – بيان نكارته من أجل المبارك مولى إبراهيم بن هشام المرابطى ، وبراءة العطاف بن خالد المخزومى من إلصاقه به ، من وجوه ، مع تلخيص لحاله فى الحديث .

١٦٦ – ثبوت شطره الأول عن الحسن البصرى من طرق بعضها صحيح أو جيد ، بزيادات فى جميعها .

* ***الحديث المتمم مائة*** :–

« يا جامع الناس ليوم لا ريب فيه ، إن الله لا يخلف الميعاد ، اجمع بينى وبين كذا وكذا » .

١٦٧ – بيان وهائه الشديد ومقاربته للوضع من أجل أبى العز بن كادش ،– مع علل أخرى –، وذكر شدة ما فيه من المقال ، وإقراره بوضع حديث على النبى صلى الله عليه وآله وسلم وافتخاره بذلك . وذهاب الذهبى إلى توبته والتعقيب على ذلك .

١٦٩ – ثبوته – فى قصة طويلة وقعت لجعفر الخلدى الزاهد عن أحد مشايخه من الصوفية (وهو : على بن محمد المزين الكبير الصوفى) ، وترجمة المزين وكذا الكتانى شيخه الآخر – باختصار –، وبيان ما فى القصة من المخالفات الشرعية ، والإشارة إلى ما بين طريق التصوف وطلب العلم من العداوة القديمة والنفرة والتنبيه على ما وقع فى كتاب « البدائل » من نفى الوقوف لهذا الدعاء على أصل – مرفوعاً –، وذلك من بضع سنين .

(تم بحمد الله)

صدر حديثاً من مطبوعات مكتبة التوعية الإسلامية بالطالبية

هرم - ت :٨٦٨٦٠٥

١ - بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن تأليف « أبو إسحق الحويني » .
٢ - تبييض الصحيفة بأصول الأحاديث الضعيفة الجزء الثاني تأليف « محمد عمرو عبد اللطيف » .
٣ - تكميل النفع بما لم يثبت به وقف ولا رفع تأليف « محمد عمرو عبد اللطيف » .
٤ - حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية بقلم « بكر بن عبد الله أبو زيد » .
٥ - حلية طالب العلم . بقلم « بكر بن عبد الله أبو زيد » .
٦ - التعالم وأثره على الفكر والكتاب بقلم « بكر بن عبد الله أبو زيد » .
٧ - التحذير من مختصرات محمد علي الصابوني في التفسير بقلم « بكر بن عبد الله أبو زيد » .
٨ - براءة أهل السنة من الوقيعة في علماء الأمة بقلم « بكر بن عبد الله أبو زيد » .
٩ - سمط اللآلي في الرد على محمد الغزالي تأليف أبي إسحق الحويني .
١٠- بغية الكمال شرح تحفة الأطفال [لتعليم تجويد القرآن] تأليف أسامة بن عبد الوهاب .
١١- الإسراء والمعراج تأليف علي محمد شاكر تحقيق حسين بن إسماعيل الجمل .
١٢- مقامع الشيطان في الكتاب والسنة الصحيحة تأليف سليم بن عيد الهلالي .
١٣- الحياء في الكتاب والسنة الصحيحة تأليف سليم بن عيد الهلالي .
١٤- الاستيعاب لأدلة الحجاب والنقاب تأليف حسن بن عبد الحميد .
١٥- الرجال الذين تكلم عليهم الحافظ المنذري في كتابه الترغيب والترهيب جرحا وتعديلاً ومعه :
أ - الرواة المختلف فيهم المشار إليهم في نفس الكتاب
ب - رسالة في الجرح والتعديل للحافظ المنذري . « أبو سماء » ماجد بن محمد أبي الليل . } جمع وترتيب وتعليق
١٦- الثمرات الزكية في العقائد السلفية جمع وترتيب أحمد فريد .
١٧- جامع أحكام النساء تأليف مصطفى بن العدوي أحمد .
١٨- استقلال الفقه الإسلامي عن القانون الروماني والرد على شبه المستشرقين تأليف الدسوقي بن السيد عيد .
١٩- رسالة في القواعد الفقهية تأليف الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي .
٢٠- البيان المفيد عن حكم التمثيل والأناشيد تأليف عبد الله بن عبد الرحمن السليماني .
٢١- الحجاب لماذا ؟؟ تأليف محمد بن أحمد إسماعيل .
٢٢- كيف تنجو من عذاب القبر ومن عذاب جهنم تأليف ساعد بن عمر غازي .
٢٣- الحسبة في الإسلام [أو وظيفة الحكومة الإسلامية] لشيخ الإسلام ابن تيمية تحقيق أبي المنذر سامي أنور
٢٤- البيان والإشهار للشيخ العلامة فوزان السابق [وهو كتاب في الذب عن الدعوة السلفية ورد شبهات المخالفين] .
٢٥- الغرباء الأولون أسباب غربتهم - ومظاهرها - وكيفية مواجهتها تأليف سلمان بن فهد العودة .
٢٦- تطهير المجتمعات من أرجاس الموبقات [وهو من أجمع ما كتب في الكبائر] للشيخ ابن حجر آل بوطامي.
٢٧- الصحيح المسند من أذكار اليوم والليلة تأليف مصطفى العدوي .
٢٨- هل الكتاب المقدس كلام الله ؟؟ تأليف الشيخ أحمد ديدات .

٢٩- فضائل شهر شعبان تأليف حسن عبد الدايم .
٣٠- مختصر التحفة الإثنى عشرية في الرد على الشيعة الإثنى عشرية للشيخ العلامة الألوسي .
٣١- قرة عيون الموحدين على كتاب التوحيد للعلامة عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ .
٣٢- كتاب التوحيد للإمام محمد بن عبد الوهاب ومعه القول السديد للعلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي .
٣٣- الكوثري وتعليقاته للشيخ محمد بهجة البيطار .
٣٤- حقوق دعت إليها الفطرة وقررتها الشريعة للشيخ محمد بن صالح العثيمين .
٣٥- العذر بالجهل والرد على بدعة التكفير تأليف أحمد فريد .
٣٦- تزكية النفوس وتربيتها كما يقرره علماء السلف جمع وترتيب أحمد فريد .
٣٧- الحيدة [وانتصار المنهج السلفي] للإمام عبد العزيز بن يحيى الكناني .
٣٨- رسالة في التوبة لشيخ الإسلام ابن تيمية تحقيق حسين الجمل .
٣٩- أولياء الله عقلاء ليسوا مجانين لشيخ الإسلام ابن تيمية تحقيق محمد شاكر .
٤٠- الرد على من أجاز تهذيب اللحية تأليف حمود بن عبد الله التويجري .

* وسيصدر قريبا بحول الله وقوته :

١ - ردع الجاني المتعدي على الشيخ الألباني تأليف أبي زرعة الدرعمي .
٢ - المهدي حقيقة لا خرافة جمع وترتيب محمد بن أحمد بن إسماعيل .
٣ - الفرقان بين الحق والباطل لشيخ الإسلام ابن تيمية تحقيق أبي الأشبال حسن المندوه .
٤ - تنبيه الأعلام على تفسير المشتبهات بين الحلال والحرام ، للإمام الشوكاني تحقيق أبو الأشبال حسن المندوه .
٥ - الجرح والتعديل من كلام الإمام الترمذي جمع وترتيب أبي محمد عصام بن مرعي .
٦ - الزواج في الشريعة الإسلامية للشيخ محمد بن صالح العثيمين والشيخ عبد العزيز بن محمد بن داود .
٧ - الفتاوى النافعة لأهل العصر [وهو مختصر فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية] تحقيق حسين الجمل .
٨ - فضائل فاطمة الزهراء رضي الله عنها للحافظ أبي حفص ابن شاهين تحقيق أبي إسحق الحويني .
٩ - الثبات عند الممات للإمام ابن الجوزي تحقيق خالد علي .
١٠- الكبائر للإمام الذهبي تحقيق محي الدين مستو .
١١- مختصر شعب الإيمان للحافظ البيهقي اختصار القزويني تحقيق عبد القادر الأرناؤوط .
١٢- وقفات مع كتاب للدعاة فقط بقلم محمد بن سيف العجمي .
١٣- الحافظ أبو بكر البيهقي وأثره في علوم الحديث تأليف الدكتور أحمد يوسف سليمان .
١٤- منهاج الإمام ابن تيمية في الرد على الديانة النصرانية تأليف عبد الراضي محمد عبد المحسن .

تم بحمد الله صف وتجهيز هذا القسم في دار الحرمين
٧٢ شارع مصر والسودان القاهرة مصر ت : ٨٢٠٣٩٢